

٧٩٣

نهاية الهداية  
الى تحرير الكفاية

شيخ الاسلام







٢١٦٤  
ن ١٠

نهاية الهداية الى تحرير الكفاية لابن الهائم

تأليف الانصارى، زكريا بن محمد - ٩٢٦ هـ  
بخط احمد بن يوسف الشنواني سنة ١٢٤٤ هـ  
١٥٣ ق ٢١ س ٢٢ x ١٦ سم  
نسخه جيدة، خطها نسخ معتاد،  
المتن بالحمرة.

٧٩٣

الازهرية ٢ : ٧٢١ الاعلام ٣ : ٨٠  
١ - الفرائض، الفقه الاسلامي واصله  
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ  
د - شرح تحرير الكفاية لابن الهائم



شيخ الاسلام  
 علي الفقيه  
 ابن الهائم  
 في علم  
 الفرائض

هذا كتاب  
 في علم الفرائض  
 للشيخ  
 علي بن الهائم  
 الفقيه  
 المشهور  
 في عصره  
 من علماء  
 الفرائض  
 في بلاد  
 العراق

في نوبة العبد الفقير  
 الى مولاه الشفاعة  
 عبد الله المصطفى  
 البجلي الشافعي  
 مضافاً الى  
 طريقه في  
 الفرائض  
 ابن

# هذا شيخ الاسلام

كتاب في علم الفرائض للشيخ  
 الامام العام العلامة ابي  
 القباس محمد بن  
 الهائم الشافعي  
 عمدة الفقهاء  
 في فقهنا  
 الحناني

رجمة  
 امة  
 ح

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	نهاية المصالح في تحرير الفرائض
اسم المؤلف	القباية
تاريخ النسخ	١١٢٤ هـ
عدد الأوراق	١٥٣
ملاحظات	فرائض
	القياس ١٦٨٥٤



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسرنا  
الحمد لله الذي من على العلماء معرفة الكفاية. وكلاهما يعين  
عنايته عن غريب الغواية. وجعلهم مصدقين بما أنزل  
وموفقين للدراية. ومنهم بتميز ما يخص كل وارث بالفضل  
منه وكمال العناية **احمد** على ما اولانا من الانعام **واشكره**  
على تزايد الاية الجسام. واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له الواحد السلام. واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله  
سيد الرسل الكرام. صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه الائمة  
الاعلام **وبعد** فان كتاب الكفاية المنظوم في علم الفرائض  
للشيخ الامام العالم العلامة ابي العباس احمد بن محمد بن  
الهائم السافعي تغمده الله برحمته واسكنه جنة جنة لما  
كان موسجا بالمعاني الغزيرة والقواعد الكثيرة. وقد تدلته  
الطلية ليجتنبوا من لطيف ثماره. ويقتبسوا من ضياء انواره.  
واشتدت حاجتهم الى حل مبانيه. وابرار معانيه. وتحقيق  
مسائله. وتحرير دلائله. التمس مني بعض الفضلاء شرحا  
يفي بالمقصود. فاجبته لذلك راجيا العفو من ربنا المعبود.  
مع ذكره فوايد لا يستغنى عنها المجد النبوي وفرايد بصيرها طالبا  
مد الفتن فابقا فيه **وسميته** نهاية الهداية الى تحرير الكفاية.  
واسما الذي يوفقني لتمامه ويمن علي بافضاله وانعامه وان  
يجعله نافعا للمستغنين به في الدنيا وسبيلا للفوز في الآخرة  
قال الناظم **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتدأ رحمه الله تعالى هذا بالمدح

كما يأتي اقتدا بالكتاب العزيز وعمل بالخبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه  
بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بالحمد لله رواه ابو داود  
وغیره وهو حسن كما قاله النووي وغيره ولا تغارض بين الروايتين  
لان الاستدحقيق واضافي فيها بسمة حصل الحقيق وبالحمد  
حصل الاضافي اتي بالاضافة الي غيرهما وقدم البسملة عملا  
بالكتاب والاجماع **يقول احمد** بصره للوزن **هو ابن الهائم** جملة  
مستأنفة للبيان فلا محل لها او حال لازمة فحملها بالنصب  
**الحمد لله** مقول القول والحمد لله المستغراق لان الحمد في الحقيقة  
كله لله اذا ما من خير لا وهو موليه ولو بسط كما قال وما يكم  
من نعمة فمن الله او للجنس او للعهد وعلى كل منها يفسر لخصاله  
الحمد لله اما على الاستغراق فظاهر واما على الجنس فلان  
لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصا به  
واما على العهد فعلى معنى ان الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد  
به ابيائه واولياؤه مختص بالله والعبادة بحمد من ذكره فلا فرد  
منه لغيره **والحمد** هو الشئ باللسان على الجميل الاختياري  
على جهة التبجيل من نعمة او غيرها ومثله المدح لكن حذف  
الاختياري تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا تقول حمدته  
على حسنه بل مدحته والشكر فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب  
الانعام على الشاكر او غيره قولاً وعملاً واعتقاداً فهو اعظم منها  
مورد او اختص متعلقا وهما بالعكس وقد بسطت الكلام على  
ذلك بعض البسط في منهج الوصول الى تحرير الفصول والله



علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ومن ثم علق الحمد  
به لا بصفة كالرحمن تنبها على انه يستحقه لذاته واصله الاله حذفت  
هزيمته وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما وجملة الحمد لله خبرية  
لفظا انشائية معنى لان القصد لها **النشأ الملك** اي المتعالي امره  
في الملك **الرايم** اي الباقي وفي البيت من انواع البديع الخاسر الاحق  
وهو ان يختلف اللفظان في حرف من الحروف بشرط عدم تقارب  
الحرفين اللذين بهما الاختلاف ومنه قوله تعالى ويل لكل همزة لم تعلم بعد  
الحمد **الصلاة** وهولغة الدعاء بخير وهي من الله رحمة ومن الملائكة  
استغفار ومن الادميين تضرع ودعا **والسلام** بمعنى التسليم هو  
او السلامة جمع بين الصلاة والسلام تاسيا بقوله تعالى صلوا  
عليه وسلم واتسليما وخروجا من كراهة افراد احدهما **ابدا** ظرف  
للمصلاة والسلام **على الرسول** بال العهدية كما في قوله تعالى اذ هم في  
الغار وتبع فيه كثير من العلماء لكن روي البيهقي تخافي في شرح المذهب عن  
الشافعي انه كره ان يقال ذلك بل يقال رسول الله او نبي الله ولا يرد  
قوله تعالى يا ايها الرسول اذناوه تعالى بنبيه صلى الله عليه وسلم  
تشريف له باي خطاب كان بخلاف كلامنا والرسول انسان اوجي  
اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوجي اليه بشرع فهو اعم مطلقا  
من الرسول وقد يطلق الرسول على اعم مما قلنا قال النووي في شرح مسلم  
انه اي الرسول يتناول جميع رسل الله تعالى من الادميين والملائكة  
قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك  
نبيا انتهي فبينهما عموم من وجه والرسول بمعنى المرسل **للانام**

اي

اي الخلق وقيل ماله روح وقيل الانسان والجن وهو المراد هنا كما قال الناطق  
وقيل واهما الخلق ايضا في خبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة والعالمين في  
قوله تعالى ليكون للعالمين نذير الخصوص رسالته بهما كما صرح به جمع  
منهم الخليلي والبيهقي وخطي الامام الرازي في تفسير الآية الاجماع عليه مستند  
به على قوله العالم مانسوي الله فيتناول كل مكلف من جن وانس وملك  
فيقول الناطق ان الرازي زعم دخول الملك محتجا بالآية وهم نشأ  
من قصور نظره على اول كلامه ان لم يكن راه في غير تفسيره ولفظ الانام اسم  
جمع لا واحد له من لفظه ويقال الانيم **احمد** بيان للرسول او بدله  
والفه للاطلاق وهو في الاصل صفة مشتقة من الحمد ثم نقل علما له صلى  
الله عليه وسلم ولم يستعمل به احد قبله بخلاف محمد فانه لما قرئت ولادته  
وشاع ان نبيا بعث اسمه محمد فسمي قليل من العرب به ابناهم رجالا ان يكون  
اباه **والله** وهم مومنون ابني هاشم والمطلب على الاصح خبر مسلم في الصدقة  
انها لا تخل للمحمد ولا لآل محمد والذي حرم عليه الصدقة الواجبة من  
اقاربه صلى الله عليه وسلم هو بنو هاشم والمطلب دون من سواهم واصله  
اهل التصغيرة على اهيل قلبت لها همزة والهمزة الفا وقيل اول التصغيرة  
على او ايل قلبت الواو الفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ولا تستعمل الا في  
الاتراف بخلاف اهل وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة الاسراف  
والاصح جواز اضافته للضمير كما استعمله الناطق **وصحبه** بفتح الصاد  
ويجوز كسرهما اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش  
والصحابي كل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة على الاصح **الكرام**  
صفة مدح لمن تقدم اي المكرمين عند الله وقرن ذكر الرسول بذكره تعالى



تاسيا بالقرآن نحو ومن يطع الله ورسوله ولن قوله تعالى ورفعنا لك  
ذكرك اي لا اذكر الا ذكرت معي واما الصلاة عليه فلو جوبها كلما ذكر  
على قول واما على الله وصحبه فلتخير الصحيحين قولوا اللهم صل على محمد وعلى  
آل محمد ونصديق علي الصبح في قول وجوز الصلاة على غير الانبياء  
وتكره استقلاله لانه عرفا صار شعارا للذكرهم ولهذا كره ان يقال  
محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا وكالصلاة السلام الا اذا كان  
خطابا او جوابا فان الابتداء به سنة ورده فرض وقوله في الصلاة  
للعطف على الحمد لله كقوله **الحمد لله** بالقصر للوزن **لشيخنا الامام** اي  
المقتدي به في العلوم لاسيما هذا العلم اي الحسن **علي بن عبد الصمد**  
**المالكي الشيرازي الجلاوي** بكسر الجيم نسبة الى جلاوة قبيلة **وكل** او **كل**  
**حبر** يقع الحاء وكسر ها اي العالم بتخير الكلام وتحسينه **ناصر** للطلبة  
وغيرهم **مداوي** يحسن التعليم للاذهان كالطبيب الحاذق للمداوي **للابد**  
**هذا** مخلص وفصل خطاب كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشرباب  
اي الامر هذا او هذا كما ذكرنا وخذ هذا **وان افضل العلوم شريعة**  
اي علوم شريعة **المصور** اي المفصل خلقه على صور مختلفة **الحكيم**  
اي تام العلوم او الحكمة او المتكلم بالصواب او جميع ذلك اعمالا للمشتغلين  
في معانيه كما عليه الشافعي والشرعية ما شرعه الله اي بينه لعباده  
وهو علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه **لا سيما الفرائض** بنصب  
سي بلا لانه مضاف ونكرة وان اضيف لمعرفة لانه كمثل معنى وحكم  
ولا يوتي به بدون لا وان استعمله بعض المصنفين وتحرير القول  
فيه انه كلمة تدل على ان ما يليها داخل فيما وليته واحق منه بما

اثبت

اثبت له فيكون علم الفرائض افضل العلوم اما افضليته على علم التفسير  
والحديث فلهجوم الحاجة اليه وكثرة اعتنا الصحابة به وكونه من ثلثها  
وغرة الشيء تربو عليه واما على الفقه فهو وان كان منه فقد زاد بتفصيل  
الشارع عليه بالخصوص واما على غيرها فبالاولي ذكر ذلك الناظم  
واستشكله بان اشرف العلوم اصول الدين لان شرها يشرف معلوماتها  
ومعلومه وهو ذاته تعالى وصفاته اشرف واجاب **عنه**  
بان المراد بالعلوم العلوم المصنفة واصول الدين بمعنى العلم بالله  
وصفاته وما يجب له وما يمتنع عليه وما يجوز منه وان كان افضل  
العلوم لكنه غير مصنف واما المصنف للمعبر عنه بالاهي اذا بحث  
فيه على طريق الفلسفي ويعلم الكلام اذا بحث فيه على طريق المتكلم  
فممنوع انه افضل من علم الفرائض انتهى ولحق ان مثل ذلك يترك  
في مقام التخييم والترغيب كما هنا فتكون افضليته على الاطلاق ادعا  
لاحقية والفرائض بالجرب اضافة سي اليه وزيادة ما للتاكيد والرفع  
بالخبرية لمبتدأ مضمرة وجعل ما موصولا ولا يجوز النصب بالتميز  
كما في قول امر القيس **ولا سيما يوم ابدارة جمل** على احدي  
الروايات لان الفرائض معرفة وهو في الاصل جمع فريضة بمعنى موقوفة  
مشتقة من الفرض وهو لغة القطع والحزوم منه فرض القوس للحز  
الذي يقع فيه الوثر ويقال لغرضك ايضا كما بينته في منبر  
الوصول وغرفا هنا النصيب المقدر للوارث شرعا ويقال للعالم  
بذلك فرضي وفارض وفريض وفراض وفرضي بسكون الراء وفرضي  
حكاها الناظم ثم جعل اعني الفرائض كالموارث لقبها لهذا العلم



لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقتطعة ومنه قوله تعالى نصيبا  
مفروضا اي مقتطعا ولما صار لقبا اجري مجري المفرد ولذا وصفه  
الناظم بقوله **الذي انت فيه مقالة النبي** صلى الله عليه وسلم ويجوز تقدير  
مضاف اي علم الفرائض قال الناظم وفي نسخة بدل انت ثبت وانت اولي  
لعدم صحة الخبر يعني خبر ابن ماجة الا اني وسكن يا النبي للوزن **اشتهر**  
اي مقالته **من حقه** اي حصته صلى الله عليه وسلم **لنا على تحصيل علم**  
اي تعلمنا **ونعلمنا** له خبر تعلم الفرائض وعلموها الناس فاني  
امرء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتى حتى يختلف اشان في  
الفريضة فلا يجدان من يقضي بهارواه الحاكم وصححه استاده وعلمنا  
ونعلمنا تميزان **ومن تفصيله** صلى الله عليه وسلم له علي غيره **بانه**  
**للعلم نصف** في خبر ابن ماجة وغيره تعلموا الفرائض فانه من دينكم  
وانه نصف العلم وانه اول علم يزرع من امي قال البيهقي تفرد به حفص  
ابن عمر وليس بالقوي والمراد بالنصف الصنف كقول الشاعر  
**اذا امت كان الناس نصفان شامت واحرم من بالذي كنت اصنع**  
وقيل سماه نصف لان سبب الملك نوعان اختياري كالشر وضرورة  
كالآث وقيل غير ذلك كما بينته مع فوايد في منهج الوصول ومن في  
الموضعين بيان لمقالة النبي وعطف على انت قوله **واشتهر** اي الفرائض  
**فضلا تميز لدا** اي عند **صحت النبي** صلى الله عليه وسلم **فمن عمر** رضي  
الله عنه **اذا اخذ ثم اخذ ثوابه** اي بالفرائض واذا هو ثم قال هو  
بالرعي رواه الحاكم والبيهقي وفي اثر مرفوع من علم فريضة كمن اعتق  
عشر رقاب ومن قطع ميرا ناطع الله ميراثه من الجنة اي قطعه

بعده

بعده او جهله **وذاك** اي مجموع الحث والتفصيل واستثمار الفضل  
**واضع لذي** اي صاحب **تنبيه** مصدر تنبيه مطاوع بيمينته على الشيء  
وقفته عليه ثم اشار الى متصوّر في الذهن بقوله **وهذه اجوزة**  
من الجز وهو نوع من الشعر **ضمنتها** مقصود هذا العلم **واختصرتها**  
اي قللت لفظها وكثرت معناها **معولا انا على الامام** المجتهد اي  
عبد الله محمد بن ادريس **السافعي** اي مستعينا به لاخذ به مذهب  
زيد الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه افرض الامة  
كما صححه الترمذي حتى تردد حيث تردد ولم يقلده بل اجتهد في كل  
مسئلة لكنه لما وجد أدلته محررة وترجح عنده مذهب واستأنس  
به لخبر الترمذي ولانه لم يجر له في الفرائض قول اتفاقا بخلاف غيره  
كما قاله القفال قيل اخذ به واختاره ورعا نرك به القياس الجلي  
وعضد الخفي كقول الصحابة اذا التشر ولا مخالف قال السبكي قد  
يسمى اخذ بقول الصحابي اذا اعتضد بدليل خفي تقليدا كما قال  
السافعي في البراة من العيوب قلته تقليدا للعثمان في قول زيد ابي  
خبر الترمذي اي المتقدم قال وليس هذا التقليد العام بل هو حقيقة  
اجتهاد ولا يعارض الخبر المذكور خبرا قضائيا على لان دلالة الحصول  
اقوي من دلالة العموم **في الخلف** اي الاختلاف او المختلف فيه اما  
الاجماع والمجمع عليه فلا يجتص التعويل فيه بالسافعي لعدم الاختلاف  
ثم معولا بعد السافعي على الشيخ محيي الدين ابي زكريا يحيى بن سرف  
**النووي** نسبة الى ثوي من عمل دمشق وعلى الشيخ امام الدين اي  
القاسم عبد الكريم محمد **الرافعي** نسبة الى رافع بن خديج الصحابي



لا الى رافعان بلدة بقروين كما قيل وانما عول عليهما كما قال لان  
تخييم ما هو المعتمد في هذه الاعصار لانها حرر المنهوبه  
وفي البيت من انواع البديع الجناس المضارع وهو الجناس اللاحق لا  
انه يشترط فيه تقارب الحروف ومنه قوله تعالى وهم يبنون عنه  
ويبنون عنه واعلم ان المشتهر من الصحابة بهذا العلم على وابن مسعود  
وزيد بن ثابت وابن عباس وحيث اتفقوا وافقهم الامة او اختلفوا  
وفقوا فرادي اي احاد او ثلاثة وواحد وان منهم من تكلم في جميع  
اصول الفرائض وهم هؤلاء الاربعة ومنهم من تكلم في معظمها كابي  
بكر وعمر ومعاذ ومنهم من تكلم في معدود منها كعثمان وان اهل  
الجاهلية كانوا يورثون الرجال خاصة لتلقي النوايب ولهذا حرموا  
الصغار ويرثون الاخ وابنه زوجة الاخ والع كرها وبالحلف والنصر  
وكان التوارث في صدر الاسلام بالتبني والاخا وكذا بالحلف والنصر  
على المشهور لقوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فانتم نضيبهم ثم  
نسخ بالهجرة بقوله تعالى والذين امنوا ولم يهاجروا والايه ثم  
نسخ بالقرابة بقوله تعالى والوالد الارحام الايه ثم نسخ بابائ الميراث  
التي هي الاصل فيهما مع اصول اخر من السنة والاجماع والقياس كما  
سياتي ذلك مفصلا **سميتها اي** الارجوزة **كفاية الحفظ لجمعها**  
**المعاني الكثيرة بقوله الالفاظ** اي مع قلتها والعلم قد يوضع لمعني  
في المسمى كما فعل الناظم لكن لا يكون الاطلاق مشروطا به لاطلاق  
احمر مثلا على من سمي به وفيه حرمة وان زالت وبه يعلم الفرق بين  
اعتبار المعنى في اطلاق الصفة على الموصوف واعتباره في المسمى



عند التسمية وعطف على الحمد لله قوله **واسئل الله الكريم العونا**  
**على كمال** اي كمال **نظمها والصوتا** اي الحفظ عن عابق يعوقني  
عن كماله وقد استجاب الله تعالى ذلك والف العونا والصوتا  
للاطلاق والجملة خبرية لفظا اشائية معني لان القصد منها  
الدعا **تعريف الفرائض وبيان موضوعه**  
لكل علم مباد وموضوع ومسائل وقد يدرج الموضوع في المبادي  
والامرفيه قريب فمباديه هي الاشياء التي يبنى عليها مسائله وهي  
اما تصورات او تصديقات **فالتصورات** تعريفه وتعريف ما  
يستعمل فيه كفايته **والتصديقات** مقدمات يولف منها قياسا  
العلم وهي اما بيينة بنفسها يجب قبولها وتسمى قضايا متعارفة وهي  
المبادي على الاطلاق لانها ليست مسائل بالنسبة الى علم اخر او غير  
بيينة يجب تسليمها اليه يبنى عليها ومن شأنها ان تبين في علم اخر او في ذلك  
العلم لكن بشرط ان لا يدور اليها وذلك بان يبين بمسائل غير متوقفة  
عليها وهي مبادي بالقياس الى العلم المبني **ومسائل بالقياس**  
الى العلم الاخر وذلك العلم ايضا وموضوعه ما يبحث في ذلك العلم  
عن اعراضه الذاتية وهي ما يلحق الشيء لذاته كالادراك للانسان  
او الجزية كالحركة بالارادة لم بواسطة انه حيوان او خارج عنه مساو  
له كالنعجب بواسطة الادراك ومسائله ما يطلب نسبة تحمله الى  
موضوعه في ذلك العلم كعلمنا هنا بان نصف المال للبيت مثلا اذا انقرد  
ولما كان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جرمه وحدة باعتبارها نقد  
علما واحدا ويكون تعريفها خيرا ان لم يتبعها جهات اخر من الوحدة



العرضية كالفائدة او كونه الة لغيره ورسم ان تبعها شي من ذلك كان  
 الواجب في التعليم لكل طالب قبل شروعه في علم ان يتصوره بوجه ما  
 لاستحالة توجه النفس نحو المجهول المطلق وكان الاحتمال ان يتصوره  
 بتعريفه حدا ورسم ليكون على بصيرة في طلبه وبموضوعه لتفصيل  
 عن غيره اتم تميزا وادنى تميز العلوم كذلك في ذواتها ليس الا بتميز الموضوعات  
 ولو بالاعتبار صدر الناظم مباحث هذا العلم من مبادئه بحده ثم بموضوعه  
 فقال **فقه المواريث** اي الفقه المتعلق بها اثباتا ونفيا ورتبة وهي  
 جمع ميراث واصله موراث قلت واوه باللكسرة قبلها وهو اما الارث  
 او الموروث فرضا كان او تعصيبا **وعلم الحاسب** عطف على فقه **محمول**  
 صلاة علم **لعلم قدر الواجب** صلاة موصل **لكل ذي حق من التركة**  
 بفتح التاء وكسر الراء وبفتحها وكسرها مع سكون الراء صلاة الواجب  
**فذاك حده لذي** اي صاحب **معرفة** بالحدود وغيرها لتحقيقه من  
 من الفقه والحساب الموصوفين بما قال وخرج كما قال بالمواريث  
 غيرها كالوضوء والصلاة والفقه به ليس من هذا العلم ودخل في  
 علم الحاسب الى علم الجبر والمقابل وما الحق به من الطرق المعمول بها  
 في الوصايا والدوريات كصناعة الكفات والطرق الهندسية وطرق  
 الدينار والدرهم وخرج به من علم الحساب ما لا يوصل لذلك كالاتماطيق  
 وهو استقرار خواص العدد قال ودخل في حق الارث وغيره كالوصية  
 والدين والعق بتدبير وغيره وان لم ذكر الوصية هنا لانه  
 لا يخرج افراد بعض اجزاء العلم بالتصنيف فافراد الرهن مثلا لذلك  
 لا يخرج عن سمي الفقه **وموضوعه التركات** اذ يبحث في هذا العلم

عن

عن عوارضها الذاتية كتعلق حق الميراث بموت التجهيز منها وحق الورثة  
 ونحوهم ببقائها وكثيرا بها لم بالحساب حسبما ورد به الشرع وجمع  
 التركة وان كانت اسم جنس لاختلاف انواعها **لانفس العدد كما راي**  
 العلامة ابو محمد عبد الله بن ابي بكر يحيى بن عبد السلام **الصوري**  
 المالكي في نهاية الرايض في علم الفرائض لان حقيقة هذا العلم مركبة  
 من الفقه والحساب على الوجه المتقدم والعدد موضوع للحساب فلا  
 يكون موضوعا لغيره لان العلوم تتمايز بموضوعاتها كما تتمايز بتعريفاتها  
 فكما ان تعريف كل علم لا يكون تعريف لغيره كذلك موضوعه لا يكون  
 موضوعا لغيره فان قلت **يلزم** على جعل هذا العلم مركبا من الفقه  
 والحساب جعل العدد موضوعا له قلت **نعم** لكن لا على الاطلاق  
 الذي هو المحذور بل مع موضوع الفقه اعني افعال العباد من حيث  
 تعلق الاحكام الشرعية بها فموضوعه كلا الموضوعين المعبر عنهما  
 بالتركات كما ياتي بيانه لاحدهما فقط ولا يلزم الترجيح بلا مرجح  
 وهو لازم للصوري والموضوع كما يكون واحدا يكون متعدد لكن  
 بشرط تناسب افراده بان تتشارك في ذاتي كل خط والسطح والجسم  
 التعليمي اذ جعلت موضوع الهندسة فانها تتشارك في الكم المتصل  
 القار الذب او في عرضي كبدن الانسان واجزائه والادوية والاغذية  
 ونحوها اذ جعلت موضوعا للطب فانها تتشارك في كونها منسوبة  
 الي الصحة التي هي غاية ذلك العلم وقد ظهر انه لا بد من تناسب بين افعال  
 العباد والعدد ليصح كونها موضوعا للفرائض وان عبر عنها بالتركات  
 فتأمل وان هذا العلم احضر من الفقه والحساب فيجب اندرج موضوعه



تحت موضوعيها كما اشترت اليه لان موضوع الاخص يجب اندرج  
تحت موضوع الاعم كعلمي الطب والطبيعي فان موضوع الطب وهو بدن  
الانسان مندرج تحت موضوع الطبيعى لانه ينظر في الجسم مطلقا <sup>حقه</sup>  
ومنه البدن قال الناظم وطريق اندراج التركات التي هي اعيان معدودات  
تحت موضوعي الفقه والحساب الذين ليسا كذلك ينتقد بمرصاف  
في الاول اي تناولها واستحقاقها او نحوه كقولنا المحرم حرام اي شرها  
وباعتبار كنهيتها في الثاني **فهو** اي راي الصوري **منتقد** بما عرفت قال  
الناظم ومنتقد اسم مكان من الانتقاد المطاوع لنقدته لا اسم مفعول  
للزوم فعله وما قاله ممنوع بل يصح كونه اسم مفعول لان فعلة بمعنى  
نقد لامطاوعة قال الجوهرى نقدت الدراهم وانتقدتها اذا خرجت  
منها الزيف بل كونه اسم مفعول اولى بل لو كان لازما كما زعم مع ايضا  
بحذف صلته للوزن بل انتساعا كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار <sup>سبيل</sup>  
نظيره **ترتيب الحقوق** الخمسة الاتية **للتعلقة بتركه الميت** وهي  
تراثه وضبطه الخويجي بانه حق قابل للتجزى ثبت لمستحق بعد  
موت من كان له ذلك لقراءة بينهما او نحوها قال فقولنا حق يتناول  
المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج بقابل للتجزى  
الولا والولاية اذ ينتقلان الى الابد بعد موت الاقرب لعدم قبولهما  
التجزى قال ولا يرد القصاص والشفعة والخيار لانه ليس المراد بقبول  
التجزى قبول الافراز بل ما يمكن ان يقال فيه لهذا النصف ولله الثلث  
ونحو ذلك وهذه الثلاثة كذلك وما فسر به قبول التجزى ابطاله ابن الرفعة  
والسبكي بحذف القذف على القول بان احد الورثة اذا سقط حقه سقط

الكل وعلى القول بانه لا يسقط منه شيء بل يستوفيه الاخر مع بانه  
موروث **وتجيب** بانه قابل للتجزى بذلك التفسير والسقوط <sup>م</sup>  
لا يخرجانه عن ذلك نعم في كون الولا غير قابل للتجزى مطلقا نظر  
قال وخرج بقولنا بعد موت من كان له الحقوق الثابتة بالشر او الاتفا  
وغيرها وبقولنا القرابة الوصية اي على قولنا انها تملك بالموت  
ودخل في قولنا او نحوها الزوجية والولا وغيرهما يعني الاسلام ولو  
عبريه كان اولى قلت وخرج بثبت الخ ما اذا اختلفت شخصات وتعد  
استحلاله لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله تعالى  
كما نقله الرازي عن الحنظلي وغيره والترتيب لغة جعل الشيء في  
مرتبة وهو المراد هنا وعرفا جعل الاشياء بحيث ينطلق عنها  
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم في الرتبة العقلية  
فهو اخص من التاليف لعدم اعتبار هذه النسبة فيه والحقوق جمع  
حق وهو الحكم المطابق للواقع يقال حق الله الامر اي اثبتته واجبه  
وحق الامر بنفسه اي ثبت ووجب والميت من قام به الموت وهو  
عدم الحياة وقيل عدمها عما من شأنه وقيل عرض يضادها لقوله  
تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر ولزم  
فعدم الملاكه مخلوق لماله من شايبة التحقق والمراد هنا بالميت  
من قام به الموت او شارفه ليدخل من انتهى بحالته للترغ بجرادة  
**حقا** مفعول قدم **بعين تركه** اي نفسها ضله **تعلقا** بالافلا <sup>ق</sup>  
اي قدم انت ذلك على الحقوق الاتية بتقديمها للصاحب التعلق كما  
في الحياة وسياتي تصويره في كلامه وقدمه ذكر اعلى مون التجهيز



لتقدمه حكما وعكسه الجمهور للزوم للموت للتركة حيث لا عارض والتعلق  
 بالعين نادر فضلا عن لزومه **فتجهيزا** اي ثم بعد تقديم الحق المتعلق  
 ان كان قدم مون تجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من كفن وحنوط  
 وغيرهما بالعرف كما ياتي مع ما يستثنى من ذلك خبر الصحيحين  
 في المحرم الذي وقصته ناقته كفنه في ثوبه اذ لم يسأل صلي  
 الله عليه وسلم هل عليه دين او لا وخرج الحق المتعلق بعين التركة  
 بما مر في تقديم تكفين الميت وقيس عليه تكفين من تلزمه نفقته  
 وبقيّة مون التجهيز ولان الحي يقدم بما يحتاجه في حجر الفليس فكأن  
 الميت بل اولى لا تقطاع كسبه واعلم ان المفلس اذا مات بعد الحجر  
 عليه تقدم مون تجهيزه على دين الغريم وان كان متعلقا بالتركة  
 نقله في الروضة عن الاصحاب **فدينا مطلقا** عن التعلق بعين التركة  
 لكونه حقا واجبا على الميت واما تقديم الوصية عليه ذكرنا في قوله  
 تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فلكونها قريبة والدين مذكور  
 غالبا وكونها مساهمة للميراث من جهة اخذها بلا عوض وساقية  
 على الورثة والدين نفوسهم مطيئة الى ادايه فقد مت عليه بعثا  
 على وجوبها والمسايرة الى اخراجها ولذا اتي بالولنسوية  
 بينهما في الوجوب عليهم ولتضيّد تاخر الارث عن احدهما كما يفيد  
 خبره عنهما بمفهوم الاولى وقوله **وصية** اي لاجنبي مبتدؤها  
 بقوله **من تلك باق** بعد اخراج ما مر خبره **تريغ** الثلاثة قبلها  
 اي تكون رابعتهما وهي لغة الايصال من وصي الشيء بكذا او صله  
 به لان الموصي وصل خير ديناه بخير عقباه وشرعنا بغير غير

تدبير مضاف لما بعد الموت ويلحق بها حكما التدبير والتدبير ع  
 المنجز في مرض الموت او الملقق به وقدمت على الارث للالاية  
 المتقدمة وتقدم المصلحة الميت كما في الحياة ومن للابتداء  
 فتدخل الوصية بالتك وببعضه ويوضحه قوله الاتي فثلثة  
 المحل للوصية مع انه مغن عن قوله من تلك باق اما الوصية  
 بزيادة على تلك الباق فتوقف على اجازة الورثة كالوصية للورث  
 ولو من تلك كما ياتي ايضا **حالة الارث** مصدر ورث الشيء  
 ورأته وميراثا وارثا واصله ورثا قلبت الواو همزة وهو  
 لغة الاصل والبقية ومنه خبر مسلم اثبتوا على مساعركم  
 فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية منه وشرعنا ما مر  
 عن الخزنجي والمراد هنا ما يتسلط عليه الوارث بالنظر فقط  
 ليصح تاخره عما قبله والافسياني ان الدين لا يمنع الارث  
**بعد كلهن** تركيب اضافي ويجوز ضم الاله بقطع الاضافة والظرف  
 على التقديرين خبر للارث وكلهن على الثاني مفعول **يتبع** الموكد  
 لما قبله على التقديرين كما ذكر ذلك الناطم ويجوز ان يكون الخبر  
 يتبع والظرف حال موكدة والحصر في الحقوق الخمسة كما قال  
 استقراراي قال والا قرب في ضبطها ان يقال الحق اما الميت  
 وهو التجهيز او عليه فاما ان يتعلق بالذمة فقط وهو الدين  
 المطلق او لا وهو المتعلق بعين التركة او لاله ولا عليه فاما اختياري  
 وهو الوصية او اضطراري وهو الارث ثم شرع في بيان صور  
 تعلق العين تفصيلا فقال **فعلقة الدين** اي التعلق بها اي



العين المتعلق بها حق كحان ولو بلا اذن يبدل جنابة  
توجب ما لا متعلقا برقبة او قصاصا وعفى على مال  
فيقدم به المجني عليه منه باقل من الامر من قيمته  
والامر المتعلق بقتله وعطف على حان قوله  
اي موهول مع المذكورات بعد حذف العاطف ليخرج  
اكثرها فيقدم منه المراتب بقوله دينه كما مر  
بان ابتداءه بمن في ذمته ومات مفسا به  
ولم يتعلق بالمبيع حق لا في كتابه فالبايع مقدم  
به وكذا بعضه ان قبض الاخر لغير ايجارات او فلس  
فصاحب المتاع احق بمناعه اذا وجد به بعينه قال الشافعي  
موصول والمأخر صحيح الاسناد والسبكي في هذه الصورة  
وصورة الزكاة الابنة اشكال يطلب مع جوابه من منهج الوصول  
وخرج بالفلس غيره فلاحق للبايع في العين اذ ليس له الفسخ  
**كتاب** اي كتابة **الفن** بان كاتبه سيده ثم قبض الخوم ثم  
مات قبل الايتا وهي باقية او بعضها فالمكاتب مقدم منها  
بقدر حقه **فرض** بان اقترض شيئا ثم قبضه ومات عنه فالمقرض  
مقدم به **قراض** بان مات المالك قبل تسد مال القراض فيقدم  
العامل منه بقدر حصته من الربح **مسكن** لسكنى معتدة وفاة  
فتقدم بها **نذر** بغير مثلا صدقة او اوصية فالجهة للبعينة  
مقدمة به وهذا كما قال علي مرجوح انه لا يزول ملكه عنه حتى  
ينسخ ويتصدق بلحمه والراح زواله عنه بالنذر **كسب**

لرفيق

لرفيق فيقدم منه بقدر نفقة زوجته وان كان ملكا لسيده  
لتعلق حقها به ومثله نفقة الامة المتروجة وان كانت ملكا  
لسيدها **كاه** فتقدم الاصناف بقدرها **رد عيب** اي معيب  
او ذي عيب وقدمات البايع والتمن باق والمستري مقدم  
به **فادر** اي فاعلم ذلك وهو تكلمة وليست الصورة منحصرة  
في المذكورات كما اشار اليه بالكافي او لها والحاصرها التعلق  
بالعين فمنها الواصف فيها عينا ثم طلقها قبل الدخول وماتت  
والعين باقية في يدها فيقدم الزوج بنصفها وصورتها ان  
يجد بالعين نقص او زيادة لتكون تركة والا فالزوج  
بملك نصف المهر بالطلاق على الراجح بلا توقف على اختيار ومنها  
اذا اعطى العاصب قيمة المغصوب للميلولة ثم قدر عليه رده  
ورجع بما اعطاه فان كان تالفان تعلق حقه بالمغصوب وقدم  
به ومنها الشفيع مقدم بالسقوص اذا دفع ثمنه للورثة ثم  
كيفية التجهيز بقوله **وينبغي** لمثولي التجهيز **تجهيزه بالعرف** اي  
المعروف وابدل منه على سبيل البيان قوله **بلاي** بالشرع حال  
كونه **مقتصد** اي معتد **لاي** **المصرف** على تجهيز الميت بحسب  
يساره واعساره ولا اعتبار بما كان عليه في حياته من اسرافه  
وتقتيره ويجوز كما قال فسخ الصاد على انه مقصد انتصت بالمصدا  
على حذف مضاف اي تجهيز مقتصد اي اقتصاد وليست شي مما  
مر من ان تجهيز الميت من تركته ما بينه بقوله **تجهيزه زوجته** قوله  
رجعية **على الزوج** الغني **يجب** ولو كانت غنية لاستقرار النكاح



واجابه الارث وهذا الخرجاها من المون ولانه يلزمه  
 موثقا في الحياة فكذا بعد الموت كالامة مع السيد ويستثنى  
 ايضا المطلقه باينا وهي حامل كما تجب نفقتها وخادم الزوجه  
 فانها في حكمها كما ذكره الراعي في النفقات ويستثنى من كلام  
 الناظم الناشئ على الاظهر عند الروياني من احتمالين حكاهما  
 عن والده ومثلها صغيرة لانفقة لها عليه وظاهر اطلاقه  
 كغيره انه لا فرق بين الحرية والامة وبينعي ان يكون محله في الامة  
 اذا سلمت له ليل او نهار **وذا الوجه** القائل باستثناء الزوجه  
**انتخب** اي اختير وصححه الشيخان كالشيخ ابي حامد والمجا  
 وصاحب المذهب ومقابله صححه الروياني والفارقي ونقله  
 الجويني عن اكثر الاصحاب لانها بالموت صارت اجنبية ثم بين  
 من يلزمه تجهيز فاقد مومن تجهيزه فقال **تجهيز ميت فاقد على**  
**من ينفق عليه** اتفاقا **احتما** من قريب وسيد وهو حي **بريق**  
 حال من ضمير عليه اي على من تلزمه نفقته حتى حال حياته  
 لو عجز عنها فيدخل الولد الكبير لعجزه بموته والمكاتب لانفسا  
 كتابته بموته اما من كان ينفق عليه تبرعا فلا يلزمه تجهيزه  
**فان فقدناه** اي من ينفق عليه **فبيت المال** محل تجهيزه فان  
 فقدناه **فالمسلمون** كذلك على سبيل فرض الكفاية كنفقة الحي  
 فيها فان قام به بعضهم فقط عن الباقي كسان فرض الكفاية  
 ويجوز لهم ومن تلزمه نفقته الاقتصار على كفن ويجب ذلك  
 فيما اذا كان من بيت المال او من الاكفان الموقوفة او من تركته

ومنع الغريم من الزيادة على واحد فان لم يمنع فثلاثة فلو قال  
 بعض الورثة تكفنه في ثوب وبعضهم بثلاثة ولا غريم فثلاثة  
 على الاصح ولو اتفقوا على واحد قال في الروضة قال في التهذيب  
 يجوز وفي التمهة على الخلاف قلت قول التمهة اقبس انتهى ولو  
 تطوع اجنبي بكفنه وحنوطه ابقا للتركة على غرمائه لم تجز الورثة  
 على قبوله وقيل له ان اردت صلته فاقض دينه ان لم تقبل الورثة  
 منك المنة او جمعه وحفر قبره لاجر واعلى تركه الا ان يختاروا  
 القيام بذلك او يكفنه ثم نبش قبره فتلطف بالحل ذيب او غيره كان  
 الكفن للورثة قاله الشافعي واجمعوا على انه لو استغنى عنه قبل الدفن  
 رجع الي التطوع ذكر ذلك النسكي وقول الناظم **حيث كان** اي بيت  
 المال **حالي** بالوقف يحذف الحركة والالف على لغة ربيعة ثم بين ما  
 يتعلق بالدين المطلق بقوله **وتركة المديون** يسكون **الراكام الموهون**  
 في تعلق الدين بهما لانه لحوط الميت واقرب لبراهة دمه فلا يصح صرف  
 الوارث فيها بلا اذن الغريم قطعا الا ان يكون عتقا وهو موسر فيجمع  
 على الاظهر وقيل نعلقه بها كتعلق الارش برقبة الجاني لنسبوت كل  
 منهما بغير اختيار المالك فيجري في التصرف فيها خلاف بيع الجاني ومقتضى  
 كلامه انه لو اراد الدين على التركة فوق الوارث قدرها لم ينفك الرهن  
 والاصح خلافه ولو وفي بعض الورثة قد حصته انفق نصيبه  
 والفرق بينه وبين مالور ههنا ثم مات وادى بعض ورثته حصته  
 حيث لا ينفك الا بتوفيه الجميع ان الورثة يخلفون في هذا مورد  
 وهو لا ينفك شي من رهنه الا بتوفيه الجميع فكذا خليفته بخلاف



ما نحن فيه **فان تصرف** باسكان الفالموزن **وارث المديون** مفقود  
**وبعد** ذاي التصرف **وجد** اي الدين **كالرد للمبيع** **بالعيب** او بالخيار  
او التزدي بغير تعدي الميث بحفرها **ففي الاثوي** من الوجهين **اعتمد**  
**صحته** اي التصرف لجواز ظاهره والثاني فساد كالفارق لتقدم  
سببه **وذلك** اي الدين الذي وجد بعد التصرف **ان لم يسقط**  
بادا او ابرا او غيره **يفسخ** اي التصرف ليصل المستحق الي حقه فان  
سقط فلا فسخ وشمل قوله كغيره يفسخ العتق وغيره والظاهر  
ان مراده كغيره ان ذلك في غير اعتاق الموسر اما فيه فلا فسخ كافي  
نظيره من الرهن بل اولى لطريقتان التعلق على التصرف **وذو التراث ذو**  
**نسلط** **قطعاً على امساك عين التركة** **ويقتضي الدين من اللدغة في**  
الذي **ملكه** بغير الارث كورثه ولانه قد يكون له فيه عرض ولا ضرر على  
الغرماء فلوراد الدين عليها فطلبها هو بالقيمة والغريم يبيعها رجا  
زيادة راعب قدم هولان الظاهر عدم الزيادة ولو اوصى ببيعها فضا  
دينه من ثمنها او بدفع هذا العبد لغريمه بدلا عن دينه نفذنا ذلك  
كما يحتمل الرابع فيهما وجزم به البند ينحى في الاولى وصحة الرواية  
في الثانية ولا يخفى ان محله في الثانية اذا ساوت قيمة العبد الدين  
او رادت عليه مما لا يزيد على الثلث والا فيفتقر لجازة الورثة ما  
زاد عليه ولو كان الدين من جنس التركة فللغريم الاستقلال بالاخذ  
ذكره الشيخان وفيه كلام للعلامة اي محمد عبد الرحمن الرشيدى ذكره  
في منهج الوصول ويقتضي منسوب بان مضمرة عطف على امساك كقول  
الكلبية للبس عباة وتقرعيني احب الي من لبس الشفوف **والارث**

**لم يمنع دين** على الميث **في الاصح** من ثلاثة اوجه اذ ليس في الارث  
المفيد للملك اكثر من تعلق الدين بالتركة تعلق رهن او ارش جناية  
وذلك لا يمنع الملك في المرهون والجاني فكذا هذا والثاني بمنعه لقوله  
تعالى من بعد وصيه يوصي بها او دين ولقضا الدين من تركته هي  
ملكه واجاب **ابن عبد السلام** عن الاول بان المراد بيان المقادير لا المقدرات  
اي ان المقدركا الثمن انما يعتبر مقدرا بعد الوصية والدين ويجلب  
عن الثاني بان الوارث خليفة مورثه فالتركة له والغريم مقدم كما  
كان مورثه والثالث موقوف ان لم يسقط الدين تبين المنع  
والاعدمه **واثر هذا الخلاف في الكسب** الحاصل من الرقيق وفي الولد  
وغيرهما من الفوائد الحادثة بعد الموت وقبل وفاة الدين **انقع** قعلي  
الصحيح تكون للوارث فلا يتعلق بها حق الغرماء وعلى الثاني للميث  
فيتعلق بهما ذلك وعلى الثالث موقوفه على السقوط اما الحادثة قبل  
موته وان لم تبز كحل او ثمر لم يوبر فتركة **وحيث كان دينه** الثابت  
عليه **مستغرق للتركة فالارث والوصية ابو مطلقا** اي سوا كان  
الدين لله تعالى ام لادمي ثبت بالبينة او الاقرار ولو في مرضه حالا  
او موقلا لحلوله بالموت خرابية الذمة به قال المص والمراذني اثرهما  
اي الاخذ بهما من التركة لا يقيهما لانه لو سقط الدين بابر او قضا  
متبرع لم يبقيا ولا يخفى انهما منفيان بهذا المعنى في غير المستغرق  
ايضا مع انما ذكره هنا قد علم امر **وان نرد** على التركة **ديونه**  
المتحدة فانها رهاها **او المشتركة** بفتح الراء ضبطه اي بين اربابها  
**مخاصصوا** اي بقدر الدين الذي **لهم في التركة** بان تجمع الديون



او اوافقها ان تشارك كلهما في جزء تتخذ مجموعها اماما فيكون نسبة  
كل حصة منه اليه كنسبة ما لذيها من المقسوم الى المقسوم وهذه  
اربعة اعداد متناسبة تناسبها هندسيا والمجموع منها الثالث  
وفي استخراجها خمس طرق ياتي بيانها في قسمة المصحح ولنقص  
هنا على واحدة وهي ان تسمى كل حصة من الامام وتأخذ بذلك الاسم  
من المقسوم فلو كان لزيد عشرة دينار ولعمرو خمسة والتركة عشرة  
فالامام ثلاثة لانها مجموع الوفيين قسم ما لزيد منها يكن ثلثين فله  
من العشرة ستة وثلثان وما لعمرو منها يكن ثلثا فله ثلث العشرة  
ثلاثة وثلث فان كان في التركة كسر فاعمل فيها بما ياتي في قسمة التركة  
وان كان في اجزاء المحاصة كسور فاضرب في مخرج يعمرها كل حصة  
واتخذ مجموع الخواصل او اوافقها اماما ثم اقسام كما امر فلو كان لزيد  
ديناران ونصف ولعمرو ثلاثة وثلث والتركة خمسة فالمخرج ستة  
فاذا ضربت فيه ما لكل منها حصل لزيد خمسة عشر ولعمرو عشرون  
فالامام سبعة لانها مجموع الوفيين فكل العمل يكن لزيد ديناران  
وسبع ولعمرو ديناران وستة اسباع والمشاركة اصلها المشترك  
فيها حذف الحار واوصل الضمير بالعامل توسعا فيه واجري له  
مجري المتقدي كما في قوله تعالى ذلك وعد غير مكذوب اي فيه **فان بدا**  
اي ظهر **بعد** اي بعد قسمة الغرما التركة **عزم** اخرج **بشرك** بفتح الراء  
ورفع الجواب المسبوق بماض او مضارع متفي بلم قوي اي بشرك هذا  
الغريم **من** من الغرما المقسمين **بالحصة** متعلق بيشرك كما  
تعلق به **فيما ادركوا** من التركة بلا نقض للقسمة لوجود المسوم

ظاهرا

ظاهرا وامكان ايصال الحق لذيه من غير نقض بان يضم دينه الى  
ديونهم ويقسم كما امر فما حصل لكل من مريوخذ الفضل بينه وبين  
ما حصل له او لا ويدفع لمن بدا كان بدا غيرهم في الصورة الاولى له  
ثلاثة دينار فتقسم الى العشرة والخمسة فيكون الامام ثمانية عشر لعدم  
اشتراكها بجزء فكل العمل يكن لزيد خمسة وخمسة اشباع وقد اخذ  
وثلاثين فيؤخذ منه دينار وتسع ولعمرو ديناران وسبعة اشباع وقد  
اخذ ثلاثة وثلثا فيؤخذ منه خمسة اشباع دينار ومجموع الماخوذ  
هو لمن بدا وهو ديناران وثلثان فيدفع له وان شئت فاقترض على استعمل ج  
ماله يكن ذلك فيؤخذ ثلثاه من زيد وثلثه من عمرو ونحسب نسبة حصة  
كل منها الى مجموع حصتيهما ثم بين ان في نقض القسمة وجهها بقوله  
**في نقض الاقتسام وجه** اعتبارا بما في نفس الامر لكنه **واهي** اي ضعيف  
وعلى الصحيح لو اتلف احدى حصته وكان معسرا كانت حصة الآخر كما  
كل التركة فيلخذ من بدائها بقدر حصته فلو كان المتلف في الصورة  
الاولى الخمسة وهو معسر اخذ من بداء من ذي العشرة دينار او اربعة  
اجزاء من ثلاثة عشر جزاء من الواحد فيبقى لذي العشرة خمسة وجزء  
وثلثا جزء من ذلك او ذا العشرة كذلك اخذ من بداء من ذي الخمسة  
دينارا وربع فيبقى لذي الخمسة ديناران ونصف سدس ثم اذا اليسر  
المتلف اخذ منه غيره ما كان ياخذ منه من بداء في صورة الاعسار واقتسموا  
بالمحاصة **وما عليه** اي الميت **من حقوق الله** المالية **كالج** الواجب  
اصالة او عرضا او كفارة او زكاة باق متعلقها وتالف **مقدم على سوا**  
**من ديون** لادمي خبر الصحيحين فدين الله احق ان يقضي ولا يضرها



الادمي وقوله **نعلم** اي الديون صفة لها **والعكس في قول** ثان لبنا دين  
 الادمي على المشاحة ودين الله على المسامحة **والامرية** اي فضيلة لاحد  
 على الآخر **في قول ثالث** كما الامرية في الوجوب وقوله **بل كل ما** اي ديون الله  
 تعالى والادمي **سويه** اي سواء موكد كما قال لما قبله اما لو كان على المحي  
 فان لم يكن محجور عليه قدم دين الله ايضا والا فدين الادمي ويستثنى  
 مما صححه الجزية مع دين الادمي فالاصح استواءهما لان المذهب فيها  
 حق الادمي من جهة انها اجرة ولوا جتمع عليه ديون لله فقط فالوجه  
 كما قال السبكي التسوية واستعمل الناظم كما قال سوي اسما متصرفا كما  
 رحمه ابن مالك كالزجاج على ان الجمهور وان الزموا الظرفية جوزوا  
 تصرفها في الشعر ثم بين الحق الرابع وهو الوصية بقوله **والباقي من التركة**  
**بعد دينه المقضي عنه منها ان كان قد اوصى بها او ببعضها الاجني**  
 والمراد به من ليس بنوارث عند الموت **فتلته** اي ثلث الباقي هو **المحال**  
**للوصية** فينظر ان لم يزد قدرها على ثلث الباقي **فواجب التقطع** لئلا  
 الاجني اجمعا ولاخبار الصحيحة كخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير  
 روي بالثلثة وبالموعدة وخبر ابن ماجة ان الله اعطاكم ثلث اموالكم  
 في اخر اعماركم زيادة في اعمالكم وهذا وان لم يصح فيقول بكرة طرقة كما قاله  
 الناظم كغيره **وان يزد** قدرها على ثلث الباقي **او خص الوصي وارثا بها**  
 اي بالوصية وان لم يزد قدرها **فحكمها ميبين في بابها** في غير هذه الار  
 من الكتب قال وقد شرعت في ارجوزة اخرى في الوصايا وعملت منها قطعة  
 كبيرة والمرجو من الله المعونة على تمامها وحاصل حكمها ان باطلة في  
 الزايد للاجني ان لم يكن للميت وارث خاص لتعذرا الاجازة فمن له

الحق

الحق وهو كل المسلمين والافقييل كذلك للنهي عنها ولتعلق حق الورثة  
 كما في الرهن والاصح انعقادها موقوفة على اجازتهم لانها تصرف صادق  
 ملكة وانما تعلق به حق الغير كبيع الشقص للشفوع واما حكمها للوارث  
 فان كانت بقدر ما رثه فلا غيبة والافقييل باطلة لخبر ان الله قد اعطى كل  
 ذي حق حقه فلا وصية لوارث حسنه الترمذي والاصح انها كالوصية  
 وغيره من روايته عطاع بن ابي عباس لا وصية لوارث الا بالزايد  
 للاجني لما مر وخبر البيهقي وغيره من روايته عطاع بن ابي عباس لا وصية  
 لوارث الا ان يجيز الورثة قال الذهبي انه صالح الاسناد لكن قال  
 البيهقي ان عطاع غير قوي ولم يدرك ابن عباس والتركة معتبرة يوم  
 الموت لا يوم الوصية **والارث بعد ما ذكرنا من الحقوق الاربعة يثبت**  
**لمستحقه على ما بينعت** اي يذكر بعد ذلك وقد يقال لا يحتاج الى  
 هذا لان حاصله ان الارث موخر عن بقية الحقوق وهذا قد علم  
 من قوله والارث بعد كل من يتبع كما علم مراتب البقية ثم وانما اعادها  
 لبيان احكام اخر بخلافه ويمنع بانه اعاده ايضا لبيان حكم اخر  
 مستفاد من قوله على ما بينعت **اسباب الارث** هي جمع  
 سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده  
 الوجود ومن عدمه **العدم لذاته** عقليا كالنظر للعلم او شرعا  
 كالصيغة للعتق او عاديا كخبر الرقية للقتل وخرج بقيد لذاته  
 الذي قد يترك لتبادره للفهم ما اذا تخلف الحكم عند وجوده لوجود  
 مانع او لفقد شرط وما اذا وجد عند عدمه خليفه سبب اخر نظرا  
 للظاهر المناسب للوجود الخارجي من ان كلامنا سبب والاف السبب

اسباب  
الارث



حقيقة احدهما مبني في ضمن اي معين منهما وعرفه الامدي بانه  
كل وصف ظاهر من ضبط دل الدليل السمي على كونه معروفاً للحكم شرعي  
وهو ان نسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي فقط الذي الكلام فيه ولا يضر  
اثنائه فيه بكل لانه قصد جعله ضابطاً محيطاً في بكل المفيدة للاحا  
والاول ان نسب ببيان حقيقة السبب مطلقاً **وجملة الاسباب للورثة**  
**اربعة** بالاستقرار على ما اثبتته الدليل الشرعي واما التوارث بالنصرة والحلف  
والمواخاة والهجرة فنسوخ كما مر وما زاده ابن القاص من سبب النكاح  
بنا على انه غير النكاح وذلك في المبتوتة في مرض الموت اذا قلنا بالقدم  
بالفائتة المطلق لا طائل تحته لانه على ضعف ولا ينافي عليه انما توارث  
بالنكاح نفسه لاسببه لو تعقل له سبب يورث به وقد اوضحت ذلك  
في منهج الوصول ثم الاسباب الاربعة اسباب مطلق الارث لا الارث قد مر  
من نصف او غيره والالزم تفاوت السبب مع اتحاد سببه واما ارث القدر  
المعين فلا دلالة تاتي **فخصت ثلاثة** من الاربعة ببعض الورثة **وهي**  
**النكاح** اي عقده الصحيح لادلة تاتي **والولا** اي ولا العتق اجماعاً ولانه  
صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من مولى لها رواه النسائي واعلم بالاراس  
ولا يضر لا اعتضاده بالاجماع وخبر الولا الحجة كحجة النسب لا يباع ولا  
يوهب صحح الحاكم اسناده وخالف البيهقي فاعله قال السبكي لكن  
يحتاج لبيان وجه الدلالة منه والمعنى فيه ان معتق العتق كوالده  
في ان كلامهما سبب لوجوده الذي يتخلص به لعبادة الله تعالى وسوا  
كان الولا مباشرة ام سرية حصل بعتق تطوع او واجب منجز او معلق  
بابلاد او غيره كما ياتي بسط ذلك في بابه **والرحم** اي القرابة اي مطلقها

فيدخل

فيدخل قرابة ذوي الارحام ولا يضر تاخرهم عن غيرهم كما لا يضر تاخر الاخ  
عن الابن مع ان سبب ارثهما القرابة وهي محصورة في البنوة والابوة  
والاخوة والعمومة والخولة وسياق دلائل الارث **وبعد** اي بعد الثلاثة  
**اسلام** لخبرنا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه رواه ابو داود وصححه  
ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ارثاً  
كما ياتي ولا يهرع يعقلونه فيرثونه كالعصبة ثم نعت الاسلام بقوله  
**عمومه علم** لا يمتثل لانه لا يختص به احد من المسلمين وجعله في القصور  
خاصاً والثلاثة عام عكس ما هنا والموافق للائمة ما هنا وان كان لما  
قاله ثم وجه وهو ان الرابع خاص بكون الميت مسلماً حتى لو كان كافراً  
ولا وارث له يستغرق انتقلت تركته او باقية الي بيت المال في الارث  
كما ذكره في الحجب بخلاف الثلاثة وبالجملة **لامساحة** في الاصطلاح قال  
وايراد الثلاثة للخاصة بهذا الترتيب لان النكاح لا يورث به الا بالفرض  
**والولا** لا يورث به الا بالتقصيب والرحم يتصور فيه الامران فاخر ذلك  
وقدم النكاح وضعاً للتقدم الفرض شرعاً ولان النكاح يورث به من الجانبين  
ابداً والولا من احدهما ابداً فقدم النكاح على الولا والرحم تارة كذا وتارة  
كذا فاخرت لشبههما فان قلت قد يورث بالولا من الجانبين كما  
اذ اعتق ذمي ذمياً ثم التحق بدار الحرب فاسترقه عتيقه واعتقه  
فانه يثبت لكل منهما الولا على الاخر مباشرة او اشترى عتيق ابامعتقه  
واعتقه فانه يثبت للسيد على عتيقه ولا المباشرة ولعتيقه عليه  
ولا السرية او ملك شخص امه فعتقت عليه ثم اشترت الام اباولدها  
واعتقته فانه يثبت الولد على امه ولا المباشرة ولا امه عليه ولا السرية



قلنا اما ارث العتيق من معتقه في ذلك من حيث كونه عتيقا واعلم ان  
للاثر مواعيد تاتي في كلامه في الحب وشرائطه بذكرها في النظم نعم يعلم بعضها  
من الكلام على اثر المفقود والحمل وقد افرد لها في الفصول فصلا وبيعتها في  
شرحها فراجعها **بيان عدد من يرث بالاسباب الخاصة** المتقدم بيانهما  
**والوارثون** بهما من الذكور والاناث قسمان مجمع على ارثهم ومختلف فيه  
والمجمع عليه قسمان ذكور واناث ولهم في عددهما طريقان خلطهما وتخييرهما  
ولهم في كل منهما عبارتان بسط واجاز وقد سلك الناظم طريق التخيير  
بعبارة الاجاز لقرينها للضببط والذكور عليها عشر **الابن** بدرج همرته  
**وابنه** وان سفل **والاب** بالدرج ايضا **والجد** ابوالاب وان علا **والاخ** باي من  
الابوين او الاب ام الام **انتسب** **وابن الاخ** المدي اي المتوسل الي الميت  
**باصلي** اي ابوين **واب** بدرج همرته اما ابن الاخ المدي بالام فهو من  
المختلف في ارثهم **والعم** وان علا **وابنه** وان سفل **كذا** اي المدليات بالابوين  
او الاب من **النسب** حال لازمة كما قال من الابن وما عطف عليه **والزوج**  
**والذي يعتق** انما بالف الاطلاق ولما لم يتناول المنعم بالعتق عصبة  
ومعتقه وعصبة معتقه وهكذا عقبه بقوله **او ذوات** اي تقر  
الي الميت **بذاك** اي بالذي انعم بالعتق على ان الراضي قال المراد بالمعتق  
المباشر والمتوسل به **فاعلم** تكلمة والفقه بدل من نون التوكيد وعلى عبارة  
البسط خمسة عشر الابن وابنه وان سفل والاب والجدة وان علا والاخ للابوين  
والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ للابوين وابن الاخ للاب والعم للابوين  
والعم للاب وابن العم للابوين وابن العم للاب والزوج والمعتق والامساحة  
في ذلك وللراضي اي الطيب هنا اعتراض ذكرته مع جوابه وما يلزم عليه

مع جوابه ايضا في منهج الوصول **والاناث** **الوارثات** كل من من المجمع على  
ارثها على عبارة الاجاز سبع **البنت** و**بنت ابنه** وان سفل اي ان لم يتوسط  
بينه وبين الميت انثى كما يعلم مما ياتي **وامه** **والاخت** للابوين او للاب والام  
**وجدة** للام او للاب **وزوجه** باللغة القليلة والافصح الاشهر زوج بلاها  
نعم يحسن الاتيان بالاولي في الفرائض كما قاله النووي للتخيير **ومعتقة**  
على ما مر بيانه في المعتق **ولم يرث غيرهم** اي غير المذكورين من الذكور  
والاناث **من قد فقه** بفتح القاف بضبط الناظم اي غلب غيره في الفقه  
ومعناه بالضم صار الفقه له سجية وبالكسرة فهم والمراد بغيرهم كما قال  
ذوو الارحام ففي ارثهم خلاف ياتي في النظم مع بيان الراجح وعلى عبارة  
البسط عشر البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدة للام والجدة  
للاب والاخت للابوين والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة  
واعلم انه اذا طلقت النسبة فهي الي الميت فان اريد غيره صرح به فاذا  
اطلق الاخ مثلا فالمراد به اخ الميت ونظيره الكسرة فاذا اطلق حملا على  
كسر الواحد فان اريد غيره صرح به فيقال ثلث اربعة مثلا **فصل**  
في بيان من يجوز التركة ومن لا يجوزها ومن يرث ومن لا يرث عند الاجتهاد  
**وكل وارث من الرجال** **العشرة** **ان ينفرد** عن وارث معه **بحر جميع المال**  
**الاخ** للام **والزوج** لان ذلك حكم العصبة بنفسه اما هذان فلا يرثان  
الا بالفرض فلا يتجاوزانه ولا من الجور في قوله اخ للام ونحوه بمعنى من كقول  
العرب سمعت له صرخا اي منه قاله الناظم **ومن يرث** من العلم الفاضل  
عن الفرض على ذمة من الرجال **ما استثنى ابن ام** بل الزوج فقط لوجود علة  
الرد وهي الرحم في ابن الام دون الزوج وقوله **فاعلم** تكلمة **ولم يحزن النساء**



بالقصر للوزن من تنفرد من جميع المال **الا التي لها الولد بالقصر للوزن اذ ليس**  
 فيهن عصبية بنفسه غيرها وقوله **فستبد** اي تنفرد به ايضاح **ومن**  
**يرد الفاضل عن الفرض على ذبه من النساء الزوج استثنى لما مر في الزوج** **نقط**  
 اسم فعل بمعنى انتد وكثيرا ما يصدر بالفا كما صنع تزيين اللفظ وكأنه  
 كما قال التفتازاني جزا شرط محذوف اي اذا استثنيت الزوجة فقط اي  
 فانت عن استثنائها وهذا المعنى علم من تقدم الزوجة على عاملها فقط  
 ايضاح وقد يقال اي به لرفع احتمال كون التقدم للوزن **وجملة الذكر**  
**ان بلغوا** اي يوجد **واسقط غراب وابن وزوج** فيسقط ابن الابن  
 بالابن والجد بالاب والباقون بكل منهما او بالابن لقوته على الاب عصبية  
 فاسناد المحب اليه اولى اما الاب والابن والزوجة فلا يسقطون بل للزوج الربع  
 وللاب السدس والابن الباقي فتكون من اثني عشر وقوله **دوهم** اي الاب  
 والابن والزوجة ايضاح **او يلفي جملة الاناث فالارت خمسة** **لام** بدرج الهرم  
**وزوجة والبنت وابنة ابن والاخت من اصلين** وتسقط الباقيات لكونه  
 بالام والاخت للام بالبنت او بنت الابن وان شئت قلت بالبنت لقوتها  
 والاخت للاب والمعتقة بالشقيقة فللام السدس وللزوجة الثمن والبنت  
 النصف ولبنت الابن السدس وللشقيقة الباقي فتكون من اربعة وعشرين  
 وقوله **فاحفظ عني** اي ذلك تكلمة **او يلفي محكم الجمع من الصنفين الذكور**  
 والاناث بان يوجد كل الذكور وبقيّة الاناث فيما اذا ماتت الزوجة او كل  
 الاناث وبقيّة الذكور فيما اذا مات الزوج **فللذي يلفي من الزوجين** اي  
 فالارت خمسة للزوج او الزوجة **وابن وبنت وأمة** اي الميت **والاب**  
 بتشديده على لغة وعطف الربعة على الموصول ويسقط الباقيون

والي

والي ذلك اشار بقوله **وسرعظا هره في المحب** كما ظهر هنا مما تقرر فاصل  
 الاولي من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين والثانية من اربعة وعشرين  
 وتصح من اثني وسبعين قال وقولي محكم الجمع كعبارة الشيخين  
 مشعر باستحالة جمع الصنفين وبه صرح في البحر وغيره لاستحالة اجتماع  
 الزوجين على ميت واحد وليس كذلك فقد ذكر له صورتان احدهما اذا  
 قام رجل بيعة على ميت مملوك انه امراته وهو لا اولاد له منها واقامت  
 امرأة بيعة انه زوجها وهو لا اولاد لها منه فكشف عنه فاذا هو ختي  
 له الاثنان ففي طبقات العبادي وادب القضا للهروي ان السافعي قال  
 يقسم المال بينهما وقال الاستاذ ابو طاهر بيعة الرجل اولى لان ولادتهما  
 صحت بطريق المشاهدة والالحاق بالاب امر حكيم والمشاهدة اقوى  
 فعلى النصف يجمع الصنفان فما لا يختلف كنصيب الابوين واضح واما  
 ما يختلف فما لا تنازع فيه يدفع لصاحبه وما فيه تنازع يقسم بينهما  
 والباقي للاولاد الذكور والاناث من الجهتين بين الصنفين للذكر مثل حظ  
 الانثيين فيما لا تنازع فيه وما فيه تنازع يقسم كما تقدم الثانية ان يقيا  
 بيتين على غايب او مدفون ثم يظهر حاله قال ذلك شيخنا شيخ الاسلام  
 قال ولعل ما ذكر عن السافعي على قول استعمال البيتين بالقسمة فما  
 اذا فرغنا على ابطالهما او الترجيح فلا يقسم قال والارجح ترجيح بيعة  
 الرجل كما قاله الاستاذ انتمي كلام الناظم نفعلا عن شيخه وقد بيئت في  
 منهج الوصول معنى عبارة شيخه المفرغة على النضر مع تاصيل المسئلة  
 وتصحها **بيان جملة الارث** فرضا وتقسيمها **بالفرض** **وتقسيم**  
**الارث انقسم** قال اي انقسم بسببهما فلا يكون متعرضا لعد الاقسام



اولا لث كايين لهما وجلة انقسم تكبير فيكون متعرضا له واو على الاول  
بمعني الواو وعلى الثاني منوعة وبالحاجة فالارث اما بالفرض والتعصيب  
عليها مانعة خلوجوا اجتماعهما كما ياتي فاما **دوالفرض** فهو من له  
**نصيب او قسم نصا** في الكتاب او السنة قال وفيه مجازان احدهما  
في المفرد وهو استعمال الارثسام اي الامتثال في الاعتماد والثاني في  
التركيب وهو اسناد اعتماد النص لصغير النصيب ونصا مفعول ارثس  
انتهى والاولى ان يقال نصا منصوب بترغ الخافض وارثس من الرسم  
المأخوذ منه الرسم بمعنى التعريف ومعني الكتابة وهو الاثر اي نصيب  
تعرف وتحدد بنص **واما دوالنصيب** فهو من **يعد في من اجعوا**  
**عليهم** اي على ارثس والحالة انه **يستفي في حقه الفرض الذي تقدم** اي  
يستفي من تلك الجهة المجمع على ارثه تعصبا باعتبارها قابن العلم الذي هو  
زوج او اخ لام فيه جمرتان مجمع عليه باعتبار كل منهما لكن من جهة الزوجية  
والاخوة ليس عاصبا لثبوت الفرض له باعتبارها والاب مع البنت عاصبا  
من جهة اخذه الباقي لانتفا الفرض له باعتبارها اما من بعد في من اختلفوا  
في ارثه وهم ذوو الارحام فلا يسميهم من ورثهم عصبه كذا في الروضة  
كاصلها ورده الناظم بتصريح المتولي وغيره بانهم يورثون بالعصوبة  
على مذهب اهل القرابة قال واما على مذهب اهل التزويل وهو الصحيح  
فيتقسمون كالمدينهم الى ذوي فروضه وعصبه وعلى كل الحد غير  
مانع انتهى وجواب بان المراد حد من يرث بالقرابة الخاصة وسياتي في  
العصبات السببية حمل كلام الروضة كاصلها على ما يوافق الصحيح **خلة**  
**الفروض** المقدرة للورثة **في ما اي القرآن الذي احكاما** اي نظم نظاما محكما

لا يعزبه

لا يعزبه اختلال من جهة اللفظ والمعنى ستة **ثلث وربع ونصف كل**  
منها **ضعفه** او النصف والثلثان ونصفها ونصف نصفها او الثمن  
والسدس وضعفها وضعف ضعفها او غير ذلك كما ذكرته في منهج  
الوصول واخبرها ما في النظم وخرج كما قال بكونها للورثة المفهوم من  
النظم الخمس في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة ويكو  
في القرآن نحو ثلث الباقي في العريتين وفرض لجدي بعض احواله مع الاخوة  
والفروض العائلية كالسبع فانها مقدرة بالاجتهاد لا بالقرآن قال كذا  
ذكره جماعة وهو ممنوع بل هي داخلية في الستة لفظا فان الكسرة تارة نصا  
لكل الشئ وتارة لبعضه والستة مضافة في القرآن للباقي من التركة لتقد  
موتة التجديد والدين والوصية فكذلك الباقي هو ثلث لكنه مضاف  
للباقي بعد الباقي فلم يخرج عن الستة وكذا في العزل ولذا يقولون سدس  
عايل ونحوه ابقا اللفظها في القرآن وكلامه لتعلقه باللفظ كما ذكره لا يلا  
كلامهم لتعلقه بالمعنى وهو ان هذه الفروض اجتهادية لا قرآنية ثم  
اخذ في بيان ذوي الفرض تفصيلا فقال **فالنصف فرض خمسة الزوج**  
**حيث وصفه** **فقدان فرع وارث للميت** لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك  
او واجكم ان لم يكن لهم ولد والمراد ولد الصلب وولد الابن وان سفل اعمالا  
لفظ في حقيقته ومجازة كما عليه الشافعي وغيره وقد اجمعوا على ان ولد  
الابن كالولد وفقدان الفرع الوارث بان لا يكون فرع او يكون لكنه غير وارث  
لقيام مانع به او لكونه ولد البنت والمراد انه غير وارث بخصوص القرابة  
فلا يضر ارثه بمطلقها كما في ولد البنت اذا ورث **والبنت وابنة ابنة** اي  
الميت **والاخذ لغيرهم** اي لابوين او لاب **انفردن** اي حالة انفرد كل منهن

نما

في



عن معصمها ومن يساويها من الاناث اما البنت وبنت الابن فلقوله تعالى  
وان كانت واحدة فلمها النصف والاجماع واما الاختان فلقوله تعالى ان امرؤ  
هلك ليس له ولد وله اخت فلمها نصف ما ترك والمراد كما قال البيضاوي  
وغيره الاخت لغير الام لانه جعل اخوها عصبة وابن الام لا يكون عصبة  
وما قيل ان الآية لا تشمل الاب لابن لاختضارها حينئذ انه لو اجتمع الصنفان  
يكون للذكر مثل حظ الانثيين ولا قابل به يرد بان هذا الاقتضاد فيه  
ما تقر في عقل اخر ان الاشقاء مقدمون واما قوله تعالى اول السور  
وان كان رخل بورث كلاله الآية فاجمعوا على انها في الاخوة للام وفي  
ذلك جمع بين الابن وقرار من النسخ اذ لو حمل كل منهما على مطلق الاخوة  
لكانت تلك لنا خرها ناسخة لهذه في المقدار والتساوي بين الذكر والانثي  
والممكن اجتماعه من ذوي النصف الزوج والاخت **الرابع** فرض اثني بل  
ثلاثة كما استعلمه **للزوج ان يشركه في الارث منها اي الزوجة فرع**  
وان لم يكن فرع له لقوله تعالى فان كانت لهن ولد فلكم الربع مما تركن  
ومنها حال من فرع واكتفى كما قال عن وصفه بوارث بقوله ان يشركه  
**وزوجة** ولو رجعية **فصاعدا ان يفقد** الفرع الوارث لقوله  
تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد ولا يمكن اجتماع الزوجين  
نعم قد يفرض الربع للام وذلك مع الاب والزوجة لكن اطلقوا عليه  
تلك الباقي لما ياتي فعليه يجتمع الربعان فرضا وقوله فصاعدا حال  
من العدد المقدراي ذهب عددها الى حالة عدد الصعود على  
الواحدة ولا يجوز فيه غير النصب ولا يستعمل الا بالفاو ثم قاله  
ابن سبيده **والثمن فرض زوجة او عدد منها بالفرع اي مع**

الفرع الوارث لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن **والثمن**  
**فرض العدد من ذات نصف** فهو لاربعة اصناف اثني فصاعدا من  
بنات الصلب او بنات الابن او الاخوات للابوين او للاب اما فصاعدا  
من البنات وبنات الابن فلقوله تعالى فان كن نسافوق اثنتي فلهن  
ثلثا ما ترك والاجماع واما الثلثان فمنهما فلاجماع ايضا وماروي عن  
ابن عباس ان فرضهما النصف لمفهوم الآية منكرا يصح عنه بل صح عنه  
موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر وخبر جابر جات امرأة سعد بن الربيع  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد  
قتل ابوهما معك يوم احد ولم يبع عمهما لهما مال الا اخذه فما تري ووالله  
لا اتعجان ولا مال لهما فقال يقضي الله في ذلك فترك فان كن نسا الآية  
فامرهن ان يعطي البنتين الثلثين والمرأة الثمن وبأخذ الباقي رواه ابو داود  
والحاكم وصححه اسناده لكن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وقد تكلم فيه  
من جهة حفظه ولا يضر لاغتضاده بالاجماع وكلمة فوق قبل صلة كقوله  
فاضربوا فوق الاعناق وقيل المعنى اثني فافوقهما على التقدير والتاخير  
ولانه تعالى لما بين ان للذكر مثل حظ الانثيين ان كان معه اثني وهو  
الثلثان اقتضى ذلك ان فرضهما الثلثان ثم لما اوههم ذلك ان يتراد الخط  
بزيادة العدد رده بقوله فان كن نسا الآية ولما في خبر ابن مسعود  
الاتي من قوله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس  
تكملة للثلثين ففيه اشارة الى ان ذلك فرض البنتين لانهما اولي من بنت  
مع بنت ابن ويؤيد ذلك ان الواحدة لما استحققت الثلث مع اخيها  
فبالاولي ان تستحقه مع اختها وانه قد فرض للاختين الثلثان بما ياتي



فبالاولي البنتان واما الاختان من الابوين او الاب فلقوله تعالى فان  
كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والاجماع واما فصاعدا منها فبالاولي  
بل خبر الصحيحين عن جابر قال اشتكيت ولي سبع اخوات فدخل علي النبي  
صلي الله عليه وسلم فقلت ما اصنع بمالي وليس يرثي الاكلالة فخرج  
ثم رجع وقال قد انزل الله في اخواتك فبين وجعل لهن الثلثين قال  
جابر ففي نزلت اية الكلاله يدل علي ان المراد بالاية الاثنتان فصاعدا قال  
الناظم وقولي والثلثان الماخض من قول الاسنهي لكل اثنين فصاعدا من  
فرض النصف الا الزوج قال لكن يرد عليهما اخويته واخت لابوين او اب  
فانه يصدق عليهما ذلك وليس لهما الثلثان والعبارة السالمة فرض  
اثنتي متساويتين فاكثر من يرث النصف وبهما عبر في الفصول كسبعة الايام  
البلقيني وذوي فرض **الثلث اعد** ثلاثة اصناف **اما اذ الميرك** اي  
يوجد فرع الميت اي فرعه الوارث **ولم يترك انسان ذوا** اي صاحب **اخوة**  
بالتشديد لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع  
مفهوم قوله فان كان له اخوة فلامه السدس وهذا كما قال اذ الميرك  
معها الاب واحد الزوجين والا فلها الثلث الباقي كما ياتي واما بدل بعض من  
ذوي **اثنتين او اكثر من اولاد الام** بدرج الهرم لقوله تعالى وان كان رجل  
يورث كلاله الاية وتقدم انها في ولد الام ويدك عليه قرأه ابي وغيره وله  
اخ او اخت من الام والقرأة السادة كالخبر علي الصحيح المنصوص خلافا  
للنووي في شرح مسلم لان مثل ذلك انما يكون توقيفا ففي يورث اي منه  
في الاية صفة رجل وكلاته خبر كان او يورث خبرها والاخر لها يجعلها  
تامة وكلاته حال من ضميره وهي من لم يخلف والدا ولولا يورث بالقرابة

الخاصة او مفعول له او نعت لمصدر محذوف اي ورثة كلاله وعليهما  
فهي قرابة ليست من جهة الوالد والولد ويجوز ان يكون الرجل هو  
الوارث ويورث من اورث لامن ورث فالكلاله ميت لم يخلف والدا  
ولا ولد او وارث ليس معه والد ولا ولد وقيل غير ذلك وهي في الاصل  
بمعنى الكلال قال الاعشي واليت لا ارثي لها من كلاله  
ولامن خفي حتى تلاقي محمد **دا** ثم استعيرت لقرابة ليست بالعضية  
لانها كلاله بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث والوارث كما مر بالغة  
او بمعنى ذي كلاله كقولك فلان من قرابي اي من ذي قرابي وقد بسطت  
الكلام علي ذلك بعض البسط في منهج الوصول في فصل حجب الحرمان والناظم  
افرد الكلام علي الكلاله فيما ياتي وسنريده ايضا حاثم وقوله واثنتين  
الذكرين والاثنتين والخنيتين والمختلفين من ذلك وهو عطف علي اما وكذا  
قوله **والجد بالاخوة** اي مع الاخوة لغير الام **في باب لهم** ياتي وذلك فيما  
نقص بالمقاسمة عن الثلث كجد وثلاثة اخوة ولا يمكن اجتماع صنفين  
فرض كل منهما الثلثان او الثلث ثم اخذ في بيان صور خالف فيها ولد  
الام غيرهم **وولدها** بضم الواو جمع ولد كما سجد جمع اسد وبكسر هالفة  
فيه **قد خالفوا في امرهم** غيرهم من الورثة في خمس صور فصلها بقوله  
**ففي انقسام ثلثهم عليهم ساوي** انما هم ذكرهم كرامهم عند انفراد  
لذكرهم وانما هم النساء **ويعلم** بالف الاطلاق للاية المتقدمة بخلاف  
غيرهم فان الذكر ضعف ما للأنثي اجتماعا وانفرادا لقوله تعالى يوم  
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وقوله وان كانوا اخوة رجالا  
ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين والمراد الاخوة لغير الام كما مر ويقاس

اي الزوجين والفقهاء



عليهم بقية العصبات الامايات استتناوه ولا يرد الاستقافى المشتركة  
لان علة ارثهم فيها كونهم اخوة لام والحاصل ان كل ذكر وانثى اتخذ جهة  
وقربا فله ضعف مالها الاولاد الام لان ارثهم محض الرحم كالابوين مع  
الابن والا المعتق والمعتقة لاستوايهما في العتق ومن هنا علم ان الكلام  
في غير هاتين **وخالفوا غيرهم ايضا في ارثهم مع من به ادلوا** وهي الام لان  
شرط حب المدي بالمدي به اتخذ جهة كما لا بد مع الجدا واستحقاق  
المدي به كل التركة لو انفرد كالاب مع الاخ وولد الام معها ليس كذلك  
**فان قلت** هذا غير خاص بولد الام فانه لو خلف بنت ابن وابن ابن ابن  
هو ابن ابن عمها بان نكح ابن ابن الميت بنت ابن الاخ فولد لهما ولد فانه  
يرث مع امه ولو نكح ابن بنت هند بنت بنت بنتها ريث فولد لهما  
ولد فانه يرث مع جدته من جهة ابيه وامه لكنها من جهة ابيه اقرب لانها ام  
ام ابيه وام ام امه في باب ابنتها ريث والسدس بينهما فورثت معها  
مع انهما مدلية بها **قلت** الولد انما ورث لادله بابيه لابعامه والجدة  
انما ورثت لادله بابام الاب لا ببناتها ريث **وفي ان نجب** اي من ادلوا  
به **بهم نقضا** بنصبه على التمييز وان حجبا بغيرهم لا يمنع قام بهم  
كابوين واخوين لام فانما يحجبانها الى السدس وان حجبا بالاب لعموم  
فان كان له اخوة فلامه السدس وغيرهم اذ الم يرث لوجود غيره لم ينقص  
من ادله به **وخالف السنن** بفتح السين اي وخالف **ذكرهم** طريق غيره  
حيث **ادلى بانثى ويرث** بخلاف ذكر غيرهم ولا ينقص هذا بعصبة  
المعتقة من جهة انه يدلي بانثى ويرث لان الكلام في غيره كما مر وخرج  
بذكرهم انما هم فانما لا تنفرد بذلك لمشاركة الجدة لهما فيه اذ انفرد

ذلك **فقد نفردوا بخمس فاضطربت** انت بها من ضببت بالشئ  
واضطربت به اذا قبضت عليه بكفك ثم استعير للضبط ثم بين ان  
لام فرضا ثانيا في مسئلتين بقوله **وثالث ما يبق من التركة للام** بدفع  
الهمزة **بالاب** اي معه **بعد جني** وهو ما يجني من ثمر وغيره والمراد هنا  
الارث اي بعد ارث **زوجته** بان خلفت زوجها ابوين فللزوج النصف  
وللام ثلث الباقي وللاب الباقي فتكون من ستة او خلف زوجة وابوين  
فللزوج الربع ولللام ثلث الباقي وللاب الباقي فتكون من اربعة ففرضها  
ذلك فيهما **في الاصول** من ثلاثة مذاهب وهو ما قضى به عمر وتبعه  
عثمان وزيد بن ثابت وغيرهما كما لو كان مع الابوين ذو فرض غير الزوجية  
كبت ولان كل ذكر وانثى ياخذان التركة اثلاثا ياخذان الباقي بعد الزوجية  
كذلك كالاخ والاخت ولان الاصل انه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة يكون  
له ضعف مالها وتعييرهم بالاصل لانها في التسوية في بعض الافراد كما مر  
لخروجه بدليل ثاني **المذاهب** لهما فيهما الثلث كاملا وهو قول ابن عباس  
لقوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث وكما لو كان بدل الاب جدا قلنا  
الاية فيما اذا ورثه ابواه فقط والاب في درجة الام والجد بعد منها  
فلا يصح القياس على ان ما قاله مخالف للاجماع قبل اظهره الخلاف  
بنا على صحة الاجماع قبل انقراض العصر وهو الصحيح بالتحقق في مسألة  
الزوج ثلث الباقي والزوجة الثلث كاملا وهو قول ابن سيرين ليلا  
تفضل الاب في الاولى وفي الثانية لم تفضله بل فضلها بنصف سدس  
واذا عمدت المساواة كما في ولد الام فالمفاضلة بشئ اولى ولان لهما في  
الاولى السدس وهو فرضها في الجملة وفي الثانية الربع وهي لارثته



قطقلنا هذا قول مخالف للجمع عليه من التسوية بينهما ولا  
المعهود مساواة الذكر للأنثى أو فضله عليهما بالضعف وكلاهما مفقود  
في الثانية وعينه قول آخر كقول ابن عباس **واعلم** ان فرضا بالحقيقة  
على الاصول في الاولي سدس كما انه في الثانية الربع كما امر لكان اطلقوا  
عليه ذلك الباقي ابقا للفظ القران في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث  
قاله القاضي وغيره ثم يبين ان الجذر فرضا ثانيا بقوله **وقد يكون** اي ذلك  
الباقي **جد** حال كما قال من خبر يكون اعني **فرضا** او خبر وفرضا تمييز  
**مع اخوة** كام وجد وثلاثة اخوة كما ياتي في بابيه مع دليله واستشكل  
كونه فرضا وقوله **فقد هذا** اي ذلك الباقي فرضا الجذر **ايضا** اي كما عدته  
للأم تكملة وايضا مصدر راض يرضي اي غاد **والسدس فرض سبعة** **جد**  
**والأم حيث كان** اي وجد مع الثلاثة **فرع** وارث اما الاب والام فلقوله تعالى  
ولا يورثه لكل واحد منهما السدس الآية وللإجماع واما الجذر فللاية ايضا بناء على  
اعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وللإجماع ايضا في غير احواله مع الأخوة واما  
فيها كما ياتي بيانهما فلكان الاولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة **اولي العدد**  
انما فاكتر من **لخوة** ولو لام **بردها للسدس** لقوله تعالى فان كان له أخوة  
فلامه السدس والجمع هو على ان المراد هم عدد ممن له أخوة من غير اعتبار التثنية  
سواء كان من الأخوة أم الأخوات بناء على التغليب كما هو المعروف وعلى ان اقل  
الجمع اثنان كما عليه جمع واقتضاه كلام الكشاف او ثلاثة كما عليه المحققون  
ولكنهم يطلقونه على الاثنين مجازا ويجب المصير اليه هنا للدلالة الثانية  
وقال ابن عباس لا يجب الأم من الثلث مادون الثلاثة ومعاذ وكذا ابن عباس  
علي ما نقله البيضاوي لا يجزئها الأخوات لخلص اخذ بالظاهر ويرد عليهما

خبر افرضكم زيد القابل محجها بذلك وللإجماع كما نقله القاضي ابو الطيب وغيره  
وانما كان الاثنان كالثلاثة لانه محجب بتعلق بعدد محجب البنات لبنات  
الابن وخرج بالأخوة بنوهم لانهم ليسوا بأخوة بخلاف ولد الابن لاطلاق لفظ  
الولد عليه مجازا شياعا بل قيل حقيقة ولقوة جهة البهوة على جهة الأخوة ولو  
اجتمع مع الأم فرع وعدد من الأخوة فالظاهر كما قال ابن الرقعة وغيره ان الحجب  
الفرع لانه قوي قال ابن القطان ولو ولدت امرأة ولدين ملتزمين لهما راسان والرابعة  
ايد واربعة ارجل وفرجان فما كالاثنين في جميع الاحكام فيجب ان الأم وبرتان  
الثلث **كالمجد في حال** ياتي في بابيه كان يكون معه ام وبرتان واخ فانه يرث السدس  
**بهذا الجنس** اي جنس الأخوة اي لغير الأم كما ياتي في **الحامر وجدة** فاكتر من قبل  
الأم والاب علي ما ياتي تفصيلا في بابها لانه صلى الله عليه وسلم قضى للمجدتين من  
الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وولحد**  
ذكر اواني او خنثى من **ولد الأم** بضم الواو وكسرها وخرج الهمزة لقوله تعالى وان  
كان رجل زوئرت كلاله الآية **ولا بنت ابن** وان سفل **ابناته** سواء كان من ابن واحد  
ام ابنتان ولدك قال **وعلم** انت الابن في حقيقته ومجازه واقراده اي الا ان يري  
بانتي كما ياتي وانما يفرض لها اولهن السدس **بالبنت** اي معها وفسره تبع الخبر  
الان يقول **اي تكملة الثلثين** بالرفع او بالنصب باعني اشارة الى ان فرض البنات  
لا يزاد على الثلث ولا ينقص وانه لا فرض لبنات الابن مع البنات ودليل  
ذلك قبل الإجماع خبر البخاري عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت  
وبنت ابن واخت بان للبنت النصف ولبنت الابن السدس **تكملة الثلثين**  
وما بقي للاخت **والاخذ** فاكتر **للأب بابنة** مادغام الباقي الباقي مع ابنة  
**الأصليين** وقوله **كمثل بنت ابن** فاكتر **مع البنت الصليبية** في ان فرض من معها



السدرس تكلمة الثلثين خبر كما قال عن الاخت وفي كلامه إشارة الى دليل الحكم  
وهو القياس والكاف كما قال زايدة **فبان** اي ظهر بما ذكر ان **من له فرضية**  
عشرة بالايجاز اربعة من الذكور **زوج وجد وابن ام واب** وست من النساء  
**وجدة لاي** من جهة الام والاب **تنسب** وبنت وبنت ابن ولخت **مطلقا**  
لابوين اولاد اولاد **وزوجة** وجملة بالجمال **يضاد** ال باربعة عدد الذكور  
**وطا** بتسعة عدد الاناث بالبسط **ما** موصولة **سبقا** اي الصفان اي عدد  
الصفين الذين سبقا ال وطا وقصر الطرز وترك الشقيق مع انه يرث  
بالفرض في المشتركة لدخوله في ولد الام كدخول فرضه في فرضهم مع انه سيفر  
بالذكر **العصبات النسبية** قدم بها على السببية لاصالة المخرج  
لحمة كلحمة النسب ولانه يتعلق به احكام كثيرة كالنفقة وسقوط حد القذف  
وغيرهما ولتقدم بها حكما وهي جمع عصبية جمع عاصب ويسمى بالعصبية  
الواحد وغيره ذكره الكلاباذي في ضوال السراج لكن قال ابن الصلاح اطلاقها  
على الواحد من كلام العامة وشبههم وهي لغة قرابة الرجل لابيه سموها لانهم  
عصبوا به اي احاطوا به وكل ما استدار حول الشئ فقد عصب به ومنه  
العصايب اي العمايم وقيل لتقوي بعضهم ببعض من العصب وهو المنع  
ومنه العصانة لشدة الراس بها وقيل غير ذلك واصطلاحا ما ياتي وقبل  
الشروع فيه بين ان العاصب ثلاثة اقسام بقوله **والعاصب** برقبته  
ونضبه وهو الاربع **اقسمه لدى** اي عند **تقريبه** الى عاصب **بنفسه**  
وهو المراد عند الاطلاق حتى في الحدود وسمي بذلك لانضافه بالعصوبة  
بنفسه اي بلا وسط وعاصب **بغيره** وعاصب **مع غيره** قال الرافعي  
ويفرق بين هذين بانه اذا قلنا عصبية بغيره والغير عصبية او مع غيره

لم يجب كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة انتهى فالبالسببية  
ويجوز جعلها لالاصاق كما افصح به غيره حيث قال الباقي بغيره لالاصاق  
وهو انما يتحقق بين المشيعين بالمشاركة فيه بخلاف مع فانما للقران وهو  
يتحقق بينهما بالمشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون  
وزيراي حين قارنه في البنوة فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن موسي عليه الصلاة  
والسلام وزيرا وليس **تخلو حده** اي العاصب اي كل من اقسامه **من نقد**  
وان كان عنه جواب كما ياتي وذلك كقول التنبيه كل ذكر ليس بينه وبين  
الميت اني فان فيه كل الدلالة على الافراد والحد وضع للماهية من غير تعرض  
للافراد فيبنيها ما فاة ولانه يرد على طرده الزوج وعلى عكسه المعتقة  
وكقول المنهاج من ليس له سهم مقدر من الجمع على توريثهم وهو مساو لحد  
النظر له فيما مر بقوله وذو التعصيب الخ وتقدم ما فيه مع جوابه وكقول  
الرافعي كل ذكر يدي الى الميت بغير واسطة او بتوسط محض الذكور فان فيه  
مع التطويل ما في حد التنبيه فانهم عدوا الزوج من يدي بنفسه واصر  
حدوده كل ذي ولا وذكر تنسب ليس بينه وبين الميت اني ومع صحبته  
فيه كل والعاصب بغيره كل انش عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل انش  
عصبها اجتماعها مع اخري وفيها كل ايضا مع ذكر ما يتوقف عليه الحدود  
ويجاب عن ذلك كل بما في حد السبب وعن التوقف ان هذا حد لمن يعرف  
التعصيب دون العاصب او المراد بالتعصيب معناه اللقوي ولما كان في  
حدوده ما فيها على ما عرفت وان اتي الناظر ببعضها كما مر قال **فينبغي تعريفه**  
**بالعد** لسلامته من ذلك **والاول** وهو العاصب بنفسه تسعة بالايجاز  
**ابن** لانه ياخذ كل الزكة اذا انفرد وقيل ليس بعاصب لانه لا يجب بحال كبقية



العصبة قال في البسيط والخلاف لفظي اي راجع الى اللفظ والتسمية  
ولا يضر ان له فائدة كالوصية بمثل نصيب عاصب لان ذلك حكم فقهي  
لا دخل له في التسمية **وابنه** وان سفل **واب** **وجده** ابوه وان علا **واخ**  
**لغير الام وابنه** وان سفل وقوله **بعد** تكلمة **والعم** وان علا **وابنه** كذا اي  
لغير الام لا يقال بقي عليه ذو الولا في تعريفه بهذا التعريف فقد لا نقول  
كلامه في العصبات النسبية **والثاني** اربع البنات وبنت الابن والاخت  
للأبوين والاخت للاب كل من يعصبها والي ذلك اشار بقوله **من فرض**  
**النصف** وهذا كما قال كاف في التميز بقوله **والثلثان** تنبيه على التسوية  
بين الواحدة وما زاد عليها وقوله **كل تعصب بالذي ساواها** بادغام  
الباقي الباقي في البيت بعده حال استغني فيها عن الواو بالضمير كقوله  
تعالى بعضكم لبعض عدوي فمعصبة كل منهن بمساوئها في الدرجة للميت  
فدخل ابن عمها المساوي لها وذلك في بنت الابن فتمتاز بذلك كما تمتاز بمباينة  
بقوله **تمتاز بنت الابن عن سواها بان تعصب بابن الابن النازل** عنها في  
الدرجة **ان لم يكن الفرض لها اصل** لانه اذا حصل اخذته فرضا ولا تعصب  
وانما لم يجمع لها بينهما كالاب والجد لان خبر الحقوا يمنع من ذلك هنا بخلافه  
ثم ولقوة العاصب بنفسه على العاصب بغيره وليلا يلزم مخالفة اصل ان  
لذكر ضعف ما لا ياتي في الجملة اما تعصيب المساوي فلقوله تعالى يوصيكم  
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء  
فللذكر مثل حظ الانثيين واما النازل فبالاولي لان التي فوقه اقرب من  
التي في درجته وانما لم يعصب التي دونه وان شاركت غيرها في نوبة الابن  
لان مقتضى التعصيب ليس المشاركة فقط بل هي مع القرب والمساواة

له ولو سلم فارثا حينئذ بالعصوبة والذكر اقرب منها في محرمها وانما لم  
يعصب غير من ذكر اخته لانها لا تراث بخصوص القرابة والحكمة في ان كلا  
من الاربع لها نصف ما لم يعصبها ان الذكر ذو حاجتين غالباً حاجة نفسه  
وحاجة عياله والاني ذات حاجة لنفسها فقط وان شهادته مثلثتها  
ولم يسلكوا ذلك في ولد الام والابوين مع الابن والمعتق والمعتقة لما مروا  
هذا مناسبة تذكر والاف الحكم بذلك لله تعالى وخرج بالذي ساواها الاخ  
للأب مع الشقيقة وابن الابن مع البنت **والجد** **فرض يعصب الاختين اعني**  
**التي من اب او من اصيلين** بدرج همزة او فامتازتا بتعصيب الجد لانه  
بمثلة اخيهما والحاصل ان البنت يعصبها واحد وكل من الاختين اثنتان  
وبنت الابن ثلاثة **والثالث** وهو العاصب مع غيره **الاخت** فاكثر **لغير الام**  
**مع بنت اب وبنت ابن او بالضم** بدرج الهمزة فيهما اي او مع ضم بنت الابن  
للبنات والاصل في ذلك خبر ابن مسعود المتقدم فان فيه وما بقي للاخت قال  
الامام والسبب في جعلها عصبة مع البنت تخصيص النقص بها قال السبكي  
وهو حسن اذ لم يكن ثم عصبة ذكر والافقيه شي خبر فلاولي رجل ذكر فانه  
اقوي دلالة من خبر ابن مسعود اذ هو واقعة حال لا ندري هل كان ثم عصبة  
ذكر او لا وجوابه ما قاله الاستاذ ابو منصور انهم اتفقوا على تقدم الاخت  
وان خبر ابن مسعود خاص في تقدم على الخبر الاخر العام ولو كان مع البنت  
اخت ومعهما اخ يساويهما وراثت بعصوبتهما بالغير حتى يكون لها نصف  
ماله لا بعصوبتهما مع الغير لان تعصيبها بالبنت انما هو للضرورة بخلاف  
تعصيبها بالاخ وليلا يلزم مخالفة اصل ان للذكر ضعف ما لا ياتي ثم اخذ  
في بيان احكام العصبة وهي ثلاثة اقسام انسان مشترك كان وواحد خاص



بالعاصب بنفسه فقال **وحكم كل من العصبة اراث ما يبقيه ذو القرض**  
 لخبر الصحيحين الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولي رجل ذكر مع قوله تعالى  
 للذكر مثل حظ الأنثيين ليدخل العاصب بغيره ومع خبر ابن مسعود ليدخل  
 العاصب مع غيره وفايدة ذكره بعد رجل في الخبر ما قاله جماعة أن الرجل  
 لما كان يطلق في مقابلة المرأة ومقابلة الصبي جالوصف بذكر لبيان أنه  
 في مقابلة المرأة وهذا كما قال علما المعاني في مثل وما من دابة في الأرض ولا طائر  
 يطير بجناحيه إلا اسم الجنس محتمل للفردية والجنسية معا وبالصفة يعلم  
 المراد فلما وصف الدابة والطائر في الأرض ويطير بجناحيه علم أن المراد  
 الجنس لا الفرد وقال النووي فايدته التنبيه على سبب استحقاقه وهي  
 الذكورة التي هي سبب العصوبة وال ترجيح ولذا جعل الذكر ضعف ما للأنثى  
 قال والاولى هو الأقرب لا الحق والحق في الفائدة لا أن لا ندري من الإخت  
 وقال غيره فايدته قطع توهم عدم الفرق بين الرجل والمرأة لأنها في معناه  
 كقوله صلى الله عليه وسلم من وجد متاعه عند رجل ومن اعتق شركا له في  
 عبد **والسقوط يلتقيه** أي كلام من العصبة **أن يوصف الفروض**  
**باستغراق** لأنه معها إنما يأخذ الباقي للخبر ولا باقي ولا يرد الشقيق في  
 في المشركة وإن استثناه في الفصول لأنه ساقط من جهة عصوبته وقد  
 يقال في إسناد اراث الباقي والسقوط لكل من العصبة نظرا لأن العاصب  
 بغيره لا ينفرد عن العاصب بنفسه حتى يقال فيه وراث الباقي  
 أو سقط بالاستغراق بل إنما يرثاه أو يسقطان بالاستغراق معا والآخر  
 والبنت لا يسقطان بالاستغراق لعدم نظوره معهما وجوابه أنه غلب  
 في الأول والقضية كما قال في الثاني شرطية لا تستلزم الوقوع كقولك أن

كان الحجر انسانا فهو باطن ولو ترك يلتقيه لا غنى عنه عطف السقوط على  
 اراث **والاول** بنصبه لقوله **أخصصن** بالنون المثقلة والباقي **باستحقاق**  
 دالة على المقصور وهو الاستعمال العربي وكثيرا ما تدخل على المقصور عليه  
 وهو الاستعمال العربي أي وأخصص العاصب بنفسه دون العاصب بغيره  
 ومع غيره باستحقاق **كل التراث عند الانفراد** له عن الورثة **لأنه غني** بأعلاله  
 للوزن أي غني عن **اعتضاد** له بأحد في عصوبته بخلاف العاصب بغيره ومع  
 غيره ودليل ذلك قوله تعالى وهو أي الأخ يرثها إن لم يكن لها ولد وكالاخ غيره  
 من العصبة بنفسه أجماعا واستثنى في الفصول من الحكم الأول والثالث  
 العتق البعض كان يشترك أربعة في عتق عبد فلكل ربع الولا عليه ولو انفرد  
 أو كان معه ذو فرض ولم يستغرق كان له ربع التركة أو ربع الباقي فقط مع  
 أنه عاصب بنفسه وهذا كما قال لا يرد على النظم أدلة تعرض في الباب لعصبة  
 السبب فإبارة العصوبة قد تؤثر في أصل الاستحقاق كبت ابن وابن  
 ابن مع بنتين أدلوا لعصوبتهما سقطت وقد تؤثر في النقص كبت ابن وابن  
 تؤثر في الحرمان كبت ابن وابن ابن مع بنت وزوج وابنوين **والوارثون**  
**قسموا** بالبنا للمفعول لأربعة أقسام **من يرث بالفرض حسب** بمعنى  
 قط أي كاف يقال حسبك وقطك ذاك أي كافيك **أو بتعصيب وراث**  
 وترك حسب الكفاية تقدم المعمول وبقرينة قوله **وارثته بذاتارة**  
**وذاك** أخري **جامعا بينهما أو غير جامع** وذاك مفعول **اعدد** أي أعد  
 الذي يرث بهما غير جامع **رابعا فالاول** وهو من يرث بالفرض حسب  
 أي من الجهة التي سمي بها وإن وراث بغيرها كزوج هو ابن عم خمسة **الزواج**  
**ثم الأم وولدها** بضم الواو وكسر هاء ذكر كان أو أنثى أو خنثى **وبجدة**







وقوله **قال** في النخلة لان الجد قطب النسب لا تسقط قوته ببعده الدرجة  
فان لم يكن اخ فالاولي الجد وان علا فان لم يكن جد فالاح لا بويين ثم لاب كما ياتي  
في القاعدة بالاجماع ولقوله صلى الله عليه وسلم اعيان بني الام يتوارثون دون  
بني العلات يرث الرجل اخوه لابيه وامه دون اخيه لابيه **حسنه** التمهيد  
لكن في سنده الحارث وهو ضعيف وقوله فيه يرث الرجل اخ تفسيرا لما قبله والقصد  
من ذكر الام فيه بيان ما يترجح به بنو الاعيان على بني العلات وسمى ولد الابن  
ببني الاعيان المرادين بقوله اعيان بني الام يتوارثون لانهم من عين واحدة  
اي اب واحد وام واحدة وولد الاب ببني العلات لان الزوج قد عدل من زوجته  
الثانية والعلل الشرب الثاني يقال عدل بعد نكاح وعلة يعمله ويعمله سقاه  
ثانيا قاله الجوهرى وقال غيره لان ام كل منهم لم تغل الاخرى لم تنسقه لئلا  
واما ولد الام فيسمون بني اخفاف ومنه الناس اخفاف اي مختلفون قاله  
الجوهرى وسياتي الثلاثة في النظم في فصل اولاد الاعيان وانما فسرتم  
هنا لان اكثرها وقع في الخبر **ثم** بعد الجد والاح **ابنه** اي ابن الاخ لقوة عضو  
على من ياتي وابن الشقيق اقوي من ابن الاب كما سياتي وانما لم يشارك ابن  
الاخ الجد كالاخ لضعفه عنه بدليل انه لا يعصب اخته ولذلك لا يشارك  
ابا الجد ايضا وان بعد لتقدم جهة الجد وده وسياتي ذلك في باب الجد والاحوة  
فان لم يكن ابن اخ **فعم ميت** بالتخفيف لغرام **وابنه** ويقدم منهما الشقيق  
على الذي للاب كالاخ وابنه وقوله **عم الاب** اي ابى الميت مبتدأ وقوله **التاخير**  
**عن** اي عم الميت خبر **شانه** والمجمل خبر المبتدأ **ثم** ابن هذا اي عم الاب **ثم** عم  
**الجد ثم ابنه واحد** بالمعجمة امر من جذوت النعل بالنعل اذا قدرتها  
عليها والمراد القياس لانه لغة التقدير اي فسر **علي** **الجد** اي الضابط

من تقدم الاول فالاولي وقد وضع ذلك بقاعدة مستقلة على الاثر  
**فقال قاع** في معرفة الاول بالعصوبة والارث وهي لغة  
الاصل واصطلاحا قضية كلية يتعرف بها احكام جزئياتها ومقتضاها  
الضابط كما ياتي في كلامه لكن فرق ابن السبكي بينهما ذا الكرامهما **المدر**  
**بان** ما عموما ان قصد به القدر المشترك بينهما في الحكم فالمدر كوالا  
فان قصد ضبطها بنوع من الضبط من غير نظر في ما خذها فالضابط والاح  
فالقاعدة وهو فرق بالاعتبار والحقيقة واحدة **ان يتحد في النين قرب**  
**لميت وجهه** كشقيق واخ لاب **قدم شقيقا** خبر الحق **او يتحد فيهما محرم**  
**الجهة** دون القرب كابن وابنه **فاسقط البعيد** **بالقريب** لقربه ويعلم  
من قوله **فانقح** **بمذا** **الضابط العجيب** مساواة الضابط للقاعدة ولا مشا  
في مثله ذلك **مثاله** اي اتحادهما قريبا وجهة **اخ شقيق واخ لاب فالوارث**  
**هو الذي بالاصلين** بدرج الرهمة **النسب** للميت لانه اقوي قرابة ومثله  
العم الشقيق والعم للاب وكذا في بني الاخ والعم ومثاله اتحادهما جهة اقربا  
كما اقتضاه كلام الغزالي **وابن الاخ الشقيق** والاخ فان ابن الشقيق  
**يحجب بالاخ للاب** لان قرب الدرجة اكد من قرابة الام ولذا يعصب الاخ للا  
اخته بخلاف ابن الاخ وقال الراعي الاشبه ان بنوة الاخ جهة براسها واول  
عليه كلام الغزالي المقتضي لما مر من انها مع الاخوة جهة واحدة ويرحمه  
كما قال الناظم ان الاخوة في مرتبة الجد دون بنينهم وهو نزاع لفظي  
ذلك ايضا **ابن ذاك** اي ابن ابن الشقيق وابن الاخ للاب فان ابن ابن  
الشقيق يحجب **بابن ذالرخي** اي بابن الاخ لقربه وكأنه وصف بالرخي لانه  
نظما ورتبة عن الشقيق ولم يتعرض له الناظم بل قال ويقال رجل رخي **حبه**



البالي واسع الحال بين الرخامد ود قال في الصحاح واما اذا اختلفا  
 جهة واتحدوا اختلفا قريبا فهو مادكره بقوله **ومن يقدم جهة على غيره**  
**يقدم ارثا وان تراخي عن الميت لقوة جهته وقوله وسواه يحرم اي من**  
**الارث ايضا** وذلك **كالمعلم وابن ابن اخ فداي ابن ابن الاخ وان يبعد عن**  
**الميت مقدم على عم زكن** اي علم وهو العرف غير والحاصل كما قال ان التقدم  
 يكون اول الجبهة ثم بالقرب ثم بالقوة وما احسن قول الجعبري  
**في الجهة التقديم ثم بقربه** وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا  
 قال السبكي وقد يتوهم ان الشقيق ليس باقرب من الاخ الاب لكن اقوي  
 وليس كذلك فقد صرح اصحاب بانه اقرب اي اريد قريبا ولذا اعلموا في الوقف  
 والوصية واعلم ان القاعدة التي ذكرها الناظم قد تاتي كما قال في الفصول  
 في غير العصبية مثاله في اتحادهما قريبا وجهة شقيقان واختان لاب  
 ومثاله في اتحادهما جهة لا قريبا بنتان وبنتان ابن ومن هنا اخذ في بيان  
 العصبية السببية ورتبة ارثهم فقال **العصبات السببية**  
**وهو ذوو الولا ان لم تكن عصبية من النسب فارت ذو الولا غرضا**  
 اي فقد عصبية النسب **وجب** اجماعا وتقدم دليل اصل ارثه عند  
 الاسباب واما **تعصبيهم** اي ذوي الولا فانما يثبت للعاصب بالنفس  
 لا بالغير ولا مع الغير فلا يثبت لبنت المعتق ولا لبنت ابنه ولا لاخته  
 فلا يرث به لان الاناث لا يرثن بالنسب المتراخي كبنات الاخ والعلم بالولا  
 الاضعف اولى **والمحرم بكسر الراء** المصير رقيقة حر **اولاهم عصبية**  
 ذكر اكان او اثني او خشي **لانه المباشر** للتحرير ثم عصبته من النسب  
 المتعصبون بانفسهم ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا على ما ياتي

العصبات  
 السببية

بيانه

بيانه في باب الولا كما ذكره بقوله **وغيره اي المحرم من ذي عصبية الولا**  
**ترتيبهم ياتي في باب مفصلا** ثم بين اخر رتب العصبية وهو جهة الاسلام  
**ومن يمت عن غير وارث غير اي مضي ذكره والغابر من الاضداد يقال**  
 على الماضي وعلى الباقي اي ومن يمت عن غير وارث لكل التركة بان لا يكون  
 له وارث او يكون لكنه لا يرث الكل **فماله او فاضل الفرض او التعصيب**  
 في الولا كان يموت عتيق جماعة بعد موتهم الا واحد اعن الواحد وليس  
 لغير الواحد وارث خاص **استقر في بيت مال المسلمين المنتظم** ارثا كما  
 ياتي وانتظامه بان يلي امام عادل وانما وضع في بيت المال مع ان الوارث  
 له المسلمون لتعذر ايضا له جميعهم وليجهد الامام في مصرفه **قال** تقيدي  
 بالمسلمين لا للاحرار عن شي بل جريا على الغالب او تغليباً ولا فهو بيت  
 مال الكفار ايضا كالذي ويصرف منه لبعضهم ايضا انتهى وانت خير بان  
 ذلك صار مالا للمسلمين فالتقييد لبيان الواقع واعلم ان الظرف المستقر  
 يجب حذف عامله الا ان يقصد غير الكون المطلق لقوله تعالى فلما راه مستقرا  
 عنده اي ثابتا غير مقلقل اذ لو اريد الكون المطلق لم يذكر فكلام الناظم هنا  
 وفيما تراه بعد ان كان من ذلك فذاك والا فجاز للوزن وقوله **على الاصح** متعلق  
 باستقر ومقابلته انه يرد على ذوي الفروض النسبية فان لم يكونوا صرفا ذوي  
 الارحام لقوله تعالى ولولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وقوله يوصيكم الله  
 في اولادكم وخبر الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واستدلوا بالاصح  
 بما مر في الاسباب وبيان المسلمين عصبية وهم مقدمون على هؤلاء وفي ذلك نظر  
 واجابوا عن الآية الاولى بانها منسوخة بآية الوصية كما مر وبيان المراد منهم المذكورون  
 في آية الوصية لقوله تعالى في كتاب الله وآية الوصية مبينة للمقدار لا لاصل



التوريث ولذلك يرث الزوج ولا يرث ابن العم البعيد المال كله دون  
الحال وهو اقرب رحمة وعن الثانية بان الولد انما يقال حقيقة على ولد الصلب  
وعن الخبر بانه ضعيف وان مع فهو لنا لانه نفى فيه ان يكون للميت وارث والحال  
ان له خالا فلوكان وارثا لما نفى ان يكون له وارث فالمراد انه ليس بوارث كقولهم  
الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لا زاد له لا يقال المراد انه وارث من  
لا وارث له غيره لان القابل بتوريثه يورثه مع الزوجين وبان المراد منه حال  
ابن عم او مولى وفاء بة تخصيصه رفع توهم سقوطه لكونه خالا وبان الحال  
يقال على السلطان فهو المراد في الخبر على معنى انه ينقله لبيت المال ويصرفه  
في مصارفه **او فساد** اي وان علم فساد بيت المال بان لم يلي امام عادل  
فينظر ان لم يكن له اي الميث **ذو واسهام** فماله حق **ذوي الارحام** وان  
كانوا اغنيا وهم كل قريب خرج عن المجمع عليهم وتفصيلهم يأتي في باب **وان يكونوا**  
اي ذوو السهام او بعضهم **رد ما عنهم فضل** عليهم بقسط ارث قد حصل  
لهم بالقرابة الخاصة كما يأتي بيانه في بيان وذلك لان التركة مصروفة لهم لبيت  
المال اتفاقا فادانت جمة تعينت الاخرى والتوقف عرضة للفوات قال  
السبكي كذا قالوه وهو صحيح في قضية التوقف دون لزوم تعين الاخرى لانه  
انما يكون فيما هو لاحد منهما مبرمة وهنا بخلافه واقول بل يلزم هنا ايضا  
لاختصار الحق في جهتين بينهما ترتب تغذرت احدهما وقد هو الرد على الارث  
بالرحم قال الرافعي لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى وهذا مع قوله  
المقدم في بيان جمة الارث من ورت ذوي الارحام لا يسميهم عصبية يفتني  
انهم ليسوا كذلك اصلا بعصبية ولا ذوي فروض والوجه حمالة على انهم ليسوا  
كذلك اصالة بل تزيلا لما يقتضيه مجموع كلامه والافا لارث لا يخرج عنها

لاحق

لاحق في الزوجين في الذي يرد اذا لا قرابة بينهما فان وجد بينهما مطلق القرابة  
دخل في ذوي الارحام وقيل اي وقال الشيخ ابو حامد بيت المال اولى  
من هؤلاء وان علم فساد لان الحق للمسلمين فلا يسقط بفقدناهم كالزكاة  
**وهو رد** اي مردود حكما بان الاول مذهب الشافعي كما قاله الماوردي  
والصحيح عند المحققين كما قاله النووي وتعليل بان جهات بيت المال  
انما تتعين باجتهاد الامام فاذا لم يتعين فلا استحقاق وان لم تعدم الجهات  
كعزى مات فاننا نعلم ان له عصبية ادنى ومع ذلك لا استحقاق لهم لعدم  
تعينهم بخلاف الزكاة لتعين جهاتهما وبان الزكاة من يقوم بصرفها وهو  
المال ذكرهما الماوردي لكن اجاب السبكي عن الاول بان الموقف على تعين  
الصرف لا الاستحقاق وعن الثاني باننا نجعل الامين الذي بيده المال كرب  
المال وسبقه الى الجواب الاول الروياني وقال ان قول الشيخ اي حامد هو المشهور  
وعليه ان كان المال بيد امين وثم قاض اهل فان اذن له في الصرف في المصالح  
دفعه له والافقيل كذلك وقيل يفرقه الامين فيما وقيل يتوقف وضح في الرد  
الاول ثم قال والمختار عندي ان يجيز بين الدفع والتفرقة تنبيهه قال  
السبكي الذي فهمناه من كلام الاصحاب القطع بانه لا يصرف لبيت المال عند  
فساده وهو مشكل بجواز صرف الزكاة للامام الجائر في الاصح بل هو افضل  
على راي بل يجب على قول في الاموال الظاهرة فينبغي ان يكون هذا كذلك لانهم  
لا يتعزل بالجور على الاصح فهو نايب عن المستحقين وتحصل البراءة بوصول  
اليه وكونه لا يصرفه مصرفه ائتمه عليه ولم يحضرنه الان الا الفرق بجعل الشا  
له ولاية على الزكاة بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة بخلاف هذا وقرق غيره  
بان للمزكي غرضا صحيحا في براءة ذمته يتيقن وبان في التفرقة كلفة على المالك

رع



وصرف زمن في الدفع للمستحقين بخلاف الميراث فيهما **ما يقال به** من الصرف  
 لبيت المال اولذي الارحام على ما مر **فقال** يصرف اليهما **مصلحة** لانه في الاول  
 لا يخلو عن عاصب وان بعد الحق بالصانع المايوس واما في الثاني فللزوجة  
 الداعية اليه **وقيل** **توريث** الخبر انوارث من لا وارث له في الاول وقياسا على  
 القرابة الخاصة في الثاني **وهذا روجه اكثرهم** وصحة الشيطان في الاول  
 والنووي في الثاني لكن قال الراعي فيه الاشبه باصل المذهب انه مصلحة  
 واختاره الروياني والسبكي **قال** ومستند النووي في تصحيح كونه ارثا  
 كثرة القايلين بالصرف اليهم واجيب عن القياس بان هؤلاء لا يرثون مع وجود  
 المعق بخلاف ذوي القرابة الخاصة ونقل الناطم كالاسنوي عن نص الام انه  
 يصرف لبيت المال مصلحة ثم قال ولقايل ان يقول لم يكن هو المذهب الحق  
 به قال واما خبرنا وارث من لا وارث له فقال البيهقي انه ليس بالقوي وانجي  
 ابن معين كان يبطله ويقول ليس فيه خبر قوي وعلى ما روجه الاكثر في بيت  
 المال لا يجوز صرفه للمكاتب والكافرو في القاتل وجهان اذ مهمة الاستعمال  
 لم تتحقق فانه لم يتعين له واصحهما المنع وفي الموصى له وجهان احدهما لا يجمع  
 بين الوصية والارث ويخير بينهما واصحهما الجواز بخلاف الوارث العين لغناه  
 بوصية الشرع وعلى الوجهين في كونه ارثا او مصلحة يجوز تخصيص طائفة  
 من المسلمين به لانه استحقاق بصفة كالثالث الموصى به ولذا يجوز صرفه  
 لمن طرأ وجوده او اسلامه او حرية والانتى فيه كالذكر للنسائي في الجربة  
 ذكره في الروضة وغيرها ومقتضاه على القول بانه ارث ان الطائفة يجوز كونها  
 من غير البلد لكن منعه ابن الرفعة وذكر من نصه في الام فيمن ترك اختا  
 كان النصف مردودا على جماعة المسلمين من اهل بلده وفيمن لا وارث له

والمسلمون انما يعطون ميراثهم في البلد الذي يموت فيها دون غيره وقد  
 بسطت الكلام على ذلك بعض بسط في منجم الوصول وعلي ما رجوه في  
 ذوي الارحام والرد لا رثم كيفية نيه على محل بيانها بقوله **وكيف ارث**  
**ذو الرحم والرد ياتي عقد باب به نظم** اي منظوما اي مجموعا وتشبيه  
 الاحكام بالعقد بالكسري القلادة استعارة بالكناية واثبات النظم لها  
 استعارة تخيلية **فصل** في بيان احوال الاب والجد من الارث  
 بالفرض او بالعصوبة او بهما **عصوبة الاب** المحضة **لدى** اي كايته عند  
**فقد الولد** الوارث الصلي وغيره **وفرضه** المحض **باب** اي مع ابن **وابن**  
**ابن** وقوله بعد تكلمة **او كان ما يبقيه ذوالفرض اقل من سدسه**  
 اي الاب **او عول او عدل** بدرجة الهرم **دخل** في الفريضة فهذه خمس صور  
 يرث فيها الاب بالفرض وقدين امثلهما غير مترتبة بقوله **فاضمم له**  
 اي للاب **ابنتين مع زوج** فالباقي فيها اقل من سدسه فنكمله له وياخذه  
 فرضا قال وتسمى ناقصة وكلامه في النظم يشير اليه وستعرف في بيان الناقصة  
 والعادلة والعائلة في كلامه انها تسمى عيلة لاناقصة **او مع ام** فلبنتين  
 الثلثان وللأم السدس والباقي سدس ياخذه الاب فرضا ويسمى مثلها عادلة  
 لمعادلة اي مساواة مجموع فروضها للمال **او مع ما** اي الزوج والام فلبنتين  
 الثلثان وللزوج الربع ولكل من الابوين سدس وياخذ الاب سدسه فرضا  
 وتسمى مثلها عيلة **واضمم له ايضا ابنا وابن ابن** وان سفل **نعم** بذلك الصور  
 التي يرث فيها بالفرض فقط **وجمعه** اي الاب **بين كلا الامرين** اي الفرض والتعصيب  
**بالبنات** اي كابن مع بنت **ابنت ابن او بنتين** فاكثر من البنات او بنات  
 الابن او منهنما وتقدم ادلة ذلك وعن زيد في احد روايته في بنت وابن

احوال  
 الاب  
 والجد



ان للبنت النصف وللام السدس وللأب الباقي اي فلا فرض له وقد يقال  
تسمي في لفظ الباقي فلا يخالف ما مر ويبيده لزوم خطأ العبارة كما سيأتي  
في قصة الحجاج **والجدة فيما قلناه** من احوال الأب في هذا التفصيل وغيره  
**مثل الأب في غير ما استشهدنا به اهل المذهب** من صور خمس بيننا بقوله  
**أخا لغيرهم ورثوا** قال اي جمهور العلماء وان كان ظاهر عوده لاهل المذهب  
لانهم لم يتفقوا على استشهاده وان اتفقوا على استشهاده ببعض ما ياتي اي ورثوا  
أخا لغيرهم **معه** اي الجدة وعطف على أخا قوله **وأم أب** بتشديده وعلى  
محذوف اقتصار قوله **والثلاث أجمع** لغة في الثلث وعلى أخا أيضا قوله  
**الأم** اي ورثوا الأم **في المعزوتين لعمر** اي العريتين الثلث كله **والجدة في**  
**الولا بقصر الوزن يحجب أخ غير** اي مضي وهو الأخ لغيرهم اي جدي  
الولا يحجب أخوه **ثم ابنه** اي الأخ وططفه ثم لراحي مرتبة **وارثه** اي الجدة  
**بالفرض بالبنت** اي معها **فبها** اي وجهين أحدهما لا يرث الباقي  
تخصيها لان لفظ لم يرده النص في حقه بخلاف الأب **والمرضي** في الفتوى  
**توريثه به** كالأب بجامع الولادة والعصوبة في ألف الجد الأب في كل ذلك  
لان الأب لا يرث معه الأخ ولا أم نفسه لاداءها به بخلاف الجد **هذه**  
استشاداتها والأول منها يجب أم نفسه ولا ترث معه الأم في العريتين  
الثلث بل الثلث الباقي كما مر ولا يحجب في الولا أخ وابنهما كما ياتي  
بيان في باب الولا ولم يختلفوا في انه يرث مع البنت بالفرض كما اقتضاه  
كلام الشيخين وغيرهم فان قلت لزوم مما روي عن زيد سابقا ان في رثته  
أيضا خلافا لما مر ان الشافعي يتردد حيث يتردد زيد قلت ان صححت  
الرواية فلا تسمي حال ما مر على الغالب واستثنى أبو الطيب سادسة وهي

ان الجد

ان الجد لا يطلق عليه اسم الأب اي حقيقة **ويظهر الاثر** اي اثر الخلاف المذكور  
**فيما اذا وصي بجزء معتبر مما يبقى صاحب الفرض** كان خلف جدا  
وبنتا ووصي لأجنبي بثلث الباقي بعد الفرض فان قلنا لا يفرض للجد  
فيها فالوصية بالسدس والأب بالتسع واعلم ان هذه الوصية كما قال  
تضمنت وصية أخرى لوارث وهو البنت لادخال الضيم على الجد ونما  
كما لو وصي بأدخال الضيم عليه دونها فمن دخل عليه الضيم ان لا يحجر  
ما حصل به الضيم لان ضرر الوصية لا يختص ببعض الورثة ففي هذه  
قد اختص الضيم بالجد فان أجاز للبنت فعلى الأول تضع من ستة للبنت  
ثلاثة وللموصي له سهم والجد سهمان وعلى الثاني من ثمانية عشر للبنت  
تسعة وللجد ثلاثة بالفرض وثلث الباقي سهمان للموصي له ويبقى أربعة  
للجد بالعصوبة يجتمع له سبعة وان رد لها بطلت وصيتها ولم تقتصر وصية  
الأجنبي الى اجازة لانها دون الثلث فهي على الأول وصية بالسدس أيضا  
فتخرج من مخرجه ويقسم الباقي على اثني فتصع من اثني عشر للموصي له  
ولكل من البنت والجد خمسة وعلى الثاني وصية بالتسع ايضا فتخرج من  
مخرجه ويقسم الباقي على ستة فتصع من تسعة بالاختصار للموصي له  
سهم ولكل من البنت والجد أربعة قال ولا يصح عدم صدق قول الموصي إذ غاية  
صدقها انما يجب حال الاجازة واقول العبرة بالفرض المعلق به وصيته  
لا بما يأخذه الورثة فيصدق قوله حال الرد ايضا قال واحترز بمقتضى  
اي معلوم بالثلث ونحوه عن المجهول كجزء أو سهم أو نصيب فانه لا يظهر  
فيه الاثر واقول الصواب حذفه كما في الفصول فانه في المجهول يرجع الورثة  
ويقبل تفسيره بأقل مأمول وحينئذ يظهر فيه الاثر **فما** اي ليس



**الخلف لفظيا كما قد روي** رعيه الشيخان وغيرهما وروي ان الحاج  
 سال الشعبي عن بنت واب فقال للبنت النصف والباقي للاب فقال له  
 اصبحت المعنا واخطأت العبارة هلاقت للاب السدس وللبنت النصف  
 والباقي للاب فقال اخطأت واصاب امير المؤمنين قال السبكي وفي اصابة  
 المعني نظرا لانه لو اوصي في هذه بمثل نصيب من له فرض من ورثته كان كانه  
 اوصي بالثلثين ولو لم يفرض للاب في هذه كان كانه اوصي بالنصف وفي نظم  
 نظر **كذا في التاصيل للمسيبة تبدد والفائدة** اي تظهر فائدة الخلاف  
 كما تراه عند ذكر القاعدة في التاصيل كان يكون مع الجد بنت فعلى الاول  
 اصلها من اثنين وعلى الثاني من ستة وان رجعت بالاختصار الى اثنين  
 ولو ترك قوله تبدد والفائدة لا غنى عنه قوله كذا اذ هو اشارة الى ظهور الاثر  
 الذي عمده هنا تبدد والفائدة **وقد يقال انه** اي الشاك **يبدا والاثر**  
**في القول للمجد** كان يكون معه بنتان وام وزوج فعلى الاول يسقط وعلى الثاني  
 يفرض له ونقول الى خمسة عشر او بنتان وزوج فعلى الاول ياخذ الباقي  
 ولا عول وعلى الثاني نقول الى ثلاثة عشر فقد ظهر اثر الخلاف في ثلاثة اشيا  
 هذا والاول فقهي والثاني حسابي قال **وفي هذا الثالث** الذي لم ارم ذكره  
**نظر كبير** للزوم مخالفة الاجماع لقيامه على ان الجد لا ينقص مع الولد عن  
 السدس ولان محل الخلاف صدق ضابط حالة الجمع بينهما وهو كون التاصيل  
 عن الفرض اكثر من السدس واقول وفي الاولين ايضا نظر اذ الاول منهما امر  
 فقهي والثاني امر حسابي لا دخل لهما في التسمية كما مر مثله في تسمية الابن  
 غاصيا وجمع تعصيب وفرض بنسب واحد بنون وسين في اوله حكم  
 مختص به جد واب واما خور زوج ذكر او انثى حاله كونه معتقا

او ابن عم او نحو ابن ام باحد دين بالادغام انتم من السمة وهي العلامة  
 اي انصف بكونه معتقا او ابن عم فجمعه الفرض والتعصيب انما هو مع  
 اختلاف السبب فليس جمعه مجرد واب لان ذلك بسبب واحد  
 كما عرفت **فصل** في تفصيل حجة احوال الولد وولد الابن في  
 الارث انفراد او اجتماعا **الابن قدرا** بالمعجزة اي فرد اي منفرد عن ذي  
 فرض وهو حال من ضمير **حاز كل المال** بالاجماع وهو شأن العصبة  
 عند الانفراد ولان له مع البنت ضعفها فياخذ منفردا ضعفها منفردا  
 وهو الكل **كذلك البنون** اثنان فاكثر **في ذالحال** اي حال انفرادهم بجوز  
 كل المال فيقتسمونه بالسوية لان كل منهم بجوزة عند الانفراد ولا مزية  
 لبنت بخور النصف والبناتان فصاعدا **لهن قل ثلثان** بزيادة  
 قل وان يكن بنون مع بنات فالمال بينهم على بنات اي قطع لابن  
 ضعف ما لبنت اذ في بالنصر في ذلك كما مر ولو ترك ادى لما اختلف المعنى  
**وولد الابن بجمعه** مع الثلاثة الانثى **عند فقد الولد** كالولد اذ انقرضوا  
 وقد عرفت حكمهم واد اجتمع البنتان فحكمه ما بينه بقوله **واجب عند**  
**الاجتماع** بالابن وولد الابن بالاجماع ولقربه كما مر وان يكن له بنت  
 ويكن من ولد ابنته محض الاناث واحدة فاكثر حين بعد اخذ البنت  
 النصف ما اي سدس **يكمل به** بسكون اللام للوزن **فرض البنات** وهو  
 الثلثان او يكن له معها بنوا **ابن صرفا** بكسر صاده اي محضا ونصيبه  
 بالحالية **فالباقي** بعد فرض البنت بينهم **سوا صرفا** بفتح صاده ونصيبه  
 على التمييز والمصدر اذ لامرية لاحدهم **والشرط** فيهما اي محض الاناث  
 والذكور من ولد الابن **تساوي القرب** للميت وقوله **فكل ذي بعد خور**



اي حقيق **بالحجب** ايضاح لما قبله فلو خلف مع بنته ابني ابن وابن ابن  
 اخذ الاقربان الباقي دون البعيد **لحجبهما وان يك الذكور والاناث** من  
 ولد الابن **معها** اي البنت **فحالاتهم ثلاث** لانهم اما ان يتساووا قريبا او يكون  
 الاقرب منهم ابني فاكتر او ذكر فاكتر ولو مع ابني وقديينها على هذا الترتيب  
 بقوله **فالباقي** بعد فرض البنت **اقسم بينهم كما عرف** في اجتماع ذكور ولد  
 الصليب وانما **ان قرينهم من مبيتهم** بالتخفيف **لا يختلف** كبت وابن ابن  
 وبنت ابن فالباقي بينهما على ثلاثة اسهم **وان يكن بعض الاناث اقربا او كلهم**  
**مع تساوقا وجبا** لهم **سدس مكر للثلاثين** والباقي بعد النصف  
 والسدس **للساقلين** من ولد الابن **لا على الاطلاق** بل **اقرب** اي بل الاقرب  
**الذكور منهم والموازيات** لهم **وساير الاناث العاليات** عليهم من بنات  
 الابن لان الاقرب كالاخ في الموازيات واما في العاليات فلانه لا يمكن اسقاطه  
 لانه عصبة ذكر فكيف يحرم من فوقه ويفرد بالميراث من بعده ولو ساوا  
 لم يفر مع قريبه ولهذا لا يعصب من دونه ولا من فوقه اذا فرض لها وتقدم  
 بيان ذلك شافيا وهذا يسمى القريب المبارك فلو خلف مع البنت بنت ابن  
 وبنتي ابن ابن وابن ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن فليبت  
 الابن السدس تكمله الثلثين والباقي لابن ابن ابن الابن مع من يجاذبه ومن  
 فوقه على خمسة اسهم ولا شيء من دونه وليس في الفرائض من يعصب اخيه  
 وعمته وعمه ابيه وجده وبنات اعمامه وبنات اعمام ابيه وجده الا  
 النازل من اولاد الابن وفي البيت الاخير عيب التدليل وهو زيادة حرف  
 ساكن ثاني الجز مع انه لا يدخل الرجز **ومن يكن من الذكور** من ولد الابن  
**اقربا حاز الميراث من المال بعد نصف وجبا للبنت مع الموازيه له من**

الاناث

**الاناث** للذكر مثل حظ الانثيين كما مر وقوله **واحرم سواهم من التراث**  
 ايضاح وسكنها الموازيه للوزن هذا اذا كان من ولد الصليب بنت فان كان  
 اكثر فخيمه ما بينه بقوله **وان يكن من فرضه الثلثان من ولد صلب**  
 بالجمع **بأبي رجع بالحرمان** بنات الابن لا مطلقا بل حيث لا معصب  
**من ذكر اقصى** اي بعد لابن **ييسب** صفة لذكر اي حيث لا معصب لهم  
 من ذكر من ولد الابن بعد من من او ذكر **ذي مساواة لهم** اما اذا عصبت  
 احدهذين فلا يجز من كما سياتي **والذكر فصاعدا** منهم يفضلهم صوابه  
 يفضلهم **كما غير** اي مضي من ان للذكر ضعف ما للانثي **وان يك الذكور**  
**والاناث** من ولد الابن **مع البنات جات الاحوال الثلاث** اي التساوي  
 قريبا وكون الاقرب منهم ابني فاكتر وذكرا فاكتر وقد عرفت حكمها **لكنه**  
 اي الشان **لا فرض للتي دنت** من الميت لاستكمال فرض البنات **بل بالمساوي**  
**لها والبعيد عنها عصببت** ونبه على ان ولد ابن الابن مع بنات الابن كولد  
 الابن مع البنات بقوله **كذلك** اي حكم ولد الابن مع بنات الصليب **حكمهم** اي  
 الذكور والاناث من ولد ابن الابن **مع النواحي** من بنات الابن **يجز**  
**فرضا كان للبنات** من النصف او الثلثين فلو خلف بنت ابن وبنت  
 ابن ابن فلكل عليا النصف وللسفلى السدس او بنتي ابن وبنت ابن ابن  
 فليبتني الابن الثلثان ولا شيء للسفلى الا ان يكون في درجتها او انزل منها  
 من يعصبها وما تضمنه هذا البيت فرد كما قال مما تضمنه قوله **فولد**  
**الابن نازل** برفعه صفة لولد او جده صفة لابن **مع من علاه منهم**  
**كولد ابن بولد** بالجمع فيهما اي مع ولد جعل **وامثلة كل ذلك ظاهرة**  
 فلا تطول بذكرها **فصل** في تفصيل جملة احوال ولد الاعيان

ولد الاعيان  
والاعلات



والعلات وبينهما وولد الاخيا في الارث وتقدم تفسير الثلاثة اما **اولاد**  
**الاعيان** في حالة **الانفراد** فانهم يعطون **حكما صر للاولاد** بالنظر وقد  
عرفته واما **ولد علات** فانهم **كرم** اي كولد الاعيان في ارث **التركه عند**  
**انفراد** لهم لعموم النص وهذا في **سوي المشركه** بفتح الراء المشددة اي  
المشرك فيها فخذ الجار والمجرور واوصل الصيرر بالعمل توسعافيه واجرا  
له مجري المتعدي وضبطها ابن يونس بالكسر على نسبة التشريك اليها  
مجازا وحكي الشيخ ابو حامد وغيره **المشركه** بتا بعد الشين وابدل منها  
الناظم قوله **زوج وذات سدس من أم** او **جدة وعدد منظم اليها من**  
**ولدام واخي** عصبية اي صاحبها من **ولد اعيان** فقل **بالشركه في الثلث**  
**بين ولدا الاعيان** وولد ام **باستوى الذكران** من الفريقين اي ولد  
الاعيان وولد الام مع **الاناث** منها **حكم ولد الام في التراث** ووجه التشريك  
انما فريضة جمعت الفريقين فورا معا كما لو انفردا وان ولد الام لو كان  
بعضهم ابن عم شارك الاخوين بقربا الام وان سقطت عصبية فالاخ  
لابوين اولى وروي البيهقي وغيره ان عمر شرك بينهم بعد ان كان اسقطهم  
في العام الماضي فقيل له فقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي  
ووجه الاستواء بين الذكر والانثى ان الارث فيما بقربا الام وهي مقضية  
للاستواء سميت **بالمشركه** لما فيها من التشريك بين الفريقين ولها القاب  
اخرتاني اخر الكتاب وعلم من كلامه ان لصور ثلثا اربعة اركان زوجا  
ومن فرضه السيدس من ام او جدة وعدد من ولد الام ليحصل الاستواء  
وعصبية من ولد الابوين فلو كان بدلا لآخر اخوة لاب سقطوا اتفاقا  
لان التشريك بقربا الام او اخوات فرض لهن واعيلت او اخت واحد

اسقطها

اسقطها اذا لا يفرض لها معه ولا تشريك وهذا يسمى الاخ المشووم او حتى  
شقيق فبتقدير ذكرته هي **المشركه** وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الام  
اثنين ويتقدير انوثته تقول الي تسعة وبينهما داخل فتصيحان من ثمانية  
عشر فيعامل بالاضر في حقه وحقوق غيره على قياسه كما ياتي بيانه والاضر في حق  
الزوج والام انوثته وفي حقه ذكرته ويستوي في حق ولد الام الامران فاذا  
قسمت فقل اربعة موقوفه بينه وبين الزوج والام فان بان انثى اخذها  
او ذكر اخذ ثلثه والام واحد واعلم ان التي وقعت للصحابه انما كانت  
فيها ام لكن لما شاركتها الجدة في ذلك الحقت بها **وما به حكمت للاولاد**  
**في حال الاجتماع بالاحفاد** جمع حفده جمع حافر يقال على العون وعلى  
ولد الولد والمراد ولد الابن **فاحكم به لولد الاعيان** عند اجتماعهم مع  
**ولد علات** يسكون مع **بلا فرقان** مصدر فرق بين الشيئين ففرقا وقرنا  
**لكن الاخت** للاب بتشديد النون ودرج الهمزة **انما تعصب بدري اخوة**  
بتشديد الواو **اليها** اي الى الاخوة **تنسب** اي الاخت او الى الاخت  
ينسب ذو الاخوة فلا تعصب بابن الاخ لانه لا يعصب اخته فكذا عمته  
بخلاف ابن الابن **اما تراث ولد الاخياق** فقد مضى فيه بيان شافي  
عند بيان جهة الارث وزدته ثم بيانا **وابن اخ لغير ام حكمه حكم ابيه**  
فيما مر انفرادا واجتماعا **وهو** اي حكم ابيه **مر عليه** فلا تعصب له **بغير** يخالفون  
اي يخالفوا بنوا الاخوة ابايهم في **سبع صور** بينها بقوله **لا يستقصون**  
**الام عن مقدر** لها يعني الثلث لان النص في الاخوة وليس هو لا باخوة  
بخلاف ولد الابن لوقوع اسم الولد عليه كما مر ولقوة الولد في المحب ولذا  
يحجبها الواحد بخلاف الواحد من الاخوة **ولا يعصبون اختا لهم** اذ لا ميراث



لها **وامتنع بالجدار** ثم ليعود هو ولان الجد في درجة الاخ وهو محجب **كنا**  
**قد ربح** بفتح المخففة سقوطهم اي صار سقوطهم رابعا للصورة المذكورة  
فتسقط بنو الاخوة اي لابوين **في ذات الشريك علم** لانتفاعه الشريك  
فيهم ووجودها في ابايهم **وابن الاخ الشقيق** ما اي ليس **اخ لاب به حرم**  
ويحرم بالشقيق لقوته **وابن اخ لاب ليس محجب** **بجمل الشقيق** يعني  
ابنه **والجميع** اي كل من بني الاخوة لابوين ولاب **محجب بالاخت** لغير  
الام **حيث عصبت بالبت** او بنت الابن والاخوة لا يحجبون بها مطلقا  
بل بنت الشقيق مع الشقيقة والاخت للاب مع الاخت للاب **فاحفظ**  
**لما املت لك يا ذا التثيت** بسكون الباء معني التثيت يقال رجل تثيت اي  
ثابت القلب او بمعنى الحجة يجعله مخففا من التثيت بفتح الباء واعلم كما  
قال ان قوله يخالفونهم من باب ركب القوم وقوايهم في انه للتوزيع  
بقريضة التصوير بعدة فان المخالفة في الرابعة تختص ببني الاخوة لابوين  
وابايهم فان الاخوة للاب وبنينهم محجبون فيها وكذا في الخامسة فان الاخوة  
للاب وبنينهم لا يحجبون الشقيق واما السادسة فتختص بالاخوة للاب  
وبنينهم فان الاخوة للابوين وبنينهم محجبون ابن الاخ للاب واما السابعة  
فتختص ببني الاخوة لابوين وابايهم مطلقا وبني الاخوة للاب وابايهم  
مع الاخت للاب دون الشقيقة فالها محجبها معا وفي هذا اشكال اذ  
لا يصدق فيها على الاخت اذا كان معها اخوها المساوي لها انها عصبت  
بالبت كما صدق عليها في صورة ابن الاخ لما مر ان معصمها حينئذ انما  
هو اخوها لكن الامر في ذلك سهل **الحجب** باب عظيم في  
الفرائض وهو لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث من الارث

الحجب

بالكلية

بالكلية او من اوفر حظيه والاول حجب حرمان وهو المراد عند الاطلاق  
والثاني حجب نقصان كما بينما بقوله **والحجب حجب نقصان** **وجحرا** **ن**  
بدخ المرأة والمنع كما ياتي قد يكون لصفة في الشخص كالرق او لتقدم  
غيره عليه فان كانا عصبة فلا يكون الاحرمان او من ذوي الفروض احتمال  
كونه حرمانا او نقصانا او الحاجب ذا فرض والمحجوب عصبة فهو حجب  
نقصان او عكسه احتمال الامرين ومن يسمى الاستغراق حجا يقول اذا كان  
الحاجب ذا فرض والمحجوب عصبة احتمال الامرين كعكسه **وليس بالمختص**  
ببعض الورثة المحجب **ذوالنقصان** بل يتاتي دخوله على كل منهم وهو  
سبعة انواع ذكر منها في النظم اكثرهم ثلاثة مع اشارته الي عدم الحصر فيها  
بالكاف في اولها المذكور بقوله **كالنقل من فرض الى فرض اقل** منه وذلك  
لخمس **الام** من الثلث الى السدس او ثلث الباقي في العمرتين **والزوجين**  
الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن **والتي اكفل بسيد**  
**الثلاث** وهي بنت الابن والاخت للاب وقد يعر الجدا ايضا الثاني ما ذكره  
بقوله **او ما ينتقل منه** اي كانتقال من فرض الى عصوبة لم تستقل  
اي العصوبة اي صاحبها بالوصف بها وهو اربع البنت وبنت الابن والاخت  
لابوين والاخت للاب فان من ينقص عن قدر فرضه بوجود معصم من  
الثالث ما ذكره بقوله **او عكسه** اي او كانتقال من عصوبة الى فرض **كرد**  
**الابن وابنه ابا وجدا للسديس** لغة في السدس عييه تأكيد للسديس  
لغة في السدس الرابع ان يكون بمزاحمة فرض كما في الزوجات والبنات  
الخامس ان يكون بمزاحمة عصوبة كالبنين والاخوة السادس ان يكون  
بالعول السابع ان يكون بانتقال من عصوبة الى عصوبة كحجب الاخت



لابوين اولاب باخيماعن كونها عصبية مع الغير الي كونها عصبية بالغير كما  
 في بنت اوبنت ابن واخت واح لابوين اولاب قال الناظر وفي هذا نظرون  
 لم يعد المزاومة حجابا كابن الصلاح كما ياتي بيانه يسقط نوعين من هذه  
 الانواع ولما بين حجب النقصان اخذ في بيان حجب الحرمان فقال  
**ولجب ذو الحرمان قسمين انقسم حجب بشخص او وصف والاول**  
 يعبر عنه غالبا بحجب الحرمان حتي صار هو المتبادر منه وربما عبر عنه  
 بحجب الاسقاط والثاني يعبر عنه غالبا بالمانع وهو لغة الحائل واصطلاحا  
 ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم وهذا تعريف  
 المانع مطلقا واما تعريف مانع الحكم الشرعي الذي الكلام فيه فهو ما ذكره  
 الامدي من انه كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها  
 تقيض حكم السبب مع بقا حكمته **وذا** اي الحجب بالوصف **هو الاخر** الثاني  
 دخوله علي كل وارث بخلاف الحجب بالوصف **والوصف** المعبر عنه بالمانع  
 ستة كما صرح به في الفصول وغيره تبع الشبهة الامام البلقيني **قتل**  
**واختلاف الدين** والردة واختلاف ذوي الكفر الاصلية ذمة وحرابة  
**والرق** والدور الحكمي كما تاتي مفصلة علي هذا الترتيب وما زاد عليها فمجاز  
 لان انتفا الارث معة لانه مانع بل لا انتفا الشرط او السبب كما استعرفه  
 لكنه قال في شرح هذا الكتاب الموانع الحقيقية اربعة القتل واختلاف الدين  
 والرق والدور واما ما اقرن الدور بالثلاثة لانه ليس وصفا وجوديا  
 قال وما زاد عليها فمجاز **كالشك** في مقتضى الارث **بلا تبيين** كما  
 سيأتي تقريره فهو نظير المانع لا مانع ولذا ادخل عليه الكاف كما قال  
 وذكرها الشيخان خمسة هذه الاربعة واستبهاام وقت الموت انتهى

ومنها

ومنها كما قال المتولي النبوة للخبر الصحيح نحن معاشر الانبياء لانور ماتركا  
 صدقة والحكمة فيه ان لا يمتني احد من ورثتهم موتهم لذلك فيملك وان  
 يكون ما لهم صدقة بعد موتهم توفير الاجور هم واما قوله تعالى حكاية عن  
 زكريا عليه السلام فهب لي من لدنك وليا يرثني فالمراد ارث النبوة والشر  
 والعلم ثم اخذ في تفصيل الموانع فاشار الي الاول بقوله **فمن لم يقاتل**  
 المضمون وغيره **مدخل** يعبر او خطأ ولو من غير مكلف او باكره قصد به  
 مصلحة كتاديب وسقي دواام لاحكم به او شهد بزناه او باحصانه وغيره  
 بزناه او زكي الشاهد بذلك كما ذكرها الشيخان وغيرها **منع** من الارث  
 ليس للقاتل من الميراث شي رواه النسائي باسناد صحيح اتفاقا كما قاله ابن عبد البر  
 لكن قال ابن الصلاح انه ليس بالقوي غير ان له شواهد تقويه والمعنى خوف  
 الاستعجال في بعضها والحق به بعضها الاخر سد الباب واما خبر ارفع عن امي  
 الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ورفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتي يبلغ  
 وعن المجنون حتي يفيق وعن النائم حتي يستيقظ فمعناها رفع اثم ذلك  
 ولا تعلق به للارث قال ابو عبد الله الشقاق من ايمتنا وهو شيخ الخري لو حفر  
 بيرا بداره فمات بها اخوه فمهور المذهب انه لا يرثه خلافا لابن سريج والاصطخري  
 لكن قال الماوردي والرويان وغيرهما انه لا يمنع في غير المضمون لانه لا ينسب  
 للقتل اسما ولا حكما وصحة الاذرع وصوبه بل قال ابن الرفعة في المطلب انه  
 لا خلاف فيه في حفر البير بداره وكذا اوضع حجر بها وسقوط حائط عليه **والخلف**  
 في مانعية القتل **باني تارة** وذلك في غير صور غير العمد العدو وان الخبرين المتقدمين  
 وانتفا التهمة وتقدم الجوب عنها وقد بسطت ذلك بعض البسط في منهاج  
 الوصول فراجع **ويرتفع** تارة **اخرى** وذلك في صور العمد العدو وان وقد



يرث المقتول من قاتله بان جرحه فمات قبل المخرج وأشار الى المانع الثاني  
بقوله **ولا تورث مسلم من كافر كعكسه** خبر الصحيحين لا يرث المسلم  
الكافر ولا الكافر المسلم وقول الخصم ان المسلم يرث الكافر خبر الاسلام يريد  
ولا ينقص وقياسا على النكاح والاعتناء مردود بان الخبران مع فمعناه يزيد  
بفتح البلاد ولا ينقص بالارتداد واما القياس فبان العبد ينكح الحرة ولا يرثها  
والمسلم يفتن مال الحربي ولا يرثه **وعلمي** انت بابدال الفه من نون التاكيد الحكم  
المذكور في القرابة والنكاح والولاء ومن اسلم قبل القسمة او بعدها اطلاق  
الحرب واما خبر النسائي لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده او امته فهو  
وان صحه الحاكم وغيره فقد اعلمه ابن احرزم والقطان مع ظهور حملته على ان ما  
بيده لسيده كما في الحياة لا الارث من العتيق ولان الولا فرع النسب فهو اولي  
منه بعدم الارث ويفارق ذلك نكاح بعض الكافرات لبنات التوارث على التام  
والنكاح على التوالد وقضا الوطر لكن لما كان اتصالنا بهم تشرعنا لهم اخنص  
باهل الكتاب لاحترامهم واستتني بعضهم مالومات كافر عن زوجة حامل  
فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث مع حكمنا باسلامه باسلامها وفي الاستئنا  
نظر لانه انما ورث حال الحكم بكفره والولادة انما هي شرط لتبين ارثه **والكفريين**  
**ولحد كيف فرض** اي قدر من اتحاد العقيدة او اختلافها لقوله تعالى لكم  
دينكم ولي دين وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال اشعر باتحاد دينهم ولاهم  
كالنفس الواحدة في معاداة المسلمين والشرك يجمعهم قال الماوردي وغيره  
هذا هو المذهب **وقيل اديان** بنا على ان المنتقل من دين الى اخر لا يقر عليه  
فانه يقتضي انه اديان ولقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وخبر  
ابي داود لا يتوارث اهل ملتين شتي قال ابن الصلاح له رتبة الحسن **وفا**

وجه **فرض** اي ترك لما مر ولا نسلم ان عدم التقرير يقتضي انه اديان انما  
يقتضي اختلاف العقائد فعدم التقرير لا خلافا مع الانتقال لاختلاف  
الاديان والآية معناها جعلنا لكل من دخل في دين محمد او لكل بني شريعة  
وطريقا والخبر محمول على الاسلام والكفر يزيل الرواية الاخرى لا يتوارث  
اهل ملتين لا يرث المسلم الكافر فكانت بيان الاول و فرع على الوجهين  
قوله **مات** اي فلو مات **يهودي عن** اربعة بنين **ابن مثله** **وابن مجوي**  
وقوله **خلاف شكله** حال مؤكدة **وابن ذي نون** **وابن نصراني** **فالمال**  
**بينهم** ارباعا على الوجه المرضي **وقيل لابنه اليهودي فقط** على المرفوض  
وقوله **وكل من سوي اليهودي سقط** ايضاح فان قلت كيف يتصور  
توارث هؤلاء وخوهم مع ان انتقال من دين الى اخر غير الاسلام لا يقر عليه  
قلنا يتصور بالولاء بالزوجية ويكون احدا يويهم يهوديا والاخر نصرانيا  
بنكاح او وطى شبهة فان الولد يتخير بينهما بعد بلوغه كما حرم به الراعي  
حتى لو جاء ولدان واختار احدهما اليهودية والاخر النصرانية جاز التوارث  
بينهم بالابوة والامومة والاخوة على انه لا يحتاج لذلك فانه لا يقتل  
بمجرد انتقاله بل يبلغ المامن على الاشبه في الروضة كما صلها في توارثه  
تلك المدة على الظاهر والى المانع الثالث بقوله **ولا يرث دوردة** غيره  
**كما عكس** اي كعكسه ولو عاد الى الاسلام بعد موت المورث سوا كسب  
في الاسلام ام في الردة خبر لا يرث المسلم الكافر قال المتولي ولانه لا مولا  
بينه وبين غيره لتركه دين الاسلام وعدم تقريره على ما انتقل اليه  
الناظم بما الوارث اخوان الى النصرانية مثلا لبقا الموالاة بينهما ولا فرق  
بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة لانه لا يستوفيه



كما نقله السبكي عن الاصحاب وفيه كلام البلقيني اوردته الناظم في الفصول  
وتكلمت عليه في ترجمه فراجع **وماله** اي المرتد في بيت المال اذا وارث  
له وقال به ابن عباس وزيد بن ثابت كما رواه الشافعي ولا يخالفهما  
عليه روي انه صلى الله عليه وسلم بعث قرّة الى رجل عرس بامراة  
ابنته فامر به بضرب عنقه وتخييس ماله وكالمرتد الزنديق وهو من محبي  
الكفر ويظهر الاسلام وهو في الحقيقة من افراد المرتد **كذلك من مرس**  
اي دفن وكفي بالمرس كما قال عن الموت لانه لازم له غالبا اي مات **عن**  
**غير وارث** يستوعب **وبالكفر انهم** حال من ضمير مرس اي ماله او الفاء  
عن ذي الفرض في كسائر ما يؤخذ من الكفار بلا قال في الفصول  
وكذا اكل كافر له امان فنقضه ثم استرق ومات رقيقا الا ما وجب له بجنابة  
في حال حريته وامانه وحصلت السرية في حال رقه فان قدر الدية <sup>لله</sup>  
علي ما رجوه والاولي ان يجعل ما في وماله في موصولة بان تفتح اللام  
ليدخل الحقوق كالتجاسة المنتفع بها في اصل الروضة في اذا وقع  
في الغنمة كلب ينتفع به ان اراده بعض الغنمين او اهل الخمس ولم  
ينارعه غيره سلم اليه وان تنازعه وامكنت القسمة عدد اقسمت  
والا اقرع بينهم وذكر وافي الوصايا انه يعتبر قيمتها عند من يري لها  
قيمة وتعتبر منافعتها فيمكن ان يقال به هنا انتهى وقوله **والداد**  
**الاختلاف فيها** كالروم والهند **كالعدم** في انه لا يمنع التوارث نصي  
بما علم من عموم قوله والكافرين واحد كيف فرض وتوطية لما هو  
مستثنى منه اعني المانع الرابع المشار اليه بقوله **توارث الحربي**  
**والذي امتنع** جذف يا الذي للوزن **في اظهر القولين** لانقطاع الموالاة

بينهما

بينهما بخلاف العادل والباغي لاجتماعهما في اشرف الجهات وهي الاسلام  
**وهو المتبع** تأكيد والقول الثاني لا يمنع توارثهما لشمول الكفر عليه  
قال الدارمي ما حصل للحربي لا يدفع اليه ومقتضى اطلاقهم انه لا فرق  
بين كون الذي في دارنا او كونه في غيرها لكن قيده الصيمري في شرح الكفاية  
بكونه في دارنا وقضيت انه لو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب  
انهم يتوارثون مع اهل الحرب قال الاذري يجوز ترتيب الاطلاق على الغالب  
فلا مخالفة والتركيب ليس ببعيد ومقتضى اطلاق الناظم ان الحربيين  
يتوارثون وان راي بعضهم قتل بعض وبه صرح العمري والرافعي وغيرهما  
وفي شرح مسلم والتنبيه للنووي نقلا عن الاصحاب لو كانا حربيين ببلدين  
محاربتين لم يتوارثا ونقله عنه السبكي ولم يتعقبه لكن قال الاسنوي  
وغيره انه وهم او غلط **وهل معاهد** بفتح الهاء وبكسر ها **وذو امان**  
**كل حرب** جذف يا النسب او كذا في الحرب حتى يمنع التوارث بينهما وبين الذي  
**او ذي ذمة** حتى لا يمنع **وجها** وجه الاول انهما لم يتوطنا دار الاسلام  
ولذا لا يجب الدفع عنهما ولا الحكم بينهما ولو استرقهما اهل الحرب جاز  
لنا استرقاقهما منهم كالحربيين **والراجح الثاني** لعصمتها بالعهد <sup>الان</sup>  
فلومات ذمي يهودي عن ابن مثله واخذ ذمي نصراني واخر معاهدين <sup>دي</sup>  
فعلى الراجح الميراث بينهم وعلى الاخيرين الاولين فقط المانع الخامس الرق  
وهو لغة العبودية وشعره حكمة يقوم بالانسان بسبب الكفر والرق  
ولو مكاتب او عتق قبل القسمة لا يرث اذ لو ورث ملكه السيد وهو اجنبي  
من الميت قال الرافي ولم يقولوا انه يرث ثم يتلقاه سيده بحق الملك  
يعني كما قالوه في الوصية لعبد غيره اذا دام رقه وفي الهبة والوقف عليه



اذا اطلق و فرق الناظم بان هذه الانواع تمليكات اختيارية يكفي في محلها  
قابلية الملك بخلاف الارث على ان طاو و ساقال فيه بما قالوا في تكملة نقله  
عنه المتولي وغيره لكن ردوه عليه بان الارث انما يكون لاسباب وهي  
منتفية من العبد وفيه نظر ولا يورث اذ لا ملك له اوله ملك لكنه غير  
مستقر ولما لم يكن في هذا المانع تفصيل ولا خلاف معتبر لم يعد له بعد  
الناظم بل ذكر تقننه بقوله **ومن تبعنا يورث في الجدي** لتمام ملكه  
كالحر وان كان بينه وبين مولاه مهاياة ومات في ثوبته **ثم** على هذا وجه  
**المرتضى** منهما جميع ماله **لوارثيه** لاستيفاء مولاه نصيبه فلا حق له  
في الباقي **وقيل مولاه شريك** لوارثيه فيه اي في جميع ماله بالقسط اذ  
سبب الارث الموت وقد حل كل البدن وفيه كما قال السبكي ضعف لانه وان  
كان كذلك فحل الارث المال وهو مختص ببعض البدن فيختص حكمه به  
**وفي القديم** وهو قول زيد لا يورث كعكسه وعليه وجهان اظهرهما عند  
اكثرهم وعزوه لنصر القديم كما قاله الشيخان **ماله للمالك** الباقي لانه  
نقص من الارث كما في القن **وقيل ان مال هذا المالك يكون من اموال**  
**بيت المال** لاستيفاء مال الباقي مقابل **وصح الفراض هذا التالى** اذ لا  
علقة فيه لمولاه بولاولا غيره وعلى هذا يكون مصلحة الارث لان التفرغ  
على انه لا يورث ولا فبالا لانه لم يورث من كافر بل قسم ثلثا قاله السبكي  
وقد يكون كافرا فيكون ماله فيا وعلم من النظم انه لا يورث اذ لو ورث ملك  
مولاه بعض المال وهو اجنبي من الميت وبهذا فارق الارث منه وقيل  
يرث بقدر حرثته وبه قال على رضي الله عنه قال الرافعي وعلى هذا  
لومات الحر عن ابن نصفه حر و اخ خرف النصف لابن والباقي للاخ

او عن ابنين واخ كذلك فقياس قول على عند جماعة من العلماء جمع بينهما  
وهو ابن تام فيسقط الاخ وعند سفيان الثوري وصحة الفرضيون  
ويشبهه ان يقول به من ورثه من الاصحاب انه يورث بقدر الحرية  
والرق وغيره بان يورث مثل جز الحرية ويقسم بينهما بحسب ما فيهما رقا  
وحرية ففي المثال تقسم نصف المال بين الابن والباقي للاخ والجدة بما قاله  
الشافعي تحصر القديم ما قاله بالعراق وقد صنف مائة وثلاثة عشر كتابا  
قاله النووي في شرح المذهب المانع السادس الدور الحكي وهو ان يلزم من  
ثبوت الشيء نفيه فهو هذا ان يلزم من ثبوت الارث نفيه واليه اشار بقوله  
**وامنع لدوراي لاجله ارث من يفضي اليه سقوطه ثورثته** هو فاعل  
يفضي **مما لا ذلك بمن يموت عن اخ** حازر فيعرف اي الاخ **باب له** اي  
الميت **فالابن عن ارث صرف** على الصحيح اذ لو ورث حجب الاخ فيبطل  
اعترافه ويصير دورا لان ارثه يورثي الي نفيه وما ادي ثبوته الي نفيه  
انتفى من اصله والثاني يرث كما يثبت نسبته المشار اليه بقوله **وهو ثابت**  
**النسب** لان ثبوته لا يرفع الاعتراف وقيل لا يثبت لان لو ثبت ورث ولو  
ورث حجب المعترف فيبطل الاعتراف بالنسب وكالاخ كل من حجبه للمقره  
لو كان ثابت النسب **وشبهها** اي هذه الصورة **بدريه** اي يعلمه كل من  
**دريه** بعلم الفقه اي اعتاده و ضرري به وذلك كما لو اشترى المريض اياه  
قال الرافعي اذ لو ورث لكان العتق او التسبب اليه بالشر وصية للورث  
فيبطل اي لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف  
عليها فيتوقف كل من اجازته وارثه على الاخر فيمتنع ارثه وكما لو اوصى  
لابي عبده به فمات الاب قبل قبولها وقبلها اخوه او اخوه ممن حجبه الموصي



اذ لو ورت لجب القابل في بطل قبوله فيبقى هور قيق فيمتنع ارثه وان  
قبلها من لا يجبه الموصي به كابن اخ لم يرث ايضا على الصحيح اذ تورثه  
يرد حق القابل الي نصفه ولا يصح من الموصي ان يقبل نصف نفسه الا ان  
يكون وارثا وانما يكون وارثا اذا اعتق وانما يعتق اذا قبل فيبقى نصفه  
رفيقا وكما لو ادعي على ورثة ميت نسبافانكروا ونكلوا وحلف ورت  
ان لم يجبههم والا فلا يصح المنع ليلاتبطل الحجة وكما لو اعتق الاخ والمعتق  
من التركة فشهدا بن للميت وكذا لو شهدا بننت اوزوجة له والاخ والمعتق  
معسروا علم ان مطلق الدور ثلاثة اقسام كوني وحكي وحسابي فالكوني  
توقف الشيء على ما يتوقف عليه الاخر بمعنى توقف كون كل منهما على كون  
الاخر وهذا يقع كثيرا في اصولي الدين والفقه والفلسفة كقولهم ممكنا  
في اثبات وجود الواجب الممكن فيفتقر لغيره بدمية وذلك الغير لا بد ان يكون  
واجبا او منتبيا اليه والا كان غير منتبه الي الواجب فان انتهى فتقاربه الي  
الاول لزم الدور والافالتسلسل وهما باطلان فثبت وجود الواجب وهو  
المطلوب والحكمي ان يلزم من ثبوت الشيء ثبوت غيره كما مر فهو يدور على نفسه  
بالابطال وهذا يقع في الفقه كدور الصلاة وغيرها كان يقول لامته  
ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها ففصلت مكشوفة الراس  
مع قدرتها على الستر ففعل لا تعتق قبلها لزوم الدور بل عقيبها وبطل  
قوله قبلها والمشهور انه لا تعتق بحال ابطالا للتعليل المفضي الي الدور قال  
الرشيدي ورجع الغزالي عن القول بصحة هذا الدور وصنف فيه جزاء  
بين فيه بطلانه قال ولا ريب انه رجوع الي الصواب والحسابي كالكوني  
لكن بمعنى توقف العلم بكل منهما على العلم بالاخر وحاصله ان ينسب

علينا

علينا طريق العلم بمقدارين ووجه الدوران الحركة الدورية يرجع فيها  
الدائر الي محله ويعود الامر الي ما كان عليه كما ان هذه الامور الدائرة  
يعود الامر فيها الي ما كان عليه فلا يحصل كون ولا حكم ولا علم لكن الدور  
في هذا يكون حيث يجعل كل من المقدارين دليلا على الاخر لتوقف العلم  
بكل منهما على العلم بالاخر فلا يمتنع ان يعلم احدهما بسبب اخر وحسيند  
فلا دور بالحقيقة بل يبادي النظرا بالحقيقي يتعذر العلم بمجموله مثاله  
مريضان وهما احدهما الاخر عبد افوهبه الثاني للاول ولما لم يها غيره  
وما تافلا يعلم كل ماصح من هبة الاول وقد مر مرجع اليه الا بعد العلم  
بالاخر فحصل الدور فقل مع هبة الاول في شئ من العبد فيبقى عبد الاشياء  
وصح هبة الثاني في ثلث الشئ يبقى مع الاول عبد الاثني شئ بعد ضعف  
ماصح فيه هبته وهو شئ وضعفه شيان فبعد الجبر والمقابلة يبقى  
عبد كامل بعد شيئين وثلاثي شئ وبعد القسمة يخرج ثلاثة اثمان وهو  
الشئ فتصح هبته في ثلاثة اثمان العبد ويبقى معه خمسة اثمان وهبة  
الثاني في ثلث ثلاثة اثمان فيجتمع مع ورثة الاول ستة اثمان وهي ضعف  
ماصح فيه هبة الاول ومع ورثة الثاني ثمان وهو ضعف ماصح فيه  
هبة الاول وقس عليه **وما اللعان مانعا كما زعم** زعمه الغزالي وغيره  
وذلك لان المعني بالمانع ما يجامع السبب كالرق واللعان ليس كذلك بل  
هو قاطع لما به الارث علم وهو السبب والمراد هنا النسب فعدم الارث  
اي من الولد والملاعن وكل من يدلي به كابعاضه انما هو لان تناف النسب وهذا  
بقي الارث بحاله بينه وبين امه واخوته منها الثبوت النسب مجتمعا  
**فان يكتب نفسه الثاني للولد ثبت ما كان مقطوعا من النسب**



والارث وان كان الاستلحاق بعد موت الولد وقسمة التركة وكالنافي في ذلك  
وارثه بعد موته وولد كالمنفى الا انه لا يستلحقه الثاني **خذ الحكم**  
**عن ثبت** اي حجة **ولا تورث** انت **احدا بالشك** في وجوده او نسبه  
او ذكوريته وانوثته مع الوجود كالحمل او دونه كالخنثى وسباني يانها  
في محالها والمراد كما قال من عدم الارث فيه التوقف في القدر المشكوك  
فيه الي زول الشك لا الحكم بعدم الارث ولذا لم يعده مانعا **ولا تورث**  
**احدا اذ الريدر سبق الهلك** لمورثه وذلك بان يموت بان يغرق او حرق  
او هدم او غربة او معركة وعلمت المعية او لم يعلم سبق ولا معية بل تركه  
كل ساير ورثته لو لم يخلف الاخر اذ حياته عند موت صاحبه لم يتحقق  
كالجنين المنفصل ميتا بعد موت مورثه اما اذا علم سبق الهلك فان كان  
معه عين الهالك فحكمه بين ان لم يطول لبس والاوقف الارث الي البيان  
او الصلح لان التذكر مرجوح قال ويمكن ادراج هذه في اول البيت لانها في  
معين ما اريد به وان لم يعلم عيبه فلا ارث كالقسمين الاولين قال وفي  
فهمها من النظم تعسف ولا يؤخذ من اول البيت لان المنع هنا مستحسنا  
كما مر **فصل** في قسيم الحجب بالوصف وهو الحجب بالشخص  
**والحجب بالشخص انفع عن ستة** اب بتشديده **والام والزوجين**  
**وولد الصلب** بالاجماع ولاد لا يهمل الي الميت بانفسهم بلاعتق كما انه عليه  
في ضبطه لهم بقوله **اي كل من ادلي بغير واسطه** الميت بتخفيفه **الامقا**  
**خذ ضابطه** اي ضابط ذلك بجعل الها كما قال ضمير اقال ويجوز جعلها  
للتانيث لاستعمال الضابطه بمعنى القاعدة فهي على الاول مفعول خذ او حال  
من فاعله وعلى الثاني مفعول او صفة تحذف اي خذ مقالة ضابطه

ف

ن

ف

ف

ف

ف

ف

ف

ف

ف

ف

ف

ف

ف



بعد اهاولان الموجود في كلام البغوي حكاية القولين بلان جج ولا يلزم  
 من الترتيب على خلاف المساواة في الراجح منه قال ومن اكثر النظر لا يتوقف  
 فيما صححناه **بالاب** بالتشديد **وابن وابنه** **اجب** بسكون الباء **الاخوة**  
 مطلقا حذف الهمزتين ونقل حركة الثانية للام كسر او ضم لانها الفتان  
 في الهمزة ودليل ما ذكره الاجماع وغيره كما امر **والاخ الشقيق** **فيهم** اي الاب  
 والابن وابنه **اسوه** بكسر الهمزة وضمها اي قدوة **في حجب جميع اولاد**  
**الاب** لما مر **كذلك** **كلام** من اولاد الاب ذكرنا وانتي **بالشقيقة** **اجب اذا**  
**بانتي** من البنات او بنات الابن او منهما **عصب** لانها اقوي عصبية فهي  
 كالشقيق **وبالعبد** **من صنف** اي الشقيقة **بنات** **علان** **تحد**  
 بالحالة بضم النازم اي تمنع قال الشاعر انما الفقر والغنى بيد الله  
 فهذا يعطى وهذا يحقد ولو قري بلجيم اي تقطع كان صحبها بنات العلاء  
 بمنع بالعدد من بنات الاعيان **ان لم تعصب** اي بنات العلات فان  
 عصب لم يمنع **وبنت الابن** **فاكثر مع** **من فرضها** **الثلاث** من البنات  
 او بنات ابن اعلا او منهما **انها امتنع** **ان لم تعصب** فان عصب لم يمنع  
**وبكل عاصب** ذكرنا وانتي ممن **ذكرت** انفا **من محجوب** فقط وهو ولد الاب  
 او محجوب تارة وحاجب اخري وهو ولد الابوين **او من حاجب** فقط  
 وهو الاب والابن وابنه اي وبكل من هو **لا ولد** **فاجب كل عاصب**  
 وقد بينه بقوله **ابن اخ وعم وبنيه** **ومعتق** ثم بين بقية حاجبي ولد الام  
 بقوله **بنت وبنت ابن وجد ايضا** **احرم** **هم** اي بكل منهم **اولاد الام**  
**الفرض** وكل ذلك مع دليله علم مما مر **وكل عاصب** ذكرنا وانتي **فساقط اذا**  
**اعل الفروض** **استغرقوا** التركة كما علم ذلك من حكم العصبية وانما اعاده كما

قال

قال للتنبيه على ان الاسقاط معدود في الحجب واستثنى منه مسيلتين  
 بقوله **واستثنى** **ذا** اي صاحب **عصوبة** **في ذات** **تشرىك** وقد مر بيانها  
**وما** اي والتي **لا كدر** بصرفه للوزن **تعزى** اي تنسب وسياتي بيانها في  
 باب الجد والاخوة وقوله **لقلب** اي من العصوبة الي الفرض **فيهم** اي المسيلتين  
 تعليل لعدم السقوط فيهما قال وانما اقتصر عليهما وان كان ثم غيرها  
 من مسائل المعادة لتفردهما بالانقلاب الي الفرض بعد الاستغراق قال  
 وتسمية هذا الاسقاط حجا اصطلاحيا في القلب منه شي لانك لا تكاد  
 تجده في كتب المتقدمين ولانه خارج عن نوع حجب الحرمان اما عن حجب بالوصف  
 فظاهر واما عن الحجب بالشخص فلانه ليس على وتيرته في اسناده الي ارب  
 خاص حتي يقال هذا ليجب ابدا ولانه لو كان حجا لم يستقم تعديد الشجين  
 من حجب كل واحد من بطرقهم الحجب بالشخص كقولهما ابن الابن لا يحجب الا  
 الابن ابن ابن اقرب مع تصور سقوطه بالاستغراق كما لو كان معه ابوان  
 وبناتك انتهي ولا يخفى على المتأمل ان ذلك لا يمنع تسميته حجا ثم هو  
 اصطلاح لا مشاحة فيه **فصل** في الفرق بين الحجب بالوصف  
 والحجب بالشخص وتقدم فرق اخر وهو ان الاول يتادي دخوله على كل  
 الوارثة بخلاف الثاني وبد ابا الحجب بالوصف فقال **ومن حجب بالوصف لا**  
**يجب به** احدا ولا تحجب انت به احدا لحرمانا بالاجماع ولا نقصانا بالقياس  
 وما روي عن ابن مسعود مما يخالفه تمسكا بطواهر الاري كقوله ان لم يكن  
 لهن ولد وقياسا على حجب الاخوة للام مع وجود الاب فشاذ والصحيح عنه  
 موافقة الجمهور والمراد من الولد ونحوه في الاري الوارث كما في توصيكم الله  
 في اولادكم **وحجب** **الاخوة** فيما ذكر خارج عن الاصل مع ان قوتهم فيه باقية

الفرق  
 بين الحجب  
 بالوصف  
 والوصف



اذ المعنى الذي جبههم وهو اقربية الاب في غيرهم ومثل الناظم لما ذكره بقوله  
**كان يموت كافر بربه عن مسلم من البنين وابن عم موافق للميت في**  
**كفره فذاي ابن العم له المال وقوله يصم نكحة وان يخلف اي الكافر زوجة**  
**ما مشرقة بزيادة ما للتوكيد كما في قوله تعالى فيما رحمة من الله مع دين**  
**اي الابن المسلم وابن العم الكافر حازت اي الزوجة ربع التركة ولا يحجبها**  
**الابن الى الثمن لقيام المانع به والباقي لابن العم ولا يحجب الابن في الصورتين**  
**لذلك ثم ثني بالحجب بالشخص فقال ومن يصم بالشخص ذا حرمان فما**  
**يجب غيره بالنقصان لا بالحرمان وذلك في ثمان صور بيننا بقوله كلام**  
**مع ذوي اي صاحبي اخوة والاب بالدرج او مع ولديها مع جد فانها**  
**تحتجب للسدس فيهما المكان الاخوان والباقي لمن حرمها كما ياتي او كلام**  
**مع اخ شقيق واخ لاب او مع واحد من الشقيق والاخ للاب مع ولديها**  
**انتسب والجد وهذه صورتان باعتبار الشقيق والاخ للاب كما جرى عليه**  
**في شرحه ويجوز عدها واحدة كما في الفصول او كلام مع شقيقة وابن اب**  
**وزوجها اي الميتة واعاد كما قال حتم الاربع الاخيرة بقوله فالام للسدس**  
**احجب بالشقيق والاخ للاب في الثالثة وبالشقيق والاخ للاب مع ولديها**  
**في الرابعة والخامسة وبالشقيقة والاخ للاب في السادسة مع ان احد**  
**الاخوان فيهما محجوب تنبيه على ان بينهما وبين الاولين تخالفا وهو ان**  
**المحجوب فيهما لم يستقل بالحجب بخلافه في الاولين واضم لها اي الصورة**  
**المذكورة مسابيل المعادده التي يسقط فيها ولد الاب كجد وشقيق واخ**  
**لاب فهذا حجب الجد من النصف للثلاث مع انه محجوب بالشقيق كما يضم**  
**لها اب وجدتان الواحدة منها للام كام ام والاخري له اي للاب كام**

المعاده

اب فان هذه تحتجب به اي بالاب ومع ذلك تمنع الجدة الاولى علي وجدي  
مضارع وهي الشيء اذا ضعف اي تمنعها علي وجه ضعيف عن نصف  
**سدسها ونصفه الاخر للاب كما ياتي لانه الذي حرم امه فترجع قابلية**  
**الحجب اليه كما في بقية الصور والاصح ان لها السدس لانفرادها بالاستحقاق**  
**قال الرافي وليس كما مر يعني في الاولين لان الاب يرث بالعصوبة وامه بالفرض**  
**فلا يناسبه رد الفايده اليه وهناك كل منهما يرث بالعصوبة فناسب ذلك**  
**وابطاه الناظم بام واب او جد مع ولدي ام فان فايده الحجب ترجع الى الاب**  
**او الجد مع انه يرث بالعصوبة وولدي الام بالفرض قال والفرق السديد ما**  
**قاله ابن الصلاح ان رجوع ام الام لنصف السدس اذا ورثت معها ام الاب**  
**ليس من قبيل الحجب بل من قبيل الارحام كما في الابنين والمدرسين ياخذان**  
**البعض عند الارحام والكل عند الانفراد فاذا لم يوجد من ام الاب مراحمه لسقوطها**  
**بالاب اخذت ام الام السدس واما رجوع الام للسدس فلم يكن لارحام اذ هو**  
**فرض اصلها وعلي هذا في عدم المعادة وهذه الصورة من الصور المذكورة نظر**  
**اذ الكلام في الحجب الا ان يقال ذكرت المناسبة في مطلق المنع واما علي القول**  
**بان ذلك تحتجب كما مر بيانه اول الحجب فلا اشكال فهذه صور ثمان ينقص**  
**المحجوب فيهما من غير حظ وفصل من غير اي مضي بقوله اما اي في الست**  
**الاول وجد اي في السابعة ثم جدة اي في الثامنة وما يفوتهم في الصور**  
**كلها يحوزها من حرما اي حرم من جبههم وهو الاب في الاولى والثامنة والجد**  
**في الثانية والرابعة والخامسة والشقيق في الثالثة والسابعة وذو القربى**  
**في السادسة لترجع فايده الحجب اليهم قال وفي الرابعة والخامسة والساد**  
**سة نظر اما في الرابعة والخامسة فقضية قولهم يرجع فايده الحجب الى حجب**



الحاجب ان السدس الذي حجب عنه الام لجدر وليس كذلك واما في الساد<sup>سة</sup>  
فليس للاخ للاب فيها شي حجبوه عنه حتى يجوزوه وهو لو ورث مع ذي  
الفرض لم يرث الا الباقي فانتفازته انما هو لانتفا الباقي وهذا يوردهما قلنا  
من النظر في عدم الاستغراق حجابا واول في نظم نظرا اما في الرابعة والخامسة  
ولاننا سلم ان مقتضى قولهم ما قاله بل مقتضاه ان له نصف السدس فقط  
لان الجدا انما حجب نصف الحاجب للام وقد علمنا بهذا المقتضى واما في  
السادسة فلانه توهم ان حاجب الحاجب يجوز ما كان للحاجب لولاه  
وليس كذلك فانه انما يجوز ما حجب عنه المحجوب نقصانا بالمحجوب حرما  
ولو مع ما توهمه فكل محجوب غير الاخ يقال فيه ايضا ليس له مع حاجبه  
شي حجب عنه بل المعنى انه يحجب عن ما كان ياخذ لولا الحجب فالموضعان  
سواء وقوله لو ورث مع ذي الفرض الخ حاصله لو ورث عند عدم الاستغراق  
لم يرث الا الباقي الخ ونحن نقول بمثله في كل محجوب فانه لو ورث عند عدم  
حاجبه لم يرث الا ما قدر له وانتفازته انما هو لانتفا ما قدر له وان يكن  
**اخ واخت من اب مع شقيقة وزوج سببي** هو وصف موكد  
**فالخت الاولى** بدرج هزم الاولى **باخيها تسقط** اي هي عصبة به  
وقد استغرقت الفروض **ومن راي استثنائها** اي هذه الصورة من  
قولهم ان المحجوب بالشخص لا يحجب غيره حرمانا **يخلط** في ذلك قال  
فقسير الراعي حجب الحرمان بان يسقط الشخص غيره بالكلية والاخ  
لا يسقط اخته بالكلية بل في صورة الاستغراق ولانه لم يستقل  
بسقوطها بل هو مع الاستغراق واستثنى مع ذلك ايضا زوج وابوان  
وبنت وابن ابن وبنت ابن وكذا ام وولداها واخت لابوين واخ واخت

**لاب فصل** في بيان حكم اجتماع تعصبيين او فرضيين او تعصيب  
وفرض في شخص وقد بينا على هذا الترتيب فقال **ان يجمع في الشخص**  
**تعصبيان** كابن هو ابن ابن عم **فالارث بالاقوي** منهما لا بهما لما مر في  
ترتيب العصبة **كذا الفرضان** يورث باقواها لا بهما لانها سببان يورث  
بكل منهما فرض عند الانفراد فيورث باقواها عند الاجتماع كالخت لابوين  
بخلاف ما مر في اجتماع فرض وتعصيب لان الجمع بهما معهود كما في الاب مع  
البنات وبين محل تصور اجتماع الفرضيين بقوله **وفي تكاح المجرس ذاي**  
اجتماع فرضيين في شخص **مصور وفي وطى اشتباه** وانما لم يتصور في غيرهما  
لان الشرع منع من مباشر قسبه وتعرف القوة بثلاثة امور بينهما بقوله  
**والقوية** من القرابيتين **اعرف** انت اما بحجبها **الاخري** واما عدم حجبها  
دون الاخري بضم العين وسكون الدال واما كونها اقل حجبها من الاخري  
وقوله **خذلها** اي بهذه الامور تكلمة ثم مثل لها باللف والنشر بقوله **كلام**  
حالة كونها **جدة** بان يطي امه فتلد ولد ابي امه وجدته ام ابيه فالجد  
محجوبة بالامومة **واخت الاب** بان يطي بنته فتلد بنتا فالاولى ام الثانية  
واختها من ابيها فترث بالامومة دون الاخوة لان الام لا تحجب بخلاف الاخت  
**وكالتي دين** اي الجدودة والاختية **حوت** بان يطي بنته فتلد بنتا فيطوها  
فتلد ولدا فالاولى جدته ام امه واخته لا به فترث بالجدودة دون الاخوة  
لان ام الام انما تحجبها الام والاخت يحجبها جماعة **فاستقرب** ذلك اي اطلب  
قربة لفهمك بما ذكرنا تحده قريبا وهذا تكلمة ولو نكح بنته فولدت بنتا  
ثم مات عنها فلما الثلثان ولا عبرة بالزوجية اتفاقا فلوماتت بعد  
الصغري فالمخلفة ام هي اخت لاب وقد مرت او الكبرى فالمخلفة بنت هي اخت

ان يجمع في  
الشخص  
تعصبيان  
الخ



لاب فتسقط الاخوة ولو وطى الصغرى فولدت بنتا ثم ماتت فقد خلف ثلاثة  
بنات لهن الثلثان فان ماتت بعده العليا فالمخلفة بنت وبنت بنت هما  
اختان لاب وللبنت النصف بالبنوة وليست بالباقي بالاخوة او الوسطى فالمخلفة  
ام وبنت هما اختان لاب وكل من الامومة والبنوة اقوي من الاخوة فتسقط  
او السفلى فالمخلفة ام وام ام هما اختان لاب وهذه تأتي في كلامه مثالا لقوله  
**وان تكن اقواهما اي القرابتين محجوبة فالارث قد يجاز بالمغلو به في القوة**  
**كام ام تنقضي اي تنتسب اختا لاب بالنصب على التمييز محجوبة بالنصب**  
بالحالية بالام وهي في المثال اخت لاب ايضا كما عرفت فترث بالامومة  
لا بالاخوة كما مر وام الام بالاخوة لان الحدوددة محجوبة بالام **والنصف وجب**  
**لها كونها بالاب بالدمج والتشديد مدلية** ومحلها اذ لم تحجب اما اذا حجب  
كما لو كان معها شقيق فلا ترث شيئا ولذا عبر بقدر المفيدة للتقليل وهذه الصورة  
**المحجوبة** تضم الهمزة واحدة الاعاجيب كاحد وثمة واحاديث **في الاجبية** تضم  
الهمزة وتشدد بداليا لکنه خففها للوزن ويقال الاخوة وكلاهما من الجوي  
وهي المحاجة يقال حاجيته فجوته اذا القيت عليه كلمة محجية مخالفة المعنى  
للفظ قاله الخليل في كتاب العين وقال الجوهرى حاجيته فجوته اذا داعية  
فغلبته فهذه الصورة يحاجها فيقال خلف اما وجدة فورثت الجدة مع الام  
او فورثت الام الثلث والجدة النصف او خلف اختين لاب فورثت احداهما النصف  
والاخرى الثلث او ورث شخص مع من يرث به وليس ولد ام **وجمع تعصيب**  
**وفرض قدمضي مبنيا في الفصل المذكور فيه احوال الاب والجد قبل**  
تاكيد لمضي الامر **اقتضى** بيانه ثم وهوان الجمع بينهما قد يكون بجهة وقد  
يكون بجهتين ويتعلق بذلك فرع بيانه بقوله **ومن حواه اي جمع القرى**

والتعصيب

42  
والتعصيب **ان يساوه** شخص اخر **عصوبة** ينصبه على التمييز والحالة انه  
ليس **ثم** بها السكت اي هناك شخص **خاطر** اي مانع **لفرض** كابي عمه  
اي الميت **والواحد منهما اخ لام والقرين** وهو ابن العم الاخر **فاقد** للاخوة  
بان ينكح اخوان امرأة قتلا لكل ابنا ولا حدهما ابن من اخري فابناه ابنا عم ابن  
الاخر واحد هما اخوه لامه **فالنص** فيما ان يقاسم الثاني اي فاقد الاخوة **الا**  
**في الباقي بعد فرضه** وهو السدس وقوله **بلا ارتخا** اي ابطانكملة **ونق**  
**في ابي عم مولي اي معيق ينتسب** بعض منهما اي احدهما **اخا المولي**  
**لام على ان يجب** ترأته اي الميت **لصاحب الوجهين** اي لابن العم الذي هو  
اخ **فاختلف الصعب على نهجين** اي طريقين **نهج** بجره بالبدلية او رفعه  
بالقطع **بتهريج ونقل صفة نهج** يحكي اي النهج **قولين** في كل من المسيلتين  
**قولا بانساق الشرك** بين ابني العم بل الكل ياخذ ذوا الوجهين اختصاصه  
بقربه الام **كالم للاصليين والعم للاب** والقول **الاخر الشريك** فيما اي  
المسيلتين **وجب** لاختصاص الاخ بجهة فرض فلا تسقط مشاركتة في  
العصوبة كابي عم احدهما زوج وعلي هذا ينساويان في صورة الولاد لا فرض  
فيه **ونهج قاطع بالنص** فيما **ذو تفريق** بينهما بان الاخ يرث في النسب  
بالفرض فياخذه ويجعل الباقي بينهما التساويهما عصوبة بخلافه في الولا  
فرجح بالامومة كما في اخ لايوبين واخ لاب **وذا النهج هو الاصح في التحقيق**  
كما قاله الشيخان وغيرهما **وقولا في كلامه بدل** والاخر عطف عليه اي وقولا  
اخر **بوجوب الشريك** ويجوز رفعه مبتدأ خبره محذوف اي يقول الشريك  
فيها **وجب وقاطع عطف على نهج** فقيه الوجهان فيه **وذو تفريق** خبر محذوف  
على الاول وصفة ثانية **لنهج المحذوف على الثاني** والخلاف الذي ذكره في



المسيلتين يجري في ابني عم اب احدهما اخ لام ثم فرع علي الخلاف صورة بقوله  
**وان تخلف المرأة ابن عم** حالة كونه **زوجا** وابن عم **اخرا** بصره للوزن حالة  
 كونه **اخا** لام **يلجا** اي يستند في يوم محو لكن ابدله للوقف وهو تكلمة فان  
 نقل فيما مر بالصحيح **فالنصف** في هذه **للزوج والاخ السدس والباقي**  
**اقسم بين الاثنين** سواء قلش تكلمة اي فذك امر من لاس يلووس لواسا  
 بالفتح اي ذاق ذواقا قاله الجوهر **وان نقل بما وهي** اي ضعف **فالنصف**  
**للزوج والباقي لثان** وقوله **يقف** اي يتبع الاول تكلمة ثم ما ذكر في صورة  
 ابني عم احدهما اخ لام محله اذ لم يكن حاجب للاخوة فان كان فحكمه ما بينه  
 بقوله **فان يكن للفرض حاجب كان يكون في الصورة الاولى ابنة** **فما**  
**عن ابني بكر محي** بلاتوين المعروف بابن **الجداد** وهو الاقوي عند الشيخ  
 اي علي **ان الاخ الذي للام ذوا اعتضاد** اي صاحب معونة وقوة يقال  
 اعتضدت بفلان استعنت به واعتضدت الشئ جعلته في عضدي قاله  
 الجوهر **فيسند** اي يفرد بالماله كما في صورة الولاولا لانه اذ لم يأخذ  
 بقرابة الام رجحت عصوبته كولد الابوين مع ولد الاب **والقرين عاطل**  
 تأكيد تأكيد **وارح الوجهين** لا تفاضل بينهما لاجب اخوة الام بالبيت  
 فكانها لم تكن وتنفارق صورة الولاولا لانه لا ارث فيه **باخوة** الام فترجح بها  
 عصوبة صاحبها كالاخ لابوين بخلافها في النسب وفي هذا البيت اختلاف  
 حركة ما قبل الروي ان قري تفاضل اسما وهو نوع من عيب السناد وفيما قبل  
 اسكان سادس عروضة وتذييل ضربه وهما صنوعان وفيه ايضا التضمن  
 وهو افتقار بيت لآخر في تمام المعنى وجواب هذا انه يجري فيه على طريقة  
 المتقدمين كالخليل وابن جني فانه ليس عيبا عندهم ثم فرع علي الخلاف ايضا

صورتين بقوله **وان يخلف ابن عمه للاب** حالة كونه **اخا** للام **وابن**  
**عم اخر** انتسب **للاب والام** فذاك اي الاول **السدس** له **بالاخوة** وذا  
 اي الثاني **له الباقي** وسقط به عصوبة الاول هذا علي ما **الفضل** له اي  
 علي القول الذي له الرجحان اما علي المرجوح فالباقي بعد السدس بينهما  
 سوا **وان تخلف امرأة من بني الاعمام** **ثلاثة** مفتري **الاحكام** واحد  
 شقيق واخر لاب واخر لام **ومن لام زوجها** اي المرأة **ومن لاب اخ لام**  
**والشقيق ذو نسب** واحد اي لم تتعد درجة انتسابه للميت **فالنصف**  
**للزوج والثاني السدس** **والشقيق الباقي في الاقوي** من الوجهين  
 اما علي الاضعف فالباقي بعد النصف والسدس بين الاخ للام والشقيق  
 سواء **فقس** بكسر القاف وضمها وهو اولي ليسلم من عيب بالسدس اي  
 قس بذلك ما شبهه فلو خلف ابني عم احدهما اخ لام واخوين لام احدهما  
 ابن عم فهم اخوان ابنا عم واخ ليس بابن عم وابن عم ليس باخ فلا اخوة الثلث  
 والباقي بين ابني العم منهم والاخر قال واشرت بقولي فقس الان مسائل  
 الفصل يحتاج الي فكر ونظر **الجدات** اي هذا ما بحث  
 الجدات الوارثات وغير الوارثات **ورثت انت من الجدات من تحضا**  
**نسبها للميت** وقوله **والذي مضى** تكلمة **انا** او **ذا** كور او **بالاول**  
 اي **الاناث ادلت الي الثاني** اي المذكور **بلا تخلف** ذكريني اثنين احترار  
 من بخوام اي ام وام اي ام اب ثم مثل للثلاثة علي الترتيب بقوله **كام ام**  
**ام ام وكام** **اي اي اب وماي** والتي **تضم** محض الاناث الي محض  
 المذكور **كام ام لاني اب** ونصب انا او **ذا** كور علي التمييز ومن ضابط  
 الوارثة المذكور يفهم ضابط غيرها المبين صرحا بقوله **ومن ادلت**



بغير وارث ضبط اي ضابط حسن لغير ذات الارث فضبط خبر عن  
 والمثال له اي لمن ادلت او للضبط ام ابى ام فذي معطلة اي خالية  
 من الارث وام ام جدة حقيقة وان علت اي ان اطلاقها على ام الام  
 وان علت حقيقة قطعا والخلف انما هو في الرقيقة اعني التي ادلت  
 اليه اي الميت بالاب فقيدت بالاب في وجه ابى اي منع قال فتكون  
 جدة مجازا فمن يقل به اي هذا الوجه فلا يستفسر من يطلق السؤال  
 عن ارث جدة بل يخبر بالموحدة المشددة اي بعلم السائل بالجواب حملا  
 على ام الام لوجوب الحمل على الحقيقة عند الاطلاق قال ولا ينبغي ان يعد  
 مخطيا اذا تبين انهما اب واختلف الحكم اذا خلل من جهته كما لا يعد  
 مخطيا في جوابه بانها لا تجب اذا عبر السائل عنها بالام تجوز في سؤالي عن  
 جبهتها ومن اباه اي منع هذا الوجه وقال بالاشتراك يوجب استفسارا  
 قبل جواب من اتى استفسارا اي اطلب الخبر او حالة كونه مستحبرا اي تجب  
 على المسؤول ان يستفسر سائله عن جدة قبل ان يجيبه اذا لم يزد  
 لاحداها على الاخرى قال ومن يحمل المشترك على معنييه لا يمكنه القول  
 به هنا للتناقض في حكمه عند وجود حاجب لاحدهما دون الاخرى  
 ان لم يختلف اي جدة حكما يجب بالبنا للمفعول والنايب ضمير من  
 اتى بدونه اي الاستفسار او يختلف حكما وجب الاستفسار كان  
 يكون في سؤالي عن ارث جدة اب فانه يجب امله دون ام الام كما  
 من تصحیح ذا الصاحب الحاوي ابى الحسن علي بن حبيب الماوردي  
 اي انسابه وكذا التابعه الرويات تصحیح ذا الوجه المفصل  
 واعلم ان عبارة الحاوي لجدة المطلقة هي ام الام لتحقيق الولادة

فيها

فيها وانطلاق الاسم عليها عرفا واختلف اصحابنا في جدة ام الاب  
 اتفقوا على جدة بالاطلاق ام بالتقييد وذكر كلامه الخ ففهم الناظم من الاطلاق  
 والتقييد الحقيقة والمجاز فغيرهما ويتعين حملها على العرف دون  
 اللغوي والارث مخالفة لكلام الحاوي وان يكون اطلاق الجدة على  
 ام ام الام وان علت حقيقة لغة اتفاقا دون ام الاب الاقرب منها  
 وان يبدى فرقا بينهما لا يقال الفرق تحقق الولادة كما مر في كلام الحاوي  
 لا في قول يلزمه ان يكون اطلاق الامر على الوالدة حقيقة اتفاقا دون  
 اطلاق الاب على الوالد والمجد على ابى الاب وهو باطل والماوردي نفسه  
 قال في باب ميراث الجد اما الحد المطلق فابو الاب واما ابو الام فجد  
 بتقييد انتهى فظهر ان ذلك انما هو بحسب العرف لا صالة الجدة من قبل  
 الام في الارث ولتحقق ولادتها والافاق ان الجدة حقيقة في ام الام  
 وام الاب وان لم ترها مجازا فيما سواهما من العاليات وان ورث لصحة  
 النفي التي هي علامة المجاز اذ يقال في ام ام الام مثلا انما غير جدة بل  
 جدة ام تكن هل الحقيقة فيما قلنا في القدر المشترك بينهما وفي  
 كل منهما بوضع يخصه فيه نظر والاقرب الاول لان الاشتراك خلا  
 الاصل ولا تفضل جدة تغردت جهاتهما على الجدة التي تغردت  
 بجهة توزيعا على الروس وقبل تفضل توزيعا على الجهات كابن  
 عم هو اخ لام والاضح الاول لان الجدودة قرابة واحدة وهذه  
 الصورة يبينها من ابان اي يوضحها بتوزيع بنت بنت هذ  
 ابن ابنا بترك تنوين هذ فيولد لهما مولود وخلف هذا  
 المولود مع هذ وهي ذات جهتين ام ام الاب هذ منع الصرف

و



**نصف سدسه** اي المولود اي ماله **لها وجب في ارجح الوجهين**  
**لا تلتاه لما قلنا فقس بهذا التصويروا ما شاءوا** اي شابهه كان  
 نكح هذا المولود بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت  
 جدته من ثلاث جهات لانها ام ام امه وام ام ام ابيه وام ام ام  
 ابيه ومحل الخلاف اذا كانت ترتب بالجهة الممتازة بها لو تعددت  
 الجهات اشخاصا فلم ترتب بها لكونها ذات رحم ومجوبة به لم  
 تقضل قطعا فلو نكح ابن ابن بنت ابن لها اخرفولد لها ولد فلهذا  
 ام ام ابيه وام ام ام ابيه وام ام ابيه وام ام ابيه وام ام ابيه  
 فهي ام ام امه وام ام ام ابيه فلا ترتب بالثانية فيها قطعاً المصروف  
 لمتعددة الجهة المتخذه انه باقوي الجهتين لا بهما ولا باحد بهما كمنظيره  
 فيما اذا اجتمع في الشخص جهتا فرض بل او بي واعلم ان الجدودة  
 لا تكون في الدرجة الاولى للاصول وانما فيها ابوان ولكل منهما ابوان  
 فالاربعة في الثانية وهي اولي درجات الجدودة ثم لكل من الاربعة  
 ابوان ففي الثالثة ثمانية وفي الرابعة ستة عشر وفي الخامسة  
 ضعفها وهكذا اول نصف اصول كل درجة ذكور والنصف الآخر  
 انات وهن الجدات ففي الدرجة الثانية جدتان والثالثة اربع  
 والرابعة ثمان والخامسة ضعفها وهكذا ومنه واريثات وغير  
 واريثات فعلم بذلك ان كمية ما في كل درجة منهن محصورة فتارة  
 يسيل عن تنزيل وتارة عن كمية وتارة عن درجة والسؤال عن التدرج  
 اما عن تنزيل كل من الواريثات فقط او الساقطات فقط والسؤال  
 عن الكمية اما عن كمية ما في درجة او درجات معينة من كلهن

واحد

او احد الصنفين والسؤال عن الدرجة اما مع فرض عدد دما فيها  
 من كلهن او مع فرض احد الصنفين فهذه اثنا عشر مطلباً بانه عليها  
 الناظم في شرحه وبعضها ياتي في النظم وقد يتوالد منها ما يزيد عليها  
 المطلب الاول تنزيل الواريثات اي كيفية نسبتها الى الميت وطريقه  
 ما ذكره بقوله **وان تسمى لك واريثات درجة واحدة وريثات**  
**طلبت تنزيلها لمن فيها كمنهج** اي خذ طريقه وهو ان **تخص**  
**انت انتساب جده الى موروثين امهات** بقدر عدة المفروض  
 وقوله **يجزى اي يكشف تكملة وانسب كذا** اي كنسبة لجدته  
 الاولى جده اخرى ولكن **ابدل اخره** اي اخر نسب الثانية **ابا**  
**بام** وادخل الباعلي المتروك وهو الكري لا الزومي كما زعمه كغيره  
 من المعترضين على الفقهاء في ادخالهم لها على الماخوذ لدخولها في  
 عليه في كلام العرب فقد نقل الارزهرقي عن ثعلب بدلت الخاتم  
 بالحلقة اذا اذنته وسويته حلقة وبدلت وبدلت بالحلقة بالخاتم  
 اذا اذنتها وجعلتها خاتماً وايدلت الخاتم بالحلقة اذا اخيت هذا  
 وجعلت هذه مكانه قال السبكي بعد نقله ذلك عن الواحد  
 عن ثعلب عن الفراء رايته في شعر الطفيل بن عمر والدوسي لما سلم  
 في النبي صلى الله عليه وسلم  
**قال اللهم هدي الله عنه** وبدل طالعني محسني بسعدي  
 قال وهذا صريح في جواز ذلك ويكفي الفقهاء ذلك مع قول اهل اللغة  
 ايضا ان البدال هو الازالة **واخذ علي** المذكور من ابدال اب  
 بام من اخر النسب الي ان تنتهي **لاخره** بها التانيث اي لجدته اخرى



بان **تختص انتسابها للميت ابا جمع اب فان تسلسل بالدرج عن**  
**تتريل اربع وارثات ولا** أي متواليات بان يقال الوارثات في  
 الدرجة الرابعة وهن اربع كيف تتريلهن **قل ام ام ام ترد و**  
**ام ام ام اب** بالتشديد **تعرف** تكلمة وهي صفة لما قبلها **قام**  
**ام اب قام اب اب اب** الاولى من جهة امه والثانية من جهة  
 ابيه والثالثة من جهة جده والرابعة من جهة ابي جده قال  
 وهذا منج البصريين وهو المشهور واما المجازيون فيعكسون  
 الترتيب ففي المثال يبتديون بام اب اب اب وهكذا الى الاول  
 واما الكوفيون فيجعلون مكان كل امين جدة وكل ابن جدافي  
 المثال يقولون في الاولى والثانية جدة جدة والثالثة والرابعة  
 جدة جد **ومن سواهن** أي الاربع في الدرجة الرابعة **وجب** أي  
 سقط من قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها أي سقطت وهن اربع  
 ايضا كما استعلمه وغلل سقطهن بقوله **اذ لم يرث سوى سمي**  
**الدرجة** من درجات الاصول مع تضمنه كما قال بيان تسمية  
 الوارثات في كل درجة فالوارث في كل درجة للاصول سميها ففي  
 الثانية ثنتان والثالثة ثلاثة والرابعة اربع وهكذا الآن **الجدات**  
 ما بلغن نصفهن من قبل الام ولا يرث من قبلها الا واحدة والباقي  
 من قبل الابا كما يأتي فاذا صعدنا درجة تبدلت كل بامها وزادت  
 ام الجد التي صعدنا اليه فقط قال وارادوا بالسمي العدد المشتق  
 منه اسم الدرجة كالاربعة المشتق منها الرابعة وهو اصطلاح  
 لبعض الحساب قال وهو مخالف للغة فان سمي الشيء هو الموافق

اسمه

اسمه لاسمه اي وهنا ليس كذلك المطلب الثاني كمية ما بارا  
 الوارثات من الساقطات في درجة وانما يكون في اكثر من جديتين  
 وطريقه ما ذكره بقوله **وحذ لعلم الساقطات** المجازيات  
 للوارثات **منج** المفصل بقوله **فانثني دايما من** عدد الوارثات  
**المفرد** **من حط** انت اي اسقط وخسر الاثنان لانها اول درجة  
 الجدات **ثم بقدر الباقي اضعف ما تحط** انت وهو اثنان  
**ومبلغ التضعيف نصفه** عدد الاتي **الاب ونصفه** عددا  
 للاتي **للأم فاطرخ ما انتسب** منهن **للا رث من جميع ما** أي  
 المبلغ الذي **تخصلا** **فالباقي عدد الساقطات كمالا** وهو  
 كما قال بفتح كافه وميمه وابدال الفه من التوين قال الجوهرى  
 وغيره اعطه هذا المالك كمالا أي كله ويجوز كونه فعلا ماضيا فالفه  
 للإطلاق وميمه مثلثة لكن الانسب فتحها وضميرها يرجع لعد  
 والجملة حال منه باضمار قد اي حال كونه قد تم **ولم يرث منهن من**  
**جانب الأم سوى واحدة** **وباق نصفها** أي النصف الذي  
 للجدات من قبل الأم **هو** أي سقط **وباققيات الوارثات التي**  
**من نصفه** أي الاب **يبقى** العدد الذي به أي السقوط فمن  
 أي حقيق لان مجموع العدد من اذا بقي منه احدهما بقي الآخر **فان**  
**سبيلت** عن كمية الساقطات بارا ثمان وارثات **فاطرخ** بتشديد  
 الطاء **انثني** منها حالة كونك **مضعيفا لما طرخ** وهو اثنان **ستا**  
**يكن** الحاصل بالتضعيف **ضعف مربع العدد** الذي هو ثمانية  
 وذلك مائة وثمانية وعشرون لانه ضعف المربع الذي هو اربعة

يد



وستون المركبة من ضرب ثمانية في مثلها والمربع هو حاصل ضرب  
 الشئ في مثله **فالقمة** اي الضعف **عد من المعتمد** للارث  
**فالساقطات** الباقيات وهن **مائة وخمسة** وهن **عشرون**  
**ستون** منها مع **ثلاثة** تخصها اي الام اي الاني من قبلها  
**لان هذا العدد قاضل من نصفها بعد الواحدة الذي**  
**قد ورتت من صفها والق سبعة** بقيت من الثمان الوارثات  
**من نصفه** اي الاب صلة القوج **سبع وخمسون** من الساقطات  
**بدت** اي ظهرت **من صفه** اي الاب وهذه صورة الجرد الواقعة



في الدرجة الخامسة وارثة  
 وغير وارثة ليقاس عليها  
 فانظر تجد هن ست  
 عشرة والوارثات خمس  
 واحدة من قبل الام واربعا  
 من قبل الاب والساقطات  
 احدي عشرة سبعة من قبل  
 الام واربعا من قبل الاب  
 المطلوب الثالث كمية ما بارا  
 الساقطات من الوارثات في درجة وطريقه ما ذكره بقوله  
**وان يك المفروض عدد الساقطات والقصد بيان علم عد الوارثات**  
 في البيت عيب التذييل مع انه لا يدخل الرجز كما مر فاضعف  
 اثنين الى ان يحصل ما جاوز العدد المفروض فاضعف بالثلاثة

من

من **عدة مراتب التضعيف للمضيقف** وهو اثنيان **فالحاصل**  
**هو الجواب** وقوله **فاقنع** بذلك **واكتفى** بكلمة فلو قيل كم بارا  
 مائة وعشرين ساقطة من الوارثات فاضعف الاثنين الى ان  
 يبلغ في المرة السادسة مائة وثمانية وعشرون فضع الاثنين  
 لعدة مراتب التضعيف وهو ستة يكن الحاصل عدة الوارثات  
 الموازيات للمائة والعشرين الرابع كمية كلهن في درجة كان  
 يقال كم في الدرجة الخامسة جدة وطريقه يعلم من الثاني ففي  
 المثال المطلوب ستة عشر الخامس كيفية ترتيب كلهن في درجة  
 فانسب نصف ما في الدرجة لام الميت والنصف الاخر لاميته ثم  
 انسب نصف ما خصها لامها والنصف الاخر لاميها وهكذا الى  
 الاثرها الاثنين ويفعل مثله فيما خص جهة الاب فاذا سبكت  
 عن ترتيب الرابع في الدرجة الثانية لهن فانسب نصف الاربعة  
 للام ونصفها للاب وقل جد تا ام وجد تا اب ثم انسب احدي  
 جدي الام لامها والاخرى لاميها تكن ام ام وام اي ام وانسب  
 احدي جدي الاب لاميها والاخرى لاميها يكن ام ام اب وام اي اب  
 وذلك هو المطلوب السادس كيفية ترتيب الساقطات في درجة  
 كان يقال كيف ترتيب الاربعة الساقطات في الدرجة الرابعة وهو  
 الخامس مع طرح الوارثات في المثال انسب نصف ما في الرابعة  
 وهو اربعة للام يكن ترتيبهن ام ام ام وام اي ام وام ام  
 اي ام وام اي ام ام ثم انسب النصف الاخر للاب يكن ام ام  
 ام اب وام اي ام اب وام ام اي اب وام اي اب فاطرح

٣



الوارثات من النصفين يكن الباقي وهو المطلوب السابع كمية  
كلهن في درجات كان يقال كم جدة في خمس درجات متوالية من  
اولي درجاتهن وارثات وساقطات فاضعف اثنين ابدأ بعدد  
تلك الدرجات واطرح من الحاصل اثنين ابدأ فمابقي فهو المطلوب  
ففي المثال اضعف اثنين خمس مرات يحصل اربعة وستون  
فاطرح منها اثنين يبق اثنا عشر وهو المطلوب ولا يخفى  
ان المراد بالوارثات في هذا وما يليه بعد ان كلاً لو انفردت  
لورثت لانهن يورثن محتجعات الثامن كمية الوارثات في درجات  
كان يقال كم جدة وارثة في خمس درجات من اولي درجاتهن  
فزد على الاعداد المفروضة اثنين ابدأ واضرب المجتمع في نصف  
العدة المفروضة ونصف واحد ابدأ فاحصل فاطرح منه واحد  
اذا يكن المطلوب ففي المثال زد اثنين على الخمسة واضرب المجتمع  
في نصف الخمسة ونصف واحد وذلك ثلاثة يحصل احد وعشرون  
فاطرح منها واحد ابقى عشرون وهو المطلوب التاسع كمية  
الساقطات في درجات كان يقال كم جدة ساقطة في خمس درجات  
من ثاني درجاتهن فاجمع الوارثات والساقطات في تلك  
الدرجات مع زيادة درجة بما مر في السابع واطرح من الحاصل  
جملة الوارثات في الدرجات المجموع ما فيها بما مر في الثامن  
يبقى المطلوب ففي المثال زد على العدة المفروضة واحداً  
واجمع ما في ست درجات من كلهن يكن مائة وستا وعشرين  
من الوارثات يكن سبعة وعشرين اطرحها من جملة الكل يبق

تسع

تسع وتسعون وهو المطلوب العاشر السؤال عن درجة فرض كمية  
ما فيها من الكل كان يقال اي درجة جملة ما فيها من الوارثات  
والساقطات اربع وستون فنصف العدد المفروض مرة بعد  
اخرى الى ان ينتهي للواحد ثم زد على عدة التنصيف واحداً ابدأ  
فما كان فهو سمي تلك الدرجة ففي المثال نصف الاربعة والستين  
ثم نصفها وهكذا الى الواحد وزد على عدة التنصيف وهي ست  
واحداً مجتمع سبعة فتعلم ان العدد المفروض في السابقة لخادي  
عشر السؤال عن درجة فرض كمية وارثاتها كان يقال اي درجة  
جملة ما فيها من الوارثات خمس فقل الخامسة لما مر ان الوارثات  
منهن في كل درجة بقدر سميها الثاني عشر السؤال عن درجة فرض  
كمية ساقطات احدى عشرة فاضم للعدد المفروض اقل ما يصير  
به المجموع زوج زوج ونصف المجتمع مرة بعد اخرى الى ان ينتهي  
لواحد وزد على عدة التنصيف واحداً ابدأ فما كان فهو سمي تلك  
الدرجة ففي المثال اقل ما يزد على الاحدى عشر ليكون المجتمع زوج  
زوج خمسة فيحصل ستة عشر فنصفها ثم نصف الثمانية ثم الاربعة  
ثم الاثنين ثم زد على عدة التنصيف وهي اربع واحداً يكن المجتمع  
خمسة فالعدد المفروض ساقطات الخامسة ولو قيل اي درجة  
فما ساقطة واحدة فزد على الواحد ثلاثة ليكون زوج زوج  
يكن اربعة فنصفه مرتين وزد على الاثنين واحداً مجتمع ثلاثة  
والمفروض ساقطة الثلاثة **الحمد والالحوة** لا يوين اولاب  
هذا الباب خطير جداً ومن ثم كانت الصحابة رضي الله عنهم يتوقون

الحمد  
والالحوة



الكلام فيه جدا اخبار تدل على ذلك كخبر الدارقطني والاصح انه  
من كلام عمر اكرم على قسم الجد اكرم على النار وقول علي من سره  
ان يقتل جرائم جهنم قليقض بين الجد والاختوة وبالجملة لا بد من  
الكلام فيه فاذا اجتمع معه الاختوة فعن المزياني انه يسقطهم واختاره  
جماعة ووجهه بان ابن الابن كالابن في اسقاطهم فليكن ابو الاب  
كالاب فيه وبانه اقوي لولايته ولان الابن لا يسقطه وبانه اما  
كالاخ لابوين فيسقط الاخ لاب او كهذا فيسقط بذاك او دونهما  
فيسقطانه والكل متعذر فتعين رجحانه والمذهب المنع ووجهه  
بان الاخ يعصب اخته فلا يسقطه الجد كالابن وبانه يبدل بالاب  
فلا يسقطه كام الاب وبانه اقوي لجهة البنوة وبان الاختوة يشبهون  
الاولاد عصوبة وفرصة بخلاف الجد وبان فرعه وهو ابن الاخ يسقط  
فرع الجد وهو العم وقوة الفرع من قوة الاصل قال الرافعي وحقيقته  
اسقاط الجد لكن الاجماع منعه فلا قل ان لا يسقط به قال الناطم  
وفي دعواه كغيره الاجماع نظر فقد حكى ابن حزم عن بعض الصحابة  
تقديم الاخ وقال به الدبوسي من الخنفية واقول به ان صح لا يقيح  
بمجرده في الاجماع لجواز حدوثه بعده كما ياتي مثله في المباهلة  
عن ابن عباس كيف وائمة الاصول وغيرهم على ان تقول به بلزم  
احدك قول ثالث بعد الاتفاق على قولي تقديم الجد والمشاركة  
وهو ممتنع ثم ان يجتمع جد واختوة لاب او ابوين فاما ان  
يكونوا مع ذي فرض او دون ذي فرض فان كانوا بدونه  
وجب له اي الجد الاحظ اي الاكثر نصيبا من قسامهم كاخ

ومن

ومن ثلث مال فالباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين ووجه  
اعتبار الثلث ان له مع الام مثلي مالها والاختوة لا ينقصونها عن  
السدس فلا ينقصونه عن ضعفه وتعرف تفاوت الكسرين  
باعتبارهما من مقام سهمهما واسم قدر التفاوت بتسمية الفضل  
بين البسطين من المقام فمقام الثلث والخمسين مثلا خمسة  
عشر وثلثه خمسة وخمسة ستة وهي اكثر بواحد وهو ثلث  
خمس للمقام **واربع ربع من ربيع** اي ولا حظ طريق من ثبت في العلم  
بان تقول الاحظ قد يكون القسام وقد يكون الثلث وقد يستوي  
كما فصلها بقوله **فقال قسام** اذا كان الاختوة **دون عدليه** بكسر  
العين اي مثليه هو **الاحظ له ولم يجاوز ذاك** اي قسامه لعد  
عدليه **خمس** من الصور بان يكون معه اخت او اختان او ثلاث  
اخوات او اخ او اخ واخت وقوله **تختفظ** اي الخمس اي تحفظ بكلمة  
**ويستوي الامران** اي القسام والثلث مع عدليه يسكون عيني  
مع له صلة يستوي **وذلك** اي الاستواء في ثلاثة من الصور **مفصله**  
بان يكون معه اخوان او اخ واختان او اربع اخوات فصور هذا وما  
قبله ثمان قال واثبت التافي ثلاثة مع ان معدودها موث لان  
الاصل فيها وفي اخواتها ثبوت التاكزمية وائمة وفرقة فسوغ  
الرجوع اليه ضرورة النظم ولان زيادتها مع الموث وحذفها مع  
المذكر لغة لعدى بن الرباب على القياس في غير العدد واقول اذا  
حذف المعدود جاز الوجهان **والثلث في سوي** الصور **الثمان**  
المتقدمة **افضل له** **وحين** وجود **ذات** اي سوي الثمان



لا تتأخر المثل اي لا تتأخر محذوف احدي التابين وما ينال  
اي يصيب **الجدة** او يصيبه الجدة بنصيبه ورفعته في التماثل اي  
تماثل انقسام والتكث في الحالة الثانية هل هو **بالفرض او لا**  
**بالاقتسام الشامل** للجد مع الاخوة لا الخاص بهم بعد اخذه فرض  
او خير المقتضي بالبنا للمفعول اي او بتخييره بينهما فيه **خلافا**  
**اطلقه** اي لم يعزه الى احد ابو عبد الله محمد بل انتخبين **للسلم**  
بفتح السين المهملة المالكى فيما علقه على **قرايض الامام** اي  
القاسم احمد بن محمد الاشعري نسبة الى حوف مصر  
المالكى **قلت ويبدو لك جدوي** اي يظهر لك فائدة هذا  
**الخلف في** اي على القولين **الاولين في وصية مضي** **تصويرها**  
**في شبه هذا من تضي** وهو ما اذا ترك بنتا وجدا ووصى بشك  
ما يبقى بعد الفرض فتصور تماها ان يترك جدا واخوة وقد  
وصى بذلك فعلى الاول تصح الوصية اذا اجاز الاخوة كما تقع  
عليه ثم ولما كان الحكم على الثاني هنا مخالفا له ثم استدركه  
بقوله **لكن** بالتشديد **تظلمها على الثاني ظر** **هنا فان ذاك**  
**مقتضى النظر الصحيح** وذلك لعدم ما يبط به بعد ثبوتها  
واما على الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المقتضى الاول  
وتظهر فائدة ايضا في التاميل فان ترك جدا واربع اخوات  
فعلى الاول اصلها من ثلاثة وعلى الثاني من ستة وعلى الثالث  
تختلف بالاختيار قال ولا يخفى ما في هذا الخلاف من غرابة  
وصعفه **ولم يجد له محبا اذا خلفاء بل حسنوا الثلث** اي

التعبير

اي التعبير به **لما لا يخفى** من انه اسهل كما قاله الرافي وورد  
به النص في حق من له ولادة وهي الام دون انقسام فتدل ولانه  
مقتضى امكن الاخذ بالفرض فهو اولى ومقتضاه انه ياخذ بالفرض  
وبنه صرح المص قال ابن الرفعة وهو ظاهر بنص الام لكن ظاهر  
كلام الغزالي والرافعي انه بالعصوبة قال السبكي وهو عندي  
اقرب ونص الام ليس ظاهرا في خلافه كما ادعاه ابن الرفعة بل  
سألت عن هذه الحالة قال بل قد اقول بذلك في قولهم انه يقرب  
له الثلث اذا انقصه القسام عنه وانهم يجوزوا في العبارة ولو  
اخذه فرضا لاخذت الاخوات الاربع فاكثر الثلثين فرضا لعدم  
تعصبيه لهن لارثه بالفرض وفرض لهن اذا كان ثم ذو فرض  
فالحاصل انه مع الاخوة عصبة ولكنه محافظه على قدر الفرض  
لانه لا يفرض له مع الاخت الا في الاكبرية قال وقد تضمن كلام  
ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا على التعصيب وهو  
الذي قدمته واميل اليه هذا كله اذا لم يكن معه ذو فرض اما اذا  
كان قله اربعة احوال **لانه** اما ان يستغرق المال او يبقى اقل  
من السدس او قدره او اكثر منه وقد بينا على هذا الترتيب  
بقوله **وان يكن معهم يسكون العين اخواتي صاحب استحقاق**  
**بالفرض ثم كان** اي اخو الفرض **ذا** اي صاحب استغراق  
كهم مع بنتين وزوج وام **او مبقيا اقل من سدس كهم** مع  
بنتين وزوج **دفع للجد** فهما سدس بالفرض عايل لانه  
ذو فرض بالجد ودة فيرجع اليه عند الضرورة **وعن** فيها



تراث اخوة اذ لم يبق شي **او مبقيا السدس** كهم مع بنتين  
وام **انقردي** اي الجدة **به** اي السدس قال والظاهر انه بالعصوبة  
واقول صرح شيخه الملقبني كالقولي بانه بالفرض لانه لو اخذ  
بالعصوبة لنقص عن السدس بالمقاسمة وهو محتج مع انه  
وافق على هذا في الاكدرية حكما وتغليلا وكونه يرجع فيها بالاخوة  
للعصوبة كما ياتي لا يضر في ذلك **وارث اخوة** في هذا الحال ايضا  
**يحد** بالحالة اي يمنع لما مر ولو قري بالحيم اي يقطع كان  
صححا وقد مر نظيره ولما كان اطلاقهم لهذا الحال يوهم التعميم  
عقبه بقوله **اقول الا في التي لا كدر** **تعري** فان الاخت فيها  
لا تمنع وسياتي بيانه فان **يك المبقيا اكثر** من السدس يعطي  
اي الجدة **الاحظ من تقاسم** في الباقي **زكن** اي علم المساواة الاخ  
**وتلك ما يبق** بعد الفرض كما يعطي الثلث بدون ذي فرض  
**وسدس** لكل المال لان البنين لا ينقصونه عنه فالاخوة اولي **يقترن**  
نكلا وكذا زكن اي وسدس مقرون بالمقاسمة وثلث الباقي فيه  
اعتبار الاحظ قال ابن الرفعة ونظر تخيير الجد بين الثلاثة ما  
اذا غضب متلبا فصوره منقوما فان للمالك الخير من المثال  
وقمة المتقوم لكنه مخير بين الاحظ وغيره والجد يتعين له  
الاحظ حتى لو اراد غيره لم يزل ملكه عن الزايد على مختاره قال ولعل  
الفرق ان الاقل هناك اخل في الاكثر فلا عرض لة في العدو وعنه  
واقول يفرق ايضا بان الارث قهري فلا يزول الملك عنه بمجرد  
الاختيار بخلاف الغصب وبان اختيار الجد واقع في ملكه والمالك

في يد ملكه علي ان هذه ليست نظير تلك لان المادة هنا الخمر  
وتم التخيير **وربما تساوت الثلاثة** اي القسام وثلث الباقي  
وسدس المال **في حالة الجدة في الورثة** كجد وزوج واخوان  
وح **فالحلف المتقدم** عن السطى **جاره** هنا **ان حصر** **انترد**  
**وكننت فيه للقسام** **تغتمد** اي وان ترد حصر مسايل القسام  
مطلقا حاله كونك معتمد القسام في ارث الجد جدها وخمسها وحسين  
كما فصلها بحواب الشرط وهو قوله **ففي المسايل الثمان** وهي  
لخمس المتقين فيها قسامه والثلث المستوي فيها الامران **احكم**  
**به** اي القسام **اذا انتفى فرض** واحكم به فيها ايضا مع **ربع**  
**وسدس** **الف** اي ركبها كان يكون في كل من الثمان زوجة وجدة  
فذلك ثمان ايضا **ومع ربع او سدس** **كذلك نصف** كان يكون في  
كل من الثمان زوجة او جدة او زوج فذلك اربع وعشرون **وبعد**  
**ثلثين** كبنتين **وبعد سدس** **يقفو** اي يتبع **نصفا** كبنت وبنت  
ابن **ومع نصف** **وثن** كبنت وزوجة **قاسما** اي الجد فيها من  
**لم يكن** من الاخوة **على تعديل** **سما** اي ارتفع وهو صادق باخ واخت  
وباختين فذلك تسع **وبعد ثلث** **كام** **او ثلث** **وربع** **كام** وزوجة  
**قاسما** اي الجد فيها **الخا** **واختا** فذلك اربع وانما لم يقاسم فيها  
اختين لان الفرض ان فيها ثلثا وهو منتف مع الاختين القود  
الام معهما الي السدس وسقوط ولدها بالجد **فاسيط** **المراسما**  
جمع مرسوم بفتح الميم **وكسر** السين اسم مكان من الرسيم وهو  
ضرب من سيرة الابل والمراد موضع المشي في ضبط المسايل من



تاصيل ونصحب وغيرهما وبعد نصف والربع باسكان العير كبت  
 وزوج يقاسم أي الجدة **اختا** فهذه مسيلة **وبالغرا** التي يبارها  
**إني خاتم** المسائل التي تحصر فيها قسام الجدة للاخوة مطلقا وذلك  
 خمس وخمسون كما مر وبالنظر لصنف الاخوة لابوين ولاب هاية  
 وعشر قال وإنما اقتصر على حصص مستأيل القسام دون فروضه  
 الثلاثة لتمكن ذلك وتقدر هذه واعلم ان هذه المسائل تبقى  
 في بعضها القسام ويستوي في بعضها القسام وتلك المال بعضها  
 القسام وتلك الباقي وبعضها القسام وسدس المال وبعضها  
 هذه الثلاث فتأملها **ولقيت** أي الغرا **ايضا بالاكدر** به **لاوجه**  
**مشهورة مرضية** منها تكدر اصل زيد لأنه لا يفرض في باب الجدة  
 والاخت ولا يعيل وقد فرض واهل ومنها تكدر اقول  
 الصحابة فيها باختلافهم كما يأتي بيانه ومنها ان المبت امرأة من  
 اكدر او ان عبد الملك سأل اكدر **تيا** او رجلا يقال له اكدر او ابو  
 اكدر او ان الزوج كان اسمه اكدر او ان الجدة كدر على الاخت ارثها  
 او ان رجلا اسمه اكدر سأل ابن عباس عنها واما تلقيها بالغرا  
 فلظهورها من غرة الفرس لأنه لا يفرض للجدة مع الاخت الا في ما قبل  
 لأنه غار عليها وقد اخذ في تصويرها وبيانها فقال **والاخت**  
**لم يفرض لها في غيرها بالجدة** أي معه وباعتباره واما الفرض  
 لها معه في المقادة كما يأتي فانما هو باعتبار ولد الاب على اشكال  
 فيه يأتي **ولنات الى تصويرها** فتقول هي **زوج وام قاريا**  
**اختا وجد** بالوقف على لغة ربيعة او هو غطف على لغة فالدس

الأكدرية

الباقي

الباقي بعد فرضي الزوج والام **الى الجدة** فرضنا لأنه فرضه مع  
 الابن ولتقدر العصبوبة لأنها تؤدي الى نقصه عن السدس  
 بالمقاسمة وهو ممتنع فاصلها من ستة **وعولت بنصفها**  
**لتسعة للاخت** رجوعا لفرضها كالجد اذ لامعصب لها ولا  
 سبيل الى اسقاطها ثم بعد العول **قسمة الاربعة** الحاصلة من  
 نصيبها **عليها على تقاضل عمر** من ان لا ذكر مثلي ما لا يثني  
**حتم** خبر قسمة أي واجبة لتقدر تقضيلها عليه كسائر صور  
 الجد والاخت **فبسبعة وعشرين اعتمد** انت في نصيبها **للزوج**  
 منها ثلثها تسعة **وثلث الباقي ستة للام واخمس** بالنون  
 المثقلة **باستحقاق الاخت ثلث ما يبقى** بجر الاخت باضافة  
 استحقاق اليها ونصب ثلث به **بعد** أي بعد فرضي الزوج والام  
**وفاز بالذي تبقى الجد** وغير كما قال عما الكل بما ذكر تنبيهها على  
 انه يعاينها فيقال فريضة وارثها اربعة لاحد ثلث المال  
 وللثاني ثلث الباقي وللثالث ثلثه وللرابع الباقي اذ للزوج تسعة  
 وهي ثلث سبعة وعشرين وللأم ستة ثلث الباقي وللاخت اربعة  
 ثلثه وللجد الباقي ويقال فيها اربعة في فريضة لاحد من المال  
 جزو الثاني نصف الجزو وللثالث نصف الجزوين وللرابع نصف  
 الاجزا اذ للجد ثمانية وللاخت نصفها اربعة وللأم نصفها ستة  
 وللزوج نصفه الثلاثة تسعة قال الرافعي وقياس كون الاخت  
 عصبية بالجد ان تسقط كما في بنتين وام وجد واخت لتعصيبها  
 بالبنت وهورواية عن زيد وينبغي اثباتها قولنا لا محذور للسما

ففي



لما مرانه يتردد حيث يتردد زيد واقول يفرق بينهما في تلك  
عاصبة وان عاد لجد لفرضه بخلافه هنا لما عاد لفرضه ولا  
معصب لها عادت لفرضها ثم ما ذكره الناظم فيها هو المشهور الصحيح  
من روايتي زيد وعند أبي بكر تسقط الاخت وعمر وابن مسعود  
للأم السدس والباقي كما مر فتعال الي ثمانية وعند علي يفرض و  
كما مر لكن بغير نصيب الاخت عليها وعند أبي ثور تسقط الاخت  
وللام ثلث الباقي وللجد الباقي وبعضهم خالف في تقرير بعض ذلك  
فأخذوه **وان يكن بدل الاخت اختان** وقد جبا الأم الي السدس  
**فالثلث الباقي** بعد الفرضين **النصف نصفين نصف له** أي لجد  
بالعصوبة كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره وهو  
الظاهر على ما مر في استواء القسمة والثلث كما استوت هناك السدس  
قال السبكي وهو المعروف من كلام الأصحاب نعم كلام القاضي  
حسين يقتضي انه بالفرض هنا **والنصف الآخر للاختين** ثم أتى  
كلامه وهو تكلمة فتصح من اثني عشر قال البيضاوي في الغاية القضي  
ولو كان بدلها ثلاث أخوات أو أكثر يجزى ان يفرض لهن أيضا الثلث  
المقاسمة بخلاف الاختين انتهى ووجه انه لو قاسمن لنقص حصة  
عن السدس بخلاف الاختين والناظم حكى كلامه ثم قال ولم يظهر لي  
صحته واقول كلامهم لا سيما قولهم لا يفرض للاخت مع الجد الا في  
الاكراهية يقتضي عدم صحته فللجد فيها السدس وللأخوات  
الباقي وان نقص كل منهن عن نصف ما أخذه عاينته يأتي فيه  
الاشكال الا في زيادة الاخت عن نصف ما أخذه في المعادة

بغير ذلك  
أو كما

فان

فان بها أي الاخت **بدل أخوها يلقي** أي يطرح من الإرث  
اذ لا فرض له وتلقب هذه بالعالية باسم الميثقة **ولم يكن فيها**  
**زوج** لم تلقب الكهنية كما في اللتين قبلها بل **تلقب خرقا** بالقصر  
لوقوف والنصب بترغ الخافض أو بتلقب بتضمينه تسمى **حكما**  
أي الخرقا **مضي ضمنا بالأغرابه** من أن للام الثلث والباقي بين  
الجد والاخت اثلاثا فتصح من تسعة ولقبت بالخرق الخرقا قول  
الصحابه فيها أي كثر فيها واليه أشار بقوله **والخلف فيها شاع**  
**في الصحابه** فقال زيد فيها ما مر وهو المشهور وأبو بكر للام  
الثلث والباقي للجد وعمر للاخت النصف وللأم ثلث الباقي وللجد  
الباقي وعثمان لكل الثلث وعلى للاخت النصف وللأم الثلث وللجد  
الباقي وابن مسعود للاخت النصف والباقي بين الجد والأم سوا  
وفي رواية له للاخت النصف وللأم السدس وللجد الباقي وله رواية  
ثالثة كقول عمر والروايتان سوا في المعنى فهذه ثمان روايات هي  
في الحقيقة سبع وان رجع معناها ليست ومن ثم لقبت بالمثمنة  
والسبعة والمسندة كما يأتي آخر الكتاب مع القاب آخر وتلقب  
بها بالمثمنة هو الحامل على عدي للروايات ثمانية والألف قوم إنما  
يعدونها سبعة لما عرفت **وان ترد ضبطا لما هو الأحظ للجد**  
من الأمور الثلاثة **مع ذي الفروض** ووصف ضبطا تكلمة بقوله  
**يعني من حفظ** قال بكسر الفاء وبفتحها يجعله من المغالبة أي في  
الحفظ انتهى ويلزم على الكسري السناد وجواب الشرط قوله **فالفرض**  
**ان تجده نصف الزوج أو أقل** منه كزوجة **فان يكونوا أي**



الاخوة دون مثليه الصادق بخمس صور كما مر **استقل الجدل**  
**بالقسام** لانه الاخط **او زادوا على مثليه كان ثلث باق افضل**  
 له وجب هذا لا تخصر الصور وتقييده الزيادة كما قال بقوله على مثليه  
 احسن من اطلاق الرافي لها لانه يدخل في عبارته اخوان او اربع  
 اخوات او اخ واختان والفرض نصف ومعلوم انه لا حظ فيها  
 لتساوي الثلاثة قال واذا اتفقت ما يعين القسام او تلك الباقي  
 تساوي او ربما تساوت الثلاثة كما عرفت **وان يكن اي الفرض ثلثين**  
 اي قدرهما كبنيتين او بنت وبنت ابن **فالمقاسمه خير له ان**  
**كانت المقاسمه** له بكسر السين **اختاف فقط والا** اي وان لم تكن  
 المقاسمه له اختاف فقط **فاستحق السدس** وان ساوي القسمة  
 في بعض الصور لما مر من اختيار التعبير بالفرض على القسمة  
 وتعبيره كما قال بالاستحقاق اولى من تعبير الرافي بالخير لانه يتبين  
 من الخبر انه اكثر **وان يكن بينهما اي النصف والثلثين الفرض**  
**رسا** اي ثبت كبت وزوجة **يقاسم الاخت والاختين والاخ** وذلك  
 ثلاث صور ويقاسم مجزوم جوابا للشرط لكنه كسر للتقاسم  
**والسدس في سواه** اي المذكور من الصور الثلاث **للجد ربع**  
 اي ثبت وملتخص هذا الضابط انه متى اجتمع مع الجد والاخوة  
 ذو فرض والفرض ان كان نصف او اقل **فالقسمة خير مع اخ**  
 او اخت او اختين او ثلاث او اخ واخت فان زادوا على مثليه  
 فثلث الباقي خيرا وان كانوا مثليه استويا وقد يستوي **الثلث**  
 وان كان الفرض ثلثين **فالقسمة خير** ان كان معه اخت والاخوة

السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين **فالقسمة خير**  
 مع اخ او اخت او اختين فان زادوا فله السدس ثم احدث في بيان  
 من يجامع الجد والاخوة من ذوي الفروض بقوله **والام والجد**  
**والزوجان والبنت هم هذا** **والسدس ان** **كذا بنت**  
**الابن** قال ومن هنا علم ان قولهم يفرض للجد مع البنت بنت  
 الابن محله اذا لم يكن معه اخوة لما عرفت في هذا الباب وكانهم  
 اهلوه لافرادهم الجد والاخوة بباب **ثم ان اخ فقد فالجد**  
**في تقصيصه لمن وجد من اخوات كالاخ المعصّب** وهذا  
 تقدم في العصبية النسبية لكن هذا الباب كما قال هو محل بيان  
 الحال التي يقع فيها ذلك اما اذا وجد الاخ فهو الذي يعصبه  
 لا الجد وان كان في درجة لقوة الاخ عليه في تقصيصه لان  
 تقصيصه به مجمع عليه وبالجد مختلف فيه وليسا كالاخوين  
 لتساويهما ولا يكره من تنى له منزلة مساواته له من كل وجه  
 ولذا قد لا يعصبه بل يفرض له اذا كان الفرض خيرا له وقد  
 تفضل الواحدة منهن تخايلي في المعادة ويتقدم تقصيب  
 البنات لمن على تقصيصه على ما قال الرافي فيما مر في بنين وام  
 وجد واخت بخلاف من مع الاخ ثم تقصيصه لمن محله **ان لم يكن**  
**الفرض له بموجب** بفتح الجيم وفيه عيب السناد اما اذا كان  
 الفرض موحيه عينا او اختيارا فلا تقصيب كذا قاله وفي كونه  
 لا يعصّب حالة الاختيار كلام مرفق قلت تقصيصه لمن مشكل  
 لانه ان كان مع من كالشقيق فيجب الاخت للاب او كالاخ



للاب فتحية الشقيقة في الجملة او كالاخ للام فلا يعصم  
 والكل باطل قلت اجيب بانه كالاولين لامعنيين بل في جنس  
 الاخوة للاب واخوة الام الزائدة في الشقيق غير معتبرة لحيها  
 بالجد **وحكمه** اي لجد **ايضا مع الصنفين** من الاخوة كما  
**مضي** مع احدهما من ان له خير الامرين ان لم يكن معهم ذو  
 فرض والاخير الامور ان كان الفاضل اكثر من السدس والافالسدس  
 وغير ذلك مما مر واما حكم الصنفين معه فهو ما ذكره بقوله  
**وولد الاصليين** اي الاب والام واحد والاكثر **يعاد الجدة** بفك  
 الادغام للوزن **بولد الاب** اي يعد ونعم عليه في القسمة لانه  
 ذو ولادة فحجه اخوان وارث وغيره كالام عن الثلث ولان اولاد  
 الاب اخوة يرتون لو انفرد وامعه فاذا وجد من بينهم حجبا  
 كأولاد الام والام معه ولان ولد الابوين يقول للجد كلانا اليك  
 سوا فاحكم باخي حصته واخذ كما ياخذ الاب ما نقصه اخوة  
 الام من الام قالوا وانما لم يعد الجد ولد الام على ولد الابوين لاختلاف  
 الجهة قال الرافعي واقرى منه ان يقال ولد الام مع الجد محروم  
 ابد الجلاق ولد الاب مع ولد الابوين **وبعد اخذ حظه بالحسب**  
 مصدر وحسبته بالفتح احسبه بالضم حسبا وحسبانا وحسابا  
 وحسابة عدده قاله الجوهرى اي وبعد اخذ الجد حظه بالحسب  
 من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة **حاز المتيقن**  
**ولد الاعيان وبأى** اي رجع **فرع الاصل** الواحد اي ولداي  
 ولد الاب بالحرمان من الارث لحيه بولد الاصليين كجد وشقيق

وولد

وولد اب يدخل ولد الاب في القسمة والباقي بعد حظ الجد للشقيق  
 ويسقط ولد الاب في جميع المعادة **الاذا كانت** اي وجدت  
**شقيقة فقط فرما يعطى** اي ولد الاب كجد وشقيقة واخ  
 لاب القسمة على خمسة للجد سهمان وللشقيقة سهمان ونصف  
 وهو قدر فرضها والباقي للاخ للاب فتضع من عشرة **ورما سقط**  
 كجد وشقيقة واخ لاب القسمة على اربعة للجد سهمان وللشقيقة  
 سهمان وهما قدر فرضها وترجع بالاختصار لاثني وتسقط  
 الاخت للاب وكهم وجدة القسمة بعد سدسها خير للجد فيقسم  
 الباقي على اربعة فتضع من اربعة وعشرين للجد اربعة والباقي  
 على اربعة للجد عشرة وللشقيقة الباقي عشرة وهو دون فرضها  
 وترجع بالاختصار لاثني عشر وتسقط الاخت للاب ايضا وسياتي  
 بيان عدة المسائل التي يعطى فيها ولد الاب واما ضابط ما يعطى  
 وما يسقط فيه فبينه بقوله **فان على نصف يزد ما يفضل**  
 اي فان يزد الفاضل بعد اخذ الجد حظه على نصف المال **فانه**  
 اي الزايد على النصف **لو ولد اصل يحصل** فان لم يزد على النصف  
 فلا شيء له سواء كان قدره ام دونه وتقدم امثلة ذلك وعلم من  
 الاختصار على استثنائنا الشقيقة سقوط ولد الاب مع الشقيقتين  
 لانه لا يبقى له معهما شيء كجد وشقيقتي واخ لاب للجد الثلث ولهما  
 الباقي وهو قدر فرضهما ولا يزدان عليه كالأخوة فيما مر وهذا  
 كما قال السبكي يدل على ان ما اخذته في هذه الصور بالعصبة  
 والزيد واعين وبويدة عموم قولهم لا يفرض للاخت مع الجد



الا في الاكاديمية لكنه معارض بانه لو كان بالعصوبة المحرم بالشقيقة  
 ولد الاب وان فضل اكثر من النصف ولكن اما عصبة بانفسهن  
 او غيرهن او مع غيرهن والكل باطل كما لا يخفى في غير الثالث  
 واما فيه فانه يلزم ان ياخذ كل منهن نصف ما للعصبة فقط  
 وقد يختار الثالث ويقال هذا الباب مخالف لغيره قال الناطم  
 وقد يختار الرابع وان لم يعدوه مع العصبة مع الغير لافراد الحد  
 والاخوة بباب قال وقد يستأنس له بما مر من فرق الرافعيين  
 العصبة بغيره ومع غيره بانه اذا قلنا عصبة بالغير فالغير  
 عصبة او مع الغير لم يجب ذلك ثم قال ولا يزول بذلك الاشكال  
 للزوم يجب ولد الاب بالشقيقة وان فضل اكثر من النصف **وان**  
**ترم مسايل المعاددة** بفك الادغام للوزن سميت بذلك  
 وان لم يكن العد من الجانبين لان فاعل قد ياتي بمعنى فعل كجاء  
 وجاز ودافع ودفع وقال السبكي لانه نزل المعدود منزلة  
 العاد **محصوره** حال وكذا **ما شذ** اي انفرد **منها** مسيلة  
**شارده** اي نافرة والمراد خارجة والحال الثانية تأكيد الاولى  
 اي وان تطالب حصر مسايل المعاددة **قولد الاعيان** محليا  
**ان لم يعبروا** اي ان لم يجاوزوا **عديلا** **اخت** **واخ** وصدق  
 عدم مجاوزتهم ذلك باخ واخت وباخ وباخت وباختي وثلاث  
 فهي خمسة حدود اذ لو زادوا عليها لم يجز الا للمعادة **يعتبر**  
 صفة عديل كما قال وهو تكملة **وتكان** اي والحالة انه كان  
**من ولد اب مقبل** مع الموجودين من ولد الاعيان **عديلا**

اودون

٥٨  
**اودون ما يكمل** ذلك فالجملة ثلاثة عشر مسيلة اذ الحد  
 الاول من ولد الاعيان يتاتي فيه حد واحد من ولد الاب  
 اخت وفي الثاني ثلاثة اخ او اخت او اختان وفي الثالث خمسة  
 اخ او اخ واخت او اخت او اختان او ثلاثة وفي الرابع ثلاثة اخ  
 او اخت او اختان وفي الخامس واحد اخت فذلك ثلاث عشرة  
 لها خمس حالات بينهما بقوله **والفرض في الجميع** اي والحالة  
 ان الفرض في جميع الثلاثة عشر المفهومة من الكلام **فقد**  
**زكن** اي علم **او كان فيها** فرض هو **الرابع بالسدس** **قرن او واحد**  
**من ذين** اي من الرابع والسدس **او نصف** فهذه الخمس تنصب  
 في الثلاثة عشر تبلغ خمسا وستين ويحيى في الحد الثالث فقط  
 ثلاث مسايل بينهما بقوله **وضم** انت **للمجد اخت الميت** مخفيا  
**من اب وام واخته للاب بالثلثين** اي مع فرض ثلثين **ونصف**  
**وسدس او نصف** **وتمن ان خلوا** اي الجد والاختان عن الزايد  
 عليهما من الاخوة فجملة مسايل المعادة ثمان وستون قيل ومن  
 المعادة غير ذلك كجد واخ واخت لابوين واخ لاب وكدة وجد  
 وشقيقة واربع اخوات لاب ورده الناطم بان ذلك غير خارج  
 عنها لان المعادة في الاولى بما ذكرنا لم تات الابال عوض لعدم  
 تاتيها بنصف اخ فاضطر للمعادة به واما الثانية ونحوها  
 فلا مكان المعادة فيها بثلاث اخوات فلاحاجة للزيادة ويجوز  
 كما قال جعل وضم مبنيا للمفعول فيرفع اخت واخته ثم يبي عدة  
 المسايل التي يفي فيها لولد الاب شي فقال **وربما يفي لولد**



**العلائق** هي اعاد هذا وان تقدم ليبي عليه قوله **وذلك**  
**كأين في ثمان حالات** اربع مع ذي الفرض وهي **اذا كان مع الجد**  
**شقيقة** كما مر ومعها **ام او جدة وولد اب** بنشد يد الباء وعدم  
 بالادغام للوزن **منهم** مع الشقيقة **عدلي اخ** والجملة صفة لولد  
 اب وصدقه باخ واخت وبنات اخوات واربع بدون ذي الفرض  
 بينهما بقوله **او معها عدل ثلثه** اي العدد المئتم وصدقه باخ  
 وباختين **والحالة انه لا فرض بعد** فالجملة ثمان وعدها بعض  
 ستانظر للفرض مع قطع النظر عن اخذه والمعنى واحد ولا بأس  
 بتفصيلها فالاولي جد وشقيقة وام واخ واخت اب تصح  
 بالبسط من مائة وثمانية باعتبار القسمة لان الباقي بعد السدس  
 لا يصح على ستة فتصير بما في اصلها ستة تبلغ ستة وثلاثين  
 للام ستة والجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر يبقى سهمان  
 لا يصحان على ثلاثة فتصير من المائة والثمانية وتلقب بمختصر  
 زيد لانه صحها بالاختصار من اربعة وخمسين واختصارها  
 لذلك اما بعد انتهائها القسمة او عند ابتداء التاصيل او بينهما  
 اما الاول فباعتبار ما مر ثم ردها للاربعة والخمسين لانفاق  
 السهام بالنصف واما الثاني فباعتبار ثلث الباقي فان اصلها  
 ستة والباقي بعد السدس ثلاث له صحب فيبلغ ثمانية عشر  
 للام ثلاثة والجد خمسة وللشقيقة سبعة فبقي سهم لا يصح  
 على ثلاثة فتصير مما قلنا واما الثالث فباعتبار القسمة كالاول  
 لكن اذا صارت ستة وثلاثين زد على السهمين نصفهما التقم

علي

علي الثلاثة ولسهام الكل نصف صحب زده عليه فتصير مما قلنا  
 ويعاين بها فيقال انت امرأة لقوم يقسمون ميراثا وقالت  
 لا تجعلوا لي حاملا فان وضعت ذكرا وانثى ورثا واحدا فلا  
 فهو في هذه اذا ترك جدا وشقيقة واما وزوجة اب حاملا المسيلة  
 الثانية هي الاولى لكن ولد الاب ثلاث اخوات الثالثة كالاولي  
 ايضا والرابعة كالثانية الا ان بدل الام فيها جدة وكلها تصح  
 مما صحت منه الاولى الخامسة والسادسة جد وشقيقة واخ  
 واخت اب او ثلاث اخوات له تصحان من ثمانية عشر للجد ستة  
 وللشقيقة تسعة وثلاثة لولد الاب السابعة جد وشقيقة  
 واخ اب فتصير من عشر ولذا تلحق بالعشرية للجد اربعة وللشقيقة  
 خمسة وللأخ واحد الثامنة جد وشقيقة واختان اب القسمة  
 على خمسة ولان نصفها فنبذل عشر وبعد القسمة يبقى واحد لا يصح  
 على الاختين للاب فتصير من عشرين ولذا تلحق بالعشرين للجد  
 ثمانية وللشقيقة عشر ولكل اخت سهم **واجعل ابا جد وان**  
 علامع الاخوة فيما مر **جد معهم لا ابن اخ** اي لا تجعله مع الجد  
**كاصله** اي كالأخ معه **فالفرق** بينهما **يدري من ربح** مما  
 مر في العصبات النسبية قال وهذا الحكم وان كان معلوما  
 مما مر في الفروق بين بني الاخوة وابائهم فقد ذكرناه هنا الامر  
 اقتضي ابراده **بيان** **معنى الكلالة في التزيل**  
 في قوله وان كان رجل يورث كلاله وقوله يستفتونك قل  
 الله يفتيكم في الكلالة تاسي بكثير من الفرضيين في بيان معنى



الكلالة وافرادها بالذكر قال وفي مدلولها لغة ثلاثة عشر قولا  
 احدها جميع القرابات ثانياها كل وارث والاقراب ان مراد قابله  
 من القرابة ثالثاها قرابة الرجل خلا والده وولده رابعها بنو العم الابا  
 خامسها قرابات الام كالعصباء قرابات الاب سادسها بعيد  
 القرابة سابعها ما عدا الابوين والاح حكاها الرابع عن قطرب ثم قال  
 وليس بشئ ثامنها كل من لم يرته اب او ابن او اخ تاسعها ميت ليس  
 له ولد ولا والد عاشرها هذا الميت وورثته قال والظاهر ان  
 مراد قابله انها تقع عليهما معا فان الرافي قال في حكايته وعن  
 الارهري وقوعها عليهما جميعا حادي عشرها المال الذي لا يرثه  
 ولد ولا والد ثاني عشرها الفريضة التي ليس فيها ولد ولا والد  
 ثالث عشرها اطلاقها بالاشراك على من لم يترك ولدا ولا ولدا  
 وعلى من ليس بولد ولا والد من الورثة وعلى القرابة من غير جهة  
 الولد والوالد ومنه قولهم ما ورت المجد عن كلاله قال وهذه  
 الاقوال لا يجري كلها في المراد بها في التزويل بل يجري منها  
 ثلاثة او اربعة وقد بينتها بقوله في النظم بقوله وفي المراد  
 بالكلالة في التزويل **اختلف** اي اختلف فيها على الصحابة  
**والاكثرون** منهم على انه مما عرفت وتبين لامر اجمل **فقيل**  
 المراد بها وارثون ما فيهم ولد وان نزل **والد** ذكر وان  
 علا قال القرطبي وغيره وهو قول جمهور اهل العلم وعزي  
 للشافعي ومالك واحمد ودليله خبر الصحابي عن جابر دخل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وانما مريض فقلت يا رسول الله

انه

انه لا يرثني الا كلاله فكيف اصنع في مالي فلم يجبي حتى نزلت  
 يستفتونك الآية ولم يكن له يومئذ ولد ولا والد **وقيل ميت**  
**فقد دين** اي الولد والوالد قال الامام وغيره وهو قول جماهير  
 العلماء ودليله خبر ما الكلالة يا رسول الله قال اما سمعت الآية  
 التي نزلت في الصيف يستفتونك والكلالة من لم يترك ولدا  
 ولا والدا رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وقيل ميت** **فقد**  
**الولد او وارثون فاقروه** اي الولد قال ولما وقع الخلاف في  
 حكاية الثالث عن ابن عباس اثبت باوقال ويجوز اثبات كل منهما  
 قولا فيكون الاقوال اربعة والي ذلك اشرت بقولي **فاعد** اي  
 الاقوال ثلاثة او اربعة على ان بعض العلماء جعلها القرابة التي  
 ليست من جهة الوالد والوالد كما مر بيانه في بيان جهة الارث وحكي  
 انها اسم لمن لا اب معه ولا ابن لقول سعد وكان له بنت انما يرثني  
 كلاله فتكون الاقوال في الآية ستة لكن لم ار من قال بالخامس  
 من الصحابة مع انه يمكن جعله فرعاً لاحد الاولين ثم بين  
 مقابل قول الاكثرين بقوله **والوقف في معناه** اي لفظ الكلالة  
**بروي عن عمر** رضي الله عنه فقد قال حين طعن اعمرو الى له  
 اقل في الكلالة شيئا يعني شيئا يثني به والافقد روي عنهم  
 الاقوال المتقدمة في النظم وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن الكلالة فقال بكفيك اية الصيف يعني التي في آخر السورة  
 لنزولها في يوم صايف كما ان التي في اولها نزلت في يوم شائف  
 فتوقف وقال ايضا ثلاث لأن يكون رسول الله صلى الله عليه



وسلم بين احب الي من الدنيا وما فيها الكلالة والخلافة والربا  
 واما لم يرد في بيانها لان في الآية اشارة تكفي المحتمل وعمر كان  
 محتملا ولكنه توقف لعارض ويحتمل انه اذ ركبها لكنه لم يكف  
 بادراكه **وعز وسابق** وهو القول بالعرفان **الجل** اي معظم  
 الصحابة **اشهر** بين العلماء لما مر من الادلة وبيان كون الشيء  
 مشهورا غير بيان في نفسه فلا يكون هذا تكرار مع قوله والاكثر  
 انه عما عرف وقد تقدم في بيان جهة الارث بيان اصل الكلالة وعرضا  
 في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة **مقدمان التاصيل**  
**والتصحيح** **وغيرها** كقسمة التركات هذا شروع في بيان محتاج  
 اليه هنا من الحساب لما مر ان هذا العلم مركب من الفقه والحساب  
 وهو علم بكيفية التصرف في العدد لاستخراج مجهول من معلوم بوجه  
 بينهما وموضوعه العدد من حيث تركيبه وتحليله ومسائله القضايا  
 التي يطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فيه كعلمنا بان ضرب  
 ثلاثة في اربعة ثمانية عشر **وعاينته** استخراج مجهول من معلوم بوجه  
 التصرف في العدد ولا ريب ان الفرضي يقتضيه بعد معرفة الفتوي  
 لمعرفة التاصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود  
 منها بالذات الثالث لانه ثمرتها اولان وسيلتان له والثاني  
 متوقفا على الاول والثالثة على مقدمات **بدا** بالمقدمات  
 ثم بالاول ثم الثاني ثم الثالث والمقدمات جمع مقدمه بكسر  
 الدال مقدمه الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم اللزم  
 معني تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله

التاصيل  
والتصحيح

وبفتحها

وبفتحها على قلة مقدمة الرخا في لغة من قدم المتعدي اي  
 امور متقدمة او مقدمة على المقاصد التي بعضها بالذات  
 وبعضها بالغير كما استعمله وتعريف التاصيل والتصحيح  
 يأتي في محلها والمقدمات التي ذكرها ثلاث مترتبة كما صنع  
 الاولي ما بينهما بقوله **وبين كل عدد من نسبة** بكسر النون  
 وضمها من **نسب اربع في علمها** تصور او تصديقا **منفعة**  
 عظيمة وهي **تأمل تد اخل توافق** **تباين** فعدد اهما متما  
 متداخلان متوافقان متباينان **يعني** **بين الحاذق** بضم الياء  
 من غني بكذا بالبناء للمفعول اي اهتم به وقد بيني للفاعل  
 والحاذق الماهر وبين وجه الحصر في الاربع بقوله **فان تساويا**  
**فقل تماثلا** ولم يتساويا فان **عدا الاصغر** بالدرج **الكبير** اي  
 احصاه والمراد افناه مرتين فاكثر **ادخلا** اي تدخلا ادغمت  
 الثاني الدال لتقاربهما مخرجا في بهمة الوصل لتعذر البدأ بالسما  
**اول** يقن الاصغر الاكبر بل **عدد ثالث** **افناهما** اي افنا كلامهما  
 على حدته **توافقا** **وافناهما** **واحد فقط** **تباين** **افرقا** **بإبدال**  
 الفه من نون التوكيد امر من فرق يفرق اي افرق بين الاربع  
 وسوي في الفايق بين المخفف والمتقل في فرق وحكي القرافي  
 عن بعض شيوخه ان العرب خصت الاول بالمعاني والثاني  
 بالاجسام ثم بين الناظم امثلة الاربع بقوله **فخمسة وخمسة**  
**تماثلا وثلاثة وتسعة** **تدخلا** وسمى تدخلا ومداخلة  
 وان لم يكن من الاكبر دخول لما مر في المعتادة **وتمايقا**

ثلاث

كن



**في المداخلات تناسبا** وفي عدد بينهما تناسبا **وهو اصطلاح**  
**أزقله** بفتح الهمزة والفاء أي جماعة منهم الخوفي وابن البنا فلا  
 مشاحة بان التناسب لا يختص بالمداخلة وقد عبر ابن البنا  
 أيضا عن غير التباين بالاشتراك فرد النسب إليهما والاول  
 اعدل لاختلافهما بالجدود والوزارم والاحكام **وستة وتسعة**  
**توافقا وكل ما تداخل توافقا** لان الاصغر اذا افني الاكبر  
 توافقا باجزا الاصغر من غير عكس اي كلي كما هو المفهوم والاول  
 فله عكس صحيح وهو بعض المتوافقين متداخلا ان اذ الموجبة  
 الكلية تنعكس جزئية وكمل بقوله **فان منه** اي ما تقر في  
 المتوافقين والمتداخلين **باينا** اي واضحا **وحسنة وستة**  
**تباينا** وخرج كما قال بكل عدد من الواحد والواحد وان تناسبا  
 والعدد والواحد وان كان الواحد مفنيا لكل عدد لانه ليس  
 بعدد بل مبداه ولان العدد ما ساوي نصف مجموع حاشيته  
 القريبتين او البعيدتين على السوا والواحد ليس كذلك وقد  
 يطلق عليه العدد مجازا اطلاقا لكل على الجز او تغليباً وعن امام  
 هذه الصناعة ابي محمد عبد الحق بن طاهر ان العدد يطلق على  
 الواحد باشتراك او تشكيك فلا احتراز ولا مجاز وعلى التشكيك  
 يفسر العدد بما فسر به النخاعة بانه ما وضع لكمية الشيء قال  
 الناطم فان قلت ما ذكرته في حد المتوافقين من ان الاصغر  
 لا يفني الاكبر يقتضي ان بينهما وبين المتداخلين تباينا وقوم  
 كل متداخلين متوافقان ولا عكس يقتضي ان بينهما عموما

مطلقا

مطلقا لا تباينا قلت **المراد بالتوافق** في قولهم كل متداخلين  
 متوافقان مطلق التوافق وهو الاشتراك الاعظم من التماثل  
 والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل لانه  
 كما يشترط في المنقسم لانواعه صدق على كل منها وحمله عليه  
 حمل مواطاة يشترط ايضا في تلك الانواع ان يكون كل ما متبا  
 كما تقر في محله ولانه يلزم منه ان يكون قسم الشيء قسم  
 منه وهو ممتنع انتهى **فصل** في المقدمة الثانية  
 وهي الطرق التي يتوصل بها لمعرفة ما يتحقق من النسب  
 وهي ثلاثة بينهما بقوله **اجمالا اصل** بمعنى توصل في تفاضل  
 بين المتداخلين والمتوافقين والتباينين **لعلم النسب ستة**  
 صلة صل وكذا قوله **بالطرح او بالمحل او بالقسمة** على سبيل منع  
 الخلو اما العلم بنسبة التماثل فلا يغتفر لطريق لانه ضروري  
 اد كل احد من لم يمارس الحدود والرسوم يدرك التفرقة بين  
 التماثل والتفاضل بدلالة ثم تفصيلا بقوله **ولست يدعى**  
**بالاول المشهور** بين الفرضيين وهو الطرح ورمما يسمى بالافنا  
 والالتقا والاسقاط ولذا نوع التعبير عنه في قوله **فاسقطه الاذي**  
 اي الاصغر من **الكبير** اي الاكبر اسقاطا **فصاعدا** اي ان يفني  
 الاكبر او يبقى منه بقية اقل من الاصغر فان **في به** فقل تداخل  
**ولا تبا** في الحكم بذلك من التونا بالقصر وهو الفتور وان لم  
 يفرض به بل **تبقى واحد** تباينا او **رايد** على الواحد **فالفه**  
 اي الزايد **بلا وتا** اي فتور من اصغر فان يكن اي الزايد

بينة



**افناه اي الاصغر توافقا ولم يفنه بل كان منتهاه الواحد**  
**احكم من بتباين او غيره اي الواحد اطرحه اي الغير بلا نها**  
**من فاضل الكبير نحو ما سبق ولا تزل تمشي على هذا النسب**  
 اي النظم حتى يضادف الذي يقضيها من واحد او عدد **فيما انقضى**  
 من بتباين او توافق **فاحكم به عليهما** اي على العدد من فلو كانا  
 ثلاثة وتسعة فاطرح الثلاثة من التسعة ثلاث مرات تقى  
 فيها مئة اخلان او اربعة وستة فاطرح الاربعة من السنة  
 مرة يبقى اثنان اطرحهما من الاربعة مرتين تقى فقد انتهى  
 الطرح لغود ثالث فها مئة توافقان او اثنين وثلاثة فاطرح الاثنين  
 من الثلاثة يبقى واحد فها متباينان او خمسة وثمانية فاطرح  
 الخمسة من الثمانية يبقى ثلاثة اطرحها من الخمسة يبقى اثنان  
 اطرحهما من الثلاثة يبقى واحد فها متباينان ايضا **قال** وقد  
 استنبطت قاعدتين ينتفع بهما العالم بهذا الفن في التمثيل  
 اذا طوب بمثال خاص ويكتفي بهما عن التقب والحدس احدهما  
 في ايجاد اقل عددين يتفقان تجز معلوم فاضعف مخرج الجز  
 فيكون الحاصل هو اصغرهما فان اردت اكبرهما حملت المخرج على  
 ضعفه فيكون الاكبر كما لو سبقت عن اقل عددين يتفقان بالثلاث  
 فاضعف مخرج الثلاث يحصل ستة وهي اصغر العددين فاذا  
 ردت مخرج الثلاث على الستة يحصل تسعة وهي اكبرهما  
 فالسنة والتسعة اقل عددين يتفقان بالثلاث **الثانية** في  
 ايجاد اقل عددين يتفقان بجز معلوم مقيدتين بعدة الاسقاط

المحتاج

المحتاج اليهما في معرفة توافقهما فحصل اقل عددين يتفقان  
 بذلك الجز بما قروا وحفظهما وهذا ان العددان يحتاج فيهما  
 ابد الى اسقاطين اي من غير نظر لتكرار الاسقاط بالعدد الواحد ولا  
 ففيهما ثلاث اسقاطات فان اردت اقل عددين يتفقان بذلك  
 الجز ويحتاج فيهما الى ثلاث اسقاطات فاجعل اكبر المحفوظين اصغر  
 المطلوبين ومجموعهما اكبر المطلوبين فان اردت اقل عددين يتفقان  
 بذلك الجز ويحتاج فيهما الى اربع اسقاطات فاحفظ الحاصلين  
 اخر في المثال ولجعل اكبرهما اصغر المطلوبين ومجموعهما اكبر  
 المطلوبين وهكذا الى ان تنتهي الى اخر العدة المطلوبة فلو قيل  
 كم اقل عددين يتفقان بالنصف ويحتاج فيهما الى ست اسقا  
 فاضعف مخرج النصف يكون اربعة وهو اصغر عدد من متفقين  
 بالنصف يحتاج فيهما الى اسقاطين ورد مخرج النصف على اربعة  
 يكن ستة وهو اكبرهما ثم اجمع الاربعة للسته يكن عشرة وهو  
 الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج فيهما الى ثلاث  
 اسقاطات واصغرهما الستة فاجمعها للعشرة يكن ستة عشر  
 وهي الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج فيهما الى اربع  
 اسقاطات واصغرهما العشرة فاجمعها للسته عشر تكن ستة  
 وعشرين وهي الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج  
 فيهما الى خمس اسقاطات واصغرهما الستة عشر فاجمعها للسته  
 والعشرين يكن اثنان واربعون وهي الاكبر من اقل عددين يتفقان  
 بالنصف ويحتاج فيهما الى ست اسقاطات واصغرهما الستة

ن

طات

ن







**الأول** بالجمع اضلاع بدل من الاول جمع ضلع بكسر الضاد  
 وفتح اللام ويجوز تنسكيتها قاله الجوهري وغيره اي يحل الاكبر  
 لاضلاعه الاول التي تركيب منها بان تجعل يخرج الجز الذي  
 ظهر له احد ضلعيه وتقسيم عدد ذلك عليه يخرج ضلعه الآخر  
 فان كان اوله فلا يمكن حله او مركبا فحله ايضا كما عرفت وهكذا  
 الى حيث تزيد او يخرج بالقسمة عدد اوله فيكون الخارج الاخير  
 والمخارج المقسوم عليها هي جملة اضلاعه التي يحل اليها وانما كان  
 صفة الحل بضرب الاضلاع بقضها في بعض فان خرج ما حلته  
 فذلك صحيح والا فلا **فان يكن** بعد الحل **كالاصغر** كافه اسم  
 يكن خبره **فيها** اي وان لم يكن مثل الاصغر في الاضلاع كثلاثة  
 وستة فالستة لها نصف اقسامها على مخرجة يخرج ثلاثة وهو  
 اول والخارج والمخرج ضلعا الستة وفيها مثل الاصغر **فرا**  
 اي الاصغر **داخل في الاكبر وعند فقده** اي مثل الاصغر  
 في الاضلاع كثلاثة واربعة **تباينا وان يكن كلاهما بتركيب**  
**فمن** برفعه خبر لكلاهما والجملة خبر يكن واسمها ضمير الشأن  
 وينصبه خبر اليكن بالوقف بلغة ربعية واسمها كلاهما وبتركيب  
 صلة فمن على التقديرين اي وان يكن كلا العددين حقيقيا  
 بتركيب **فحل كلاهما الماد** كراي لاضلاعه الاول وفي ضلع  
**كل واحد منهما نظر بالبنا للمفقول فان يكن اضلاعه**  
 يعني الاصغر **لذا** يعني الاكبر **ولا تكون له** والحالة انك  
**قد فقدت الاشتراك** بين اضلاعهما اصلا ولم تفقده لكن

يشترك

**يشترك بعض** من احدهما البعض الاخر في ثلاثة اقسام  
 رتب عليها جواب الشرط وهو قوله **فقل** حالة كونك **مطابقا**  
 باللف والنشر بين تلك الاقسام وهذه الاحكام اعني **تداخلا**  
**تباينا توافقا** ولو كانا اربعة وعشرين وستة وتسعين  
 وحلت كلاهما لاضلاعه الاول كان اضلاع الثاني ثلاثة  
 وخمسة اثني عشر والاول ثلاثة وثلاثة اثني عشر وكلها مجموع  
 للاكبر فمما متداخلا ولو كانا اثنين وثلاثين واحدا وعشرين  
 لكانت اضلاع الاكبر اربع ثلاثات والاصغر خمسة اثني عشر  
 وليس منها ما يماثل شيئا من اضلاع الاخر فمما متباينان  
 ولو كانا ستة وثمانية لكان اضلاع الاكبر ثلاثة اثني عشر  
 والاصغر ثلاثة واثنين فقد ماثل ضلع احدهما ضلع الآخر  
 لان لكل منهما ضلع اثنين فمما متوافقان ولما مر ان الاشتراك  
 بين المتفاضلين انما هو بين المتوافقين والمتداخلين اخذ  
 في بيان ما يشتركان فيه وما يعتبر من الاجزا المشتركة فقط  
**والاشترراك في العددين اللذين اتفقا هو الثالث** من الاجزا  
**عرفت سابقا** وهو الذي يفنيهما وذلك اربعة وعشرين  
 وستة وثلاثين فان الثالث المفني لكل منهما اثنا عشر فيشترك  
 بهما من الاجزا وهو النصف والثالث والرابع والسادس والنصف  
**والاشترراك في عددين ذوي** اي صاحبي **تداخل مظهر**  
**لاصغر** من الاجزا كستة واثنين عشر فانها يشتركان في النصف  
 والثالث والسادس لانها موجودة للستة وصرف اصغر للوزن

د

ن



**الجز الادق هو المعتبر** من الاجزاء المشتركة لان القصد بالنظر  
 في الاجزاء اختصار الاعداد المودي اليه اعتبار الادق فوجب  
 اعتباره وادقها في مثال التوافق نصف السدس وفي مثال  
 التداخل السدس **وهو اي الادق اسم واحد من العدد الذي**  
**اعتبر به اشتراك** فيهما اي في المتوافقين والمتداخلين كما في المثالين  
 فان اسم الواحد من الاثني عشر في الاول نصف سدس ومن الستة  
 في الثاني سدس **المختصر** اي اعتبار الاشتراك بذلك لاجل قصد  
 اختصار المختصر فاللام كما قال للتعليل ثم ذكر ما يعرف به الثالث  
 الذي يعتبر به الاشتراك في المتوافقين بحسب ما يعرف به توافقها  
 من الطرق المتقدمة بقوله **فثالث تجزيه** اي جزكان او جزية  
 الادق **توافقا** اي فالعدد الثالث الذي توافق المتوافقان تجزيه  
 هو **اكبر ما يطرحه** اي اكبر عدد **تطابقا** اي المتوافقان بطرحه  
 ان عملت بالطرح كالاثني عشر في المثال الاول فلا عبرة بالاصغر  
 وان افني كلامهما كالاثني والثلاثة والاربعة والستة في ذلك  
 المثال **وهو اي الثالث الامام المنتهي اليه** ان عملت بالقسمة  
 كالاثني عشر في ذلك المثال ايضا **وهو مخرج تطابقا** اي المتوافقان  
**عليه** ان عملت بالحل وكان الاشتراك في ضلع واحد كالثلاثة المشتركة  
 فيها التسعة والخمسة عشر بعد حلها لاضلاعها **فان تزيد** اي  
 لاضلاع المشتركة على واحد **فما يضرب ركبها** اي فالثالث ماركب  
 بضرب الاضلاع المشتركة فلو حللت الاربعة والعشرين لاضلاعها  
 ثلاثة وثلاثة اثنيات والستة والثلاثين لاضلاعها ثلاثة

وثلاثة واثني واثني فالمطلوب اثنا عشر لتركيهما من الاضلاع  
 المشتركة وهي اثنان واثان وثلاثة واعلم ان كيفية الجز  
 الادق من المتوافقين متحد ومكبته مختلفه والالكان متماثلين  
 وهي من احدهما تسمى وفقا ولمعرفته منها جان قسمة وجل فاشارة  
 الي الاول بقوله **ووفق كل منهما ان طلبا** بالف الاطلاق **يقسم**  
 برفعه لغة في جواب الشرط الماضي **ذو الوفق على ذي العدد**  
 الثالث فما خرج فهو المطلوب فلو قسمت على الاثني عشر الاربعة  
 والعشرين خرج اثنان وهو وفقها ونصف سدسها لانه اسم الواحد  
 من الثالث او الستة او الثلاثين خرج ثلاثة وهي وفقها ونصف  
 سدسها لذلك والي الثاني بقوله **ومن يكن لمخرج الحل اعتمد**  
**ياخذ من الاضلاع ما** اي الضلع الذي **يباين** غيره منها وهو  
 غير المشترك منها فان توحد فذاك والاربع كما بينه بقوله **مركا**  
 بكسر الكاف حال من ضمير ياخذ **بالضرب ما يباين** في الخط او في  
 الدهن من اضلاع كل عدد على حدتها حالة كونه **مؤددا** بفتح الدال  
 فلو حللت التسعة لضلعيها ثلاثة وثلاثة والخمسة عشر لثلاثة  
 وخمسة لكان وفق الاول ثلاثة لانفراده بهما والثاني خمسة  
 لذلك ولو كانا ستين وثمانية عشر وحللتها لكان اضلاع الاول  
 اثني واثني وثلاثة وخمسة والثاني اثني وثلاثة وثلاثة  
 والمشارك بينهما اثنان وثلاثة ومسطحها ستة فالعددان  
 متفقان بالسدس والمباين من الاول البقية اثنان وخمسة  
 ومسطحها عشر في وفق الاول لانها سدس والمباين من الثاني



البقية ثلاثة فهي وفقه لذلك **والوفق يسمى اجماعا** وفيه كما قال  
 تجوز لان الراجع انما هو ذوالوفق لا الوقف وهو نظير تسميتهم  
 العدد الذي زاد مجموع اجزائه زائدا والعدد الذي نقص عن مجموع  
 اجزائه ناقصا **فانضبط اصول الباب** اي قواعد **ضبط اجامير**  
 لها وجامعا صفة ضبط او حال من ضمير اضبط ثم الوقف قد يعتد  
 من كلا العددين وقد لا يعتد وقد يعتد من احدهما بعينه فقط  
 وقد يعتد منه لا بعينه كما ستعلم الاولين في الاختزال والثالث  
 في التصحيح والرابع على الاثر في المقدمة الثالثة **معرفة اقل عدد**  
**ينقسم على عددين او اعداد مفروضة** هذه هي المقدمة  
 الثالثة وهي من ثمرات مأمروصمها قسمين معلومين من الترجمة  
 فاشار الى الاول بقوله **وان ترد اقل عدد ينقسم على كل من عددين**  
**صحيحين والحالة انه من كسر سلم** والكان خطا بالنظر للفريضة  
**فأخذ المثليين** خذ لان اقل عدد ينقسم عليهما هو المساوي لاحدهما  
 فيكتفي باحدهما عنه **وخذ الاكبر من ما** اي من العددين اللذين  
**تداخلا** لان اقل عدد ينقسم عليهما هو المساوي لأكبرهما فيكتفي  
 بأكبرهما عنه قال وكان الاصل ان يقال المطلوب في المتماثلين المستأ  
 لاحدهما وفي المتداخلين المساوي لأكبرهما فاختصره الجهموز وقالوا  
 يكتفي باحدهما وأكبرهما تخفيفا **وخذ سطح اظهر الما** اي للعددين  
 اللذين **تباينا** والسطح والمسطح والمجسم هو الحاصل من ضرب عدد  
 في عدد فأكثر **وذا التوافق** ينصب داخذا وبما يفسره اضربه من  
 قوله **فاضربه في وفق الاخ الموافق** لذي التوافق **تظنر به** اي اقل

عدد ينقسم على كل منهما في الاحوال الاربعة وانما كان المطلوب اقل  
 عدد ينقسم لانه اخضر واستعمل عملا بل مخالفته في الفريضة خطا  
 والى الثاني بقوله **وان يكن** اي يوجد **اعداد والاصغر الذي**  
**مضي مراد** اي والحالة ان اقل عدد ينقسم على كل منهما مراد قوله  
 ثلاثة منها هم كوفي وبصري وحلي ولكون الكوفي اسهل تعليلها  
 بداهه فقال **فالمنهج الكوفي ان تعتبرا عددين** منها اي من  
 الاعداد المفروضة **كيف ما تيسر** اي بلا تعيين حالة كونك **محصولا**  
**اقل عدد ينقسم عليهما** فدين بالمعجزة اي فردين اي منفردين  
 لا مجموعين **مثل ما رسم** اي عرف **وما بدا** اي ظهر **اعتبر** يتاثل  
 منها علم اي معلوم على التعيين حالة كونك **محصولا اقل عدد**  
**ينقسم عليهما** اي على ما بدا او الثالث **والحاصل** اعتبر بما بين  
 الثلاثة المتقدمة اي يصير رابعها **واعمل مثل ما تقدم** ما وهكذا  
**لاخر الاعداد** ولام الجر كما قال صلة لقوله **فاعمل تفرا ذاك**  
**بالمراة** فلواردت اقل عدد ينقسم على الاثنين والثلاثة والاربعة  
 والخمسة والستة فانظر بين الاثنين والثلاثة متلاجهما  
 متباينين فسطحهما اقل عدد ينقسم عليهما وهو ستة فانظر  
 بينه وبين الاربعة تجدهما متوافقين واقل عدد ينقسم عليهما  
 اثنا عشر فانظر بينه وبين الخمسة تجدهما متباينين واقل عدد  
 ينقسم عليهما ستون فانظر بينه وبين الستة تجدهما متداخلين  
 واقل عدد ينقسم عليهما ستون فهو المطلوب ومقتضى العمل بهذا  
 المنهج ان الاعداد الثلاثة تحتاج لنظرين والاربعة لثلاثة



وهكذا يكون عدة الانظار اقل من عدة الاعداد بواحد والكوفي  
نسبة للكوفة اي لعلمائها بهذا الفن ويقال لها كوفان واصل  
الكوفة الرملة الخ قاله الجوهري وغيره ثم ثني بالمنهج البصري  
والخمس الخ ذاق فقال **في المنهج البصري قف منها** اي من الاعداد  
المفروضة **عدد** بالوقف بلغة ربيعه اي عدد شئت **ولكن الاكبر**  
**هو الاولى بوقف معتد** قال وقد توجه اولوية وقفه بانه  
يؤدي غالباً الى تقليل او فلق غيره فيكون اقرب لغرض الاختصاص  
في الضرب وتشهيل العمل بخلاف وقف غيره الاتري انه لو كان معنا  
سبعون وخمسون وثلاثون واربعة ووقفنا السبعين لكان  
رواجع غيرهما خمسة وثلاثة واثنين او الاربعة لكان رواجع غير  
خمسة وثلاثين او خمسة وعشرين وخمسة عشر ولا ريب ان  
الرواجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين اقل  
واسهل من الرواجع الاخر وضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما  
بينهما من النسب قال وهذا بنا على اختصاص هذا المنهج بالاعداد  
المتوافقة كما عليه الجمهور واما على عدم الاختصاص كما عليه  
ابن البناء وهو الصواب كما ياتي بيان ذلك فلا وجه للاولوية فيه  
نظر **وما سوي الموقوف منها قابلاً** بابدال الفه من بون التويد  
اي قابل ما سوي الموقوف به اي الموقوف **واسقط داخلاً ومما لا**  
**واثبات مبياتاً وراجعا خطأ** او ذهنا وبعد ذلك **قف من الميث**  
**عداً تابعاً للموقوف الاول** في كونه موقوفاً ثانياً ان زاد عددها  
اي الميثتات **على عدد من واعمل به** اي بالموقوف الثاني كاول

الموقوفين

**الموقوفين** اي الموقوفين **من اعتبار** اي الموقوف الثاني بياقي  
الميثت حالة كونك **مراعياً لحكم كل نسبة** من النسب الاربع  
كما في الموقوف الاول من اسقاط الداخل والمماثل واثنان  
المباين ووقف للموافق **فان ترد اي عدة الميثتات ايضا على**  
**عدد دين فتا لثاقي وكل ما بينته لك** في الموقوفين الاولين  
**اقتنى** اي اتبع واعمل به في الموقوف الثالث **وهكذا** تفعل مثل  
ذلك **الى بقاعد** واحد خلافاً من حاله او بقاعد دين والذي  
به **اثنان** وهو العدد الواحد الذي بقي **فاضربه في مضروب**  
اي محصل **كل ما وقف اي** بضرب بعضه في البعض مثلاً ما  
عرف **وحيث يبقى عدد ان اطلب اقل ما ينقسم عليهما**  
**فما حصل فاضربه في محصل مما وقف بضره** اي بضرب ما  
يوقف بعضه في بعض **تنظر بمطلوب وصف** وهو اقل عدد  
ينقسم على كل منهما في المثال المتقدم في الكوفي لو وقفت الستة  
فانظر بينهما وبين كل من الاربعة الباقية واسقط الاثنين والثلاثة  
لدخولهما في الستة **واثبت** الخمسة لمباينتهما لها ويصف الاربعة  
لموافقتهما لها ثم اطلب اقل عدد ينقسم على الخمسة والاثنين  
يكن عشر فاضربه في الموقوف يكن ستين وهو المطلوب وقد  
انتهى الميثت فيه اي عدد دين ولو زدت في المثال عشرة ووقفها  
واسقط الاثنين والخمسة لدخولهما فيها واثبت الثلاثة لمباينتهما  
لها ويصف الستة والاربعة لموافقتهما فيصير معك اثنان وثلاثة  
وثلاثة فقف احدي الثلاثين وقابل بينهما وبين الباقي واسقط



الثلاثة لما تلتها يبقى اثنان اضربه في الحاصل من ضرب الثلاثة  
في العشر يحصل ستون وهو المطلوب وقد انتهى المثبت فيه  
الى عدد واحد والبصري يفتح الباء وكسرها وهو اقصع نسبة  
للبصري لعلمها وهي مثلثة الباء الفتح اقصع واشهر قال  
الجوهري واصلا حجارة رخوة الى البياض ما هي وابن الانباري  
الارض الغليظة الصلبة وقطرب الارض الغليظة التي فيها  
حجارة بيض تطلع او تقطع حواف الدواب ويمكن حمل كلام  
الانباري على كلام قطرب **ورب عدد وقفه تعينا وذلك ان**  
**وافق ما اتي عددان تباين او ما اتي اعداد تباينت وبالمقيد**  
اي بالموقوف المقيد سماه اي العدد المنتصف بما ذكر بصريون  
لتعينه للوقف **فانهم** مرادهم بهذا الاسم **واقتردي** بهم وفي كونه  
متعينا كلام ياتي **مثاله** بالجمال **طود** اي تسعة وستة واربع  
**فوا** والذي بستة **يوقف** تعينا لموافقته الاخرين وتباينهما  
**وغيره** اي غير ما ذكر من الاعداد التي فيها عدد منتصف بما  
مر بان لم يكن فيها عدد كذلك **الخير فيه** بين وقف ما يراد  
منها **يعرف** مما مر ويسمى الموقوف فيه بالموقوف المطلق **وفي**  
**مقيد وقفت حسنا** تركيب غيره اي للموقوف **بضرب**  
**زكنا** اي علم قال وعلة العمل به ان كلاما من المتباينة مركب من ضلعين  
راجعه وضلع الموقوف ورواجع المتباينة متباينة فبضرب المتباينة  
بعضها في بعض كضرب رواجعها كذلك ثم الحاصل في الموقوف لان الضرب  
فيه كونه في اضلاعه ولذلك يكون الموقوف ابداد اخلافي الحاصل من ضرب

المتباينة بعضها في بعض لان اضلاعه موجود مثلها الحاصل ووجه  
حسنه على الوجه العام المتقدم تقليل العمل وسهولته وخرج بالمقيد  
المطلق فلا يتاتي فيه هذا الوجه **في المثال** المعبر عنه بطود **اقنع**  
**بضرب الاربعة في تسعة عن ضرب ستة مقتطعه** من ماني  
الستة الموقوفة **وان فرضت** اربعة اعداد **تسعة واربعه ونصف**  
**حسين** اي خمسة وعشرين **ولاما** اي ثلاثين وقوله **تابعه** اي  
للاعداد الثلاثة تكلمة **فاكثر الاعداد** اي الثلاثين وهو الموقوف  
المقيد لموافقته للبقيّة وتباينها **اسقطه فقط** **وركن بالضرب**  
**غيره** **ماسقط** يكن تسع مائه ولو عملت بالوجه العام حصل ذلك لكن  
بكثر عمل لا يخفى على سالكها **وانقص بخود** المثال ما زاد فيه  
الاعداد على ثلاثة **علي من قصره** اي الوجه العام **على ثلاثة** من الاعداد  
قال وكان سبب قصره عدم نظر قاصر في ما ورا ما وقع به التمثيل  
**وكثرت صورته** حتى في الفرائض كاربعة نسوة وتسع جدات  
وسبعين اخالام وتسعين عا اصلها اثني عشر وسهام النسوة  
والجدات تباينن وسهام الاخوة توافقهم بالنصف فترجع خمسة  
وثلاثين وسهام الاعمام توافقهم بالثلث فترجع لثلاثين وصار معك  
ثلاثون واربعه وتسعة وخمسة وثلاثون وهذه الثلاثة متباينة  
والاول يوافق كلامها ومسطح المتباينة الف وما يتان وستون  
وهو جزء السهم والاول داخل فيها لانه سدس سبعها فاذا ضربت  
ذلك في اصلها حصل خمسة الفا ومايه وعشرون ومنها تصع  
تباين **ث** نيه عليهما الناظم احدهما اذا رمت لتخصيل ثلاثة



اعداد احدها موقوف ومقيد فافرض اربعة اعداد او ايل ثم ركب  
كل عدد من منها بالضرب يحصل المتباينان ثم اضرب احد ضلعي  
احدهما في احد ضلعي الاخر يحصل الموافق لكل منهما فلو فرضت  
اثنين وثلاثة وخمسة وسبعة وضربت الاثنين في الثلاثة ثم  
الخمسة في السبعة حصل ستة وخمسة وثلاثون وهما المتباينان  
فان ضربت اثنين في خمسة او في سبعة او ثلاثة في خمسة او في  
سبعة حصل عشرة واربعة عشر وخمسة عشر واحد وعشرون  
وكل منها يصلح كونه موقوفا مقيدا لموافقته كلا من الستة والخمسة  
والثلاثين المتباينين وان رمت اخصر من هذا فافرض عددين  
فقط اولين واضرب كلاهما في نفسه يحصل المتباينان ثم اضرب  
احد المرفوضين في الاخر يحصل الموافق لكل منهما كائنين وثلاثة  
مربع الاثنين اربعة والثلاثة تسعة وهما متباينان ومسطح  
الاثنين والثلاثة هو الموافق لكل من المتباينين وان رمت تحصيل  
اربعة اعداد من هذا النوع فافرض اربعة اعداد او ايل ثم اضرب  
عددين منها كلاهما في نفسه ثم سطح الاخرين يحصل الثلاثة  
المتباينة ثم اضرب جذر واحد المربعين في جذر الاخر والحاصل  
في احد الاخرين يحصل الموافق لكل من المتباينة كائنين وثلاثة  
 وخمسة وسبعة ربع الاثنين ثم الثلاثة واضرب الخمسة في  
السبعة يحصل اربعة وتسعة وخمسة وثلاثون والثلاثة  
متباينة ثم اضرب الاثنين في الثلاثة والحاصل في الخمسة او  
السبعة يحصل ثلاثون او اثنان واربعون وكل منهما يوافق

تلك

تلك الثلاثة ولوربعت الاثنين والخمسة كانت اعدادك اربعة  
 وخمسة وعشرين واحدا وعشرين وثلاثين اوسبعين ولو  
ربعت الاثنين والسبعة كانت اعدادك اربعة وتسعة واربعين  
 وخمسة عشر واثنين واربعين اوسبعين ولوربعت الثلاثة والخمسة  
 كانت اعدادك تسعة وخمسة وعشرين واربعة عشر وثلاثين  
 او مائة وخمسة ولوربعت الثلاثة والسبعة كانت اعدادك  
 تسعة وتسعة واربعين وعشرة واثنين واربعين او مائة  
 وخمسة ولوربعت الخمسة والسبعة كانت اعدادك خمسة  
 وعشرين وتسعة واربعين وستة مع سبعين او مائة وخمسة  
 فحالة الصور الممكن استخراجها من اربعة اعداد او ايل اثنا عشر  
 ثانيا اذ رمت تحصيل اعداد متوافقة بحز واحد فافرض  
 بقدر العدة المطلوبة اعداد او ايل واضرب مخرج ذلك الحز في  
 كل منها فلو رمت ثلاثة اعداد متوافقة بالنصف فافرض  
 ثلاثة اعداد او ايل كائنين وثلاثة وخمسة ثم اضرب كلاهما في  
 مخرج النصف يكن اربعة وستة وعشرة ولورمت تحصيلها متفقة  
 بالسدس فاضرب في مخرجه كلاهما يكن اثنا عشر وعمانية عشر  
 وثلاثون ولورمت اربعة اعداد متفقة بالسبع فافرض اثنين  
 وثلاثة وخمسة وسبعة واضرب في مخرج السبع كلاهما يكن  
 اربعة عشر واحد وعشرون وخمسة وثلاثون وتسعة واربعون  
 **والمنهاج** الكوفي والبصري **جلهم** اي الفراض **قد اطبقوا** على  
 انهما **مجرها** اي محل جريا **المتوافق** دون التماثل والتداخل







واثنان واثنان وثلاثة ثم اعمل على اعداد الرابع من جملة الثالث  
ما انفرد به عن الرابع وهو ثلاثة اثنينات وخمستان وثلاثة  
عشر ثم ركب جملة الرابع بالضرب فما كان فهو اقل عدد ينقسم  
على كل من الاعداد الاربعة وهو مائة واربعون الفا واربعمائة  
وقس عليه وقد عرفت ان منهج الحل اعم من الاخرين لانه يتوصل  
به لمعرفة النسبة بين العددين كما مروى بين الاعداد ولايجاد  
اقل عدد ينقسم على كل من عددين ايضا بخلاف ما قاله الناظر  
تنبيه في بيان اختيار صحة الجواب فان كان العمل بمنهج الكوفي  
اولي فخالف الترتيب الذي اعتبرته اولا واعمل الى الاخر فان  
جاك الجواب الاول فصحيح والا فلا او بمنهج البصري فقف عددا  
غير ما وقفته اولا واعمل الى الاخر فان جاك الجواب الاول فصحيح  
والا فلا **معرفة هل الاعداد كلها مشتركة ام لا** هذا  
ينتفع به في اختصار الاعداد اذا كانت مشتركة لاسيما  
في المناسخات **انظر الى عددين** من اعدادك المفروضة **والطلب**  
**اكثر عدد مفر لكل منهما** بما عرفت من المناهج الثلاثة من  
الطرح والقسمة والحل ثم **انظر الى اثنين الذين يريدون عدد**  
**اخر** منها وحصل مثل ذاك **الاكثر** وانظر كذا كذا بينه  
وبين عدد اخر او هكذا الى **الاخير** منها اعتبر او ذلك **الاكثر**  
**المفني** لكل منها يعلم به **اشتراكها** وايضا **يحكم بان الاشتراك**  
**فيها يقع** بنسبة الواحد منه اي الاكثر فاقنعوا بما ذكرت  
لكم من المقدمات ففي اربعين وخمسين وستين وسبعين انظر

بين

بين الاولين تجد اكبر عدد يفنيهما عشرة فانظر بينهما وبين  
الستين تجد اكبر عدد يفنيهما عشرة فانظر بينهما وبين السبعين  
تجد اكبر عدد يفنيهما عشرة فهي تقني كلا من الاربعة فعلمنا انها  
مشتركة وان اشتراكها بالعشر وهو اسم الواحد من العشرة ولو  
كان معها ثمانية لكان المفني للجميع اثنين فالاشتراك بين الكل  
بما لها وهو النصف ولو كان معها تسعة لم يكن كلها مشتركة  
ولما فرغ من المقدمات شرع في المقصود متبديا بالتأصيل فقال  
**التأصيل** هو مصدر اصلت العدد جعلته اصلا والا  
لغة ما ينبي عليه غيره واصطلاحا اقل عدد يخرج منه كسر  
المسيلة او ينقسم على ذواتها بفرض الذكر اثنين في النسب  
ان كان معه اثني وقد اخذ في تفصيله بقوله **والارث ان يكن**  
**بتعصيب فقط** وليس ثم ذو ولا فليحط من الاحاطة  
اي فليعلم بان عدة الروس اصلها اي المسيلة اذا تمحضوا  
**ذكورا** اهلها ثلاثة بنين اصلها ثلاثة والروس مجاز عن الاشخاص  
وان ذكر او اناثا كانوا **كولد صلب اضعف** بالبنا للمفعول  
وهو الذكران اي عددهم والاضعاف والتضعيف زيادة مثل العدد  
عليه وضم عدد نسوة للمبلغ **فما يكون** اي يوجد فهو اصل  
للمسيلة **ابتغى** اي طلب كثلاثة بنين وثلاث بنات لهم ستة  
ضعفهم ولهن ثلاث عدتهن والجملة تسعة فهي **الاصل وان**  
**تساووا** اي الذكور والاناث او هما معا في **ولا اصلا** انت اي  
اجعل اصل المسيلة **عدد الروس** كثلاثة معتقني او ثلاث



معتقدات او معتق ومعتقيني اصلها ثلاثة عدد الروس  
**او تفاوت الولا بينهم فلتعتبر اجزاه مفصلة ومخرج**  
**الجميع اصل المسيلة** كثلاثة لاحد هم نصف الولا ولاخر ثلثة  
وللاخر سدسه اصلها ستة هذا كله اذا لم يكن في المسيلة فرض  
فان كان فقد يتحد وقد يتعدد وقد اخذ في بيانها فقال  
**والفرض فيما يتحد فاصلها اي المسيلة سمي** اي الفرض  
فاصل الربع كزوجة او زوج وابن اربعة لانها سميته اي ملاقة  
له في الاشتقاق كما مر بيانه واصل الثلث كام وعم ثلاثة والسدس  
كجدة واخ ستة والثلث كزوجة وابن ثمانية **لا النصف فاثان**  
اي فالاصل اثان **لها اي** للمسيلة التي فرضها النصف وانما  
استثنى لانه لا يلاقى الاثنى في الاشتقاق وانما هو مشتق من  
النصف والتناصف بمعنى ان المقتسمين انصافا وتناصفا  
اقتسموا ولو اشتق منها بكيفية الفروض من الاعداد لقبيل  
ثني بضم اوله كما في غيره ذكره ابن الرفعة وغيره **او كان** الفرض  
**ذات عدد في حلالا** انت بما مضى من المناهج الثلاثة **اقل مفسرا**  
**على مخارج الفروض اي** حالة كون مخارجها **مفصلة** لا مجموعة  
**فما بدا فذاك اصل المسيلة** فاصل نصف ونصف كزوج واخت  
لغير ام اثان لانها اقل عدد ينقسم على كل من مخرجي النصفين  
واصل نصف وربع كزوج وبنت اربعة وربع وسدس كزوجة  
وجدة اثنا عشر ونصف وثلث كزوج وام ستة وثلثين وسدس  
وسدس وثلثين كبنين وابوين وزوجة اربعة وعشرون وثلثين

ضبط

ضبط ما مر سهل عليه هذا ثم الاصول التي لا فرض فيها الاصر  
لها ولذا لم يتعرض لها الناظم بخلاف التي فيها فرض لا جرم تعرض  
له بقوله **وحلة الاصول** اي التي فيها فرض اذا الكلام فيها **سبعة**  
**ادي اي عند جمهورهم** وعند غيرهم تسعة كما ياتي **فان تعدها**  
اي حلة الاصول **اقتدا** بايمة هذا الفن **فاثان** قل اثان **مع**  
**ثلاثة واثني عشر وضعف كل من** الاعداد الثلاثة فهو اربعة  
وسبعة واربعة وعشرون ويجوز كما قال جر ضعف عطا على  
ثلاثة ورفع عطا على اثان وكذا قوله **والثمانية** لكنه سكن  
الحال للوزن واثان مبتدأ خبره مع ما بعده **عمر** جمع غرة وغرة  
كل شي افضل او كل منهما خير محذوف او الاول خير محذوف والثاني  
حال ووقف عليه بلغة ربعة وانما اخصرت في السبعة مع ان  
الفروض ستة لان الفروض حالة الانفراد تحتاج لخمس اصول اثنين  
وثلاثة واربعة وستة وثمانية للنصف والثلث والربع والسدس  
والثلث والثلثان اصله الثلث فيسقط وحالة التركيب يحتاج لثلاثة  
اصول لانه لا يخرج عن النسب الاربع فان كان مع القائل والذلل  
لم يجتمع المجموع لاصل زايده ومع التباين او التوافق احتاج لاصل  
زايده يجمع الفروض وهو ثلاثة ستة تركيب النصف والثلث  
ولاحاجة لعدة لتقدمه واثنا عشر وهو مع التوافق تركيب السدس  
والربع ومع التباين تركيب الربع والثلث او الثلثين واربعة وعشرون  
وهو مع التوافق تركيب الثمن والسدس ومع التباين تركيب الثمن  
والثلثين فاختصرت في السبعة ثم بين ان مسایل الفروض ثلاثة

ثمة



عادلة وعائلة وناقصة بقوله **فان تقم مسيلة من اصل من الاصول**  
المذكورة **فالفرع خذ من جميع الاصل** فذلك اي الماخوذ اما  
**ناقص عن العدد** اي الاصل كزوج وام او مثله كزوج وام واخ لها  
او زيد عليه كمولد وشقيقة **على القول** **الأسد** اي الاقوى ومقابلته  
منع الزايد على قول ابن عباس يمنع العول كما ياتي **فسمي** اي المسيلة  
**لدي التساوي عادله** **وان ترد** اي المسيلة على اصلها **فسمي**  
**بالعائلة** وفيها اي المسيلة العائلة **الاقتسام** بالمحاصصة  
كما ياتي بيانه **وحيث لم يبلغه** اي الماخوذ الاصل **تسمى** المسيلة  
**ناقصة** تنبيه **ان** احدهما الاصول المذكورة باعتبار العدد  
واخويه اربعة اقسام ما يتصور فيه الثلاثة وهو الستة وما  
لا يكون الا ناقصا وهو الاربعة وضعفها وما يكون ناقصا وعادلا  
فقط وهو الاثنان والثلاثة وما يكون ناقصا وعادلا فقط وهو  
الاثناعشر وضعفها **ثاني** **ها** هذه الاصول تنقسم باعتبار اكثر  
ما تشتمل عليه من الفروض قسمان ما لا يشتمل على اكثر من خمسة  
وهو الستة وضعفها وضعفها وما لا يشتمل على اكثر من فرضين  
وهو غير ما ذكر ثم ذكر لما لا يعول من الاصول صانطين احدهما  
**بيت** بقوله **ولا يعول منها ناقص** وهو ما تنقص عنه مجموع اجزائه  
المفردة المختلفة وهو اثنان وثلاثة واربعة وخمسة لانه لا يمكن  
فيها اجتماع فروض تزيد عليها **بل** الذي يعول منها **ما يتيم** وهو  
ما ساواه مجموع اجزائه وهو الستة **او زائد** وهو ما زاد على مجموع  
اجزائه وهو الاثناعشر وضعفها **ثاني** **ها** ما بينه بقوله **او ماله**

**سدس** او صحيح **علم** وذلك هو الستة وضعفها وضعفها دونه  
البقية والعول لغة يقال لمعان رفع الصوت بالبكا والقيام  
بكفاية العيال **عال** عياله انفق عليهم وقام بكفايتهم والاشتد  
**اد** عال الامر اشتد والغلبة عالى الشئ اي غلبني والارتفاع عال  
الميزان ارتفع وعالت الفريضة ارتفعت والميل عال الميزان مال  
ومنه ذلك ادني ان لا تقولوا اي لا تميلوا ولا تجوروا وكثرة العيال  
كما نقل عن الشافعي في الآية ومن خطئه بان ذلك انما هو معنى  
اعمال لاعال وبانه تعالى اباح التشرى في الآية بلا حصر وفيه  
تكثر العيال فكيف يكون اقرب الي ان لا تكثروا محطى بان عال  
جامع عني اعال اي كثر عياله كما قاله الكسائي والاصمعي وغيرهما  
بل قال به زيد بن اسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وقراطا وس  
ان لا تعبلا ومن اعال وهو موبد لذلك واما قول الخصم انه تعالى  
اباح الي اخره فاجابوا عنه بان الغرض في التزوج التوالد بحكم العادة  
والتشري مظنة قلة الولد من جهة الغرض كالواحدة من العدد  
واصطلاحا بل ولغة ايضا زيادة ما يبلغه مجموع سهام الاصل  
عند الازدحام ومن لازمه النقص بحسب الحصص وانكروا  
على الغزالي قوله العول الرفع بان العول لازم لانه مصدر عال  
حقه ان يقول كقول الازهري وغيره الارتفاع ولا انكار لقول  
الجوهرى ويقال ايضا عال زيد الفريض واعمالها بمعنى يتبعه  
ولا يتبعه ولتنقل الناطم عن شيخه الجلاوي عن المازري ان  
الاختلاف بالتعدي وال لزوم لا يمنع الترادف نحو في العلم والمعرفة



كما عليه القاضي أبو بكر الباقلاني والامام وغيرهما اول من حكم  
بالعول عمر رضي الله عنه في نزع واختين في اول فريضة عالت  
في الاسلام ووافقته غيره فلما انقضى عصر اظهر ابن عباس خلافة  
 في نزع وام واخت لغيرام وقال ان الذي احصي رمل على عدد لم  
 يجعل في المال نصفان ونصفا وثلاثا ذكره النووي في تهذيبه قال  
 واما قول الغزالي انه قال لم يجعل في المال نصفان وثلاثين فغير معروف  
 ولا مقبول انتهى ومما مر من ان اول فريضة عالت في الاسلام نزع  
 واختان هو ما عليه الشبان كالغزالي وغيره وخالف في المذهب  
 والتنبيه فعملها التي اظهر ابن عباس فيها خلافة وصحة السبكي  
 قال لموافقته قول ابن عباس نصفان ونصفا وثلاثا وجري  
 عليه الناظم قال وهو المشهور عند الفراض وقدر روي غير  
 واحد منها اول فريضة عالت ثم اظهر ابن عباس فيها خلافة وقال  
 لو قدموا من قدم الله واخروا من اخرا الله ما عالت فريضة قط  
 فقيل له من قدم الله ومن اخرا الله فقال قدم الزوجين والام والجد  
 واخر البنات وبنات الابن وفي رواية من اهبطه الله من فرض  
 الي فرض فهو الذي قدمه ومن اهبطه من فرض الي غيره فهو الذي  
 اخره فقيل له لم تقل هذا العمر فقال كان رجلا مهيبا فصبتهم  
 فقيل له الناس على خلافة قال فان شاؤوا فلندع ابنانا وابنائنا  
 ونسائنا ونسائهم وانفسنا وانفسهم ثم نبتهل فاجعل لعنة الله  
 على الكاذبين قال السبكي وليس معنى عدم اظهاره خلافة  
 انه خاف من اظهاره عدم انقياد عمر له للعالم القطعي بانقياده

للحق

للحق ولكن الهبة خوف منشأوه التقظيم فعظمة عمر عند ابن عباس  
 منعتهم من ابدار ابيه كما تمتع عظمه الشيخ طالبه من ابداما محتج  
 عنده واحتج القايل بالعول باطلاق الايات لاقتضائها انه  
 لا فرق بين الارزحام وغيره وتخصيص بعض بالنقص تحكيم وجري  
 الحقوا الفرائض باهلها فلم يخص وبالأجماع قبل اظهار الخلاف  
 والخلاف انما يعتبر بعد اظهاره لاسباب اذ لم يستند لنصر صريح ولها  
 على الديون والوصايا عند الارزحام واحتج المخالف بالايات اذ  
 الظاهر منها الفروض الكاملة وانما ادخل النقص على البنات والاخوة  
 لانهم قد ينقلن للنقص فكن كالعاصب وبناتهن اولي باخذ الباقي  
 من البنين والاخوة لانهم اقوي منهم ورد الاول بلزوم كون النقص  
 في زوج وبنات وابوين بين الاب والبنات لان كلاهما ينتقل للنقص  
 مع انه قايل باختصاصه بالبنات والثاني بان البنين والاخوة  
 عصية والبنات والاخوات من ذوى الفروض وايضا ينقص  
 عليه بالنقصنة وستاتي في النظم **بذاك** اي بما ذكر من ان العول  
 انما هو في التام والزايد او ماله سدس **جل العلماء** اي معظمهم  
**قطعا** ومقابل الجمل من لا يجب الام للسدس بالاخوات كما عا  
 فانه يعيل الثلاثة للاربعة كام واختين منها واختين لاب ولما بين  
 ما يدخله العول اجمالا اخذ في بيان عوله تفصيلا فقال **فعول**  
**سنة ثلثي اربعا** وتراوشفعا فمئتها عشرة **فالعولة الاولى**  
 بسدسها الى سبعة **كلخت للام** معها يسكون العين **شقيقة**  
**وزوج** وقوله **قد ضم** تكملة **والثانية** يسكون هياها وهما الثالثة



والرابعة للوزن اي والعولة الثانية بثلاثتها الي ثمانية **كهم** اي اخت  
لام وشقيقة وزوج **واخت** اخري **للأم** **والثالثة** بنصفها الي  
تسعة **كهم** اي زوج وشقيقة واختين لام **وام** **معهم** **والرابعة**  
بثلاثيها الي عشرة **كهم** اي هولا الخمسة **واخت للاب** **واما** عول  
الاثني عشر فتلات وتراكم بينه بقوله **ثلاث عولات لضعفها**  
اي الستة **النسب** **على توالي الفرد** لا الزوج **من تاليه** اي تالي  
ضعف الستة وهو الثالث عشر **فاول العولات** لضعف الستة  
بنصف سدسه الي ثلاثة عشر **قل بيديه** اي يظهره شقيقتا  
**وزوجة وحده** **وان ترد عليهم** **احالام وحده** اي فقط **يكن**  
ذلك مثال **عوله الثاني** اي عول ضعف الستة بربعه الي خمسة  
عشر **وان ترد على هولا نظيره** اي احالام اخر **فتالث** اي فتال  
عولة الثالث بربعه وسدسه الي سبعة عشر **كن** اي علم  
**وضعه** اي وضع ضعف الستة وهو اربعة وعشرون **يعول**  
**مرة فقط كما في منبرية** وهو زوج واثنتان وابوان **بتم** لها  
**علما** الي سبعة وعشرين ولقيت بذلك لان عليا رضي الله عنه  
اجاب عنها على المنبر بالكوفة ارجا لا فقال صار ثمنها تسعا  
ومضي في خطبته قيل وكان صدرها الحمد لله الذي يحكم بالحق  
قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المعاد واليه الرجعي  
ولكون الناقضة لها بالباب تعلق ذكرها بقوله **زوج وام وابنتاها**  
**تهدم** **اصل ابن عباس** **الشامل** لاصلية منعه العول ومنعه  
حجب الام باثني من الاخوة والمراد انها تقدم احدهما بقربة

كلامه

كلامه المصدر بتعليل الهدم بقوله **لنقض يلزم عليه المنع**  
**العول ومنعه حجب الام من** **ثلاث** **بالاثنين** **من اخوة** **يعن**  
اي توجد من قولهم ما عن في السماجم ولا من المنع صلة نقض  
**فالنقض لازم لاصل منها** اي المنع وهما اصلا لانه اعطي  
الام الثلث كما روي عنه عملا بالاصل الثاني لزمه نقض الاول  
او نقض قوله ان **النقض** انما يدخل على من ينتقل للعصوبة  
لان ولد الام لا عصوبة له **والسدس** كما روي عنه عملا بالاول  
لزمه نقض الثاني ومن هنا لقيت بحسب الالزام ايضا **نعم** روي  
عنه ان المقدم من لا يحجب عن الارث والمؤخر من قد يحجب عنه  
فعليه يخلص من الالزام لكن قال الامام وغيره المشهور في الرواية  
انه لا يدخل النقض على ولد الام فعليه لا يخلص له والي ما ذكرته  
من الخلاف اشار بقوله **والخلف في قياس اصله انتهى** اي انتسب  
**وتتبع الاصول بعض الخلف** وهو من يتبع السلف ويقوم مقام  
والمراد المتأخر من علما هذا الفن اي جعل الاصول تسعة بزيادة اصلين  
على الاصول السبعة المتفق عليها ونقله الاستاذ ابو منصور البغدادي  
عن زيد ومحمدا **في باب اخوة وجد** اذا كان ثلث ما يبقى خيرا له  
**واصطفى** اي اختير هذا المذهب ومن اختاره الامام والمتولي  
وابن الصلاح والنووي وقال انه الامع الجاري على القواعد لان  
العمل به اخضر **ضعف تسعة** اي ثمانية عشر **اقام وصلا** اي  
اعتقدوه اصلا **لثالث ما يبقى اذا سدر سالتلي** **وان تلي** اي ثلث  
ما يبقى **ربعا وسدسا** **فاجتعل** انت **تربيع** اي مربع **ستة** وهو



ستة وثلاثون موصلا **له** اي للفرض المذكور وهو ربع وسدس  
 وثلاث ما يبقى **بمثلاث** انت **ذاك** اي ضعف تسعة **بجدة واحدة**  
 ثلاثة فاكتر **وجد** له ثلث ما يبقى بعد سدس الجدة لانه خير من  
 القسام والسدس **ومثل ذا** اي تربيع ستة **م** اي بجدة واحدة  
**وجد** **وزوجة** بالجر او بالرفع بالابتداء وقوله **مهم** صفة علي  
 الاول وخبر على الثاني والجملة حالية فللمجد ثلث ما يبقى بعد الربع  
 والسدس وقال الجمهور هذان الاصلان نشأ من اصلي ستة  
 وضعفها لان المخارج متنوعة على الفروض المقدرة في الكتاب  
 والسنة وثلث ما يبقى لم يرد فيها واحتج المثبت لهما بان المعبر  
 في الاصل والمخرج اقل عدد يخرج منه الكسور واقل عدد يخرج  
 منه كسور الاول ثمانية عشر والثاني ضعفها قال المتولي لانهم  
 اتفقوا في زوج وابوين علي ان اصلها ستة ولو قامت من النصف  
 لقالوا اثنان ونضع من ستة واقره الرافعي على نقل الاتفاق لكن  
 طعن فيه ابن الرفعة بنقله عن بعضهم ان للام السدس فاصلها  
 ستة بلا ضرب اي فيجوز ان يكون الاتفاق مبنيا على هذا القول  
 وينقل ابن ابي الدم عن بعضهم ان اصلها اثنان قال ويجوز ان  
 يعمل جعلها من اثني ان جماعة قالوا ان الاب يعصب الام في الغزاة  
 وعليه اقتصر ابن داود فيكون كما اذا كان فيها زوج وعصبة اخ  
 واخت وقال السبكي الصواب حصرها في السبعة لان ثلث ما يبقى  
 في زوج وابوين فرض اضلي للام بخلافه في الجد ولكن جعلناه له لئلا  
 ينقص والاصل فيه الغضوبة فلم يدخله في الاصول وهو هنا

علي

علي ما مر له في باب الجد والاخت **والباقي بعد الفرض مما نقصا**  
 اي من الاصل الناقص **لعاصب** واحد او اكثر من الذكور والانا  
 او منهنما بالخاص **كما بكل خصصا** اي كما خصص العاصب بكل  
 التركة عند انفراذه عن الفرض كما مر بيانه وخرج بالناقص  
 العادل والعادل اذ لا باقي فيهما **تنبيهات** ثلاثة متعلقة  
 بالاصول السبعة احدها في بيان اقسام الاصول العادلة  
 باعتبار ذكورة الميت وانوثته وهي ثلاثة اخذ في بيانها فقال  
**ان عال ستة لغير السبعة** اي للثمانية او التسعة او العشرة **فان**  
 بالتخفيف **انتي** لا ذكر لان فيها زوجا **عكس ضعف الستة** اي اثني  
 عشر **ان ينتمي عولا** بان يبلغ سبعة عشر **وعكس ضعف** اي ضعف  
 ضعف الستة اي اربعة وعشرين فان الميت فيهما ذكر لان فيها  
 زوجة **وفي غير** اي غير ما ذكر وهو عول الستة لسبعة وعول  
 ضعفها الثلاثة عشر وخمسة عشر **كلاهما** اي الذكر والانثى اي  
 كون الميت احدهما **يجوز** لان يتصور ان يكون فيها زوج وزوجة  
 وان كان ذلك متعينا في الاخيرتين بخلاف الاولى فانه لا يتصور فيها  
 زوجة ويتصور خلوهما من الزوج **فاكتفي** انت بذلك واثبت كما قال  
 يابن تيمي مع الجازم للوزن اذ الكف وهو حذف السابغ الساكن ممتنع  
 في بحر الرجز **التنبيه** الثاني في بيان امتناع وجواز اجتماع بعض  
 الفروض بغيره والاجتماعات العقلية اما ثنائية او ثلاثية  
 او رباعية او خماسية او سداسية والثناوية خمسة عشر **بط**  
 ان تاخذ كلاما من الفروض الستة مع ما بعده دون ما قبله والا



فينكره والثلاثية عشرون والرابعة خمسة عشر والخامسة  
 ستة والسداسية واحد وضابط ذلك يعرف من ضابط الثنا  
 والثناوية يمتنع منها اثنان ويجوز البقية وقد اخذ في بيان ذلك  
 فقال **والثمن في الميراث لا يجمع** **ثلاثا** لانه للزوجات مع الفرع  
 الوارث ومن فرضه الثلث ان كان ولدا لام فساقت او الام فحوجة  
 اولجد فلا يفرض له الثلث هنا وقول الوسيط فان احتجت لثمن  
 وثلث فمن اربعة وعشرين وهموه فيه وجوز ابن الرفعة ان يكون  
 تقدير الكلام ومخرج ثلث محذوف مضاف ويجوز كما قال الناظم اجتماعهما  
 على قول ابن مسعود ان من قام به مانع يحجب نقصان كزوجة  
 وولدي ام وولد رقيق ومع هذا لا يفتح فيما نحن بصدد لان الكلام  
 على قول المعظم **والاربعة** امتناع اجتماع الزوجين في الارث ومما مر  
 من اجتماعهما في صورتين قد مر ان الارح خلافة وايضا الممتنع  
 اجتماعهما على ان يكون له الربع ولها الثمن وفيما مر ليس كذلك **غير**  
 اي غير الاجتماعيين المذكورين من الثناوية وهو ثلاثة عشر **واقع**  
 شرعا واما الثلاثية والرابعة والخامسة فبعضها ايضا جائز وبعضها  
 ممتنع فيتبع ذلك واما السداسية فممتنعة لما مر ان نهاية  
 اجتماع الفروض خمسة وخارج بالميراث الوصايا فسياتي فيها  
 جميع الاجتماعات **التنبه** الثالث في بيان امتناع وجواز  
 اجتماع بعض الفروض بمثاله واجتماعه ستة وضابطه ان تلحق  
 كلامها مع نفسه مرة بلا زيادة اذ ليس فيها كبر فائدة وكلها  
 ممتنعة الا اثنين كما بين ذلك بقوله **وما سوي نصف وسدس**

من

من الفروض **يتمنع** **لقياه مثله على رأي الجمهور** **تبع** لان الربع  
 للزوجين ويمتنع اجتماعهما نعم قد يرد اجتماع الربعين في زوجة  
 وابوين كما مر والثن انما يرثه الزوجات والثلثان لاربعة اصناف  
 والثلث لثلاثة ومعلوم مما مر ان كلامهما لا يتعدد عند اجتماع  
 ذويه نعم يجتمع الثلث بمثله على قول ابن عباس لا تحجب الام  
 للسدس باخوين وعلى قول معاذيل وابن عباس ايضا كما قاله  
 البيضاوي لا تحجب بالاحوات وهذا هو المقابل لقوله على رأي  
 تبع واما اجتماع ثلث الباقي بالسدس او به وبالربع فذاك انما ياتي  
 في باب الجد والاحوة اما اجتماع كل من النصف والسدس بمثلها **ير**  
 كزوج واخت لغيرهم وكجدة واخ لام **تنبيه** للفروض القائمة  
 من الاصول السبعة كما قال الناظم اعتبار ان تنظر في نوع الفرض  
 افراد او اجتماع قطع النظر عن اخذه وان تنظر فيه كذلك مع  
 النظر لاحذه ويسمى المنظور فيه بالاعتبار الاول مسائل وبالثاني  
 صور وكل منهما محصور في عدد بالاستقرار مثلا اصل اثنين له  
 مسيلتان نصف ونصف وما بقي وسبع صور ثنتان منها  
 للمسيلة الاولى زوج واخت لابوين اولاد وخمس للثانية زوج  
 وعاصب غير فرع بنت او بنت ابن او اخت لابوين اولاد مع كل  
 عاصب لا يعصمها وكلام بعضهم يقتضي انه لا فرق بين المسيلة  
 والصورة ولا مشاحة اذ هو اصطلاح **معرفة قدر ما نقصه**  
**العول من نصيب كل وارث قبل العول وان ترم اي تطلب**  
**عرفان قدر ما نقص العول لكل حصصه بزيادة اللام من الحصص**

تعرفه  
 ما نقصه  
 العول



بنسبة اي بنسبة نقص العول **الى النصيب عايلا او اليه**  
**ثم** اي تاما **اول المال اعني كاملا** فهذه مطالب ثلاثة يشترك اليها  
 فيها فلا يطلق الجواب لاختلاف النسبة باختلاف المنسوب اليه  
 وجواب الشرط قوله **فالاصل عايلا او غير عايلا** اقل مقسوم عليه  
**حاصل** برفع الاصل او نصبه بما يلا بس حاصل وهو الارجح اي اعتبر  
 الاصل في حاله فحاصل اقل عدد ينقسم عليه فيهما **والحاصل**  
**اقسمه على كل منهما** من الاصلين العايل وغيره **فما بدا من القسمة**  
**يسمى جزءا** للمقسوم عليه **فاعلم** اي فاعلم ذلك وحينئذ  
**فاضربه** اي جز السهم لكل من الاعتبارين **في الحظوظ** الماخوذة  
**من اعمامه** اي جزء السهم وامامه كل من الاصلين المقسوم عليهما  
**تخط** اي تعلم **بنقص الخط** ان قسمت الحاصل على الاصل عايلا  
**او تاما** ان قسمته عليه تاما **وانسب لما شئت من الخطين** الناقص  
 والتام **ما بينهما** من الفضل بحسب القصد **تدر الجواب** محكما اي  
 متقنا **وان ترد نسبته** اي النقص للمال كله **سم** ذ اي هذا الفضل  
 الذي بين الخطين **من ذاك** العدد المركب **المتم** بمعنى التام لانه  
 بمزلة المال ففي جدة وشقيقتي واختين لام يعول لسبعة  
 فحاصل اقل عدد ينقسم على ستة وسبعة تجده اثني واربعين  
 فان قسمتها على الستة فجزء سهمها سبعة او السبعة فجزء سهمها  
 ستة فان ضربت في سهم الجدة السبعة فنصيبها تاما سبعة  
 او الستة فنصيبها عايلا ستة والفضل بينهما واحد فان ارد  
 نسبة النقص لنصيبها تاما قسم الواحد من السبعة اوله

عايلا فسمه من الستة او للمال فسمه من الاثني والاربعين يكن  
 الجواب في الاول سبعة وفي الثاني سدسا وفي الثالث سدس سبع  
 وقس عليه ثم ذكر منها اخرجنا لمعرفة المطلبين الاولين بقوله  
**وان نسبت قدر ما عالت به المسيلة طاله الاصل يعول ينتهي** اي لما  
 ينتهي له الاصل بالعول عرفت نقص كل حظ كامل بنسبة اليه  
 اي بالنسبة الى الخط غير عايل **وان نسبت قدر عول الاصل اليه**  
 اي الى الاصل بلا عول **يبدا والنقص بعد العول** ففي المثال ان  
 نسبت الواحد للسبعة يكن النقص من حظ كل سبعة تاما  
 او للستة يكن سدسه عايلا والمنهج الاول كما قال اعلم لانه يتوكل  
 به للمطالب الثلاثة **ولتفرض الكلام** على المنهجين **في المباهلة**  
 وهي على ما قال اخر الكتاب زوج واخت لا يتوين وام فاضلهما من ستة  
 وهي عايلا **بثلثها الى ثمان** فانظر بين الاصلين تجدهما توافقا  
 بالشرط اي النصف **فالاصغر المطلوب** قسمته على كل منهما  
 ضعف اثني عشر اي اربعة وعشرون فان قسمته على ست  
 ظهر كم جزء سهمها وذاك اربعة فاضربه في سهمها بالمنزوعة  
 لذويها وان قسمته عليها اي المسيلة عايلا فجزء سهمها ثلاث  
 كاملا فاضربه في نصيب كل منهما **وبعد ذاك** العمل الفضلة  
 بين الخطين **ابحث عنها** فكل وارث له **خطان** عايل وغير عايل  
**تفاوتا والفضل بينهما** **ذو تبيان** اي وضوح قال الجوهرى وهو  
 شاذ لان المصادر رجح على التفعال بفتح التا كالنذكر والتكرار ولم  
 يحجج بالكسر الا التبيان والتلقا فان ترم نقصان حظ الزوج مثلا



فأعرف نصيبه التام والعادل **بذلك النجم** أي المنهج الأول بان  
تضرب جزء سهم الأصل تاما في سهامه ثلاثة يكن نصيبه تاما  
أي عشر وتضرب جزء سهم الأصل عابلا في سهامه ثلاثة أيضا يكن  
نصيبه عابلا تسعة **وما به نقاضا** أي النصيبان **تلفيه** أي  
تجده **ثلاثة تجد يك** أي تفيدك الثلاثة **ما تعينه** أي تقصده  
من المطالب الثلاثة بان تسميها من التسعة أو الأثني عشر وضعها  
**والنقص ثلث حظه معولا** **وذلك** أي النقص **ربع حظه مكحلا**  
**وذلك** أي النقص **أيضا هو ثمن المال** المعبر عنه بالأربعة والعشرين  
**وان تشاء** أي العمل بالمنهج الثاني **نسبت في المثال ما زاد معولا**  
وهو اللان **إلى الثمانية** **إذا أردت علم حال النسبة الثانية** أي نسبة  
النقص للخط تاما لأنها ثمانية النسب الثلاثة في الذكر فيكون  
النقص ربع حظه تاما **وان تشاء نسبه** أي ما زاده العول في  
النسبة **الأولى** أي نسبة النقص للخط عابلا **الستة تجده** **نجم**  
**سهلا** ويكون النقص ثلث حظه عابلا ولقيت بالمباهلة لما مر  
في قول ابن عباس ثم يثبت أي يتباهل بأن نقول بهمة الله على  
الكاذب منا والبهمة بالفتح والضم اللعنة وبهمة الله لعنه وأيقنه  
من رحمته من قولك ابهله إذا أهمله وأصل الابتهاه هذا ثم استعمل  
في كل ذي عيب جده فيه وان لم يكن التعان ولعل في ذلك منهج ثالث  
يعرف فيه المطلبان الأولان أيضا وهو أن يحصل أقل عدد  
ينقسم على كل من مخرج فرض وارث في المسيلة والأصل فما كان  
منه حظيه والنسب الفضل بينهما أحدهما ففي المباهلة فرض

الزوج مثلا النصف ومخرجه اللان وأقل عدد ينقسم وعلى الثانية  
ثمانية ونصفه أربعة وثلاثة اثنان ثلاثة والفضل بينهما واحد  
فان سميت من الأربعة كان النقص ربع حظيه تاما ومن الثلاثة  
كان ثلثه عابلا **تنبيه** نسبة النقص للمال يختلف اسمها باختلاف  
المحظوظ بخلاف نسبتها للحظين الاتري أن حظ كل من الحدة والشقيقتين  
والأختين للام في المثال السابق نقص سدسه باعتبار عابلا وسبعة  
باعتباره تاما بالعمل بالمنهجين وأما باعتبار المال فنقص حظ  
الحدة سدس سبعة وحظ الشقيقتين ثلثي سبعة وحظ الأختين  
للام ثلث سبعة ومع ذلك فالمعبر عنه بالنسبة بالاعتبار أن  
الثلاثة متحد قدر واحد وما فرغ من التاصيل اخذ في التصحيح فقا  
**التصحيح** هو تفعيل من الصحة عند السقم ولما كان المراد منه  
هنا غالبا إزالة الكسر الذي بين الفرق وسهامها وكان الكسر بمزلة  
السقم والفرص بمزلة الطيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب  
مخصوص لينزل سقم الانكسار وتصح السهام سمي فعلا هذا تصحيحا  
وربما أطلقوه على المصحح مجازا وهو في اصطلاحهم إيجاد أقل عدد  
يخرج منه حظ كل وارث بلا كسر وقد اخذ في تفصيله فقال **النظر**  
**إذا عرفت أصل المسيلة** **النصيب بين منه** أي من الأصل  
**والمجعول له** **النصيب** **فان يصح قسمه** أي النصب **عليه** أي  
على المجعول له أي أفرادها **لم يحتاج لضرب** لصحتها من أصلها هذا  
**ان يكن ذلك** أي صحة القسمة أي تحققها **كل من نظريته** أي  
نصيبه والافحتاج للضرب مثال ذلك أم الأرامل **ثلاث نسوة**



**وجدت ان واخوات لاب ثمان واربع من الاخوات للام** فهذا  
**صورة تضع اي صحيحة فيها على كل نصيبه يصح** اي يصح في هذه  
 الصورة على كل وارث فيها نصيبه وقد يقال في البيت ابطا وهو تكرار  
 القافية مع اتحاد المعنى وجوابه منع اتحاد المعنى باعتبار تغير  
 الفاعلين وان لم يصح قسمه على المجعل له فقد يكون منفا وقد  
 يكون اكثر وقد اخذ في بيان ذلك مبتد يا بالاول فقال **وحظ نصف**  
 ويعبر عنه بالجنس وبالفريق وبالحيز وبالفرقة وبالروس **ار عليه**  
 اي على الصنف اي افراده **يتكسر فان يباين الفريق نصيبه المتكسر**  
 عليه **فعدة اضرب كاملا** اي فاضرب عدد الفريق بكماله **في الاصل**  
**بالعول او في الذي انتهى له الاصل بالعول** وان يوافق فوفقه  
**اضرب** فيما ضربت الان فيه من الاصل تاما او عايل **نصيب** في  
 الحالى ويحتاج فيهما لاربعة امثلة اثنين للمباينة باعتبار العول  
 وعدمه واثنين للموافقة كذلك وقد ذكرها الا الاول بقوله **فان**  
**يخلف ميت من ذوى الوراثه اما واعماله ثلاثة فاصلها**  
**ثلاثة والمتكسر منها سهمان** باين ثلاثة عدد الاعمال ذكر اي مذكور  
 وذكر نظر المعنى وهو العدد فتسعة تضع منها **للسيالة** وان  
**يكن اعمامه في الاول** التي فرغنا منها الان **عشرين** وافقاه اي  
 وافق السهمان العشرين **بالانصاف** فمن ثلاثين تضع **بالاخلاق**  
**او خلفت ميتة زوجا ومن بنات الاب ثمانية** فقول **سبعة**  
**لسبعة** وحظهن اي بنات الاب وافق عدد دهن **بالربع** فارود  
 عدد دهن السابق **لاربعة** واضربه وهو **اثان** في سبعة

وليكن

**وليكن بالحسبان** بالضم اي الحساب فتضع من اربعة عشر ولو  
 كان عدد دهن خمس كان مثالا للمباينة بالعول وتضع من خمسة  
 وثلاثين وانما سقط هنا من النسب الاربعة المماثلة لانه لا انكسار  
 فيها والكلام فيه والمدخل لان الداخل ان كان هو الحيز في نصيبه  
 فلا انكسار ايضا وبالعكس فداخل في الموافقة ولان الاكتفا  
 بالاكبر يودي الى تصحيح المسئلة من عدد مع امكان تصحيحها  
 من اقل منه **وقاب** في الاصل كما قال الناظم ازالة الكسر  
 ومن ثم سمي العمل المذكور تصحيحا تاما وهو في الحقيقة من باب  
 بسط الكسر فان بسطه يحصل بضرب الكسر في مخرجه **الانزى** انه  
 لو قيل كم بسط نصف وثلاث فضربت نصفا وثلاثا في مخرجها فانه  
 يخرج خمسة وهي بسط الكسرين والذي نظيره في الاصل انما هو  
 مخرج الكسر الذي يحصل من القسمة وانما نظيره في الاصل وان لم  
 تنكسر بقية الانصاف لتقدير الانصاف كلها مبسوطة من جنس  
 واحد قال ويوضع هذا مقدمة عددية وهي ان كل اعداد مفرقة  
 بضرب كل منها في عدد واحد فان نسبة كل منها لمجموعها قبل الضرب  
 كنسبة حاصلة لمجموع الحواصل كانتين وثلاثة واربعه مجموعها  
 تسعة واذا ضرب كل منها في خمسة حصل عشرة وخمسة عشر  
 وعشرون ومجموعها خمسة واربعون فنسبة الاثنين للتسعة  
 كنسبة العشرة للخمسة والاربعةين وكذا نسبة الثلاثة للتسعة  
 كنسبة الخمسة عشر للخمسة والاربعةين وكذا نسبة الاربعة للتسعة  
 كنسبة العشرين للخمسة والاربعةين وهذه المقدمة مبرهن عليها





في كتب الهندسة فيترك عليها ذلك العمل بان تبسط النصيب  
 المنكسر من جنس كسر بان تضربه في مخرج الكسر ولو اقتصر على بسطه  
 اختلف النسب فوجب المحافظة على بقاياها فتضرب كلاما من الانصبا  
 او مجموعها في المخرج اذ لا فرق بينهما قال فان قلت مقتضى هذا التعليل  
 ان يسمى هذا العمل تكسير الانصبا فان السهام الصحيحة صارت  
 كسوراً تضربها في مخرج الكسر وصار الحاصل عدة ما في الاصل من كسر  
 ذلك المخرج كما لو انكسر اصل ثلاثة على خمسة فان الحاصل بالضرب خمسة  
 عشر وهي عدة ما في الثلاثة من الاخماس قلت ليس حقيقة الكسر  
 ذلك حتى يلزم ما ذكرته بل هي نسبة بين عددين بالجزئية فالعدد  
 الواحد يسمى صحيحا وكسرا باعتبارين فمحي صرح بكميته غير مفقود  
 يسمى صحيحا كقولنا في بسط الثلاثة اخماس انه خمسة عشر ومحي  
 اعتبر مضافا لعدد اكبر منه يسمى كسرا اي ذا كسر وتلك الاضافة هي  
 الكسر بالحقيقة فالعدد من العدد جزء او اجزا والنسبة بينهما  
 كسر اسمه نصف او غيره من اسماء المكسور فسمى ذلك العمل تقصيرا  
 لانه ازال الكسر بالمعنى المذكور انتهى واوولي من جوابه ان يقال  
 سمي تقصيرا باعتبار انه ازال كسر الانصبا ثم اخذ في جملة بيان  
 الاجزاء التي يتاتي فيها الموافقة بين النصيب وذية وهي اثنا عشر  
 فقال **وحيت وافق النصيب من الاصل صنفان** **فرواي الوفا**  
**بنصف او ثلث يلقى اي يوجد وقوله ربع وخمس ثم سبع ثم ثمن**  
**ونصف ثمن هكذا** اي كالنصف او الثلث مبتدأ وخبر **فاصط**  
 هذه الاجزاء **اي يسرل عليك ذلك كذا** **جزء من ثلاثة عشر**

وجزء من **منتهى عول لأصل اثني عشر** اي من سبعة عشر هذه  
 تسعة اجزا في الاصول السبعة والثلاثة الباقية في الاصلين  
 الزايدين كما بينها بقوله **والوفى في تربيع ستة** اي مربعها وهي  
 ستة وثلاثون **وجد بالسدس او بنصف سبع فاستفد ذلك**  
**واما في ضعف تسعة** اي ثمانية عشر هذه الاجزاء **يري الوفا**  
**بالعشر فالارتفاق في ذه ذو حمر** اي محصور في الموافقة و**فا** **بيرة**  
 الحصر فيها كما قال تحقيق الكلفة عن الناظر في الموافق بقطع تشوف  
 عن طلب الموافقة بغيرها ودليل الحصر فيها الاستقرار لان الاصل ان  
 كان الاثنان فلا يتاتي فيها توافق اصلا لان النصف ان كان فرضا  
 فنقسم على ذيه لعدم تعدده او تقصيرا فلا يوافق عدد الاصل وان  
 كان الثلاثة والنصيب منها اما واحد فلا يوافق غيره او اثنان  
 فالموافقة بالنصف وان كان اربعة والنصيب منها اما واحد فلا  
 يوافق غيره او اثنان فرضا فقط فلا تعدد في صاحبهما فلا كسر فالموافقة  
 او ثلاثة تقصيرا فقط فالموافقة بالثلث وان كان الثمانية والنصيب  
 اما واحد فرضا فقط فالموافقة او اربعة كذا فلا كسر فالموافقة  
 او ثلاثة تقصيرا فقط فالموافقة بالثلث او سبعة كذا فالسبع وان  
 كان الستة والنصيب اما واحد فالموافقة او اثنان فالموافقة  
 بالنصف او ثلاثة فرضا فنقسم او تقصيرا فالموافقة بالثلث او اربعة  
 فالربع او النصف او خمسة تقصيرا فقط فالخمس وان كان الاثنان  
 عشر والنصيب اما واحد تقصيرا فقط فالموافقة او اثنان فرضا  
 فقط فالموافقة بالنصف او ثلاثة فرضا فالموافقة او تقصيرا



فالموافقة بالثلث او اربعة فرضا فقط فالموافقة بالربع او النصف  
 او خمسة تعصيبا فقط فالموافقة بالخمس او ستة فرضا فقط  
 فلا كسر او سبعة تعصيبا فقط فالموافقة بالسبع او ثمانية فرضا  
 فقط فالموافقة بالثمان او الربع او النصف وان كان الاربعة والعشرين  
 والنصيب اما واحد تعصيبا فقط او ثلاثة فرضا فقط فلا موافقة  
 او اربعة فرضا فقط فالموافقة بالربع او النصف او خمسة تعصيبا  
 فقط فالموافقة بالخمس او ثلاثة عشر كذا فالموافقة بجزء من ثلاثة  
 عشر او ستة عشر فرضا فقط فالموافقة بنصف الثمن او الثمن او الربع  
 او النصف او سبعة عشر تعصيبا فقط فجزء من سبعة عشر وان  
 كان الثمانية عشر والنصيب اما ثلاثة فرضا فقط فالموافقة بالثلث  
 او خمسة فرضا فقط فلا كسر او عشرة تعصيبا فقط فالموافقة بالعشر  
 او الخمس او النصف او واحد كذا في صور المعادة بلا موافقة وان كان  
 الستة والثلاثين والنصيب اما ستة فرضا فقط فالموافقة بالنصف  
 او الثلث او السدس او سبعة او تسعة كذا فلا موافقة او اربعة  
 عشر تعصيبا فقط فالموافقة بنصف السبع او السبع او النصف  
**فصل في الانكسار على اكثر من صنف والكسر ان يقع على**  
**صنفين فصاعدا فاحد الامر ان اطلبه بين كل جزو ما**  
**له من الاصل الذي قد علم كما في الكسر على صنف اعني بلحاذا الامر**  
**توافقا او التباينا وان ترك بحاله فريقا بيننا نصيبه واردد له**  
**فريقا وافقا نصيبه وبعد اثبات المبين ووفقا للموافق حصلا**  
**بما علمت سابقا من المناهج الثلاثة التي تقدمت اقل**

مقسوم على ما اي الاعداد التي اثبتت سوا كانت احيازا او اوقفا  
 او كليهما قاضيه اي اقل مقسوم على ما ذكر في العدد الذي بالاصل  
 انشأ اي انصف او في منتهى ارتفاعه بالعول فالماصل من  
 الضرب هو النصيب اي المصحح يا ذا العقل وسع ما ضربته في الاصل  
 او في ما صار اليه الاصل بالعول جزء السهم فارغ ما راوا اي اعتقدوا  
 ووجه تسميته بذلك كما قال انه اذا قسم المصحح على الاصل تاما  
 او عابلا خرج هولان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين  
 يخرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسمة هو ما يصيب الواحد من  
 المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه هو  
 الاصل او المنتهى يسمى سهما والمخط يسمى جزا فلذا قيل جزء السهم اي خط  
 الواحد من الاصل او المنتهى ثم مثل الانكسار على ثلاثة اقسام بمثل  
 يقاس عليها بقوله كجديتين مع ثلاث من وادام وخمسة اينا  
 عم اصلهم اي اصل مسيلتهم من ستة قام والانكسار فيها على اصناف  
 ثلاثة والاعتبار بينهما وبين انصباها بين من ابان اي يوضع  
 ان كل صنف من الثلاثة باينه نصيبه وبينها اي الثلاثة  
 مباينه فجزء سهما ثلاثون ومن قاف اي مائة وقفا بالقصر  
 للوزن اي ثمانين صحت لتهدد ركن اي لقوا عدد علمت وسمما  
 اي كل مسيله يعمرها التباين بان يقع بين الانصبا وذويها وبين  
 ذويها بعضهم مع بعض كمنه المسيله صما وهو اي تلقيها  
 بذلك باين اي واضح لانه لما عرهما التباين تحقق فيها الشدة يقال  
 حجر اصم اي صلب وان يكن جدانه اي الميت عشرتها وكل صنف



غيره اي غير صنف الجذات من ولد الام وبني الاعمام **تسعيناً** **لمبتدأ**  
 به في الذكر وهو صنف الجذات **مباين نصيبه وغيره** اي غير المبتدأ  
 به **موافقاً نصيبه** اي تجده موافقاً بين ما به الموافقة بقوله  
**والانفاق في فريق الاخوة** بينهم وبين نصيبهم **بالنصف ثم في فريق**  
**ذوي العصوبة** كذلك بالثلث **فارد كل صنف منهما لوفقه**  
**والراجعين** منهما **اقرنهما** بضم الراء **بالمبتدأ به** وهو فريق الجذات  
**وانظر بين الثلاثة تراها تتسم بالانفاق فاطلن مارسم**  
 قبل اي اقل مقسوم على كل من الثلاثة **بالمهج البصري اوواه**  
 اي المهج الكوفي او الحلي **فجزسم هذه** المسيلة **تراه هو الذي**  
**تصع منه** المسيلة **السابقة** وهو مائة وثمانون **فاضربه في**  
**ذي** اي هذه **الستة المطابقة** للستة في السابقة **فثمانين**  
**والفصححت** وهذه **امثالها قد اوضحت** فلاحاجة لزيادة امثلة  
 وامثالها بالنصب باوضحت **والانكسار منها ان يقع هنا**  
**على اصناف اربعة** اذ ورثة الفريضة الواحدة لا يجاوز خمسة  
 اصناف لما مر او ايل الكتاب واحدهم الزوج والابوان والواحد يصع  
 عليه نصيبه قطعاً وخرج كما قال بقوله هنا اي في مسائل الفريضة  
 التي فيها ميت واحد مسائل الوصايا وبعض مسائل المناسحة  
 والولا فيقع الكسر فيها على أكثر من اربعة **ثم بعد وقوع الكسر على**  
**اربعة امتنع** شرعاً وحساباً من صورته العقلية التي بيانها **وافق**  
**فرق اربع سبباً** بالنصب او بالرفع بحسب اعراب اربع من كونه  
 فاعلا او مفعولاً ووجه امتناعه كما قال ان وقوع الكسر على اربع انما

هو في اصلي اثني عشر وضعفها واحد الاربع الزوجات ونصيبهن  
 ثلاثة صححة عليهن ان كن افراداً ولا فباينة لهن لا محالة **وفي**  
**ما بينهما اي الاربع ذلك** اي الوفاق **ايضاً منتفي** لانه لا بد في  
 تصور ذلك من كون كل منها يباينه نصيبه لتحقيق النظرين  
 الاربع والالكان **المعتبر** راجعه لاهو فلا يصدق قولنا الاربع  
 متوافقة وحينئذ وجه الامتناع ان اعداد غير الزوجات ان كانت  
 ارجوا ووافق انصبا اكثرهم عدد هم والفرض خلافه او افراداً  
 لم يمكن موافقتها لعدد الزوجات لان الاثنين والاربعة لا يوافقان  
 فرداً لان الزوج انما يوافق الفرد في كسر مخرجه فرد كالثلث والخمس  
 وذلك منتف من الاثنين والاربعة او بعضها فوجا وبعضها فرداً  
 فاولي بالامتناع واعلم ان صور الكسر على صنف اثنتان وباعتبار  
 العول وعدمه اربع كما مر وعلى صنفين اثنتا عشرة لان كلامهما  
 اما يباينه نصيبه او يوافقه او احدهما كذلك والآخر كذا وعلى كل  
 منها فالمشتان لا يخلوان عن نسبة من الاربع فذلك اثنتي عشرة  
 وباعتبار العول وعدمه اربع وعشرون وعلى ثلاثة اصناف  
 اثنتان وخمسون لان كلامهما اما يباينه نصيبه او يوافقه  
 او المباينة بين احدها ونصيبه والموافقة بين الآخرين ونصيبهما  
 او بالعكس تضرب الاحوال اربعة في احوال الثلاثة المثبتة وهي  
 ثلاثة عشر لان الثلاثة اما ان تتماثل او تتداخل او تتوافق او تتباين  
 او يتماثل منها اثنتان ويداخلهما الثالث او يوافقهما او يباينهما  
 او يتداخلوا ويوافقهما الثالث او يباينهما او يتوافقا ويداخلهما الثالث



او يباينها او يتباينها ويدخلها الثالث او يوافقها فذلك اثنتان  
 وخمسون وباعتبار العول وعدمه مائة واربع وكل ذلك ممكن  
 الوقوع في الاقسام الثلاثة وعلى اربعة اصناف مائة لا كما قال  
 المصنف خمس وتسعون لان كلامها اما يباينه نصيبه او يوافق  
 او المباين لنصيبه واحد او اثنان او ثلاثة تضرب الاحوال الخمسة  
 في احوال الاربعة المثبتة وهي عشرون لان الاربعة اما ان تتماثل  
 او تتداخل او تتوافق او تتباين او يتماثل منها ثلاثة ويدخلها  
 الرابع او يوافقها او يباينها او يتداخل منها ثلاثة ويوافقها الرابع  
 او يباينها او يتوافق منها ثلاثة ويدخلها الرابع او يباينها او يتوافق  
 منها ثلاثة ويدخلها الرابع او يوافقها او يتماثل منها عددان  
 ويتداخل الاخران او يتوافقا او يتباينا او يتماثلان من غير ان يتوافق  
 الاولين او يتداخل منها اثنان ويتوافق الاخران او يتباينا او يتوافق  
 منها اثنان ويتباين الاخران فذلك مائة وباعتبار العول وعدمه  
 مائتان وليست كلها ممكنة الوقوع بل تمتنع منها اربع وثلاثون  
 عشرون وهي حالة موافقة كل من الاربعة نصيبه وهي داخل في  
 قوله ثم امتنع وفاق اربع سهامها وسبع في حالة مباينة كل من الاربعة  
 نصيبه وهي تماثلها وتداخلها وتوافقها والمماثلة بين ثلاثة يدخلها  
 الرابع ويوافقها والمداخل بين ثلاثة يوافقها الرابع والموافقة  
 بين ثلاثة يدخلها الرابع اما امتناع المماثلة فللزوم صحة انصبا  
 اكثر الاربع عليهم لما مر ان نصيب الزوجات انما ينكسر عليهم اذا  
 كن اثنتين او اربعا فيجب كون بقية الاصناف كذلك ليتحقق

التماثل

التماثل بين الاربعة لكن انصبا وهم كلها منكسرة عليهم هذا خلف  
 واما امتناع المداخل فلان عدد الزوجات ان كان اثني امتنع  
 دخول غيره فيه وكذا دخوله في غيره ههنا لان الثلاثة الاخران كانت  
 افرادا فلا تمتنع كون الزوج فردا او ازاوا لجا فموافقة اثني منها  
 نصيبهما وهو خلاف الفرض وان كان عددهن اربعة فان كان  
 اقل الاعداد امتنع دخولها فيه ان كانت افرادا واستحالت المسئلة  
 ان كانت ازاوا لموافقة اثني منها نصيبهما وان كان اكثرها امتنع  
 دخول غير الاثني فيه واستحالت المسئلة لتعدد وجود عدد من  
 اخرين يداخلان الاربعة والاثني لتتم الاربعة كما هو الفرض  
 وان لم يكن اقلها ولا اكثرها استحالت ايضا لاستحالة المداخل  
 واما امتناع الموافقة فلما مر في تقرير قوله وفي ما بيننا ذلك ايضا  
 منتفى القاصر على هذه الصورة من بين اربع عشرة وهي الزائدة على  
 العشرين واما امتناع تماثل ثلاثة مع مداخله الرابع لها فلان  
 اعداد غير الزوجات ان كانت ازاوا لزم الموافقة في اكثرها والفرض  
 خلافة او افرادا امتنع مداخله عدد الزوجات لها تمامروا اما  
 امتناع تماثل ثلاثة مع موافقة الرابع لها فلا تمتنع موافقة عدد  
 الزوجات لغيره ان كان الغير فردا ولزوم مخالفة الفرض ان كان  
 زوجا واما امتناع تداخل ثلاثة مع موافقة الرابع لها فلان  
 المتداخل ان لم يكن عدد الزوجات احدها امتنع موافقة لها  
 ان كانت افرادا ولزم مخالفة الفرض ان كانت ازاوا وان كانت  
 لحددها فلا بد ان يكون اربعة والموافق زوجا يمكن توافقهما



وحينئذ فالعددان الاخيران ان كانا فردين امتنع تداءلهما <sup>بعضه</sup> الاربع  
 او زوجين لزم خلاف الفرض واما امتناع توافق ثلاثة مع مداخلة  
 الرابع لها فلان المتوافقة ان لم يكن عدد الزوجات احدها كانت كلها  
 او عددان منها افراد التحقق المبينة بين كل ونصيبه وحينئذ  
 بمتنع ان يكون عدد الزوجات داخلا في احدها لامتناع افنا الزوج  
 للفرد وان كان احدها فلما مر انفا وامتنع من حالة مباينة ثلاثة  
 لانصباها مع موافقة الرابع لنصيبه سبع ايضا وهي تلك السبع  
 بعينها وعلامة امتناعها ظاهرة مما مر وهذه الاربع والثلاثون  
 باعتبار العول وعدمه ثمان وستون تنبئ الكسر في اصل  
 اثنين انما يقع على فريق واحد وفي اصول ثلاثة واربعة وعثمانية  
 عشريقع على فريق او فريقين وفي اصيل ستة وستة وثلاثين على  
 فريق او فريقين او ثلاثة وفي اصيل اثني عشر وضعفها على فريق او  
 فريقين او ثلاثة او اربعة **فصل** في بيان كيفية قسمة  
 مصحح المسئلة ولها طرق اشهرها واخفها ما يدايه في قوله **ون**  
**يرم قسما بفتح القاف لتصحح** للمسئلة اي قسمة مصححها  
**ضرب اذ ذاك** اي وقت رومه القسمة **جزء السهم فيما قد وجب**  
 صحيحا ومنكسر **الكل وارث من الاصل المتعد** اي المهيأ لضرب جزء  
 السهم فيه قال وهذا بمعنى عيار ضرب ما لكل في جزء السهم **خرج**  
**له** اي لمن يروم **نصيب كل من قصد** من الورثة **وان يكن** اي جزء  
 السهم **في حظ جزء صلة ضرب** والجملة خبر يكن وجواب الشرط  
**يعول** بالرفع على ضعف حسنة ضرورة النظر اي يرتفع بالضر

بالجملة

بالجملة **الصفة يجب** من الارث **فاقسم على احاده** اي النصف  
 ارتقاعه اي الضرب **يحصل نصيب واحد الجماعة** والحاصل  
 انك مخير في هذا الطريق بين ضرب نصيب واحد الصنف في جزء السهم  
 وضرب نصيب الصنف في جزء السهم ثم قسمة الحاصل على احاده لكن  
 الاحسن الاقتصار على الثاني ان لم يصح النصيب على واحد الصنف  
 لانه اسهل من ضرب الكسر او ما فيه كسر في الصحيح وعلى الاول ان  
 صح لتقليل العدد وسقوط القسمة وانشاء الى الطريق الثاني بقوله  
**وان تشاء توصلا** لقسمة المصحح **بالقسم في الابتداء** والضرب  
 في الانتهاء عكس الاول **قسرت جزء السهم على الفريق ضاربا**  
**ما حصلا** بالقسمة **في حظ ذاك الصنف مما اقتلا** مما يبلغ فهو  
 حظ واحد الصنف والي الثالث بقوله **وان تشاء نسبت حظ الجز**  
**لعوده** اي الي عدد الجز **بالمخرج المميز** لمعرفة ذلك **فما بدا** من النسبة  
**اخذت باعتبارها** من جزء سهمها اي المسئلة **على مقداره** اي  
 جزء سهمها فما بلغ فهو حظ واحد الصنف وعلامة العمل بالاول  
 واضحة مما مر في تعريف جزء السهم فاذا حصل كل سهم قدر جزء السهم  
 فمن له سهم فله جزء السهم او سهمان فله مثلاه وهكذا فاذا ضرب  
 ماله من الاصل في جزء السهم حصل ما لتلك السهام من امثاله والثاني  
 ان قسمة عدد على اخر وضرب الخارج في ثالث كضرب المقسوم في  
 الثالث وقسمة الخارج على المقسوم عليه الاتري انك لو قسمت  
 عشرا على خمسة وضربت الخارج في ثلاثة كان كضرب العشر في الثلاثة  
 وقسمة الخارج على الخمسة والثالث مما مر في الاول اذ كل واحد له جزء



السهم او اقل او اكثر بحسب ماله من الاصل والعلة الجامعة للثلاثة  
 وغيرها من بقية الطرق ان نسبة حظ كل وارث او فريق من الاصل  
 الي الواحد او عدة احاد الفريق كنسبة حظ الواحد من المصحح الي  
 جزء السهم فهذه اربعة اعداد متناسبة تناسبها ههنا سبعا اي  
 نسبة الاول للثاني كنسبة الثالث للرابع اولها الحظ من الاصل  
 ثانياها الواحد او عدة احاد الفريق ثالثها الحظ من المصحح رابعها  
 جزء السهم والمجهول المطلوب منها ثلثا وكل اربعة اعداد متناسبة  
 كذلك ففي مجموعها خمس طرق ثلاثة منها تقدمت ورابعها ان تقسم  
 عدد الفريق على عدد جزء السهم ثم الحظ على الحاصل وخامسها  
 ان تقسم عدد الفريق على حظه ثم جزء السهم على الخارج والضابط  
 فيما اذا كان المجهول الثالث كما ههنا ان تضرب الاول في الرابع ثم تقسم  
 الخارج على الثاني او تقسم الرابع على الثاني ثم تضرب الحاصل في الاول  
 او تنسب الاول للثاني وتأخذ من الرابع بقدر ذلك او تقسم  
 الثاني على الرابع ثم الاول على الحاصل او تقسم الثاني على الاول  
 ثم الرابع على الحاصل **فان اردت في المثال الاول** من مثالي  
 الفصل السابق وهو جدتان وثلاثة اخوة لام وخمسة بني  
 عم **مقدار حظ الاخ** من المصحح **مفصل** صفة لحظ **فجزء سهمها**  
 بالنصب على الرابع بما يفسره اضرب الثاني **ثلاثين** بدل من جزء  
 سهمها **اضرب** **سهمين** فيه اي في جزء السهم وهو اي الحظ الذي  
 هو سهمان **قدر الواجب** **لهما** اي الاخوة **من الاصل** **يكن** اي  
 يوجد **ستون** **فاقسم** اي الستين **عليهم** **يرتفع** من القسمة

**عشرون** **وهو الذي لواحد منهم** **وجب** واضرب سهم الجدتين في  
 الثلاثين واقسم الخارج عليهم يكن لكل منهما خمسة عشر وضرب الثلاثة  
 لبني العم في الثلاثين واقسم الخارج عليهم يكن لكل منهم ثمانية عشر **ومن**  
**يكن بالثان** **منهم** **حسب** **بالفتح** من الحساب اي ومن يكن قد  
 حسب بالطريق الثاني من الطريق المذكورة **يقسم ثلاثين على عددهم**  
 اي الاخوة **ويضرب الحاصل** وهو عشرة **في سهمهم** يخرج مال كل منهم  
 ويقسم الثلاثين على الجدتين وتضرب الخمسة عشر الخارجة في سهميها  
 وعلى بني العم وتضرب الستة الخارجة في ثلاثة حظهم يكن لكل ما  
 ذكر **اذا** **اردت** العمل **بالثالث** **سم** **من ثلاثة** عدد الاخوة **سهمين** اي  
 سهمين يكن ثلثين **ومن ثلاثين** **خذ الثلثين** اي ثلثيها **يحصل**  
 لكل **احد** **منهم** **من** **الثلاثة عشر** **كما عرفت** **وسم** **من اثنين**  
 عدد الجدات سهمهما يكن نصفا فخذ من الثلاثين نصفها وهو مال كل  
 جدة **وسم** **من الخمسة** عدد بني العم سهمهم يكن ثلاثة احماس فخذ  
 من الثلاثين ثلاثة احماسها وهي مال كل منهم وبالطريق الرابع اقسّم  
 على الثلاثين الاخوة يخرج عشر اقسّم عليه سهمهم والجدتين يخرج  
 ثلثا عشر اقسّم عليها سهمهما وبني العم يخرج سدس اقسّم عليه  
 سهامهم يخرج لكل ما ذكر وبالخامس اقسّم الاخوة على سهمهم يخرج  
 واحد ونصف والجدتين على سهمهما يخرج اثنان وبني العم على سهامهم  
 يخرج واحد وثلثان اقسّم على كل من الخواارج الثلاثين يخرج لكل ما  
 ما ذكر **وقس** **بما ذكرته** في الاخوة **الباقين** من الجدتين وبني العم  
 وقد عرفت **واعلم** ان نسبة حظ كل من الاصل اليه كنسبة ماله



من المصحح اليه فهذه اربعة اعداد متناسبة ايضا والمجموع منها  
 الثالث ففي استخراج خمسة طرق ايضا ان تضرب لكل حظه في المصحح  
 وتقسيم الخارج على الاصل او تسمى حظ كل من الاصل وتضرب الخارج في  
 المصحح او تقسم الاصل على حظ كل ثم المصحح على الحاصل او تقسم المصحح  
 على الاصل وتضرب الخارج في حظ كل او تسمى الاصل من المصحح وتقسيم  
 الخارج على حظ كل فحصل عشر طرق لاستخراج حظ كل بعد التاصيل  
 والتصحيح وتخصيل جزء السهم وان كانت باعتبار الضابط الكلي خسا  
 ثم بين اختبار صحة القسمة بقوله **والانصبا بالقصر للوزن اجمع**  
**وقابل ما اجمع منها اي بالمصحح الذي قسمت لاختبار متبع**  
 اي لاجله فان ساوه فالعمل صحيح والا فلا ففي المثال اذا صحت الانصبا  
 كانت مائة وثمانين فالعمل صحيح ولو كان اقل واكثر فاعيد العمل  
 لانه مختلف **استخراج حظ كل وارث من مبلغ التصحيح بعد**  
**التاصيل وقبل التصحيح** ان كان بعد تخصيل جزء السهم ففيه الطريقة  
 الخمس الاولى من العشر لعدم الاحتياج فيها الى التصحيح او قبله وهو  
 المراد فطريقه ما قال **ان ينكسر نصيب حيز فقط عليه ثم بالتباين**  
 بينه وبين حيزه **ارتبط في خط ذاك الصنف المبين للفرد منه استقر**  
 اي استقر حظ الصنف لواحدة لانه جزء سهم الصنف اذ الصنف جزء سهم  
 المسيلة حينئذ فاذا ضرب فيه الحظ وقسم عليه الخارج خرج حظ  
**وان توافقا اي الصنف وحظه فوفق ما انكسر للفرد لانه جزء سهم**  
 الصنف اذ راجع الصنف هو جزء سهم المسيلة حينئذ فاذا ضرب  
 فيه الحظ وقسم عليه الخارج خرج وفق الحظ **والذي نصيبه انقسم**

عليه

عليه فاضرب حظه مما التسم بالاصل في احد ذاك الحيز المنكسر عليه  
 حظه ان يابنه **وفي وفقه** ان وافقه لان كلامه من اجزاء السهم **وكل**  
**حظ من الاصل ميز** بما قلنا وقد مثل لكل من المباينة والموافقة بمثال  
 فقال الجدة وسبعة اعمام لكل عم خمسة سهمان لانها جميع ما قد  
 انكسر لكلهم لذي اي عند تباين طهره **وعدم اي سبعة الجدة اذ**  
**حظها منقسم بالصفة** عليها ومجموع الحظوظ اثنان واربعون ومنه تصح  
 المسيلة فان يكن اعمامه اي الميت **عشرينا يكن لكل منهم سهم واحد**  
**يقينا اي خمس حظهم لان توافقا اي الاعمام وحظهم اي لتوافقه ما به**  
 اي الخمس **وخمس عدم** اربعة لمن بقي بفتح القاف على لغة تميم اي الجدة  
 بلا ضرب لتضييمها لانه واحد ولا اثر لضربه فتصح من اربعة وعشرين  
**فلو نصيب جدة تعدد اضريت عدمه** اي عدد نصيبها في المباين او وفق  
 الموافق **كما تهمدا** في تقرير القاعدة من الضرب في عدد المباين ووفق  
 الموافق **جدة وزوجة وثلاثة اعمام** لكل عم سبعة حظهم واضرب لكل من  
 الجدة والزوجة حظها في عدد الاعمام يكن للجدة ستة وللزوجة تسعة  
 وتصح من ستة وثلاثين ولو كانت الاعمام فيها اربعة عشر لوافقوا حظهم  
 بالسبع فاجعل سبعة وهو واحد لكل منهم فلم اربعة عشر واضرب  
 لكل من الجدة والزوجة حظها في سبع الاعمام يكن للجدة اربعة وللزوجة  
 ستة وتصح من اربعة وعشرين ولو تركت زوجا واخوين لام وخمس  
 شقيقات فاصلها ستة ونقول لتسعة والمباينة بين الشقيقات  
 وحظهن فقط فاربعتين لكل شقيقة فلمن عشرون وللزوج ثلاثة نظرا  
 في الشقيقات فله خمسة عشر ولكل اخ خمسة لان له سهما واحدا



فتضع من خمسة واربعين ولو كن عشرين لو افقن حظن بالربع قال  
 ربه لكل منهن فلمن عشرين وللزوج ثلاثة في ربع عدد من خمسة  
 عشر ولكل اخ ربع عدد من فتضع من خمسة واربعين وبذلك عرف ان  
 المذكور هنا نوع من التصحيح ولما فرغ من بيان وقوع الكسر على صنف اخذ في  
 بيان وقوعه على صنفين وصورة كما عرفت اثنتا عشرة اربع حالة مباينة للحظيما  
 واربع حالة الموافقة واربع حالة الاختلاف وقد بينا كلها فقال **والكسر**  
**ان يقع على صنفين** وبان **الصنفان الحظيين** فان تماثلا اي الصنفان  
 في حكمه اي في حكمه حكم الحظ **المتكسر على فريقين** في تبين لحظه **ذكر** لكل  
 واحد من كل منهما حظ صنفه ولمن وضع عليه حظه مسطح ضربه في احد  
 الصنفين وذلك لما مر في الانكسار على صنف واحد مباين لحظه **وان تباينا**  
**فكل صنف منهما فاضرب نصيبه بدون وقف** اي توقف في عدد غيره  
 اي الصنف اي في عدد الصنف الاخر فما كان فهو لواحد ذلك الصنف  
 لان ضرب عدد في مسطح عددين وقسمة الخارج على احدها كضرب العدد  
 الاول في الاخر فلو ضربت اثنين في مسطح ثلاثة وخمسة وقسمت الخارج  
 على الخمسة مثلا كان كضرب الثلاثة في الاثنين وكذا لو قسمته على الثلاثة  
 كان كضرب الخمسة فيهما وقد علمت ان جزء السهم في صورة تباين الصنفين  
 مسطحهما وانك في الطريق الاول المذكور في الفصل المتقدم تضرب حظ  
 كل صنف في جزء السهم وتقسم الخارج على عدد الصنف فيكون ضرب حظ  
 احد الصنفين في جزء السهم الذي هو مسطحهما وقسمة الخارج على  
 ذلك الصنف كضرب ذلك الحظ في الصنف الاخر ومن ذلك يعلم علة ما  
 ياتي من الصور **ودو حظ سلم من الكسر فاضرب نصيبه من اصل قدم**

**في سطح دينك الفريقين** المتباينين لانه جزء السهم فما كان فهو لذي  
 الحظ **وان توافق الصنفان فاضرب ما ركن** لكل صنف في جميع  
 وفق فريقه اي الصنف الاخر فما كان فهو لواحد ذلك الصنف **ودو**  
**التقسيم حق** فاضرب نصيبه من التاصيل في مضروب وفق  
**حيز في صنف** اي في الصنف الاخر فما كان فهو لذي الانقسام **او دا**  
 اي وان تداخل الصنفان **فكن توافق بينهما سبق** لما مر ان كل من اخلين  
 متوافقان وان شئت فادفع حظ الاكبرهما الواحدة واقسم الاكبرهما على  
 اصغرهما واضرب الخارج في حظ اصغرهما يخرج ما لواحدة واضرب حظ  
 من مع عليه حظه في الاكبر فما كان فهو له هذا كله في الحالة الاولى اما  
 الثانية والثالثة فقد بينا بقوله **وان توافق كل صنف ما استحق**  
**اولم يوافق منهما غير صنف فارجع** كلا اي كل موافق منهما في الحالة التي  
**لوقفه وما مر في حالة مباينة كل منهما حظه اتبع** بان تنظر بين  
 الراجعين في الثانية فان تماثلا فلكل واحد من كل صنف وفق حظهم  
 واضرب حظ من مع عليه في احد الراجعين او تباينا فاضرب وفق  
 مال كل صنف في راجع الاخر يخرج ما لواحد الصنف واضرب حظ من مع  
 عليه في مسطح الراجعين او توافقا او تداخلا فاضرب مال كل واحد  
 من كل صنف وفق حظ صنفه في راجع راجع الصنف الاخر واضرب حظ  
 من مع عليه في مضروب احد الراجعين في وفق الاخر وبان تنظر بين المتباينين  
 والراجع في الثالثة فان تماثلا فالحظ المتباين لواحد مباين ووفق  
 الحظ الموافق لواحد ما وافقه وتضرب حظ من مع عليه في احدهما  
 او تباينا فاضرب الحظ المتباين في الراجع يكن ما لواحد المتباين ووفق



الحظ الموافق في عدد المباين يكن ما لو اُحد الموافق وحظ من صح عليه  
 في مسطحا او توافقا او تراخا فاضرب الحظ المباين في راجع الراجح  
 ١٢٠ يكن ما لو اُحد الموافق وحظ من صح عليه في مضروب اُحدهما في رفق الآخر  
 وقد اخذ في امثله بعض ذلك فمثل للصورة الاربع الحالة الاولى على الترتيب  
 السابق بقوله **كروحة وسبعة من ولد الام** معهم من الاعمام عدد  
 مثلهم اي سبعة فاصلها يقوم من يسكون النون اثني عشر وكل  
 صنف من الصنفين حظه قد انكسر عليه مع تباين بينه وبين  
 حظه فانظر تجد بين الفريقين تماثلا عريضا **فخمسة الاعمام قل**  
**للم الواحد منهم وللآخر خبر الذي لولد الام** واضرب لها اي للزوجة  
 ثلاثة حظها في سبعة احد المتماثلين وبعد اي بعد استخراج  
 الانصبا ما تفرق منها بالقسمة **احكم** اي اتقن جمعه مختبرا  
 فتعرف ان المصحح اربعة وثمانون وان تكن اعمامه اي الميت ثمانية  
 فذاك تمثيل الحال اي صورة ثانية فكل من الصنفين يباينه حظه  
 وهما متباينان **فاضرب لهم** واحداي لاجله **خمس الاعمام في سبعة**  
 عدد الاخوة **يفر اي العم** بها بالقصر للوزن اي بخمسة ولا م اي  
 وتلاني فلم يمايتان وثمانون وللآخر اي لاجله **اضرب في الثمانية**  
 الاعمام **اربعة** حظ فريق الاخوة **يظهر نصيبه من الاعداد المتفرقة**  
 من الضرب وذلك اثنان وثلاثون فلم يمايتان واربعة وعشرون **وسبعة**  
 عدد الاخوة **سطح مع الثمانية** عدد الاعمام **والحاصل** وهو ستة  
 وخمسون **اضرب فيه حظ الباقيه** وهي الزوجة يخرج مائة وثمانية  
 وستون وتضع المسيلة من ستمائة واثنين وسبعين **وان يك الاعمام**

معها

معها اي الزوجة ستة **وولد الام تسعة** فالبينة اي والقطع  
 بانه قد توافق الصنفان بالاثلاث **فخمسة الاعمام في ثلاث**  
 راجع الاخوة **اضرب لهم** يكن له خمسة عشر فلم يمايتان وتسعون وللآخر  
**اضرب اربعة** حظ الاخوة **في اثنين من ستة اعني بالاثني راجعه**  
 اي راجع عدد الاعمام يكن له ثمانية فلم يمايتان وسبعون **والسبعة**  
**اضرب ثلثها في التسعة** او بالعكس **والحاصل** اضرب في نصيب الزوجة  
 يكن لها اربعة وخمسون وتضع من مائتين وستة عشر وان تكن  
 اي المسيلة بحالها ولكن **ولد الام** ثلاثة **واضرب** لفرد منهم حظهم  
 اربعة **في اثنين** ثلث عدد الاعمام لتوافق عددي الصنفين بالثلث  
 يكن له ثمانية فلم يمايتان اربعة وعشرون **واضرب لهم خمسة الاعمام**  
**تمام** في ثلث اخوة واحد ايكن له خمسة فلم يمايتان وثلاثون وذات تمام حال  
 لازمة **واضرب حظ المرأة ثلاثة في ستة** تركبت من ثلث احدها  
 في الآخر **بعبارة** اي بالاعتبار اذ لا يرتفع بضرب ثلث احدهما في الآخر  
 شيء عن اكبرهما فيكون لها ثمانية عشر فتضع من اثنين وسبعين  
 ثم مثل بمثال لصورة من الحالة الثالثة بقوله **وان يكن اعمامه**  
 في الصورة المذكورة **عشرين** فوفقها اربعة يقبضها **واضرب**  
**في اربعة للاخوة** اي حظهم **يبد والني لكل ذي اخوة** بالتشديد  
 وهو ستة عشر فلم يمايتان واربعون **واضرب لهم خمس حظ احد**  
 بالوقف بلغة ربعة اي واحدا **في عدد اخوة** ثلاثة يكن له ثلاثة فلم  
 ستون **مباينا** بنصبة بقوله **يعد** والحالة حال من عداي بعد  
 عددهم مباينا لحظهم **واضرب نصيب زوجة** ثلثه **فيما ارتفع**



من ضرب عدد اخوة فما رجع من عدة الاعمام يكن لها ستة وثلاثون  
وتضع من مائة واربعة واربعين والقيس اي بما ذكر من الامثلة **اعتمد** انت  
في سائر الاقسام الاثني عشر **ياذا المستعد** لفهم مثل ذلك وامرها  
سهل فلا تطول بذكرها فعليك بضبط القواعد وقد استوفاهما كلها  
في الفصول وغيره ثم اخذ في بيان وقوع الكسر على ثلاثة اصناف او اربعة  
فقال **وان يزد كسر على ما سبقا فقس على الذي مضى محققا له والنقص**  
**على بيان ما ذكر من المثالين في الباب قبله** اي باب النصف والانكسار  
فيما على ثلاثة اصناف **وانت قاعدا** اي فقس على المثالين بقية الاقسام  
التي عرفت ثمانية **فاضرب لكل جدة في المثال الاول** وهو جدتان وثلاثة  
اخوة لام وخمسة بني **نصيب كل من واحد في المحصل من ضرب**  
**عدي اخوة والعاصب** وهو خمسة عشر يكن لها ذلك فلجدتي ثلاثون  
**واضرب لكل عاصب مناسب** اي نسيب ثلاثة حظهم في سطح من سواهم  
اي الجدات والاخوة وهو ستة يكن له ثمانية عشر فلهم تسعون **وللاح**  
**اضرب حظ اخوة اثنين نحو** اي نسبوا لام في سطح جدات **وولدع** وهو  
عشر يكن له عشرون فلهم ستون وتضع من مائة وثمانين **واردد** ثبات  
اي في المثال الثاني وهو عشرون جدة وتسعون اخا لام وتسعون ابن عم  
**عد ولد الام** لتصفه خمسة واربعين لموافقة حظه به **كذا عدي ذوي**  
**العصوبة** المثلث ثلاثين لموافقة حظه به **ثم الفرد** من كل صنف من  
نصيبه **فان ترد نصيب كل جدة** فراجع اخلافه **وهي العمد**  
في تمييز ذلك قابل بكل منهما **الجدات** **وكن لوفق الوفق** للصنفين الآخرين  
ذا اي صاحب اثبات **اعني بوفق الوفق ثلاثة** لبني العم وتسعة للاخوة

وقد

وقد **تد اخلافا طلب بذاك المنهج المعتمد** الذي يتوصل به لمعرفة  
اقل عدد ينقسم على كل من عدد بن مفروضين **اقل مقسوم على كليهما** **تجد**  
تسعة **واضربه في سهم كل من علماء والعمل في نصيب كل واحد من**  
**اخوته** اي المبين ان تقول **قابل بوفق عدد** **بجملته** اي قابل بجملته  
وفوق عدد هم وهو خمسة واربعون **عشرين** عدد الجدات **ثم الراجع الذي**  
**بقي** وهو راجع الاعمام ثلاثون **تجد** اي وفوق عدد الاخوة للعدي اي  
العشرين والثلاثين **ذاتوافق** **للاول** بالخمسة والثاني بثلاث الخمسة **فازددهما**  
اي العددين الثاني **لاثنين** **ثم الاول** الى اربعة وهما امتدادا لكان والاصل  
اربعة رحمه للوزن ثم اتى بالف الاطلاق وضم في الموضوعين للترتيب الاخباري  
**ونصف حظ الاخوة اضرب اجمعاه في اكر الوفقين** اي الاربعة **اذ هو**  
**الاقل** اي اقل عدد ينقسم على الاثنين والاربعة **يكن نصيب كل اخ بالتشديد**  
**ما حصل** وهو اربعة فلهم ثمانية وستون **واعمل كذا في حظ كل عاصب**  
من بني العم **مراعياما كان من تناسب** بان تقابل براجعه الجدات  
وراجع الاخوة يكن راجعاهما اثنين وثلاثة وهما متباينان **واقل عدد**  
ينقسم عليهما ستة **فاضربه في ثلث سهامهم** يكن له ستة فلهم خمسين  
واربعون وتضع من الف وثمانين كما مر **وفي الذي اوردته كفاية**  
**لضابط الاصول** اي القواعد **بالعناية** من الله تعالى **وان في نهاية**  
**الاعراض** شرح له على الجعيرية ولم يكمله **ما فيه من ذا النوع** الذي  
كلامنا فيه **عنية المرتاض** في هذا الفن ومن ذابيان ما وعنية مبتدأ  
خبره فيه او فاعله **المناسخة** اي هذا مبحث المناسخة  
من النسخ وهو الازالة والتغيير والنقل يقال نسخت الشمس الظل

يد



ازالته ونسخت الرج اشار الديار غيرتها ونسخت الكتاب نقلت ما فيه  
الى اخره ومن ذلك المناسبة لازالة او تغيير ما صحت منه الاولى بموت  
الثاني او بالمصحح الثاني او لانتقال من وارت لآخر وهي اصطلاحان  
بموت وارت فاكثر قبل قسمة التركة فان قلت المناسبة مفاعلة تقتضي  
صدور الفعل من الجانبين وهو منتف هذا العلم بان المسئلة المناسبة  
ليست منسوخة وبالعكس قلت تقدم جواب مثل هذا وايضا لما  
كان في المتوسطات شبه المفاعلة ونزل غير هامر لنظما اطلق علي  
الكل ذلك طرد الباب وانما عبرت بشبه المفاعلة في المتوسطات  
لا بالمفاعلة مع انما موجودة فيها لان وجودها فيها مجاز لان ناسخ كل  
منها غير منسوخه والمفاعلة حقيقة انما تكون حيث يكون الفعل من  
اثنين فاكثر يفعل كل بالآخر ما يفعل الاخر به ثم هذا الباب نوع من  
التصحيح لكن ما مر بالنظر لميت واحد وهذا بالنظر لاكثر فلذا عطف به  
وهو يتضمن ستة اقسام لانه اما ان يكون في المسئلة ميتان او اكثر  
وعلى كل منهما اما ان لا يحتاج لتصحيح جديد او يحتاج وعلى قسمي  
الاكثر اما ان يتوارث الموتي بعد الاول اي يورث بعضهم من بعض ولو  
في بعض البطون او لا وقد اخذ في بيانها على هذا الترتيب فقال ان  
مات قبل القسم بفتح القاف اي القسمة وارت عمل مصحح بفتح الحاء  
لكل ميت بالتحقيق مستقل صفة لمصحح وما المسبوق بالموت هو  
الميت الثاني من المسئلة الاولى قسم على مصحح له فاما ان يصح عليه  
او يباينه او يوافق كما يبينها بقوله فان سلم من كسر اقع منها  
اي من المصححين بالاول لحصول الغرض وان يكن مباينا لمصححه

فحصل

٩٢  
فصل اقل ما على المصححين مع قسمه ومنه تضع المسيلتان واثباته  
فاضرب احدهما في الاخر كما عبر به هو في مواضع كغيره اذ لو اعتبر اقل  
عدد يصح على المصححين لصحت المسيلتان في المثال الثاني الاتي من  
اثنين لكنهما انما يصحان من اربعة وعشرين كما سيأتي او كان ذاتا  
له فليقتصر اي فليطلب محصل من ضرب مصحح اول سبق في راجع  
الثاني على ذلك النسق المتقدم من اعتبار اقل جزء ليحصل اقل ما يصح  
على المصححين فاما من الضرب في القسمين فمنه صحت اي المسيلتان  
مقابلة وان نرم ان تقسم العدد المرتفع من الضرب فمن له شيء من المصحح  
الثاني ضرب فيما موروث له من الاول اي في الذي يجب لمورثه من  
المسئلة الاولى لدي اي عند تباين والا اي وان لم يباينه بل وافقه  
يضرب ماله من الثانية في وقفه اي وفق ما لمورثه من الاولى وكثيرا ما  
يعبر عن المصحح بالمسئلة فلذا ذكر مرة وانت اخري وما الاولى ينسب  
جزا لهما الضرب لاهلهما فيه نصيب كل وارث بها ومثل لكل من الصحة  
والمباينة والموافقة بمثال على هذا الترتيب بقوله كجدة وابني مات الواحد  
منهما عن ابنة وابني فهو اي المثال فاقدر للكسر والمسئلة الاولى  
من اثني عشر اثنان للجدة وخمسة للفرع الحي وخمسة من الفرع قبرا  
صحت على مصحح للثانية اي خمسة للبنت واحد ولكل ابن اثنان  
فاقنع بذلك المسئلة البادية اي الظاهرة من بدايد وظهر فاليا  
بدل من الواو وجوبا او المقدمة من بداه قدمه واليا بدل من الهمزة  
جوازا وبالجملة هي صفة غير محتاج اليها معني وان يكن من ماد عنه  
الواحد من الابنين ابني يكن مصحح الميت الاخير اثنان وماله



من الاولى وهو خمسة مباين له اي لمصححه **فقل** من ضعف الاولى  
 اي من اربعة وعشرين من ضرب احدهما في الاخرى **صحتا واضرب لكل**  
**ابن لثان** اي للميت الثاني من الثانية **سبعة** في ما مورثه خمسة  
 فلمما عشرة **واضرب لكل من ذوي الاول** **الخط** اي حظه من باقي  
**جمع الثاني** فلمجرة اربعة والفرع للثاني عشرة **فقس عليها ما لها ماضيا**  
 اي مشابهة **وان يخلف هالك ابوام** بالوقف بلغة ربيعة مع **استي**  
**ثم ماتت عنهم** وفي النسخة المرجوع عنهما منهم وهي الانسب اي ثم مات  
 من المذكورين بنت **وخلقت ذوي الاولى فقط** فقد خلقت جدة  
 وجدوا واحدا ابوين **فان يكن** اي الهاك الاول **انتي في الاخرى** تانيث  
 اخرا بالكراي في المسيلة الاخيرة **سقط** **اب** **لانه ابوام** والمجرة  
 السدس والاخت النصف والباقي يرد عليهما ان لم ينتظم بيت المال  
 فتكون من اربعة وحظ الميت الثاني من الاولى وهي ستة سيمان يوافق  
 مسئلته بالنصف واضرب نصفها في الاولى فتصحان من اثني عشر لابل  
 اثنان بالابوة ولاشي له بالجدة لانه ابوام وللأم اثنان بالامومة  
 وواحد بالجدة وللبنت اربعة بالبنة وثلاثة بالاخوة وان انتظم  
 بيت المال فكل من المسيلتين من ستة وسهما الميت الثاني من الاولى  
 يوافقان مسئلته بالنصف ايضا فتصحان من ثمانية عشر لابل ثلاثة  
 بالابوة ولاشي له بالجدة وللامرولام ثلاثة بالامومة وواحد بالجدة  
 وللبنت ستة بالبنة وثلاثة بالاخوة ولبيت المال اثنان **وان يكن**  
**اخا ذكورة حصن** بالبنا المفعول من حصنه بالمهملة ثم المعجمة  
 عن حاجته واحتضنه حبسه والمراد المنع اي فما منع الاب في

الثانية لانه ابواب وجينيد **فالاول** يسكون لها الورث من ستة  
**والثانية** من ضعف تسعة للمجرة ثلاثة والمجرة عشرة والاخت خمسة  
**وحظ البنت الفانية** اي الميتة من المسيلة الاولى وهو اثنان **يوافق**  
**الاخرى بنصف** فلترد اي الاخرى **لتسعة** نصفها **ويستغني** اي يطلب  
**ذاك العدد** الذي تصح منه المسيلتان اي سطح ستة **ولتسعة**  
**فمن** **دال** اي اربعة **ونون** اي وخمسين **صحتا كما ركن** **وجز** **سهم**  
**الواد** اي الستة التي هي المسيلة الاولى **تسعة** بنصبه بقوله **جمع**  
 اي صار **وجز** **سهم** **المصحح** **الثان** **واحد** نصف حظ البنت قال وانما  
 كان واحدا لان ما يحصل لها من الثمانية عشر اذا قسم على اصل مسئلتها  
 يخرج لكل سهم واحد واذا عرف ذلك **فقس** **يتبع** فمن له شي من الاولى  
 ضرب في تسعة او من الثانية في واحد فللاب تسعة بالابوة وعشر  
 بالجدة وللأم تسعة بالامومة وثلاثة بالجدة وللبنت ثمانية  
 عشر بالبنة وخمسة بالاخوة **وهذه المسيلة تعري** **الي** **ابي العباس**  
 وقيل الي جعفر عبد الله بن الرشيد **المأمون** فيقال لها المأمونية  
 لانه لما اراد ان يقر يحيى بن اكرم قضا البصرة احضره فاستحققه  
 فاحس يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني فان القصد علمي لا خلق  
 وكانوا يمتحنون القضاة والعمال والامراء بالفرايض فقال ما تقول  
 في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتي ماتت احدي البنتين عن الباقي  
 وقيل عنهم وعن زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة  
 فاعجب المأمون فطنته وقال عرفت الجواب فولاه **وحكي** **الحافظ**  
 عبد الغني المقدسي ان يحيى اذ ذاك كان ابن احد وعشرين سنة فاستحققه



من الاولى وهو خمسة مائة **له** اي لمصحه **فقل** من ضعف الاولى  
اي من اربعة وعشرين من ضرب احدهما في الاخرى **صحت واضرب لكل**  
**ابن لثان** اي للميت الثاني من الثانية **سبعة** في ما مورثه خمسة  
فلهما عشرة **واضرب لكل من ذوي الاول** **الخط** اي حظه منها في  
**جمع الثانية** فللمجدة اربعة وللفرع المي عشرة **فقس عليها ما لها ماضيا**  
اي مشاهمة **وان يخلف هالك ابوام** بالوقف بلغة ربيعة مع **ابنتي**  
**ثم ماتت عنهم** وفي النسخة المرجوع عنهما منهم وهي الانسب اي ثم مات  
من المذكورين **بنيت وخلفت ذوي الاولى فقط** فقد خلفت جدة  
وجدا واختا لابوين **فان يكن** اي الهاك الاول **انتي في الاخرى** تانيث  
اخر الكسراي في المسيلة الاخيرة **سقط** **اب لانه ابوام** والمجدة  
السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما ان لم ينتظم بيت المال  
فتكون من اربعة **وحظ الميت الثاني** من الاولى وهي ستة سيمان يوافق  
مسيئلته بالنصف **واضرب نصفها في الاولى فتصحان** من اثني عشر للاب  
اثان بالابوة ولاشي له بالجدودة لانه ابوام وللأم اثان بالأمومة  
وواحد بالجدودة وللبنت اربعة بالبنوة وثلاثة بالاخوة وان انتظم  
بيت المال فكل من المسيلتين من ستة وسهما للميت الثاني من الاولى  
يوافقان مسيئلته بالنصف ايضا فتصحان من ثمانية عشر للاب ثلاثة  
بالابوة ولاشي له بالجدودة لما مرو للام ثلاثة بالأمومة وواحد بالجدودة  
وللبنت ستة بالبنوة وثلاثة بالاخوة ولبيت المال اثان **وان يكن**  
**اخاذ كورة حصين** بالبنا للمفعول من حصنه بالمهملة ثم المعجزة  
عن حاجته واحتضنه حبسه والمراد المنع اي فها منع الاب في

الثانية لانه ابواب وجينيذ **فالاول** يسكون الها للوزن من ستة  
**والثانية** من ضعف تسعة للمجدة ثلاثة والمجد عشرة وللأخت خمسة  
**وحظ الميت الثانية** اي للميتة من المسيلة الاولى وهو اثان يوافق  
الاخرى بنصف فلترد اي الاخرى **لتسعة** نصفها **ويستغني** اي يطلب  
ذاك **العدد** الذي تضع منه المسيلتان اي **سطح ستة وتسعة**  
**فمن دار** اي اربعة **ونون** اي وخمسين **صحتا كما ركن** **وجز سهم**  
**الواد** اي الستة التي هي المسيلة الاولى **تسعة** بنصبه بقوله **جمع**  
اي صار **وجز سهم المصحح** **الثان واحد** نصف حظ الميت قال وانما  
كان واحدا لان ما يحصل لها من الثمانية عشر اذا قسم على اصل مسيئلته  
يخرج لكل سهم واحد واذا عرف ذلك **فقس يتبع** فمن له شي من الاولى  
ضرب في تسعة او من الثانية في واحد فللاب تسعة بالابوة وعشر  
بالجدودة وللأم تسعة بالأمومة وثلاثة بالجدودة وللبنت ثمانية  
عشر بالبنوة وخمسة بالاخوة **وهذه المسيلة تعزي الى** ابي العباس  
وقيل الى جعفر عبد الله بن الرشيد **المأمون** فيقال لها المأمونية  
لانه لما اراد ان يقدر يحيى بن اكرم قضا البصرة احضره فاستحققه  
فاحسن يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلمي فان القصد علمي لا خلقي  
وكانوا يمتحنون القضاة والعمال والامراء بالفرايض فقال ما تقول  
في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتي ماتت احدي البنتين عن الباقي  
وقيل عنهم وعن زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة  
فاحبب المأمون فطنته وقال عرفت الجواب فولاه **وحكي** الحافظ  
عبد الغني المقدسي ان يحيى اذ ذاك كان ابن احد وعشرين سنة فاستحققه



مشايخ البصرة واستصغروه فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي  
فقال سن عتاب بن اسيد حيين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة  
**فينبغي للمسؤول الفحص** اي البحث **عن المدفون** الاول اهود ذكر  
ام انتي والافتكون مخطيا لاختلاف حكم الاب باختلاف ما بل يختلف  
به ايضا كما قال الناظم حكم البنت الحية لانه يجوز ان يكون غير اي  
الميتة على تقدير الانوثة فيكونان اختين من ام فلم ياه من الثانية  
السدرس وتضع المسيلتان من ثمانية عشر لابل ثلاثة بالابوة ولاي  
له بالحدودة لما مر وللأم ثلاثة بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت  
سنة بالبنوة وواحد بالاخوة وليت المال اربعة واما على تقدير  
الذكورة فلا يختلف الحكم وان جاز كونها اختين لابوين اولاب كما لا  
يختلف في الجدة وان جاز كونها جدة لام على تقدير الانوثة وجدة لاب  
على تقدير الذكورة واعلم انك لو عملت في الباب كل مسيلة على حدة  
بحيث لا تعلق لواحدة باخرى صح لكن يطول ويفوت القصد من قسمة  
المسايل على حساب واحد وان علة اقتصارهم في الباب على التباين والتوافق  
يعلم مما مر في التصحيح لان المذكور هنا نوع منه كما مر ولابن الرفع  
هنا كلام فيه نظر ذكرته في منهج الوصول **فصل** في بيان  
العمل في المناسخة التي فيها اكثر من ميتتين **وان يمت قبل القسمة**  
**ثالث من الورثة والباقي من ورثة الاولين او غير اي غير الباقي منهم**  
**الثالث وارث** مع من مضي اي بقي اي كايها مع الباقي وهو كما قال  
حال من ضمير وارث بالنظر لغير فقط **او مع بعضهم** جمع الضمير باعتبار  
المعني **او منفرد** عطف على كايها المقدرو وقف بلغة ربيعة اي وان

المناسخة

يتم

يتم قبل القسمة ثالث والحال ان ورثته هم باقي ورثة الاولين فقط  
او غير باقهم حالة كونه مع باقهم كلهم او بعضهم او منفردا **فأعمل له**  
اي الثالث **مصحا كما عرفت** في الميت الثاني **واقسم عليه** اي على مصح  
الثالث **حظه مما اعتبر** اي من العدد الذي صحت منه الاوليان **كانه**  
المسيلة **الاولي** وصار المصحح الثالث **كانه الثاني** **وحقق ما ذكر في الميتين**  
تصححا وقسمه تسهلا عليك هذا وقد علمت ان في كلامه اربعة احوال  
فلنذكر على ترتيبها امثلة ما قلون ترك زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات  
منها تم مات ابن عن الباقي ثم بنت كذلك فالاولي من اثنين وسبعين لابن  
منها اربعة عشر وقد ترك اما واخوين وثلاث اخوات لابوين فمسيلة  
من اثنين واربعين والاربعة عشر توافقها بنصف سبع فتصحان من  
مايتين وستة عشر فمن له شيء من الاول ضرب في وفق الثانية ثلاثة  
او من الثانية ففي وفق حظ صاحبها واحد فللام اربعة وثلاثون ولكل  
من الابنين الحيت اثنان وخمسون ولكل بنت ستة وعشرون وجرعان  
بالاختصار الى مائة وثمانية للتوافق بالنصف فللام سبعة عشر  
ولكل ابن ستة وعشرون ولكل بنت ثلاثة عشر فماتت احدهن عن ام  
واخوين واختين لابوين فمسيلتهما من ستة وثلاثين يباين حظها  
من الاوليين فتصح الثلاثة من ثلاثة الاف وثمانماية وثمانية وثمانين  
فمن له شيء من الاوليين ضرب في ستة وثلاثين او من الثالثة ففي ثلاثة  
عشر فللام ستمائة وتسعون ولكل من الابنين الف وستة وستون  
ولكل من البنيتين خمسمائة وثلاثة وثلاثون ولو كانت بحالها الا ان  
البنت تركت مع الباقي زوجها فمسيلتها من ثمانية عشر يباين حظها من



الاوليين ايضا فتصح الثلاث من الف وتسعمائة واربعه واربعين فمن له  
 شي من الاوليين ضرب في ثمانية عشر او من الثالثة ففي ثلاثة عشر فللام  
 ثلثمائة وخمسة واربعون ولكل من الابنين اربعماية واربعه وتسعون  
 ولكل من البنيتين مائتان وسبعة واربعون وللزوج مائة وسبعة عشر  
 ولو كانت بحالها الا ان البنت تركت مع هولا ابنين وثلاث بنات فترثها  
 مع الاولاد الام والزوج فمسيلتها من اثني عشر يباين حظها ايضا فتصح  
 الثلاث من الف ومائتين وستة وتسعين فمن له شي من الاوليين ضرب  
 في اثني عشر او من الثالثة ففي ثلاثة عشر فللام مائتان وثلاثون ولكل  
 ابن ثلثمائة واثناعشر ولكل بنت مائة وستة وخمسون وللزوج  
 تسعة وثلاثون ولكل ابن في الثالثة ستة وعشرون ولكل بنت فيها  
 ثلاثة عشر ولو كانت بحالها الا ان البنت لازوج لها وتركت ثلاثة عشر  
 ابنا وثلاث عشرة بنتا وكانت امها قتلها فمسيلتها من تسعة وثلاثين  
 توافق حظها بجزء من ثلاثة عشر فتصح الثلاث من ثلثمائة واربعه  
 وعشرين للام من الاوليين فقط سبعة عشر في ثلاثة باحد وخمسين  
 ولكل ابن كذلك ستة وعشرون في الثلاثة بثمانية وسبعين ولكل بنت  
 كذلك نصف ذلك ولكل ابن في الثالثة سهمان في جزء من الثلاثة عشر وهو  
 واحد باثنين ولكل بنت فيها واحد ولا يخفى ان وارث الثالث قد يكون بعض  
 الباقي في الاولين وحكمه يعلم بالقياس على الباقي وان لم ينص عليه  
 في النظم **واعمل كذا في ميت رابع فصاعدا وما سوي المصحح الاخير**  
 فيما اذا كانت الموتي ثلاثة او اربعة فصاعدا **احده مصحح واحد**  
 واعتبره مع الاخير كالمصحح الاول مع الثاني واعمل عماله مثاله في الاربعة

زوجة وابوان وابنتان ثم مات الاب عن الباقي واخ لابوين ثم الام عن  
 عن الباقي وام وعم ثم احدي البنيتين عن الباقي وزوج الاول من سبعة  
 وعشرين مات الاب عن زوجة وبنتي ابن واخ فمسيلتها من اربعة  
 وعشرين توافق حظها من الاول بالربع فيصحبان من مائة واثنين  
 وستين من له شي من الاول ضرب في ستة او من الثانية ففي واحد  
 فللزوجة ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون  
 وللأخ خمسة ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فمسيلتها من ستة  
 توافق حظها من الاوليين بالثلث فتصح الثلاث من ثلثمائة واربعه  
 وعشرين فمن له شي من الاوليين ضرب في ابنتين او من الثالثة ففي تسعة  
 فللزوجة الاول ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشر  
 ولام الثالث تسعة ولعمها كذلك ثم ماتت احدي البنيتين عن زوج  
 وام واخت فمسيلتها من ثمانية توافق حظها بالنصف فتصح الاربعة  
 من الف ومائتين وستة وتسعين فمن له شي من الثلاث الاول ضرب  
 في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين فللزوجة الاول التي هي ام  
 في الرابعة مائتان واربعه وسبعون وللبنت الباقية سبعمائة وخمسة  
 عشر وللأخ اربعون ولام الثالث ستة وثلاثون ولعمها كذلك وللزوج  
 الرابعة مائة وخمسة وتسعون ثم بين نفها اخرب قوله **وان يرث**  
**من مات بعد الميت الاول منه اي من الاول وما توارثوا اي الحالة**  
**ان الموتي غير الاول لم يرث بعضهم من بعض فحصل لكل ميت مصحح**  
**وما اي والمصحح الذي الاول اجعله كاصل للمسيلة قدما وما الغير**  
**من الموصلي اي مما جعل كالأصل قابل به تصحيحه اي مصحح غير**



الاول كما تقابل الاصل بالاصناف **وفصل** الانصبا كما في غير المناسبة  
**فكل تصحيح** اي مصحح غير الاول **يصح القسم** اي قسمه حظ صاحبه  
 عليه فاطرحه **واما حكم مصحح غير الاول عليه** حظه **انكسر**  
**موافق** له او غيره اي مباين له **فليعتد** كغيره **انكسر** عليه حظه  
 فيما بينه بقوله **ووفقه** ان وافق **او جملته** ان باين **اثبت** انت  
**وبعد** اي وبعد الابنات **اطلب لكل** الاعداد **المثبتة** **اقل مقسوم**  
**على كل** منها **فما كان** اخرا **في مصحح اول** **فيعلم** ما منه **صحت**  
 اي المسائل **والذي ضربته** **في الاصل** هو **جزء السهم** **للاولي** **فان**  
**نعت** اي وصفه بكونه جزء السهم **ومن له شيء من الاول** **ضرب** **في**  
**جزء سهمها** **فما بدا** **يجب** **لذلك** اي الذي ضربت ماله ان كان  
**حيا** **اول وارثيه** **ان كان ميتا** **وما تلغيه** **الميت** **فانقسم** **على** **مسيئلته**  
**تظفر** **جزء سهمها** **وقسمته** **امثلة** **ذلك** **زوجة** **وثلاثة بنين** **من غير** **ها**  
 مات **الثلاثة** **موتين** **كل** **عن** **ابن** **وبنت** **الاولى** **من** **اربعة** **وعشرين** **وكل**  
 من **الثانية** **والثالثة** **والرابعة** **من** **ثلاثة** **سهام** **وسهام** **كل** **ابن** **من** **الاولى**  
**يباين** **مسيئلته** **والاعداد** **الثلاثة** **متماثلة** **فتصح** **الاربعة** **من** **اثني**  
**وسبعين** **ومن له شيء من الاول** **ضرب** **في** **ثلاثة** **او** **من** **غيرها** **في** **سبعة**  
**فللزوجة** **تسعة** **ولكل** **ابن** **ابن** **اربعة** **عشر** **ولكل** **بنت** **ابن** **سبعة**  
**زوجة** **وثلاثة** **اخوة** **لاب** **مات** **احدهم** **عن** **ابنين** **ثم** **الثاني** **عن** **زوجة**  
**وثلاث** **بنين** **وبنت** **ثم** **الثالث** **عن** **زوجتين** **وابنين** **الاولى** **من** **اربعة**  
**والثانية** **من** **اثني** **والثالثة** **من** **ثمانية** **والرابعة** **من** **سبعة** **عشر** **وحظ**  
**كل** **من** **الاولى** **يباين** **مسيئلته** **والاعداد** **الثلاثة** **متداخلة** **فتصح**

الاربعة **من** **اربعة** **وستين** **وجز** **سهم** **الاولى** **سبعة** **عشر** **فتضرب** **فيه** **ما**  
**لكل** **منها** **وجز** **سهم** **الثانية** **ثمانية** **فتضرب** **فيه** **ما** **لكل** **منها** **وجز** **سهم**  
**الثالثة** **اثان** **والرابعة** **واحد** **زوجة** **وابنان** **وبنت** **من** **غيرها** **مات**  
**احد** **الابنين** **عن** **ابن** **وبنت** **ثم** **الآخر** **عن** **ابنين** **وبنت** **ثم** **الآخرى** **عن** **ابنين**  
**الاولى** **من** **اربعة** **والثانية** **من** **ثلاثة** **والثالثة** **من** **خمسة** **والرابعة**  
**من** **اثني** **وسهم** **كل** **ميت** **من** **الاولى** **يباين** **مسيئلته** **والاعداد** **الثلاثة**  
**متباينة** **فتصح** **الاربعة** **من** **الف** **وما بين** **واضرب** **ما** **لكل** **من** **الاولى** **في** **جزء**  
**سهمها** **ثلاثين** **ومن** **الثانية** **في** **ماية** **واربعين** **ومن** **الثالثة** **في** **اربعة**  
**وثمانين** **ومن** **الرابعة** **في** **ماية** **وخمسة** **ابن** **عم** **وثلاث** **اخوات** **مفتريات**  
**مات** **ابن** **العم** **عن** **ام** **وابنين** **ثم** **الاخت** **للأب** **عن** **زوج** **وابنين** **وبنت** **ثم** **الأخت**  
**للأم** **عن** **زوج** **واربعة** **بنين** **الاولى** **من** **سبعة** **والثانية** **من** **اثني** **عشر** **والثالثة**  
**من** **عشرين** **والرابعة** **من** **سبعة** **عشر** **وما** **لكل** **ميت** **من** **الاولى** **يباين** **مسيئلته**  
**والاعداد** **الثلاثة** **متوافقة** **فتصح** **الاربعة** **من** **الف** **واربعماية** **واربعين**  
**واضرب** **ما** **لكل** **من** **الاولى** **في** **ما بين** **واربعين** **ومن** **الثانية** **في** **عشرين**  
**ومن** **الثالثة** **في** **اثني** **عشر** **ومن** **الرابعة** **في** **خمسة** **عشر** **للتقيقة** **سبعماية**  
**وعشرون** **ولابن** **العم** **ما بين** **واربعون** **لكل** **من** **ابنيه** **ماية** **ولأم** **اربعون**  
**ولزوج** **الاخت** **لأب** **ستون** **ولكل** **من** **ابنيها** **اثان** **وسبعون** **ولبناتها**  
**سنة** **وثلاثون** **ولزوج** **الاخت** **للأم** **ستون** **ولكل** **من** **بناتها** **خمسة** **واربعون**  
**واعلم** **ان** **لهذا** **المنهج** **شرطين** **ان** **يكون** **الموت** **سوي** **الاول** **من** **ورثة** **يصير**  
**مسيئلته** **كالاصل** **وسهام** **كل** **ميت** **منها** **كسهم** **في** **بقية** **الاصل** **وان** **لا يرث**  
**احدهم** **الآخر** **لما** **رانه** **لا بد** **فيه** **لكل** **ميت** **من** **مسيئلته** **تصح** **على** **ورثته**



فلو توارثوا فان اقتصر على ذلك لزم اهمال حظ من مات من ورثته  
وان ضم حظ الى مامعه من غيره وقسم المجتمع على ورثة الثاني لزم  
عمل المسيلة بغير هذا المنهج وهو خلاف الفرض وتصححها من  
عدد يمكن تصحيحها من اقل منه وهو خطأ والشرطان معلومان  
من قوله منه وماتوا توارثوا فلو خلف الاول كما في ثلاثة بنين مات  
احدهم عن ابنين ثم احدهما عن ابني عن ابني فان الميت الثالث  
غير وارث في الاول او خلف الثاني كما في زوجة وخمسة بنين ثلاثة  
منها وابني من غيرها ثم مات احدا الاشقاء عن من يرثه في الاول  
فقط ثم شقيق اخر عن من يرثه فيها تعني المنهج الاول **اول النسخ**  
المذكورين **دعوم** لعدم اختصاصه بما جمع الشرطين المتقدمين  
بخلاف الثاني **لا سيما في الجدول المعلوم** بينهم فانه عام فالوفى له الاول  
والجدول لغة النهر الصغير وعرف المربع المستطيل قال لقلا عن شيخه  
الجلاوي فاذا كان في المسيلة ميتان فقط فاكتب ورثة الاول في  
سطر قائم كل وارث تحت اخر ثم افصل بينهم بخطوط ممتدة عرضا  
ثم مد خطين موازيين للخطوط احدهما فوق الوارث الاعلى وثانيهما  
تحت الاسفل ثم ثلاث خطوط قائمة متوازية احدها متصلة باطراف  
الخطوط الممتدة عرضا والاخران معاطفان لها بحيث يصير كل وارث  
في مسطح مربع وقدامه مربع ونقسم هذين الصنفين من المربعات  
القائمة جدولين وكذا كل صنف من المربعات يوارثها يسمى جدولا  
ثم ارسم المصحح فوق الجدول الثاني منها وارسم حصة كل وارث منه  
في المربع من الجدول الثاني ثم اعمل للميت الثاني جدولي متصلين بالجدولين

الاولين اولهما الورثة وثانيهما الحصص من المصحح واكتب بازاء الميت  
الثاني في المربع الاول من المربعين الموازيين له من جدوليه مات اوغلا  
لذلك كمي ثم لورثته خمسة احوال لانهم اما كل من بقي من ورثة الاول  
او بعضهم او غيرهم فقط او غيرهم مع كلهم او بعضهم فقي الحالين الاولين  
اكتب ورثة الثاني في اول جدوليه كما في ورثة الاول وفي الثالث مد  
تحت جدوليه من المربعات الموازية لمربعاته بعدد اوليك الورثة  
واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث ولا يخفى العمل من ذلك في الحالين  
الباقين ثم صحح مسيلة الثاني وارسم مصححها فوق الجدول الثاني  
من جدوليه واكتب حصة كل من ورثته في المربع الذي قدامه كما في  
ورثة الاول ثم ارسم للمسيلة الجامعة جدولا خامسا متصلا بجدولي  
الثاني وهكذا ابدأ العمل لكل ميتين خمسة جدول اثنين للاول اثنين  
لثاني والخامس مشترك فان صحتا من مصحح الاول فارسم عدد الاول  
فوق الخامس ليقابل عند الامتحان وما يخرج من قسمة حصة الثاني من  
الاولي على مسيلته فهو جزء سهمها فاضرب فيه حصة كل وارث منها  
واثبت الخارج وحده ان لم يرث من الاول او مع حصته منها ان ورث منها  
في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة وان صحتا من عدد ثالث فارسم  
فوق الخامس وارسم على كل عدد فوق ثاني جدولي كل ميت قوسا وارسم  
على القوس الاول مصحح الثانية او وفقه وعلى الثانية حصة الميت  
الثاني من الاول او وفقه ثم اضرب كل حصة من جدولي الحصص من المربعين  
على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل لكل من الجامعة في المربع الموازي  
من الجدول الخامس لمربع صاحبه ثم اجمع الحصص للثلاثة في الخامس



منها ثم ماتت الزوجة عنهم فضعها هكذا

الاولى من اثني وسبعين

ثلاثة تبين وبت فاعمل كما تريد هكذا

فَاعْمَلْ كَمَا مَرِيكَنْ هَكَدَا

۹			۹	زوجہ
---	--	--	---	------

وبعض ورثة البنت لم يرث من الاول وهو

وبعض ورثته البت لم يرث من الاول وهو

انسان یحسان الی مامعہا من الاولیٰ یصیر مع کل



هكذا

ميتين فاعمل لكل زايده وليين كما الثاني اولهما الورثته وثانيهما  
 حصصهم وترسم مصحح مسئلته فوقة على ماصر ثم ارسم لمصحح الجامعة  
 جد ولا اخيرا ولا اخفى تقاصيل الاعمال فها مرفلو ترك بنتا واخا  
 ثم ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم العم عن زوجة وابن اخ فاعمل مسئلة  
 لميتين الاولين ثم الثالث بما عرفت وارسم له جد وليين متصلين  
 الخامس اولهما الورثته وثانيهما الحصصهم من مصححه وترسم مصححه  
 فوقة ولا ثامنا للجامعة ثم حصته تباين مسئلته فتضع الثلاث  
 ن اربعة وعشرين للبيت الاول اثناعشر وللبنتين ثمانية واربعة  
 ثم واحد ولاين اخيه ثلاثة بهذه الصورة

بالمصحح الجامع فان ساواه فالعمل صحيح والا فلا واعلم انه لا ينبغي رسم  
المحجوب الا اذا كان له فائدة كان يكون حاجبا لغيره حتى نقصان  
فلا بأس بآبائه كان يكون في المسيلة ابوان واحوان مثلا فان الاخوان  
اذا لم يكتبوا قد يذهل عن كونها حاجبين للام وانه اذا كان الورثة عجمة  
جماعة من صنف كيتين وتفاوت ارثهم اخرا فينبغي تمييزهم برسم اسما  
خارج الجدول **الاختصار** من اختصر الطريق اذا اتخذ اقرب ما خذه  
ومنه اختصار الكلام وهو لغة اليجاز وقال الشيخ ابو حامد ضم بعض  
الشيء الى بعض واصطلاحا رد الكثير الى القليل وفيه معنى الكثير  
او ايجاز اللفظ مع استيفاء المعنى وسمى به لما فيه من الاجتماع كما  
سميت المحصرة مختصرة لاجتماع السيور وخضر الانسان لاجتماعه  
ودقيقته **والاختزال** الاقتطاع والمراد الاختصار وقد عبر بكل قوم  
فلذا جمع بينهما ولما كان ذلك في المناسبة اكثر منها في غيرها عقيبها  
به فقال **اذا تشارك جميع الانصباء** في جزسوا كانت متوافقة

3



ام متداخلة ام متماثلة ام مختلفة من ذلك **الاختصار ممكن**  
 عقلا بل **وجبا** صناعة لاجتماع اهلها عليه حتى يعد تاركهم  
 مخطيا **وذلك** اي الاختصار في **المناسبات يكثر** وللعلم في طريقها  
 احدهما في اخر العمل اي بعد التصحيح ويسمى اختصار السهام ويسمى  
 وكانها في ابتداءه ويسمى اختصار المسائل وهو ثلاثة انواع لان  
 ارت الباقي من كل الاموات اما بالعصوية فقط او بالفرض فقط او  
 ولم يذكره في النظم وقد بدا بالاول فقال **فمن يريد ان ينظر**  
**ان يتخسر وارث كل ميت في بقية الورثة الاولى دون ما تفاوت**  
**في مطلق التعصيب** بزيادة ما للتاكيد اي بلا تفاوت في الارث  
 بمطلق التعصيب **يفرض كالعدم** من مات بعد من يسبق  
 بالموث **انتم** وابدل من يفرض قوله **يقسم على الباقي** من الورثة  
**مال الاول** كانهم ورثة من اول الامر وذلك كمت عن زوجة التي  
 عشر من ولده من غيرها ما فهم **الاذا ذكر ما توالى** سوى  
 ابن وابنة مع المهر **فالميت** بالتخفيف في هذه الطريقة المختصم  
 كانه مات عن **الثلاثة** المذكورين **بدا** اي ابتداء فقط **فهم ذوا**  
**الورثة** فمسيلة من اربعة وعشرين يصح منها المسائل الاحدي  
 عشرة باختصار عشر منها ولو عملت بالطريقة الاولى صحت من  
 عدد كثير مع زيادة عمل قال وكذا الحكم لو كان مع العصبة ذوقا  
 ووقع اختلاف في التوارث وصارت التركة لصنف واحد من العصبة  
 كامرأة وابوين وخمسة بنين وثلاث بنات مات احد البنين ثم التز  
 ثم بنت ثم الام ثم احد البنين ثم الاب ثم ابن اخر فصارت التركة بين

وقد نزلت في

الابن والبنين الباقي على ستة وكل مسألة ساوي سهام الورثة  
 فيها سهامهم في التي قبلها لا تحتاج الى تصحيح لانها ترجع بعده الى  
 الاختصار المذكور كاربعة بنين واربع بنات مات احد البنين فالاول  
 من اثني عشر للابن سهمان هما الورثة على عشرة وسهامهم منها مساوية  
 لها من الاول فيقسم كل المال على عشرة ولو صحت المسئلة صحت من  
 ستة ثم رجعت الى عشرة للتوافق بالاسداس وخرج بمطلق التعصيب  
 خصوصه فليس بشرط الاتري ان ورثة غير الاول في المثل المذكورة ورثوا  
 من الاول بتعصيب البوثة ومن غيره بتعصيب الاخوة وعلى كل منهما  
 بعضهم عصبة بنفسه وبعضهم عصبة بغيره ولك ان تقول طريقة النظم  
 منتقضة بخوجسة اخوة لغرام مات احدهم عن الباقي وقد قام  
 باحدهم مانع فانه يصدق على الثلاثة الوارثين الثاني انهم اختصروا  
 في ورثة الاول بمطلق التعصيب مع انه لا يجري في هذه الطريقة  
 لاقتضائها النسوية بين الاربعة وهو ممتنع فان من قام به المانع  
 له خمس وكل من الثلاثة له خمس وثلاث خمس وانما انتقض بهذا دون  
 نحو مثال النظم مع اشتراكها في ان بعض ورثة الاول لم يرث من غيره  
 لان الزوجة لا يتاثر حالها في الارث بزيادة ولا نقص بموت اولاد غيرها  
 بل تنفرد بسهمها ثم يقسم ما بقي بين الباقي بخلاف الاخ مع اخوته  
 فان قلت قد صرح الرافعي بانه لا يشترط كون جميعهم وارثين  
 من غير الاول نعم ولكن يجب تحمله كما قال السبكي على ما اذا كان  
 الذي لم يرث من غير الاول لا يتاثر حاله كما في مثال النظم وهو مراد  
 الرافعي ومن ثم قال البلقيني وكذا الورثة اي الاول بعضهم وغير





الوارث ذو فرض في الاولى وقد يجاب عن الانتقاض بان الكلام فيما اذا  
 لم يطرأ مانع لبقية الورثة وبما اجاب به السبكي عن كلام ابن الرفعة  
 الاتي وفي الاول عناية والثاني لا يناسب مراد الناطم من اطراد النوع ولذا  
 عدل عن ضابطهم الثالث الى ضابط اخر كما ياتي ذلك ثم تبي بالنوع  
 الثاني فقال **وان يكن من خازنات الميراث الثاني هم وارثوا**  
 المسئلة **الاولى** حالة كونهم ذوي سهمان اي اصحاب فروض لم يختلف  
 اي السهمان في **الاثنتين** اسماء على اي في المسئلتين من جهة اسم  
 الفرض اي قدره **والعول في اولاهما شرط** حاله وقوله **لزم** ايضاح  
 وجواب الشرط قوله **فالميراث الثاني** يسكون اليالوزن ان نصبت  
**افرض من مملالا** اي كالعدم واقسم ما الاول **على الباقيين مثلاما**  
**خلا** اي مضي في النوع الاول وذلك **كان توقيت** انني عن **اختلاب**  
**وعن شقيقة وزوج سبي** **فازوج** اصله كما قال تزوج  
 ادع الثاني الراي لتقاربهما فخرجنا من الاول فجئ بهم الوصل  
 توصلنا لا لبند ابساكن اي فتزوج الزوج **الاولى** اي الاخت  
**لاب فماتت عنهما** اي عن الشقيقة والزوج **فالاخت للاب افرض**  
**عدما** اي بعد ومة **كان** الميراث **الاولى خلفت اختلاب والزوج**  
**والقسم من اثني وجب** لان في المسئلة تصفين فان لم يكن ورثة  
 الثاني هم ورثة الاول او كانوا اياهم لكن اختلف في المسئلتين اسماء  
 فروضهم اولم يختلف لكن لم تغل الاول لم يثبت هذا الاختصار  
 واقتضى كلام الجعبرية في نسخة شرط رابعا ان يكون حظ الثاني  
 من الاول بقدر العول كالمثال المذكور او ناقصا عنه كزوج وشقيقة

ولخت

واخت لاب وجدة ام اب في عايلة ثمانية ثم نكح الزوج الاختلاب  
 فماتت عنه وعن الاخت والجدة فيفرض عدم الثانية وكان الاول  
 ماتت عن زوج واخت لاب وجدة فتعول السبعة قال الناطم **اب**  
 اشترط مطلق العول لانك لا تكاد تجد معني يقتضي التفرقة  
 واقول المقتضي لها موجود وهو ثاني الاختصار في غير الاكثريون  
 الاكثر كان تزوج الزوج في صورة النظم الشقيقة نعم لك ان تقول  
 ما يخرج بهذا الشرط يخرج بالشرط الثاني ويجاب بانه ذكره لبيان  
 محل الاختصار لا للاحتراز والنوع الثالث وهو ان يكون ارث  
 كل بالفريضة والعصوبة خمسة اخوة لام هم بنو اعمام مات  
 احدهم عن الباقي فتصح بهذا الاختصار من اثني عشر وباختصار  
 الاختصار من اربعة ذكره الناطم وهو كما قال سالم من اعراض ابن  
 الرفعة الاتي على ضبط الرافي كما ورد في بقوله ويتصور ذلك  
 فيما اذا ورث بعضهم بالفريضة وبعضهم بالعصوبة وذلك كزوجة  
 وبنيتين من غيرها وعم ماتت احدي البنيتين عن الباقيين فافرض عدم  
 الثانية وكان الاول مات عن زوجة وبنيت وعم فيصح بالاختصار  
 من ثمانية ولو عملت بالطريقة الاولى صحنا من اربعة وعشرين  
 فاعترضه ابن الرفعة باقتضائه انه لو مات الاول عن ثلاث اخوات  
 لاب ومعتوله وللأخوات ثم ماتت احديهن ثم خري عن الباقي ان  
 التركة تقسم بين الاخت الباقية والمعتق سواء وليس كذلك قبل  
 للاخت اربعة اشاعها والمعتق خمسة اشاعها وباقتضائه  
 انه لو مات عن ام واربعة بنين وبنيت ثم مات ابن ثم ابن ثم بنيت



الام جدة الاولاد وابن واحد والبنت ان للجدّة السدس والباقي  
بين الابن واخوته اثلاثا وليس كذلك وقد مثل الرافعي لهذا النوع  
بأم واخوة منها ومعتق مات احد الاخوة عن الباقي قال السبكي  
والصواب انه ليس بجيد لان الام سدس الاصل والمعتق الباقي  
بعد الفرضين وهو نصف الاصل والاقتصار بعد موت الاخ علي ذلك  
ظلم لهما وقد ورثا منه سدسا وما بقي بعد الفرضين وهو النصف  
واجاب عن نظر ابن الرفعة السابق بما دل عليه كلام الرافعي ان ما  
قاله ليس المراد منه انه كل بل جزي في بعض الصور ثم لا يخفى ان كلا  
من منابطي كلام الناظم والرافعي لهذا النوع لا يصدق علي الاختصار اخذ  
في بيان طريق الاختصار في الاخر فقال **والاختصار في الاخير شرط**  
**ان نزي اي تعلم في جميع الانصبا الاشتراك بحجج قد غري اي وجد**  
**فارد جميعها الي الاوافق** بادق جزء **وما تصح منه المسائل**  
عطف علي جميع او مفعول معه **للفواق** علة للرد وطريقه ان تقسم  
المصحح وتحل نصيب منه علي مخرج ذلك الجزء كما مر في المتقدمات  
**فوفقه اي المصحح تصح منه المسئلة علي ذوابها كلهم** حاله كونه  
**مفصلا** وازا فة ذو الضمير نادر ومنه انما يعرف الفضل ذووه  
وذلك كزوجته وابن وبنت **هلكت** ذي اي هذه البنت عن لهما  
**قد شركت** بكسر الراء عن من شركتهما اي الزوجة والابن فتصح  
للمسئلتان من اثني وسبعين للزوجة ستة عشر وللابن ستة  
وخمسون **فبعد تصحيح وقسم سيقا معرفة خطاها اي الزوجة**  
والابن **بالتمسلة** قد توافقا واقتصر عليه لانه الادق والافهم

متوافقان

متوافقان بالنصف والربع ايضا **فرد كلا منهما او من المسئلة ثلثه**  
**فتسعة محصلة** بكسر الصاد للغرض للزوجة منها اثنان وللابن  
سبعة **وان تشاركت اي الانصبا سوي حظ فلا يبيح الاختصار**  
لعدم تشاركها كلها **فاحفظ ذلك مستجيلا** اي مرسل من اسجلت  
الكلام ارسلته هذا مثال الانصبا المتوافقة ومثال المتداخل  
واختان ماتت احدهما عن الباقي الاولي من اربعة والثانية من ثلاثة  
وتصحان من اثني عشر للاخ منها ثمانية وللأخت اربعة وهما متداخلان  
وبينهما اشتراك بالنصف والربع وهو الادق فتزج الجامعة بالاختصار  
الي ثلاثة ونصيب الاخ الي اثنين والاخت الي واحد ومثال المتماثلة  
زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة عن الباقي  
الاولي من اثني وسبعين والثانية من ثمانية عشر وتصحان من مائة  
واربعة واربعين لكل من العم والبنات ستة وثلاثون وبين الانصبا  
وهي متماثلة اشتراك بالنصف والربع والثالث والسدس والتسع  
ونصف التسع وربع التسع وهو ادق فتزج الجامعة بالاختصار  
الي اربعة ونصيب كل من العم والبنات الي واحد واما المختلفة  
من ذلك فتقدم منها في الفصل السابق مثال وهو الذي وضع  
له الجدول الاول فراجع تحت نصيب احدي البنات مماثل لكل  
من نصيب اخيها ومداخل لكل من انصبا اخوتها واعلم انك  
اذا وجدت الانصبا مشتركة قبل الانتهاء للاخر فان شئت تركت  
النظر في ازالة الاشتراك الي الاخر فتنتظر حينئذ وان شئت ازلته  
اولا فاولا وهو اخصر كزوجته وابني وبنت مات احدي البنين



ثم البنت فتصع الثلاث بالبسط من الف وثمانين للمرأة مايتان وستة  
وتسعون وللأبن سبعمائة وأربعة وثمانون وهما متوافقان بالثمن  
فترجع بالاختصار إلى مائة وخمسة وثلاثين للزوجة سبعة وثلاثون  
وللأبن ثمانية وتسعون وأن شئت فانظر في الانصاف بعد قسمة  
مصحح الأولين وهو ثلث مائة وستون تجد هامتفقة بالنصف  
فترجع إلى نصفها مائة وثمانين ثم صحح الثالثة وأعمال ما مر فتصع  
الثلاث من خمسمائة وأربعين ثم انظر في الانصاف تجد هامتفقة  
بالربع فترجع إلى مائة وخمسة وثلاثين كما مر ثم ما مر من الاختصار  
هو في المصححات وهو الكثير وأما في الأصول وهو قليل فقد بينه الله  
منها على قلته بقوله **وربما** أي وقليل **يجي الاختصار في باب**  
**الأصول** فاعتبارها في أي تبع وذاك في مسایل الوارث الذي جمع  
فرضا ونقصا لجهة واحدة أو جهتين ففيها يتبع اختصار الأصول  
لا في غيرها والذي يجمع ذلك هو **أب** وجد جهة ثم **زوج** ذكر أو أنثى  
**وولد** أم جهتين فهو **أربعة بنات** قبل أي في فصل عصبية  
**أب** حكمهم ولا يختص الحكم بهم كما أشار إليه ثم بقوله وخو **زوج** مع  
أو ابن عم لتصوره في جميع ذوي القروض بالولاء فإن قلت قصده عدم  
من عصبية بالنسب خاص ويكون مراده بالزوج الذكر فقط قلت  
يمنعه عدمه في الفصول الزوجة أيضا ثم رأيت الناظم يهمل ذلك كما  
كد اقتصر على الأربعة جمع ولا معنى له وذكر نحو ما مر ويجوز كما قال  
في **أب** وما عطف عليه الرفع خبر محذوف والجريد لامن الذي والنصب  
بأصمارة أي **مثاله** فيمن يجمع جهة واحدة **أب** وبنت **للأب** من ستة

أصل

أصل المسيلة **بالفرض والتعصب** **ثلاثة** ومثلها **البنت** بالفرض  
والخطان مشتركان **ففيه** أي في الاختصار المذكور **مسلكان** أي  
طريقان موضحان بالمثال المذكور **ياد التثنية** أي لجهة أحدهما  
ما بينه بقوله **فقل تشاركك بنتك فأردد** **كلا** منهما الثلث بما  
مر **وهذا المسلك اعتمد** لأنه أشهر وأخف ثانيهما ما بينه بقوله  
**أو فلتقل نصيب كل منهما من الستة نصفها في زمقامها** **مع**  
**ما يصفو** يسكون الصاد أي ما يخلص من الكسرين فما يصفو  
مفعول جامع **فمن مقام النصف** صحت أي المسيلة **فيها** أي  
في المسلكين وقس على ذلك ومثاله فيمن يجمع جهتين **بنت وزوج**  
**ابن** عم بنصبه بقوله **انتم** هي بالاختصار أصلها **سهمان** لتوافق  
الخطين بالنصف وبالبسط أربعة **فإن تصاحب** أي البنت من ذوي  
**السهمان** **جدا وزوجة** فمن ثمانية بالاختصار لتوافق الخطوط  
بالتثنية وأربعة وعشرين بالبسط وهذا الأخير مثال لمن يجمع جهة  
واحدة أيضا ثم بين أن الاختصار في الأصول لا يأتي فيها كلها  
بقوله **وأول الأصول السبعة** وهو الاثنان **دع وتاليه** وهو  
الثلاثة أي أترك هذين الأصلين من طلب الاختزال فيهما **فليس**  
**يأتي فيهما اختزال** إذ لا وفق للواحد مع الواحد ولا مع غير مختلف  
بقية الأصول الخمسة وقد عرفت مثاله في أصل ستة وأربعة عشر  
ومثاله في أصل ثمانية زوجة مولاة وبنت أصلها ثمانية وترجع  
إلى اثنين ومثاله في أصل اثني عشر زوج ابن عم وبنتان أصلها اثنا  
عشر وترجع إلى ثلاثة وأما الأصلان الزايدان فلا اختزال فيهما



وقد يكون هذا الاختزال الذي في الاصول مستقيما كزوج  
 ابن عم مع بنات ثمنت اي جفت ثمانية اصلا اثنا عشر  
 للبنات ثمانية منقسمة عليهن وللزوج بالجهتين اربعة فلو اختزلت  
 وردت الاصل الى ثلثه للمشاركة بالربع لاحتجت الي تصحيح وزيادة  
 عمل ولك ان تقول قبح الاختزال فرع تاتي به في المحل الذي يوصف  
 هو فيه بانه قبح وهذا منتف فيما ذكر لان في الاختزال لا ينظر  
 بين انصبا الاصناف كما صنع في هذا المثال بل بين انصبا الاشخاص  
 كما مر وكما في المثال الذي زال به الفصح وهو قوله **وان يكن عدد**  
**البنات اللواتي قد صوب الزوج عشرين بنتا فزوي الاختزال**  
**مجدى** اي معط ما تحب من حسن الاختزال بان ترد الاثني  
 عشر الى ثلاثة اثنان منها للبنات يوافق عدد دهن بالنصف فتقع  
 من ثلاثين ولو تركتها على حالها لصحت من ستين وان رجعت  
 الى ثلاثين لاشتراك الانصبا حينئذ بالنصف **ففسر على ما قلناه**  
 فيما يتعلق بالاختزال **مضاهيه** اي مشابهة مما تراه في الفصل  
**الاثنين** من قسمة التركات وغيرها ويعرف اشتراك الانصبا بما  
 مر في معرفة هل الاعداد كلها مشتركة ام لا **تنبيه** قد  
 يقال في البيت الذي فيه الاختزال تضمن وايضا وجواب الاول  
 يعرف مما مر في التصحيح وجواب الثاني يمنع اتحاد المعنى لان  
 القافية الاولى نكرة والثانية معرفة ولما فرغ من بيان المقصود  
 بالعرض وهو التاصيل والتصحيح بنوعيه عقبه بالمقصود  
 بالذات فقال **قسمة التركات** وانما كانت هي المقصودة

قسمة  
التركات

بالذات

بالذات لانها شجرة حساب الفرائض لان المفتي قد يصحح المسئلة من  
 عدد التركة دونه او فوقه فلا يكون كلامه مفيدا وكان الغرض  
 الشرعي في هذا العلم معرفة حظ كل وارث من التركة والقسمة  
 بالكسر لغة اسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه واصطلاحا  
 حل المقسوم الي اجزا متساوية عدتها عدة ما في المقسوم عليه  
 من الاحاد وللبعضهم هنا كلام ذكرته في منهج الوصول وتقدم الكلام  
 على لفظ التركات واما مدار قسمتها بعد التصحيح فعلى العلم بان نسبة  
 مال كل وارث من المصحح الي المصحح كنسبة ماله من التركة اليها  
 كما بينه بقوله **ومن له شيء من التصحيح** والمراد به هنا كما قال  
 ما يعي الاصل والمصحح **نسبته اليه بالتصحيح كنسبة الذي**  
**له في التركة الى جميعها** لما مر من ان الغرض هنا معرفة حظ  
 كل وارث من التركة ثم هذا القدر قد يكون معلوم النسبة كالنصف  
 والثلث واخرجه لمستحقه سهل وقد يكون مجهولها بيادي  
 الراي لعول او رد او مناسحة او غيرهما فلو ايجاد هذا الغرض  
 بمنهج حسابي وذلك هو التصحيح ثم جعلوا المصحح معادلا للتركة  
 وحظ كل وارث منه معادلا لحظه منها فانظم لهم اربعة اعداد متساوية  
 كما علمت من النظم اولها الحظ من المصحح وثانيها المصحح ورابعها  
 التركة وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول ففي استخراجها منها  
 خمس طرق كما مر بنظيره وقوله **فكن داعية** اي اعتبار ونظر  
 تكملة ثم اخذ في بيان الخمس فقال **وحيث كانت اي التركة نقدا**  
**او مشايها** له مما يقدر بالوزن او بالكيل او بالعدد وكذا بالذرع

سبة



اذا استوت قيمة اجزا المذروع والافالمعتبر قيمته كذا قالوه والضوء  
 انه لا فرق بين متشابهه وغيره لما ياتي فان كان في الزكاة كسر فيسبلي  
 والافان ماثلت المصحح فذاك او باينته **فاضرب نصيب كل وارث بها**  
 بالمسيلة اي فيها **في جملة الموروث واقسم ما حصل على مصحح اقيم**  
**بالعمل** يمكن اي يوجد نصيبه او يكن الحاصل نصيبه وهذا الطريق  
 هو المشهور ولذا صدر به ثم عطف عليه بقية الطرق باو المخبرة  
 فقال **واقسم ما ترك اي الميت على مصحح له وما بدا معك** بالقسمة  
**فاضرب في نصيب كل وارث وان ترد قسما اي قسمة بوجه ثالث**  
**فاقسم مقصدا على ما خلف الميت واقسم حظ كل من مصحح صفاي**  
 خلص على الذي يبد وبذلك القسمة **وان اردت وجهار ابعث**  
**باذا الهمة** فاقسم على نصيب كل مستحق **نصيبهم واقسم التركة**  
**التي بحق اي تثبت للميت على الذي يبد وبالقسمة الاولى وان**  
**تشا وجهار خامسا قسم نصيب كل من الورثة في المصحح المقيم صلة**  
**نصيب منه اي من المصحح صلة ثم وخذ نظير ذاك الاسم من تركة**  
**الميت** بالتحقيق او بالتشديد مع ادغام تايه في تانقر وجواب  
 اضرى وما عطف عليه قوله **تقرى بالعلم** بما لكل كذا قال وانت تعلم  
 ان جواب اضرى مذكور معه وهو قوله يكن نصيبه **وذا الوجهه**  
**الاخير نافع في القابل لقسمة** كالموزون والمكيل **وغيره اي غير**  
**القابل لها كبارك** وهو البعير الذي يرك اي انشق ثانه وذلك  
 في السنة التاسعة وربما يرك في الثامنة ذكر اكان او انى قاله  
 الجوهرى ومثله العبد والعقار وسائر ما يختلف قيمة اجزائه

مستحب ان يكون المصحح  
 من جنس المورث  
 او من جنس المورث  
 او من جنس المورث

بخلاف بقية الاوجه فانها لا تتفع في غير القابل اي اذا لم يعتبر قيمة  
 هذا تقرير كلامه والصواب **انها نافعة فيها ايضا عاينته انه**  
 لا اثر للضرب فيه ان اتحد ولا يضرب في عدده ان تعدد بل يفرض  
 كالواحد لا امتناع قسمة ما اجزاه مختلفة بلا تقويم على منجز قسمة  
 ما اجزاه متساوية **وفاب** تعدد الاوجه انه اذا تفسر وجه  
 عمل باخر استرولحا كما يتفسر وجه النسبة فيما اذا كان المصحح  
 عددا صم وهو ما لا يمكن التعبير عن نسبة الواحد اليه تحقيقا  
 الابلطف الجزئية بتوسط من كزوج وابوين وبنت والتركة عشر  
 دينار افي من ثلاثة عشر فبالوجه الاول اضرى حظ كل في عشر  
 واقسم الخارج على ثلاثة عشر يخرج ماله فللزوجة اربعة وثمانية اجزا  
 من ثلاثة عشر جزا من دينار وللبنت تسعة وثلاثة اجزا من  
 ذلك ولكل من الابوين ثلاثة وجز من ذلك وببقية الاوجه  
 يخرج كذلك الان العمل بوجه النسبة عسر لانه يحتاج الى بسط  
 التركة ثم اخذ مثل نسبة الحظ الى ثلاثة عشر من الحاصل ثم  
 تلخيص الماخوذ بان يقسم على ثلاثة عشر فاندفع القول بان  
 العمل بالنسبة في ذلك متعذر واعلم ان بعضهم يعبر عن الطر  
 الخامس بالنسبة وهي عبارة عن العجم وبعضهم بالتسمية  
 وهي عبارة المفاربة لان قسمة القليل على الكثير تسمى نسبة  
 وتسمية وكثير من الفرضيين يستحسنون هذا الطريق  
 ويستشبهونه والحوكمي قال الناظم ان الطريق يختلف سهولتها  
 وصعوبتها باختلاف المسائل **فان توافق تركة مصححا**



في كل زوجة  
 منهن  
 في كل زوجة  
 منهن  
 في كل زوجة  
 منهن

**فالاختصار نرجع** على نرجع البسط لانه اخف ولم يجب بخلاف  
 الذي مر لان ذلك اختصار في الجواب وهو واجب وهذا اختصار  
 في خلال العمل وهو غير واجب بل حسن على ان بعضهم عبر عن الاول  
 بانه حسن وهو لا ينافي الوجوب لان الواجب حسن **فوق كل منهما** اي  
 من التركة والمصحح **حسب** اي فقط **اعتبر كاصل** اي اصل كل منهما  
**في كل زوج قد ذكر** اتفاقا خرج بحسب الانصاف فانها تبقى على حالها  
 ثم اخذ في تنزيل الوجة بدون اعتبار الموافقة ومع اعتبارها في  
 مثال فقال **كر زوجين وابنتين وابن عم** والف درهم **فبالزوج الايم** المعبر  
 عنه سابقا بالنافع **انظر لما تصح منه المسيلة** تجده ثمانية واربعين  
**واعرف سهامهم بها** اي فيها **مفصله** يكن لكل زوجة ثلاثة ولكل بنت  
 ستة عشر ولابن العم عشرة **وكل حظاسم من حم** بوزن عم اي ثمانية  
 واربعين او الحاشية ثمانية والميم باربعين **يكن نصيب كل زوجة نصف**  
**الثمن** ونصيب كل بنت **منهما** اي من البنيتين **ثلثا** و **يكن ما للعاصب**  
 اي الذي لابن العم **سدسا** و **ربعه** اي السدس **انتمى** جملة موكرة لمعني  
 الكلام المتقدم ويجوز كما قال ان يكون صله ما او خبرها او خبر  
 يكن وسدسا على الاخيرين تمييز عطف عليه ربعة مع انه معرفة  
 لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كقولهم رب شاة وسخلة  
**فاعط كل امةم بالذي له ظهر** بالشمسية مثلا **من الف درهم او من**  
**الذي يقر على ملك** الوارث من عقار ونحوه يكن لكل زوجة من الالف  
 اثنان وستون ونصف ولكل بنت ثلثا مائة وثلاثة وثلاثون ولكل  
 ولابن العم مائتان وثمانية وثلث **واضرب الذي لكل منهم من حم**

في

**في الالف والحاصل له** بالادغام **فلتقسم** **على حم** فلكل زوجة ثلاثة في  
 الف بثلاثة الالف ولكل بنت ستة عشر في الف بستة عشر الف ولابن  
 العم عشرة في الف بعشرة الالف اقسم كلامنا ذلك على ثمانية واربعين  
 يكن ما قلنا **او اقسم الالف على حاميم واضرب الذي يحصل من**  
 القسمة وهو عشرون وخمسة اسداس **في حظ كل منه** اي من حاميم  
**او حم بالسكون سمه** من الفه اي الميت فيما يكن من اسمه وهو  
 خمس خمس وخمس خمس خمس **فهو الامام فاقسم الحظوظا عليه**  
**او فاقسم حم المخطوظا** على حظوظ اهل مفضل لا بحقيقة وان حفظ  
**لكل وارث محصله** من القسمة وهو ستة عشر للزوجة وثلاثة لكل  
 بنت واربعة واربعة اخماس لابن العم **والالف فاقسمه عليه** اي على  
 محصل كل اجمع ما يكن لكل ما قلنا **وذا المثال مقنع لمن وعي** اي حفظ  
**والاتفاق فيه** اي في هذا المثال **ايضا بالثمن** فرد حم بالسكون  
**والالف للثمن** وهو ستة لم ومائة وخمسة وعشرون للالف  
**يمن عليك** مطلوبك لقله العدد **وما عملت في حم او الف فاعمله**  
**في ثمن له توفي** الغرض واو بمغنى الواو ولو عطف بها كان اولى  
 ولم يضره واو فرد صغيره باعتبار ظاهر عطفه باو ولو عطف بالواو  
 وصح افراده ايضا باعتبار كل من المذكورين فلو عملت بالوجه الاول  
 فاضرب في ثمن الالف واقسم على ستة او بالثاني فاقسم ثمن الالف على  
 ستة واضرب الخارج في حظ كل او بالثالث فاقسم الستة على ثمن الالف  
 واقسم على الخارج وهو خمس خمس وخمس خمس **حظ كل او بالربع**  
 فاقسم على حظ كل ستة واقسم على الخارج ثمن الالف او بالخامس فاقسم



حظ كل من ستة وخذ بمثله من ثمن الالف **قاع** رتان يحتاج  
 اليهما احديهما اذا كان في احد المضروبين كسر فابسط جانبه  
 حاصل البسط في الصحيح من الجانب الاخر واقسم الخارج على المخرج  
 ففي ضرب ثلاثة ونصف في اثنين اضرب بسط الثلاثة والنصف  
 وهو سبعة في اثنين واقسم الخارج وهو اربعة عشر على المخرج يكن  
 سبعة وهو الجواب وان كان الكسر فيهما فابسط كل جانب  
 واقسم مسطح البسطين على مسطح المخرجين او سمه منه يكن الجواب  
 ففي ضرب واحد ونصف في واحد ونصف ابسط كلا من الجانبين واقسم  
 مسطحهما وهو تسعة على مسطح المخرجين وهو اربعة يكن اثنان  
 وربع وهو الجواب **ثاني** اذا كان في احد جانبي المقسوم والمقسوم  
 عليه كسر فاضرب كلاهما في المخرج واقسم حاصل المقسوم على حاصل  
 المقسوم عليه او سمه منه ففي قسمة ثلاثة ونصف على اثنين اضرب  
 كلاهما في المخرج واقسم حاصل المقسوم وهو سبعة على حاصل  
 المقسوم عليه وهو اربعة يكن واحد وثلاثة ارباع وهو الجواب  
 وان كان الكسر فيهما فاضرب بسط كل منهما في مخرج كسر الاخر  
 واقسم حاصل المقسوم على حاصل المقسوم عليه او سمه منه يكن  
 الجواب ففي قسمة واحد ونصف على نصف ابسط كلاهما واضرب  
 بسط كل منهما في مخرج الاخر واقسم حاصل المقسوم وهو ستة  
 على حاصل المقسوم عليه وهو اثنان يكن ثلاثة وهو الجواب  
**واجمع للاختبار** اي لاجله ما تفرق من الانصافان يساو جمعها  
 اي مجموعها ما فرقا من الزكاة **فذلك آية** اي علامة لصحة العمل

وان

**وان يخالف** بنقص او زيادة **فهو آية الخلل** ففي المثال السابق لو  
 جمعت الحظوظ كان مجموعها مساويا للالف فلو نقص عنه او زاد  
 عليه فالعمل مختل **تنبيه** قال الشيخان كغيرهما ما لا يقسم  
 بالاجزاء يقوم ثم يقسم بالقيمة فما خص كلا منهما فله بقدرها  
 من المقوم ولقد مدت الاشارة الى هذا قال الناطم ولك ان تقول  
 ان اريد بالقيمة الثمن فظاهر لكن المقسوم حينئذ انما هو الثمن  
 وان اريد بها حقيقتها فليس له كبير فائدة فانه لو كانت الزكاة  
 دار امثلاكفي ان يقال لفلان ثلثها او ثمانية قراريط مثلاً  
**فصل** في بيان قسمة الزكاة اذا كان فيها كسر **وان يكن**  
**في تركة كسر فلك** في قسمتها بنحجان احدهما ان تبسط الجميع اي  
 صحيح الزكاة وكسرها من جنس كسر **أو في** اي اكبر مشترك بينهما  
 كثلاثة وثلث اكبر مشترك بينهما الثلث لامادونه كسدرس وخو  
 مما يشتركان فيه واوضح تغييره في غير هذا الكتاب كغيره بان  
 تبسط الزكاة من جنس كسرها وذلك **بان تقيم الكسر مفردا**  
 او متعدد **امن مقامه** اي مخرجه المفرد او الجامع **وتضرب**  
 فيه **المتروك** اي ما تركه الميت من الصحيح والكسر كايضا في تمامه  
 فهو حال كما قال من المتروك اي موكدة له والاولي جعله صلة  
 لتضرب بجعل ضمير تمامه للمقام والاضافة فيه من اضافة العام  
 الى الخاص **والبسط** الحاصل من الصحيح والكسر **فاعتبره** كالمصحيح  
 من غير تغييرك **للتصحيح** وللشهاد **وحينئذ ما اردت اسلك**  
 في القسمة **من المناهج** المتقدمة ومن بيان لما وما لكل وارث

ما ينبغي

ما ينبغي



من خارج بالقسمة فاقسم في الانتها بالقصر للوزن اي بعد انتهائك  
 لآخر العمل باحد المناهج على المقام اي مقام الكسر فما كان فهو المطلوب  
 وثاني النهجين ما بينه بقوله او فابسط التصحيح ذاتما بضربه  
 في نفس ذلك المخرج الذي ضربت فيه التركة كتركة اي كبسطها بضربها  
 في المخرج المذكور وذاتما حال مؤكدة واعمل باي منهج شئت  
 من تلك المناهج والانصباي والحالة ان انصبا الورثة من المصحح  
 باقية بدون بسط وحظ كل منهم ما بدا من قسط بكسر القاف  
 اي نصيب من غير حاجة في الانتها لقسمة على المخرج مثل النهج  
 في الابتداء لان المخرج لها ثمة عدم بسط المصحح من المقام بخلاف  
 هنا واحتياجهم لبسط التركة فيهما لا لتعذر اخراج الانصبا منها  
 بل لتعسر ولو في بعض الصور وذلك كالزوج مع ام واخت لغير  
 ام وقد ترك عشرين دينارا وثلاثا من دينار من هلك فاعل  
 ترك اصلها ستة وتعول لثمانية فان عملت بالنهج الاول  
 فاضرب مقام الثلث وهو ثلاثة في المتروك قط اي دون المصحح  
 وهذا الاينافي قوله سابقا بضرب المتروك في المقام اذ لا فرق  
 بين ضرب ذاق في ذاك وذاك في ذاك فالكسر اذ ذاك اسمه منه اي  
 من المتروك سقط وصار كانه صحيح والحاصل وهو واحد وثلثون  
 اقسام قسمة الصحيح باحد المناهج المتقدمة فان ضربت مثلا  
 ثلاثة الزوج او الاخت في احد وستين وقسمت الخارج وهو مائة  
 وثلاثة وثمانون على الثمانية يكن للزوج او اخت بلانترجيم  
 لاحدهما على الاخر جيم اي ثلاثة وكاف اي وعشرون غير

ثمن

ثمن او سهمي الام في الاحد والستين وقسمت الخارج وهو مائة  
 واثنان وعشرون على الثمانية يكن لها خمسة عشر وربع واليه  
 اشار بقوله ثم ضم ربعا الى نصف الثلاثين للام واقسم لكل  
 من الثلاثة ما بدا له من القسمة على ثلاثة مقام الثلث فحظ  
 ما حصل له وذاك سبعة ونصف وثلث لكل من الزوج والاخت  
 او خمسة ونصف سدس للام قد يقين بالكسر من اليقين وهو العلم  
 وان تشاء العمل بالنهج الثاني فاضرب مقام الثلث ايضا في مصحح  
 للمسيالة يكن اربعة وعشرون وما عرفت من المناهج فاقضي اي  
 فاتبع للانتها بالقصر للوزن اي الى الاخير فان ضربت مثلا كلاما من  
 حظوظهم من الثمانية في الاحد والستين وقسمت الخارج على الاربعة  
 والعشرين يكن لكل ما قلنا ولست محتاجا في هذا النهج لترد خارج  
 القسمة الى الثلاث بان تقسمه على الثلاثة كما في الاول لان المصحح  
 بسط هنا اثلاثا فاعني عن ذلك بخلافه ثم وهذا علم مما مر وانما  
 اعاده تقريبا لاعادة النهجين في المثال واول النهجين المذكورين  
 مشهورا بالنصب بقوله بعد ولما فرغ من مثال الكسر مفردا  
 اخذ في مثاله متعدد ابقوله وان يكن اي المثال بحاله ولكن  
 كسره ثلث وربع فالمقام لها قدرة اثنا عشر باسكان الراء للوزن  
 فاضربه في المتروك كله قط اي دون المصحح ان عملت بالنهج الاول  
 او فيه مع مصحح ان عملت بالثاني وراع ما البسط بالضرب من التركة  
 في النهجين وهو مائتان وسبعة واربعون ومن المصحح ايضا في  
 الثاني وهو ستة وتسعون فان عملت بالاول فاقسم بسط التركة



كما تقسم الصحيح يخرج لكل من الزوج والاخت اثنا عشر وتسعون وخمسة اثمان وللام احد وستون وثلاثة ارباع فاقسم الخارج لكل على الاثنى عشر يخرج لكل من الزوج والاخت سبعة وخمسة اثمان وثلاثة ارباع ثمن وللام خمسة وثمانين وسدس ثمن وباللاني فاقسم البسط ايضا كما تقسم الصحيح يخرج لكل ما قلنا من غير حاجة للقسمة على الاثنى عشر لئلا يكثر الامتحان بجمع الانصبا ومقابلتها بمجموع التركة كما امر وتسهل به في هذه المسئلة ان تأخذ مقاما لكسورها فيكون ستة وتسعين فخذ منه خمسة اثمانه وثلاثة ارباع ثمنه وذلك تسعة وستون لكل من الزوج والاخت وثمانه وسدس ثمنه وذلك اربعة عشر للام فاجمع ذلك يكن مائة واثنين وخمسين فاقسمه على المخرج وهو ستة وتسعون يخرج واحد وثلاث ورابع فاجمع ذلك الى الصحاح يجتمع عشرون وثلاث ورابع وهو التركة **فصل** في بيان ما يعبر به من اسم الكسور عن اجزاء الواحد من دار او دينار او درهم او غيرها واعلم ان ما دون يسمى كسرا وهو ضربان ضرب اتفقوا على مسماه وان اختلفوا في اسمه كالنصف والثلث وما بعدهما من الكسور المنطقة والعم وضرب اختلفوا في مسماه واسمه كالقيراط والدانق والحبة والارزة والشعيرة والطنوج وغيرها فاذا كان في التركة كسر فان شئت عبرت باسمه من الاول وان شئت عبرت باسمه من الثاني وينبغي مراعاة حال السائل في الفهم وان جمع بينهما كان اتم كان يقول لزيد ثلث ورابع وهو اربعة عشر قيراطا مثلا واقتصر في

واحد  
اختلفوا في مسماه

النظم

النظم من الثاني على الثلاثة الاول فقال **ومخرج القيراط ضعف** الاثنى عشر اي اربعة وعشرون فهو جزء من اربعة وعشرين جزا من الواحد اي ثلث ثمنه **ومخرج الحبة** وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقشر وقطع من طرفيها مادق وطال نحو في الروضة **اثنا عشر** **استقر** ذلك عندهم فهي جزء من اثنين وسبعين جزا من الواحد اي ثمن تسعة فهي ثلث القيراط **وضعف هذا** اي اثنين وسبعين وهو مائة واربعة واربعون **ومخرج الدانق** بكسر النون وفتحها فهو جزء من مائة واربعة واربعين جزا من الواحد اي نصف ثمن تسعة فهو نصف الحبة وسدس القيراط **هذا** المذكور **اصطلاح** اي اتفاق اهل مصر **والموافق** لهم كما اهل الشام **واما مخرج القيراط في اصطلاح** اهل العراق فهو عشرون فقط **ومخرج الحبات لا فرق** اي لاجل الافتراق بين الاصطلاحين بعد اتفاقهما على ان النسبة الاثنية **ستون** فالقيراط جزء من عشرين جزا من الواحد اي نصف عشره والحبة جزء من ستين جزا من الواحد اي سدس عشره **وحديث كل حبة تنتسب** **بثلث القيراط** على كلا الاصطلاحين فاعرف ذلك **يا من يحسب** **ومخرج الدانق** على الثاني مائة وعشرون فهو نصف سدس عشره فهو نصف الحبة وسدس القيراط كما في الاول فعلم من ذلك ان القيراط على الاصطلاحين ثلاث حبات وانه ستة دوانق وان الحبة دنانق وهو المشهور وبعضهم يقول هي اربع اربعات فعليه مخرج الارزة على الاول مائتان وثمانية وثمانون وعلى الثاني مائتان واربعون وهو اصطلاح لامشاحة فيتم ما تقر

حيث



ليس متفقاً عليه فقد حكى ان الدرهم عند اهل الشام خمسة عشر  
قيراطاً وعن بعضهم ان القيراط جزء من ثمانية عشر جزءاً وفي الصحاح  
القيراط نصف دانيق والدانيق سدس درهم وفي الروضة الدانيق  
ثمان حبات وخمسة حبة وفي الحاوي للماوردي مخرج الحبات  
ثمانية واربعون وعن ابي شجاع ان كون القيراط ثلاث حبات  
هو على جعل مخرج القيراط عشرين اما على جعله اربعة وعشرين  
فثلاث حبات واربعة اسباع حبة واعلم ان قيراط الدينار  
اعظم من قيراط الدرهم لان الدينار درهم وثلاثة اسباع درهم  
فاذا حول قيراط الدينار الى قيراط الدرهم في الوزن كان قيراطاً  
وثلاثة اسباع قيراط من قيراط الدرهم وكذلك يختلف عدد  
قيراط كل منهما اذا حول الى الآخر **فصل** في بيان استخراج  
الحظوظ من المصحح على طريق التعبير بالقيراط ونحوه وطريق  
التعبير بالكسور المطلقة وتسمى طريق التسمية وقد بين الاول  
بقوله **والنهج في تقريظك المسابلا** اي جعلها قيراطاً **ان تقسم**  
**التصحيح** اي المصحح **قسماً** بالفتح **عادلاً** اي على مقام بان اي ظهر  
**للقيراط** وهو اربعة وعشرون او عشرون او غيرها **فالحاج**  
من القسمة هو **القيراط** المصحح حاله كونه **ذا القسط** اي عدد  
من اقسط اذا عدل **فاقسم عليه** اي على القيراط **كل حظ فصل**  
من المصحح **يكن** كل حظ **الى قيراطه** محو لا يفتح الواو وتكون انت  
محولة بكسرها والاول تخالفاً لارجح **او سم** مما منه قسم **المسألة**  
بفتح القاف اي من المصحح **كل نصيب منه** واحفظ **حاصله** اي الخلق

بالسمية

بالسمية **وخذ بقدره من المقام** اي مقام القيراط بان تضرب  
بسط ذلك الكسر في ذلك القيراط وتقسم الحاصل على مخرج الكسر  
فهذان منهجان يغلب بهما في التحويل للقيراط اي ونحوه مما مر  
والسهل بالسمية ما ياتي في قوله وحظ واحد الخ واذا حصل معك  
في بعض الانصبا اقل من قيراط ومرت التعبير عنه بالحبة او الدانيق  
او بالاجزاء من الدانيق فلك ذلك كما في المثال الاتي فانه خرج في نصيب  
كل اخ اقل من قيراط وهو ثلثان فان عبرت بالحبة فقل حبتان لما مر  
ان كل حبة ثلث قيراط وان كل دانيق نصف حبة او بالارزات فقل  
ثمان ارزات وهو ظاهر وقد ظهر مما تقرران نسبة حظ كل وارث  
من المصحح اليه كنسبة حظ من مخرج القيراط او الحبة او الدانيق الي  
مخرج كل منها في اربعة اعداد متناسبة في التحويل الى كل من  
الثلاثة فتعمل فيها بما شئت من الطرق التي من ذكرها غير مرة  
**وزن جمعها** اي الانصبا التي هي قيراط او غيرها للاختيار **لدي**  
**المقام** اي عند تمام العمل **فان يطابق جمعها** اي مجموعها **مقامها**  
**فلك صحت بدت** اي ظهرت **اعلامها** جمع علم بمعنى العلامة وان  
لم يطابقه فالعمل مختل وانما كانت المطابقة بين المذكورين لانها  
كانت بين اصليهما قبل التحويل وفايدة العدول الى التحويل التسعة  
في الطريق وقد يكون اسهل من العمل بغيره كما يعرف عند الممارسة  
بالعمل فلما اردت تحويل مسيلة حدثني وثلاثة اخوة وخمسة  
اعمام الى القيراط على الاصطلاح الاول فبالنهج الاول اقسام  
المائة والثمانين على الاربعة والعشرين والاسهل في القسمة



ان تسمى واحدا ابد من المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم  
بتلك النسبة ففي المثال اسم الواحد من الاربعة والعشرين  
ثلاث ثمن فخذ ثلاث ثمن المائة والثمانين يكن سبعة ونصف  
وهو قيراطها فاقسم عليه نصيب كل واحد منها يكن لجدة قيراطا  
ولكل اخ قيراطان وثلاثان ولكل عم قيراطان وخمسان فاذا جمعت  
ذلك كان اربعة وعشرين وبالثاني سم نصيب كل جدة من المائة  
والثمانين يكن نصف سدس فخذ نصف سدس الاربعة والعشرين  
وهو قيراطان ونصيب كل اخ منها يكن تسعا فخذ تسع الاربعة  
والعشرين يكن قيراطا وتلكن ونصيب كل عم منها يكن عسرا فخذ  
عسرا الاربعة والعشرين يكن قيراطين وخمسين واعلم ان التركة  
اذا قسمت فتخرج يتخا تكون بحسب تجزية المصحح ان قراريط  
فقراريط وان حبات فحبات وان دوانق فدوانق ولو كانت التركة  
في المثال دينار اجزي اربعة وعشرين كالمصحح فيحصل كل وارث  
من الدينار ما خصه من المصحح مساواة قراريط الدينار قراريط  
سهام المسئلة ولو كانت التركة نصف وثمان دينار فابسطها  
من مخرج القيراط يكن خمسة عشر قيراطا فاقسمها بما شئت  
من الطرق يكن لكل جدة قيراط وربع ولكل اخ قيراطا وتلكن  
ولكل عم قيراط ونصف وقس عليه التحويل الى الحبة او الدنانير  
ولما بين طريق التعبير عن الخط باسم المتفق على سماه فقال  
**وخط كل واحد من الفريق ان ينبغي** اي يطلب **اسمه من اصل**  
**ميراث زكن بغير قيراط** او حبة او نحوها مما مر **فسم واحدا**

من

من عدة اي الفريق ثم اصف لما ابد من التسمية اسم نصيب ذلك  
الفريق من مبلغ التاصيل بالتحقيق ان لم يعمل اي مبلغ  
التاصيل او اصف ما ابد **الاسم** اي اسم نصيب الفريق من غاية  
اي غاية التاصيل ان عاد ولا يحق انه لا فرق من جهة الحاصل  
بين اضافة اسم نصيب الفريق الى ما ابد وعكسه فلذا عبر بكل  
منها لكن حصل به بعض قلاقة تسلم منها تغييره في الفصول بقوله  
وتصف الحاصل اي من التسمية الى اسم نصيب ذلك الصنف من اصل  
ان لم يعمل والى مبلغه بالعود ان عاد **ملخصا** انت على جهة  
الاولية **ما كان من اضافته** محتاجا الى التلخيص بما هو مقرر  
في علم الحساب من التقريب للمفهم فربع ونصف ثمن اوضح من ثلاثة  
اعشار وثمان عشرون من تعظيم احد الكسرين والمباعدة بين مخارجهما  
فنصف ثمن اولي من ربع ربع ونصف سدس اولي من ثلث ربع  
وقد يتوصل الى ذلك بتضعيف احدهما وتضعيف الاخر فان  
اضافة احد الكسرين الى الاخر كاضافة ضعف احدهما الى نصف  
الاخر ومن تقديم اكبر المتضايين فربع سبع اولي من سبع ربع  
ومن اختصار اللفظ فسدس اولي من نصف ثلث وضابط معرفة  
لتساوي الكسرين وتفاوتهما ان تلخذ مخرجيهم ما وتأخذ منه كلا  
منهما فيظهر لك التساوي او التفاوت اذا انقضى ذلك ففي المثال  
المتقدم سم لكل جدة واحد من عددها واصل الحاصل وهو  
نصف الى اسم نصيبها من الاصل وهو سدس يكن نصف سدس  
ولكل اخ واحد من عددهم واصل الحاصل وهو ثلث الى اسم نصيبهم



من الاصل وهو ثلث يكن ثلث ثلث اي تسعا ولكل علم واحد من  
عددهم واصل الحاصل وهو خمس الى اسم نصيبهم من الاصل  
وهو نصف يكن خمس نصف اي عشرة **وذا الطريق السهل غالبا**  
**ما يش مطرد في خط كل من بخط ينفر** وذلك بان يسمى نصيبه  
من الاصل او مبلغه من العول فما يدا فهو نصيبه من المصحح  
ولا اضافة اذ لا فرق بين ينسب اليه وهذا هو السبب في افراد  
المنفرد بالذكر ففي ام وسبعة اخوة لام وعشر شقيقات هي من  
ستة ونقول لسبعة ونضع من مائتين وخمسة واربعين سم  
لام سهمها من مبلغ الاصل بالعول يكن سبعة اقلها من المصحح  
سبعة وهو خمسة وثلاثون ولكل اخ واحد من عددهم يكن  
سبعة اضعه الى اسم نصيبهم من مبلغ الاصل وهو سبعة  
يكن سبع سبعين اي سبعة سبع ولكل شقيقة واحد من  
عددهن يكن عشر اضعه الى اسم نصيبهم من السبعة وهو  
اربعة اسباع يكن عشر اربعة اسباع اي اربعة اسباع عشر  
اي اربعة اعشار سبع اي خمس سبع وقس عليه **وكل ضرب**  
**منها اي من طريق القيراط والشمية قد يطلب بحسب ما يقع**  
الشيء لكنه سكنها للوزن اي بقدر ما ينبغي اي يطلبه  
**من يقرب** المعنى الى الفهم لان الفرضي قد يعبر عن الخطوط  
بالقيراط والمخاطب لا يعرفها لكن يعرف الكسور المطلقة وبالعكس  
فيطالبه بتحويلها الى ما يعرفه فيقصد الفرضي في الحال اجابة  
**ومنهج التحويل** المذكور في كتب الحساب **من يدريه** اي يعلمه

يعمل

**يعمل به** في تحويل كل من الضربين الى الآخر **فانه يغنيه** عن العمل  
بغيره وذلك بان يضرب بسط المحول في مقام المحول اليه  
وتقسم الخارج على مقام المحول فما كان فهو المطلوب ولو قيل  
اذا كان الخط خمسة قيراط فكم يكون ثلثا فاضرب خمسة في  
مقام الثمن واقسم الخارج على مقام القيراط يخرج واحد وثلاثا  
والجواب ثمن وثلثا ثمن ولو قيل اذا كان خمس وسبع فكم  
يكون قيراطا فاضرب خمس مقامها وسبعة اثني عشر في مقام  
القيراط واقسم الخارج على مقام الخمس والسبع يخرج ثمانية  
قيراط وخمس قيراط وخمس سبع قيراط وذلك هو  
الجواب ولو قيل اذا كان سبعة اجزاء من احد عشر فكم يكون  
قيراطا فاضرب سبعة في مخرج القيراط واقسم الخارج على احد  
عشر يخرج خمسة عشر قيراطا وثلاثة اجزاء من احد عشر  
جزء من القيراط وذلك هو الجواب **فصل** في بيان  
استخراج الخطوط من التركة اذا كانت جزوا من عقار ونحوه  
**وان يخلف من عقار ونحوه مما لا يقدر بوزن او كيل او عدد جزا**  
مفرد او متعدد **اقا جعل مقامة كاصل للمسئلة** **بدا** اي  
ابتدا **وبسطه** اي المقام اقسمه على المصحح **فان يضع قسمه**  
عليه لم يخرج اي لم يتغير المقام عن حاله بل يكون هو المطلوب  
**وان تباين او توافق فاضرب مصححا ان باين او وفقه ان**  
وافق فيما اجتي اي اختير **اصلا** وهو المقام يحصل المطلوب  
وما ضربت في المقام هو جزا السهم له فاضربه حقا لا بتغا

ن

م



القسم اي لاجل طلب القسمة في البسط يخرج ما لوارث فان  
يقسم اي الخارج من الضرب على التصحيح جزوه بين اي فيظهر  
جزوه سهمه فاضربه في حظ كل وارث منه واضربه للشريك  
اي جزوه سهم المقام ايضا للشريك فيما يبقى من مخرج يبدو  
الذي استحقا اي استحقه الشريك فلو ترك ثلثا ورعا  
من حمام واما واخوين منها وشقيقتين فالمقام اثنا عشر  
وكانه الاصل والبسط منه سبعة فاقسمه على مصحح المسئلة  
سبعة بعولها فالقسمة من اثني عشر للام سهم وللأخوين  
سهمان وللشقيقتين اربعة وللشريك خمسة ولو كانت بحالها  
الا انه لام فيها فني من ستة والبسط يباينها فاضرب الستة  
في المقام فتضع من اثني وسبعين وجزء سهمه الستة فان  
ضربته في البسط حصل اثنان واربعون للورثة فاقسمه على  
مسئلته يخرج جزء سهمها سبعة فاضربه فيما الكمال اخرج يكن  
له سبعة وفيما الكمال شقيقة يكن لها اربعة عشر وان ضربت  
الستة فيما بقي من المخرج وهو خمسة كان ثلاثين وهو ما للشريك  
ولو كان فيها الام وعدد الاخوة ثلاثة فتضع من احدى وعشرين  
والبسط يوافقها بالسبع فاضرب سبعها ثلثه في المقام فتضع  
من ستة وثلاثين وجزء سهم مسئلتهم واحد وفي خمسة للشريك  
يكن له خمسة عشر **فصل** في بيان معرفة جملة التركة  
من الحظ المعلوم وان علمت قدر ما يحوز به بعض اي بعض  
الورثة من المال يعني النقد وخوه بآرثه وبنى ميرته اي ورثه

تميز المال

تميز المال كله اي معرفته واعرف من التصحيح اي من المصحح  
حظه فما كان اقسمن عليه نقدا علما قدره وهو القدر الذي  
حازه بعض الورثة والخارج بالقسمة اضرب في مصحح المسئلة  
كل صفة موكدة او اضرب التصحيح في نقد حصل لبعض الورثة  
واقسم على نصيب الاخذ بالدرج ويسكون الذال للوزن ما اجتمع  
من الضرب او اقسيم المصحح الذي ارتفع بالضرب على نصيبه اي  
الاخذ وما يد بالقسمة اضرب في قدر ما قد حازه بعض الورثة  
او انسب بقية التصحيح للنصيب وزد بحسبها بالسكون  
مصدر حسبته اذا عدد دنة او اسم من قولهم ليكن عملك بحسب  
ذلك بالغن لكنه سكنه للوزن اي وزاد بحسب او قدر تلك  
النسبة بلا تقريب بل تحقيقا على محوره اي الاخذ صلة زد وكذا  
من الامثال فان قلت نسبة البقية الى حظ الاخذ قد  
يكون مثلا ومثلين واكثر وقد يكون بعضا وقد يكون كليهما  
فلا يعتمد قوله من الامثال هذه الاحوال قلت من التبعض  
لابيان الجنس فيعلمها وفي جوابه نظر او سم من مصحح المثال  
الحظ للاخذ والنقد الماخوذ اعتبر مقسوما على الذي يبدو  
بها اي بالتسمية معلوما حال او سم مما حازه نصيبه واقسم  
على محصل من القسمة نصيبه اي تجده صفة محصل نصيبها  
مفعول اقسيم فهذه ست طرق فما بدأ بالعمل باي طريق منها  
فذاك كل المال فاعلم ذلك واعمل به وذلك كان يحوز الام  
في المشتركة عشرين دينارا حقا وقيل لك كرتكون التركة



فقل تصحيحها من ضعف تسعة أي ثمانية عشر إذا نثنت  
 الذي نثنت أخذ أي إذا جعلنا أخذ الثلث ثلاثة بان يكون  
 فيها ولد أم وشقيق واللام زائدة لتقوية العامل بضعفه  
 بالتأخير كقوله تعالى للرويات تعبرون وحظها أي الأم ثلاثة  
 من المصحح فاعمل بما أردت منها أي من الطرق الست متقنا  
 لها فتعلم أن الجواب ضعف ستين بنصب ضعف بقوله  
 بعد أي بعد مائة وعشرين وذلك بأن ينقسم العشرين على حظها  
 ثلاثة وتنضرب الخارج وهو ستة وثلاثان في الثمانية عشر وتضرب  
 الثمانية عشر في العشرين وتنقسم الخارج وهو ثلثمائة وستون  
 على الثلاثة أو تنقسم الثمانية عشر على الثمانية وتنضرب الستة  
 الخارجة في العشرين أو تنسب الخمسة عشر الزائدة على الثلاثة  
 للثلاثة يكن خمسة أمثال فرد على العشرين بقدر ذلك أو تسمى  
 الثلاثة من الثمانية عشر وتنقسم العشرين على الحاصل وهو  
 سدس أو تسمى الثلاثة من العشرين وتنقسم الثمانية عشر  
 على الحاصل وهو ثلاثة أرباع خمس يكن جملة التركة ضعف  
 ستين كما قال فقس على هذا المثال ما ورد من الامثلة  
 وشمل قوله محوره بعض الواحد وقد عرفت مثاله والنقد  
 كزوج وأم وشقيقة أخذ الزوج والأم بارثما عشرة دنانير  
 فكم جملة التركة فاقسم العشرة على حظيها من المصحح واضرب  
 الخارج وهو اثنان في المصحح يكن ستة عشر وهو جملة التركة  
 وكذا عملت ببقية الطرق ولوقيل أخذ الزوج ستة وأم

أربعة فإن شئت جمعت حظيها وعملت وإن شئت أوردت  
 كلاهما العمل فيخرج كذلك واعتبار صحة هذه ونحوها كما قال  
 أن تضرب حظ كل منهما فيما أخذه الآخر فينساوي الخارجان  
 فلو ضربت حظ الزوج ثلاثة فيما أخذه الأم وحظ الأم اثنين  
 فيما أخذه الزوج كان كل من الخارجين اثنا عشر ولوقيل أخذ الز  
 ثمانية والأم ستة استخالت المسئلة **فصل** في بيان  
 معرفة قيمة العرض فيما إذا كان بعض التركة نقدا وبعضها  
 عرضا وأخذه بالتراضي بعض الورثة بآرثه ولذلك ثلاثة أحوال  
 لأن ما أخذه إما قدر حقه أو أكثر فيحتاج إلى رد أو أقل فيحتاج  
 إلى زيادة وقد أخذ في بيان الأول فقال **وإن يحجز بعض الور**  
**ثته** **بآرثه عرضا وهو ما عدا النقد وما أي الذي يحوزه الباقيون**  
**نقد علم قدره فإن تنشا معرفة قيمة العرض فاستخرج**  
**المجموع** أي من النقد وقيمة العرض **بدا أي ابتداء ومنه أي من**  
**المجموع أي معرفته تعرف العرض المتروعا أي قيمته لأن قدره**  
**منترع من جملة التركة وذلك بأن تطرح النقد من المجموع والنهج**  
**في استخراج كل التركة الذي هو المجموع قد علم في الفصل قبله**  
**فكن ذلك في الاستخراج وهي كيفية راسخة في النفس ففضلها**  
**أي التركة على النقد المسمى هو الغرض أي المطلوب لأن المقصود**  
**بألذات معرفته وهذا علم من قوله ومنه تعرف المتروعا وإنما**  
**أعاده ليعلم أنه المقصود وأن ذكر معرفة جملة التركة هنا**  
**وسيلة لذلك وإن ترد قيمة عرض يفرض أي وإن ترد**



معرفة ذلك **بدا** أي ابتدأ فله طرق اخذ في بيانها فقال **فالتق**  
**حظ من يجوز** أي العرض من مبلغ التصحيح **اذ تميز** أي  
الحظ من مازة يميزه والباقي بعد الالتقا **اتخذ** اما ما واقسم عليه  
**نقد من سواه** تعلم كم جزء سهمها أي المسئلة أي كم يخص  
كل سهم منها من النقد **المعين** فاضربه أي جزء السهم في نصيبه  
أي حايض العرض **تستبين** انت أي تعرف قيمة العرض قال ولما  
كان الفرض ان اخذ العرض اخذه بارثه لزم ان يكون قيمته  
موزعة على سهامها فما خص السهم الواحد منها خصه من الامام  
لان سهام **المسئلة** متساوية وباراها جملة التركة وباراها سهام  
غيره **النقد** لجزء سهم اخذ العرض من قيمته وجزء سهم الامام من  
**النقد** وجزء سهم المسئلة من جملة التركة ثلاثتها متساوية  
ولما تعدد الوصول الى معرفة جزء سهم اخذ العرض من قيمته  
من جهة قيمته والى معرفة سهم الامام من النقد وجزء سهم  
المسئلة من جملة التركة من جهتها لكونها مجهولين اخذنا  
جزء سهم الامام من النقد من جهته لكونه معلوما وحكمنا بانه  
جزء سهم المسئلة من التركة لتساويهما فاذا ضرب فيه حظ احد  
منها خرج حظه من التركة فبان لك السر في ضربنا حظ اخذ  
العرض من المسئلة في جزء السهم حتى يخرج قيمة العرض وعطف  
على اقسام قوله **واضرب** **النصيب** في **النقد** وما يد اباضرب  
**اقسم** على **امام** **رسم** قبل او الامام **اقسم** على **نقد** فرض  
**واقسم** **حظه** على الذي يبدي وبالفسمة وجواب الامر

ينض

110  
ينض اي العرض اي يصير ناضا اي نقد امضروا والمراد هنا  
بالقوة او الامام **اقسم** على **الحظ** وما عال يعني حصل بالقسمة  
**اقسم** **النقد** عليه **محكم** ابكر الكاف حال من فاعل اقسام او فاعلها  
صفة لمصدر محذوف اي قسما متقنا او **النسب** **النصيب**  
**لل امام** **والخارج** اضربه على **التمام** اي تمام في **النقد** والذي  
**يعول** اي ترتفع بالضرب **هو المطلب** وهو معرفة قيمة العرض  
فهذه خمس طرق لمعرفة ومنها يعرف جملة التركة بان تجمع  
القيمة للنقد **وهاك** اي خذ تحتها **الاذك** يضرب ام وبنتم  
عم وقد ترك **ستين دينارا** وعيدا من **هلك** في اي صار حظ  
**العم** **ذاك** **العبد** **فاعمل** **باي** شئت من الطرق **تلقى** **القصد**  
فان رمت معرفة التركة ابتدا فكانه قيل اخذ بعض الورثة  
بارثة **ستين دينارا** كم التركة **فالمسئلة** من ستة وحظ اخذ  
في **الستين** منها **اربعة** فاعمل بما شئت من الطرق المتقدمة  
في الفصل قبله تكن جملة التركة **تسعين** اطرح منها **ستين** تكن  
قيمة العبد **ثلاثين** وان رمت قيمة العبد ابتدا فالتق من  
**الستة** سهمي **العم** وسهم **الاربعة** الباقية اما ما واقسم عليه  
**الستين** واضرب **الخارج** وهو جزء السهم في سهمي **العم** واضرب  
سهميه في **الستين** واقسم **الحاصل** على **الاربعة** او سهم الامام  
من **الستين** يكن **ثلاثي عشر** اقسم عليهما سهميه او اقسم الامام  
على سهميه ثم **الستين** على ما يخرج وهو **اثنا عشر** او سهم سهميه من  
الامام يكن **نصف** اضربه في **الستين** والحاصل بكل **ثلاثون** هو



قيمة العرض **او قل بطريق الجبر له** اي للعم بارثة شي قيمة العبد  
**فللثنتين** اي للام والبنت **شبان** لان لهما مثلي ماله **فالعبد لهما**  
**بالعين** اي النقد وهو ستون **فالشئ نصفه** اي العين لان  
 الشئين اذا عدا لستين **فالشئ** الذي هو نصفها يعدل نصفها  
 اي ثلاثين وهي قيمة العبد ولا يتعين التعبير بالشئ بل يجوز ما  
 يذكر في المثال من العرض كالعبد في المثال المذكور **وان نشأ**  
 العمل بالجبر ايضا **فقل ثلث الجميع مستحق للرجل** اي للعم  
**وذلك عشرون دينارا** وثلث العبد وقد اخذ به عبد اقل  
 بعبد ذاك اي العشرين وثلث العبد **ياذا القصد واخرج من**  
**العدين ما اي اللذين تجانسا** وهما ثلثا عبد كل ثلث من  
 عدل **واجبر اذا الباقي** وهو ثلثا عبد وعشرون بان تزيد  
 على كل نصفه حال كونك **معادلا** بين الحاصلين **مقايسا**  
 اخذ هيا بالآخر وهذا العمل يسمى بعضهم جبرا وبعضهم  
 تكملا وقد يستغني عن الجبر بقسمة العدد على الاشياء فخرج  
 عدل العبد ثلاثين فالتركة تسعون ولما فرغ من الحال  
 الاول اخذ في بيان الثاني فقال **وان يرد من يجوز القرضا**  
**نقد اجمانسا** النقد التركة **فرز ذاك العرضا** اي النقد  
 المفروض على الذي لغيره من نقد وسر على ما مرق قبل حالة  
 الرد اي في الحالة التي لارد فيها وما يرد اي والذي يرد  
 اخذ العرض **رذ على ما بان له** بالعمل بقيمة العرض **ثنتين**  
**كامله** وفي المثال لو كان النقد خمسة وخمسين واخذ الم

العبد ورد على الباقيتين خمسة فبقى حقه رذ الخمسة المفروض  
 على الخمسة والخمسين وكان جملة النقد ستون فاعمل كما امر  
 يخرج ميراثه ثلاثين رذ عليه الخمسة يكن قيمة العبد خمسة  
 وثلاثين وان عملت بالوجه الاول من طريق الجبر فقل اذا اخذ  
 الم بثلثه عبد الا خمسة فللثنتين عبدان الا عشرة يعدل  
 ذلك ستين جملة النقد والمردود فاجبر وقابل نصير عبدان  
 يعدلان سبعين فالعبد يعدل خمسة وثلاثين وذلك قيمة  
 او بالوجه الثاني فقل للعم ثلث عبد وثمانية عشر وثلث فواد  
 بذلك عبد الا خمسة وهو ما اخذه بارثة فرز في الجهتين المستثنيتين  
 نصير عبد يعدل ثلاثة وعشرين دينارا وثلث دينار وثلث  
 عبد فالحق المشترك يبقى ثلثا عبد يعدلان ثلثة وعشرين وثلثا  
 فالعبد يعدل خمسة وثلاثين ثم اخذ في بيان الحال الثالث فقال  
**وان يؤفوا** اي الباقيون **حقه** اي اخذ العرض من نقد صالة يؤفوا  
**فالحق ذاك** اي النقد الموفي به **من جميع النقد المخلف واعمل كما**  
 عملت فيما اذا كان العرض قد حقه في الباقي بعد الاقاصلة اعلم  
 فما بد اليه اخرج منه ما قدرتهما حق اخذ العرض يكن الباقي قيمة  
 العرض وفي المثال لو كان النقد خمسة وستين واخذ الم العبد  
 ورادوه خمسة فصاركه حقه الق الخمسة من الخمسة والستين  
 وكان جملة النقد ستون فاعمل كما امر يخرج ميراثه ثلاثين اخرج  
 منه الخمسة يبقى خمسة وعشرون وهي قيمة العبد وان عملت  
 بطريق الجبر فقل قيمة العبد شي واذا اخذ العبد بسهميه شي



وخمسة فالثلاثين بسهما ما شيان وعشرة وذلك بعد ما لها  
 وهو ستون فالق المشترك يبقى شيان بعد لان خمسين فالشي  
 خمسة وعشرون ثم اخذ في بيان ما اذا تعدد العرض الماخوذ  
 فقال **وان يك العرض الماخوذ زائدا على عرض واحد وكان**  
 بقدر حق اخذه او ازيد او انقص **فمنه هو الذي خلا** اي مضي  
 في الاحوال الثلاثة فيما اذا اتحد العرض فحينئذ **تسقط ما بقا بل**  
**العرض الماخوذ من مبيع المسئلة موازيا نقدا ركن**  
 حال من فاعل تسقط بما تبقى بعد الاسقاط صلة موزيا وهو  
 بضم الهاء ما يبقى **الامام واعمل بما شئت** من الطرق المتقدمة  
**فما تلام** على ذلك ففي المثال لو كان النقد خمسة واربعين  
 والمخلف مئة عبدا وخاتما فاخذت الام بارثما الخاتم والعم العبد  
 فاسقط من الستة سهام ما يبقى ثلاثة وهي الامام فاعمل كما  
 مرفاقسم الخمسة والاربعين على الامام واضرب الخمسة عشر  
 الخارجة في سهم الام يكن قيمة الخاتم خمسة وعشرون في سهم العم  
 يكن قيمة العبد ثلاثين او اضرب لكل منهما حظا في الخمسة  
 والاربعين واقسم الحاصل على الامام يخرج كذلك وكذا يبقية الطرق  
**وما يزداد اخذ للعرض على ما اخذه وما يزداد** اي الاخذ له فيما  
 اذا تعدد فيهما **منها على مضي** في نظيره مما اذا اتحد **وما**  
**يعد** اي ولا حاجة لاعادة منها جنة لتقدمه وهذا البيت يعني  
 عنه قوله وان يكن الماخوذ الخ لشموله الاحوال الثلاثة كما مر  
 في المثال لورد كل من الام والعم خمسة فبقي حقه وكان النقد

خمسة وثلاثين زد عليه المردود وكان جملة النقد خمسة  
 واربعون فاسقط من الستة سهام ما يبقى ثلاثة اقسام عليها  
 الخمسة والاربعين واضرب الخارج في سهم الام يخرج ميراثها  
 خمسة عشر زد عليه خمسة ثمانية يكن قيمة الخاتم عشرين وفي  
 سهم العم يخرج ميراثه ثلاثين زد عليه خمسة يكن قيمة العبد  
 خمسة وثلاثين ولو كان النقد الخلف خمسة وخمسين وزيد  
 كل منهما خمسة فالق موازيد من الخمسة والخمسين وكان جملة  
 النقد خمسة واربعون فاعمل كما مر يخرج ميراثها خمسة عشر  
 اطرح منه خمسة ثمانية عشرة وهي قيمة الخاتم ويخرج ميراثه  
 ثلاثين اطرح منه خمسة يبقى خمسة وعشرون وهي قيمة  
 العبد **فرع** من نواذر التركة المجهولة وهو لغة اعلى الشي  
 واصطلاحا ما اندرج تحت اصل كلي فاذا كان للميت ابناء  
**وهو هالك عن دارين بينهما تفاوت دينارين** اي  
 يفضل احدهما الاخر دينارين **حاز ابن** من الابنين  
**الثلاثين من اغلاها بارثة** فالفضل بينهما زد عليهما  
**يصر مع الدارين ديناران** ماخوذه اي الابن من دار  
 منهما **الثلاثان** فذا اي المذكور وهو ثلثا الدار ودينار  
 وثلث وهو ثلث الدينارين **يعد** دارا ودينارا وذا  
 اي المذكور وهو الدار والدينار ما يحصل لكل واحد  
 من الاثنين لان التركة صارت دارين ودينارين فالق  
 المشترك من الجانبين وهو دينار وثلثا دينار **واخير** الباقي



وهو ثلث دنانير وثلث دينار وعادل ذاك اي الحاصل بالجهر  
 من الجانبين اي عادل بينهما يستبين اي يتبين لك ان  
 عدل الدار دينار وهو قيمة الصغري وان تعادل الدار  
 الفضلي ثلاثة من الدنانير اذ اي وقت عملك العمل  
 المذكور فحالة التركة اربعة دنانير فاذا اخذ احد هما ثلثي  
 الثلاثة فقد اخذ ارثه وان شئت جعلت الفضلي اصلا فتكون  
 التركة دارين الا دينارين فللابن نصفها دار الا دينار اربعة  
 ما اخذه وهو ثلث دار فاجبر وعادل بان تزيد في كل من  
 الجانبين دينار او قد قدر المستثنى فيصير معك دينار  
 يعدل دينار وثلثي دار فالق المشترك يبقو ثلث دار يعدل  
 يعدل دينار فالدار تعدل ثلاثة دنانير فان قب الخذ  
 احدها ثلاثة ارباع الفضلي فان جعلت الصغري اصلا  
 وزدت عليها الفضل فعادل بثلاثة ارباع دار ودينار  
 ونصف دار ودينار والى المشترك يبقو ربع دار يعدل  
 نصف دينار فالدار تعدل دينارين فيهما قيمة الصغري  
 فقيمة الفضلي اربعة وحالة التركة ستة وان جعلت  
 الفضلي اصلا فالتركة داران الا دينارين فللابن نصفها  
 دار الا دينار اربعة ما اخذه وهو ثلاثة ارباع دار فاعمل  
 كما مر تكن الدار اربعة **ف** راع اخر يتضمن بيان استمر اج  
 الحظوظ في اربعة احوال بيع بعض الورثة حظه او بعض  
 من الباقي بحسب الروس او الارث **ل** وبيع بعض من الورثة

حظه

حظه من ذوي شريكته على تساوي بينهم في قسمته اي الحظ

حظه من ذوي شريكته على تساوي بينهم في قسمته اي الحظ  
 فانقسم عليهم بالسوية حظه في المسئلة اي معجرا  
 فتتظر ايصح قسمه عليهم او يتوافقهم او يباينهم **ك** مع  
 حظه **و** اجمع لكل منهم حاصله بالبيع والارث كالم وزوجة  
 وثلث اخوات متفرقات باعت الزوجة حظها ثلثا من خمسة  
 عشر للباقيات بالسوية وهو مبان لعدد دهن فتصح من  
 ستين حظا منها اثنا عشر بينهن فلكل منهن ثلاثة تضم  
 الى مامعها فيصير مع الشقيقة سبعة وعشرون ومع كل  
 من الباقيات احد عشر ولو كانت البايعة الزوجة والشقيقة  
 كذلك فحظاها تسعة وهي منقسمة على الثلاثة فلكل ثلاثة  
 تضم الى مامعها فيصير مع كل خمسة وترجع بالاختصار الى  
 ثلاثة او باعه منهم **ح** حسب يسكون السين للوزن اي بقدر  
 ارثهم **ط** طرح نصيبه من الذي منه تصح اي المسئلة **و** البا  
 بعد طرحه **ي** وصل اي يجعل اصلا للمسئلة **ف** فحظه كمنج  
 رد على ذوي الفروض النسبية **أ** صلاوا كما ياتي بيانه في الرد  
 ففي المثال لو باعت الزوجة حظها من الباقيات على قدر  
 ارثهن فكان لازوجه فتقسم التركة على اثني عشر وبالاحتضا  
 على ستة **ا** وبيع منهم بعض حظه بالسوية او بحسب الارث  
 فان كان لحظه ذلك الجزء المبيع فذاك والا فلا **المنج** ان  
 يتبين اي يطلب في هاتين الحالين **م** خرج يصح منه الحظ  
 اي حظ كل من الورثة والجزء المبيع ثم ان مع قسمة ذلك الجزء



على اربابه فذاك والا فيعمل في التصحيح ما عمل في الاول كما  
اشار اليه بقوله **والضرب** اي ضرب ما انكسر عليه الجزء المبيع  
في الاصل في كلتا الحالتين ان يخرج اليه للتصحيح **كالاول** اي  
كضربه في الحال الاول في النظر بحالتي التباين والتوافق  
**والثاني** اي توزيع الجزء المبيع على الروس في الثالث وعلى  
السهم في الرابع كالنوزيع في الاول فالنوزيع مبتدأ وحرف  
خبره لدلالة ما قبله عليه والجملة عطف على الجملة قبلها  
ففي المثال لو باعت الزوجة ثلث حظها من الباقيات بالسوية  
فلحظها ثلث صحيح فاقسمه عليهن يباين عدد دهن فاضربه  
في خمسة عشر فتضع من ستين حظها من ذلك اثنا عشر ثلثها  
اربعة بينهن لكل منهن واحد يضم الي ما معها فيصير مع الشقيقة  
خمسة وعشرون ومع كل من الباقيات تسعة ولو كانت بحالها  
الا ان المبيع نصف حظها فلا نصف لحظها وهو يباين يخرج  
النصف فاضرب مخرجه في الخمسة عشر يبلغ ثلاثين حظها  
من ذلك ستة نصفها ثلاثة يباين عدد دهن فاضربه في الثلاثين  
فتضع من مائة وعشرين حظها من ذلك اربعة وعشرون  
نصفها اثنا عشر بينهن لكل منهن ثلاثة تضم الي ما معها فيصير  
مع الشقيقة احد وخمسون ومع الزوجة اثنا عشر ومع كل  
من الباقيات تسعة عشر وبالحقيقة منهج هذا الحال الحال  
الاول وان كان المقسوم فيه بعض الحظ وفي الاول الحظ كله  
ولو باعتهن ثلث حظها على قدر ارثن فلحظها ثلث صحيح

وإذا كان المقسوم فيه بعض الحظ وفي الاول الحظ كله ولو باعتهن ثلث حظها على قدر ارثن فلحظها ثلث صحيح

يباين

يباين الاثنى عشر فتضع من مائة وثمانين فحظها من ذلك ستة  
وثلاثون ثلثها اثنا عشر منقسمة على سهامهن وللشقيقة ستة  
ولكل من الباقيات سهمان يضم ذلك الي ما معها فيصير مع الشقيقة  
ثمانية وسبعون ومع كل من الباقيات ستة وعشرون وترجع  
بالاختصار الي تسعين وكالمبيع فيما ذكر الهبة ونحوها **والاختصار**  
**بعد العمل قد يمكن** كما بينته في امثلة الحالين الاولين والرابع  
فلا يجد بكسر الحاي يمل **عن باب** اي الاختصار من يتقن  
القواعد فاعل يجد تثبته باع يتعدي بنفسه وباللام  
وبمن زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين **فصل**  
في بيان استخراج ما يخص بعض الورثة بدينه على الميت  
وما يخصه بميراثه منه وقد بينه بثلاثة مناهج اولها ما بينه  
بقوله **وان يخرج بعض من الوراث جزا بدينه وبالميراث**  
**معا فالق من مقام** ذاك الجزء بسطه واحفظ البقية والق  
من مصحح التراث **قسطه** اي نصيب ذلك الوارث **والثمة** على  
بقية السهام ويسمى بالامام **كجز بقية المقام** المحفوظة  
فان يصح قسمه اي باقي المقام على بقية السهام **فالمخرج**  
**مطلوبنا او ينكسر عليها فالمخرج ما مر في باب التصحيح من**  
**ضرب السهام او وقفها في المقام ثم جزء سهم المخرج مما بدا اي**  
**ظهر بالضرب هو المصروف فيه** اي في المخرج من الامام او  
**فانه** ذلك اي ابنه واوصيه او أسلكه **واضربه** اي جزء سهم  
المخرج **عند ما تريد القسما** اي القسمة فيما لكل من الورثة

فقه



من مقام المخرج يسمى صفة لكل واقسم على الامام ما حصل  
 بالضرب لاهله اي الامام صله تحصل فجزءه اي جزء سهم الامام  
 ما حصل بالقسمة فاضربه في نصيب رب الدين من مصحح  
 لمسئلة الورثة يظهر بذلك ثمرات مقترن بالدين فالقمة  
 اي التراث من جملة الامرين اي التراث والدين يبق الذي يخص  
 من دين اي من الدين وذلك كزوجة وابن وبنت للمره ربع من  
 التركة بميراث ودين على الميت امهره لها مثلاً فالق من مقام  
 ربع ربع يبق ثلاثة هي المحفوظة والق من مصحح لمسئلة الورثة  
 وهو اربعة وعشرون سهام المرة الجامعة للارث والدين  
 والباقي وهو احد وعشرون المسمى بالامام اضرب ثلثه لموافقته  
 المحفوظ بالثلث في المخرج يحصل حرك اي ثمانية وعشرون  
 اذ الحائز ثمانية والكاف بعشرين فاقنع بهذا المنهج والسبعة  
 ثلث الامام بالنصب بقوله اضرب وقوله وهي جزء سهمه حال  
 معترضة بين العامل ومعموله وهو في واحد بسط الربع لمن  
 بدأ باسمه وهي الزوجة اي واضرب للزوجة السبعة والحائز  
 انها جزء سهم المخرج في واحد قال الدين والميراث اللذان لها  
 سبعة وليس المراد تخالفاً لانها كميتها ما بل ان نسبتها الى الصحيح  
 كنسبة كميتها الى التركة وما خص ابنة وابنا وهو الحاصل  
 من ضرب السبعة في المحفوظ اذا ما قسمنا ذلك على الامام وهو  
 وهو احد وعشرون ايضا خص سهمها اي كل سهم من الامام  
 واحد وهو جزء سهمه فاضربه في ثلاثة الزوجة فارتها

هذا هو  
 ما حصل  
 من ضرب  
 السبعة  
 في  
 المحفوظ  
 وهو  
 احد  
 وعشرون  
 فاقنع  
 بهذا  
 المنهج

ثلاثة

ثلاثة والزائد عليها وهو اربعة وعشرون ملخص دينها وكلا  
 منهما النسب الى حرك وهو ما صحت منه المسئلة تنظر اذا  
 بالمطلب اي تقدر ارثها ودينها كما مر انفا من ان المراد ان  
 نسبة كل منهما كنسبة كميتها الى التركة وما ذكره مثال الموافقة  
 وامام مثال الصحة فابوان وبنتان اخذت الام بارثها ودينها  
 سبعة المال فاعمل بما مر يخرج دينها سبع المال وكذا ارثها ومثال  
 المباشرة ان تاخذ الام ثلث المال فاعمل بما مر يخرج دينها خمس  
 المال وارثها ثلثي خمسة المنهج الثاني ما بينه في المثال بقوله  
 اورد على السهام غير الجامعة للارث والدين وهي احد وعشرون  
 كتلتها لان الثلث فوق الربع وحذ لك طريقا نفعه فيه  
 وفي غيره كالوصايا والاقرار وهو ان يقال ان نسب الباقي للمال  
 مائة ذهب بالارث والدين بان تعتبر مقام الكسرة كانه ثمان  
 ويلقى منه بسطه وتنسبه للباقي وورد على الباقي من سهام الورثة  
 من مسئلة بمثل ما انتسب اي انتساب الذاهب من المال  
 لباقيه ففي المثال اطرح من مقام الربع بسطه وهو واحد  
 وانسبه للباقي يكن ثلثا فزد على الاحد والعشرين مثال  
 ثلثها يكن المجموع ثمانية وعشرين وما ردتة هو مجموع الارث  
 والدين ولو قيل اي شي فوق الثلث فانسب واحد الاثنين  
 يكن الجواب نصفاً ولو قيل اي شي فوق النصف فانسب  
 واحد الواحد يكن الجواب مثلاً وعلى هذا قس ثم ينظر في  
 المزيد على الامام فان لم يكن فيه كسر كما في المثال المذكور فقد

انما  
 هو  
 ما  
 مر  
 من  
 ان  
 تقدر  
 ارثها  
 ودينها  
 كما  
 مر  
 انفا  
 من  
 ان  
 المراد  
 ان  
 نسبة  
 كل  
 منهما  
 كنسبة  
 كميتها  
 الى  
 التركة





صحت المسئلة منه وان يكن فيه كسر بان لا يكون للامام ذلك  
الكسر فالبسط اعني فيها اي المسئلة وفي اشباهها مما  
يرد فلو قيل اخذت الزوجة بارثما ودينها خمس التركة فالبسط  
بسطة الخمس للباقي يكن ربعا فزدي على الامام ربعه خمسة وربعه  
فالبسط المجموع ارباعا يكن مائة وخمسة ومئتا نصف ومائة  
وهو واحد وعشرون بعد البسط مجموع الارث والدين فالخرج  
منه سهام الزوجة وهي اثنا عشر بعد البسط يبقى الدين تسعة  
المنهج الثالث ما بينه بقوله او شيئا اجعل دينها اي الزوجة  
الاخذة بارثما ودينها ربعا فالجملة اي جملة التركة شي  
وما نص من المسئلة وهو اربعة وعشرون فستة وربع  
شي ربعها اي الجملة تعدك بسكون اللام للوزن ثلاثة  
سهام الزوجة وشياد يربا وبعد طرح ذي اشتراك اي  
صاحبة وهو ثلاثة وربع شي عدل بالالف الاطلاق فاعله  
ثلاثة ومفعوله شي يسوي ربع خلا اي زال فالشي وهو  
الدين بيد وربعه زد عليه الثلاثة يكن جملة مال الزوجة  
بالارث والدين سبعة زده على سهام غير هاتين من حرك  
كأمر ومدح هذا المنهج بقوله فخذ من منهج ما اجمع لانه  
اعم المناهج الحسابية وهذا كله اذا لم تذكر تركة فان ذكرت  
فقد بينه بقوله وان يخلف اربعين درهما فاعطيت اي  
الزوجة في المثال عشرين منها عني اي عن الارث والدين  
فالدين شي والارث ما غير اي ما بقي بعد اخراج الشي اي

اربعون

اربعون غير شي معتبر فثمنه اي ما غير وهو خمسة دراهم  
الاثنان شي ميراث الزوجة والشي عطف على ثمنه اي فجمعها  
وهو خمسة دراهم وسبعة اثنان شي تعدك العدد الذي  
حازت اي الزوجة وهو عشرون والاشتراك منها بمعنى  
المشترك بينهما وهو خمسة دراهم انبذ بكسر الباء اي طرح  
يبقى سبعة اثنان شي تعدك خمسة عشر درهما فابسطها  
اثنا عشر واقسم مائة وعشرين على سبعة او اجر كلامها بربا  
مثل سبعة عليه يكن عدل الشي سبعة عشر درهما وربع  
درهم فذا هو الدين قد ظهر والارث ما يبقى من العشرين  
وهو اثنان وستة اسباع فاعمد بكسر الميم اي اقصد للاختصاص  
واستبين اي واعرفه وذلك بان تجمع حصتي الارث والدين  
يكن عشرين وان عملت بالمنهج الاول فقد اخذت الزوجة النصف  
فالق من مخرج بسطه يبقى واحد هو المحفوظ ومن مسئلة  
الورثة ثلاثة الزوجة يبقى احد وعشرون هو الامام يباين  
المحفوظ فاضرب الامام في المخرج فتضع من اثنين واربعين  
وجزؤ سهم المخرج احد وعشرون فاضربه في بسط النصف  
لا يرتفع فمجموع الدين والارث احد وعشرون فاضرب جزء  
السهم ايضا في المحفوظ لا يرتفع فاقسم الاحد والعشرين  
على الامام يخرج واحد وهو جزء سهمه فاضربه في ثلاثة  
الزوجة يحصل ثلاثة وهو ميراثها فاطرحها من الاحد  
والعشرين مجموع الدين والميراث يبقى ثمانية عشر وهو الدين

د



أو بالمنهج الثاني خرج كذلك فاقسم الاربعين على الاثنين والاربعين  
كما تقسم التركة يخرج كما مر **فصل في بيان**  
استخراج الحظوظ اذا كان للميت علي وارثه المعسردين وكان  
المخلف من جنس الدين ونوعه **وان يكن ليت دين علي وارثه**  
**وعنده اي الوارث لما يوفي به الدين قد اخلأ اي تكشف**  
بان كان معسرا ومثله المؤسر الجاحد كما سيأتي فاقسم علي  
مصحح الجميع ما القيت اي وجدت من عين ودين واعلم  
ما خصه اي الوارث المديون عينا ودينا بالنصيب بالتميز  
وانظر فيه فاما ان يساوي دينه او يجاوزه او ينقص عنه  
فهذه ثلاث حالات اخذ في بيانها بقوله فان يساوي دينه  
او يعبر اي يجاوزه **بما عليه في الصورتين** لحصول التقاص  
**وما يبقى له في الثانية يعطاه من عين تراها وافية وان يكن**  
ما خصه عن دينه صلة قد تقصا غيره من بقية الورثة  
بالعين قد تخصصا بقسميها بينهما علي المحاصصة بفك  
الادغام للوزن من الحصة وهي النصيب **وجزهم فيها علي**  
**المقاصصة** للمديون بالفك ايضا للوزن من تقاص القوم  
اذا قاص كل منهم الاخر في حساب او غيره اي قابله ويتبعوه  
في هذه الحالة **بما في الدين** فما حصل منه بقسميها تقسم  
العين واتى بضمها بجمع وان كانت راجعة الي غير باعتبار  
معناها وما عليه الاقسام اي والعدد الذي يتقاسم عليه  
بقية الورثة العين وما يتبعون به المديون **يعرف بطرح**

حظ

حظ من يدين اي بسببه يصرف عن الارث من مبلغ التصحيح  
صلة بطرح يبقى العدد المعتمد للاقتسام عليه وهذا ان تباينت  
حظوظ بقية الورثة **وان تشاركت بالتوافق او التداخل او التماثل**  
**فوفقه اي باقي المصحح المرد اي محل رد الحظوظ والمصحح فتكون**  
القسمة عليه لانه اخصر ثم اخذ في بيان امثلة الاحوال فقال  
كابن وام وابنة وخلفا للميت خمسين درهما علي ابن سوفاي  
مطل بها واربعين درهما معينه فالجملة وهي تسعون اقسام  
علي مصححهم وهو ثمانية عشر قسمة مبينة يخرج جزو السهم  
خمسة **يخص الابن منها اي من الخمسين والاربعين خمسون**  
**وذاك اي الخمسون قدر لزم المديون والاربعين المعينه**  
**اقسم علي ثمانية** وهي الباقية من المصحح للمراتبي اي الاوليت  
يخرج جزو السهم ايضا خمسة فاضرب فيه حظ كل منهما هذا  
مثال الحالة الاولى **ومثال الثانية ان يعكس المترك في الادب**  
بان يكون الاربعون علي الابن دينا والخمسون عينا والخمسون  
التي ثابتة اكثر مما عليه بعشرة فيدفع له العشرة من الخمسين  
واليه اشار بقوله **وما يبقى للابن قدره قدره** عشر مجوز  
الابن تلك العشرة من خمسين وجزا الاخرين اي الام والبنات  
اربعين ايفتسمانها علي الثانية واسارا الي مثال الثالثة بقوله  
والعين ان تكن في الاولى لهما اي ثلاثين فالمثل بسكون الثا  
مخففا من ضمها جمع مثال قد تكون اقساما بالنصيب  
بالتميز اي تكملت اقسامها وهي الحالات الثلاث فاقسم علي



الورثة الثمانين في مثال الثالثة ينوب الابن منها اربعة واربعون  
واربعة اتساع وهو اقل مما عليه فحينئذ يجوز ما اي العين سواء  
اي غير الابن وهو الام والبنت يقسمانها على الثمانية ثم يتبع  
الابن خمسة وتسعون بينهما على الثمانية فيخص  
الام من جملة العين والدين في المثالين الاولين خمسة وعشرون  
الثالث ثلاثة عشر وثلث والبنت في الاولين خمسة وعشرون  
وفي الثالث اثنان وعشرون وتسعان ومثال تشارك الحظوظ  
ان يكون الدين على الام في الصورة المذكورة فانك اذا طرحت حظها  
من المصح بقي خمسة عشر للابن عشرون للبنت خمسة وهما مشتركان  
بالخمس فيرجعان الى اثنين وواحد والخمسة عشر الى ثلاثة  
هذا تقدير كلامه وفيه امران احدهما عبر في الفصول بدل  
سوف بقوله وهو معسر وهو المتجدد لانه اذا كان غنيا  
وسوف به اخذ منه فمرا وقسم مع العين على كل الورثة بحسب  
سهامهم تانيهما التقاص انما يكون في ديني لادين وعيني وحينئذ  
فالمديون ملك من العين ما يخصه بالارث وبقية الورثة  
يتبعونه بما يخصهم من الدين ثم رايت الناظم يذهب على ذلك فقال  
ما ذكرناه من ان العين تقع قضا صاعن الدين ورمزت له بقولي  
وجريهم فيما على المقاصصه وهي مقتضى ما اطلقه الاصحاب  
قال وهو محمول على رضي المديون بذلك او انكاره او اعساره  
فبقية الورثة طاقرون بجنس حقهم في اخذونه انتهى كلام  
الناظم وعلى كل حال ففي التقاص على ذلك تسع التي اسم

انتهت

انتهت قاله الجوهرى وهي في اصطلاح الفراض انما الورثة  
الزكاة وشار الناظم بذكر مثالين الى نوعين منها ان يقع بينهم  
تراد فقط او تراد وقسمة فقال ابنا وبنتا اي لو كان وارثاه  
ابنا وبنتا فانتهيا جميع ما خلاه ورد كل منهما ربع ما قد  
انتهت الى اخيه بتقليبه على الاخت او بمعنى صاحبه كان  
اي مجموع ما ورد لكل منهما مع الباقي هو ما اي الذي له وجب  
بالارث فليفرض انتهاب الابن اي ما انتهبه اربعة اشيا لكونها  
مخرج ماردة وانتهاب اخته اي ما انتهيته معه دراهم  
بصرفها للوزن بقدرها اي الاربعة في العدد وهو اربعة لما  
قلنا يصير بعد رد كل احد منهما للاخر الربع بنصبه بر د  
من الذي انتهب صاحبه صلة الربع للابن خبر يصير واسمها  
ما يدريه كل من حسب الشئ اي عده وذلك درهم واشيا  
ثلث اي جعلت ثلاثة ولاخته ثلاثة دراهم وشئ وذاك  
اي الذي للابن ضعف ما لاخته ثبت والضعف اي ضعف  
ما لاخته ستة من الدراهم فاعلم ذلك وشيان ايضا وذلك  
بعد ثلاثة اشيا ودرهما وبعد ما رمي الاشياء اي وبعد  
القا المشترك الشئ خمسة بعد فجملة الاشيا الاربعة  
عشرون درهما فاعلم انهيه وهو العشرون ونسبها وهو اربعة  
دراهم حصل فاذا اعطاها خمسة واخذ منها واحدا صار  
معه ستة عشر ومعه ثمانية قال وليس المراد بالدرهم درهم  
المعاملة بل قدر سميها به وعاد تقدر فرضوك بدل الدرهم



دنانير والمقصود لا يختلف لان الغرض المغايرة بين جنسي المفضل  
 لهما ولو فرض لكل منهما اكثر من ذلك او اقل او عكس الفرض جاز  
 ولكن الاولى ما ذكرنا لاجل الربع فان الاربعة اقل عدد له ربع  
 صحيح وان يرد الابن على اخته ربع ما انتبه **والبيت** على اخيهما  
 ثلث ما انتبه **البيت** وحاز كل منهما الى ما بقي بيده مما  
 بقى نصف مجموع ما رده فقال **حقا** **اربعه كما هو** اي مثل  
 ما هو مقرر شرعا فمنها افرضه **ثلاثة فقط** من الدراهم  
**ونفيه** اعتبره **مثلا** ما فرط اي سلف في المسئلة السابقة جتسا  
 وقدر او ذلك اربعة اشيا **فجاء الرد** **ود منها درهم وشي** **ليس**  
**يخفى قدر نصفها** اي الخمسة في اي على حي جاسب وذلك نصف  
 درهم ونصف شي فاضم له اي لنصف المردود **الباقى لكل** من  
 الابن والبيت **يحمل له** اي للابن **ثلاثة ونصف** **جاء** **ثلاثا** اي جعلها  
 مجهولة لانها اشيا **ونصف درهم ايضا** **واذا** **اي المذكور** من  
 ثلاثة اشيا ونصف شي ونصف درهم **يعدل ضعف الذي لها**  
**لجمع يحصل** اي الذي يحصل للبيت يجمع نصف ما رده لباقي  
 نفيه **واذلك** اي ضعف الذي لها **خمسة وشي كامل** **فما بقي**  
**بعد ما تقابل** بعد مقابلتك بين العدلين اي اسقاطك  
 المشترك بينهما شيان **وربعهما بعد** لان اي الشيان **مع** **بعضهما**  
**اربعة** **وثنهما** **دراهما** **فابسطهما** اي العدلين انصافا لان  
 ربع الشيطان نصف شي وثن اربعة دراهم نصف درهم يكن خمسة  
 اشيا تعدل تسعة دراهم **واقرب الاسم** **وحول** **كلام** **المبسوط**

مكان الاخر حتى يصير الاشيا بمثلية الدراهم وبالعكس بان تجعل  
 مبسوطه الاشيا هو الدرهم ومبسوطه الدراهم هو الشي **تعليم**  
 قيمة الشي والدرهم وهي ما بينهما بقوله **والشي تسعة** **وتحل**  
**درهم خمسة** ولو تركت القلب والتحويل بل قسمت التسعة  
 على الخمسة خرج واحد واربعة اخماس ابسط ذلك يكن تسعة  
 فالشي تسعة وكل درهم خمسة ابسطه اخماسا **وحينئذ** **او**  
**اي ستة** **ولام** اي وثلاثون **ما انتبه** **الابن** **ونفيه** **هيا**  
 اي خمسة عشر فاذا رد الابن ربع منتبهه تسعة والبيت ثلث  
 منتبهه **اخمس** كان جملة المردود اربعة عشر فاذا قسم بينهما  
 حصل لكل سبعة فاذا جمعت لما بقي بيد كل منهما اجتمع له اربعة  
 وثلاثون وهي ميراثه واجتمع لها سبعة عشر وهي ميراثها **فقر**  
 على ذلك **ياذا الطلب** فرع ثلاثة بين انتبهوا التركة فرد  
 الاكبر **لاوسط** نصف ما انتبهه والاكبر **لاصغر** ثلث ما  
 انتبهه والاصغر **لاكبر** ربع ما انتبهه فافرض ما انتبهه الاكبر  
 شيين وما انتبهه الاصغر اربعة دراهم وينبغي ان يكون ما انتبهه  
 الاوسط درهما ونصف حتى اذا ارد ثلثه للاصغر واخذ من  
 الاكبر نصف ماله صار معه شي ودرهم ويصير مع الاصغر ثلاثة  
 دراهم ونصف تعدل شيئا ودرهما **والشي يعدل** **درهمين** **ونصفا**  
 فمع الاكبر خمسة ومع الاوسط واحد ونصف ومع الاصغر  
 اربعة فابسط ذلك انصافا يكن عشرة وثلاثة وثمانية **يصير**  
 مع كل بعد الاخذ والرد سبعة وهو ثلث المال



الولا بالمداغة القرابة مشتق من الموالاة  
 وهي المعاونة والمقاربة وشرعا عصبوبة سببها العتق وذلله  
 قبل الاجماع خبرنا المولا لمن اعنت متفق عليه وتقدم ذلله  
 الارث به او ايل الكتاب **والرد عند الاكثرين اخرا عري**  
**الولا مثل ما تقررا** او ايل الكتاب وهذا البيت متروك من  
 النسخة المرجوع عنها وهو اولي والافلك ان تقول لم حض هذا  
 باعادة الذكر مع ان ارث بيت المال وذوي الرحم موخر عن الولا  
 ايضا وما اقتضاه كلامه من ان الرد لا يوجز عن ذي الولا عند  
 الاقلين هو رواية للامام احمد وقايله بان الرد متقدم على  
 ذي الولا ولم ارد ذلك لغيره **والمعتق هو الاحق بالتعصيب**  
 اي بالارث به عند انقراض العاصب **النسب كما مضى او ايل**  
**الكتاب اذ الولا له اي للمعتق وجب بالعتق** للخبر المتقدم  
**وهو اي الولا شبه لجهة النسب** لخبر الولا لجهة كلمة النسب  
 بضم اللام القرابة ويجوز فتحها **ولا افتراق فيه اي في المعتق**  
**بين الاتي وبين ذي ذكررة والختني** لعموم الخبر **والعتق**  
**حكما في التولا** كان عتق بعضه عليه بدخوله في ملكه كما صور  
 بعد ثبوت العتق لفظا فيما له من الاحكام الاتية واكد ذلك بقوله  
**فما بينهما من فرق اي ليس بينهما فرق في ثبوت الولا وما**  
**يترتب عليه ويثبت الولا بعتق علقا على صفة كما اذا اخرا**  
**تحققا اي العتق اي كما يثبت الولا بالعتق** المخبر لعموم الخبر  
 وان يكن اعتاقه على عرض كالكتابة **فالحكم كالاعتاق** مجازا

عرض في ثبوت الولا وما يترتب عليه لما قلنا وان يحزر غيره  
 عن غيره لاني معرض للتكفير **بغير اذن ذاك الغير في**  
**تحريره يثبت ولاؤه لذاك للمعتق** اما اذا كان في  
 معرض التكفير ولو بغير اذنه او لاني معرضه لكن باذنه  
 فانه لا يثبت للمعتق بل لذاك الغير **ولا تكن متابعه للطلق**  
 ثبوته للغير بدون التقييد باذنه كالنووي في اصل الروضة  
**او باعه من نفسه** يضمن في الذمة ولو حالاً **وصحح البيع**  
 وهو الاصح المنصوص كالكتابة **فهذا الحكم على ما رجحنا من**  
 ثبوت الولا لانه يستعقب العتق والثاني المنع لانه لم يعتق  
 في ملكه والاول اصح لان المقلب على هذا العقد شايبة العتق  
 لا البيع واذا لم يثبت فيه خيار المجلس على الاصح لانه مقصور  
 العتق فاشبه السراية ومقابل قوله وصحح انه لا يصح البيع  
 ووجه بانه لا يملك في ذمة عبده شيئا ولو باعه بعض نفسه  
 فهل يسري عليه قال البغوي نعم اذا قلنا الولا له كما لو  
 اعتقه **واصله وان علا او فرعه وان نزل متى دخل في**  
**ملكه** ولم يكن مكاتباً ولا مبعوضاً **فعتقه حالاً حصل**  
 اما اصله فلم يخبر مسلم بن يحيى ولد والده الا ان يجده  
 مملوكا فيشتريه فيعتقه اي بالشر لا قرينة رواية فيعتق  
 عليه واما فرعه فلقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا  
 سبحانه بل عباد مكرمون وقوله وما ينبغي للرحمن  
 ان يتخذ ولدا الآية قد لعل على انه لا يجتمع النبوة والملك



وانما يعتق على المكاتب والمبعض لانه لو عتق كان ولأوله لها  
وليها اهلاله وخرج غير اصله وفرعه كاخيه او عمه واما  
خير من ملك دارحم محرم فقد عتق عليه فقال النسي مكر  
والترمذي خطأ وظاهر كلام النظم وقوع العتق مع الملك لا بعده  
للتنافي وظاهر الخبر من ترتيبه على الشراء الملك وبه قال ابواسحاق  
المروزي ويقدر الملك في حكم من دفع لا منقطع ولذا اختار الغزالي  
انه اندفع ملكه بالعتق لانه حصل ثم انقطع والمذهب هو وقوعه  
بعده ليوثق عليه وينقله البندجي وغيره عن نص الام واستشكل  
في المطلب بان البعضية اذا نافت الملك فكيف يحكم بوجوده مع  
اقتراحها بسببه ويجاب بانه لا بعد في ذلك بل لا بعد في وجوده  
مع اقتراحها به نفسه كما هو المذهب لضرورة التوقف المذكور  
**ويثبت الولا لمن تفضل بالعتق بعض رقيقه على الذي من**  
**اجله** اي على الذي **تكم** لاجرية من اجل التفضل بعتق بعضه  
وهذا يعني عنه قوله قبل والعتق حكما في الولا كما العتق لفظا  
**وان يكن عبد لجمع وقد عتق عليهم** في صورة من الصور المتقدمة  
**كان الولا لهم بحسب العتق كما كان للواحد فيما سبق من تلك**  
**الصور وليس يورث الولا كالمال** والا لا يشترك فيه الذكور  
والاناث ولتوارث به الزوجان واللازمان باطلاق **بل**  
**يلتث الارث به كالنسب في حال** قد عرفت **وليس الولا**  
**قائلا لوقف مطلقا** لانه يستعقب العتق وقد ينتقد  
بما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراه فان ولأه لا يثبت له بل

موقوف على الاصع وذلك لعدم ملكه له بزعمه وانما عتق عليه  
مواخذة له بقوله وقال المزني يسلم له من ميراثه اقل الاثرين  
من الذي بذله وجملة ميراثه واستحسنه الامام وصححه في  
التهذيب قال ابن الرفعة ويمكن بناؤه على انه قد افلا يأخذ  
شيئا التطوعه بالثمن او شرا فباخذ وعليه جري المتولي في  
كتاب الصلح **ومن يجوز نقله** اي الولا من شخص الى آخر  
كما كانت العرب تفعله كما قيل فباعوه مملوكا وباعوه معتقا  
فليس له حتى الممات خلاص **ما حقيقا** هذا الباب ولا عرفه  
لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولا وهبته وصار  
هذا كالاخاء **وخلف دين ليس يمنع الولا** كما لا يمنع النسب  
**بل يمنع التراث** به كما يمنع بالنسب **مطلقا** اي سوا كان  
الميت هو المسلم ام الكافر **كما الجلا** ذلك في موانع الارث **ثم**  
**الاحق** بما ذكر بعد المعتق هو الذي يكون **دانعصب بالنسب**  
اي عاصبا بنفسه **للمعتق اي بالنسب** لانه يستحق المعتق  
لو كان مملوكا فكذا ميراثه فخرج بما قاله غير العاصب والعاصب  
بالولا والعاصب بالنسب بغيره ومع غيره فلو مات عتيق  
ولمعتقه اب وامر اواب ومعتق معتق او ابن وبنت او اخ واخت  
او بنت واخت لم يكن لمعتق المعتق شيئا لاختار ثبتته عن عصبة  
النسب وكذا الاناث لانهن انما يرثن بالولا من اعتقن واعتقته  
من اعتقن او جر الولا اليهن من اعتقن وصورة الاخيرة ان  
يتزوج عبدا امرأة معتقة شخص فيولد لهما ولد فولأه لمولي



امه فاذا اعتقت المرأة عبدها انجروا الولد اليها وسيا  
مساييل الانجرار وانما لم يرش في غير ذلك لما مر ان النسب  
المتراحي لا يرش به فبالولا الاضعف اولى وانما يكون العاصب  
الذي ذكره احق ان كان **عاصبا لهذا المعتق** اي وارثا  
له بالعصوبة **في وقت موته** مثل بيا ولو تقدير **ابدين**  
**المعتق** اي العتيق فلومات العتيق مسلما وكان المعتق  
كافرا وكنه ابنان مسلم وكافر كان ميراث العتيق للابن المسلم  
لصدق التقدير عليه دون الكافر ولومات كافر او كان المعتق  
مسلم وورثه ابنه الكافر ومن فروع ذلك لومات المعتق عن  
ابنين ثم احدهما عن ابن فولد العتيق للاخ دون ابن الابن لذلك  
وقيل هما سوا الانتقال حظ الابن الي ابنه لئلا ان الولد لا يورث  
وانما يورث به كما مر وهو ثابت للمعتق وورثته ياخذون به  
على الاقرب فالاقرب كما لومات المعتق وترك ابنا وابن ابن  
فان الابن اولى ولومات عن ثلاث بنين ثم احدهم عن ابن  
والاخر عن اربعة والاخر عن خمسة والولايين العشرة سوا ورث  
العتيق اعشار الا انه لومات المعتق يومئذ ورثوه كذلك  
لانهم سوا في القرب اليه وهذا بخلاف ما لو ظهر له مال فان  
ثلثه لابن الابن وثلثه للاربعة وثلثه للخمسة لانهم ورثوه  
عن ابايهم والولا لم يرثوه فاذا مات العتيق فمن هو احق اذ ذاك  
من عصبائه فهو احق به وهو لا العشرة سوا في ذلك واعلم  
ان ولا العصبية ثابت لهم في حياة المعتق على المذهب المنصوص

في الام في المسلم يعتق عبدا نصرا نبيا وموت في حياة المعتق وله  
اولاد ذكر ونصارى على دين العتيق انهم يرثونه وان كان يوم  
المعتق حيا وهو مذكور في الروضة واصطفا في دوريات الوصايا  
ولو لم يثبت لهم الولاء في حياته لم يرثوه ذكره البلقيني وقال  
السبكي يتلخص للاصحاب فيه وجهان اصحهما انه لهم معه  
لكنه المتقدم فيما يمكن جعله له كارت المال وخوّه انتهى لكن  
نقل البغوي في فتاويه عن القاضي واقره ان الابعد لا يرث  
مع وجود الاقرب كان اعتق كافر مسلما لا يرثه ابنه المسلم  
او قتل المعتق معتقه وله ابن لا يرثه ابنه بخلاف النسب  
من لا يرث لا يحجب غيره لان الولاء لا يثبت للابعد مع وجود الاقرب  
وفي النسب الاخوة مثلا ثابتة مع وجود الابن قال وهذا  
مشكل ينبغي ان لا يحجب كالنسب انتهى وكلام الشيخين في  
الوصايا وغيرها يقتضي اعتماد الثبوت في حياته المتقدم  
فيما يمكن جعله له كارت المال وخوّه ثم **ترتيبهم** اي عصبية  
المعتق المذكورين **كما ذكرنا في ترتيب عصبية النسب** فيقضي  
الابن وان نزل ثم ابوه وان غلا ويستثنى من ذلك صور  
بعضها على الراجح وبعضها على المرجوح اشار الى الاولى  
بقوله **لكن اخو المولى الجدة** بزيادة اللام **اي حجب**  
جد المولى **هنا** جريا على القياس في ان البتوة اقوي  
من الابوة وانما خولف في النسب للاخاء كما مر والى الثاني  
بقوله **وكالاخ** **هنا ابنة** فيحجب الجد تقديرا للجهة



القوة وقيل الجدم مقدم لقربه وقيل هما سوا ثم عاد لتكميل  
 الكلام على اجتماع الجد والاح فقال **وقيل لا يجب** اخو المولى  
 جده **بل جده مولى لاجنه** عد لا اي معاد لاله فيشارك  
 كالنسب وعلى هذا طريقان احدهما القطع بالمقاسمة واليه  
 اشار بقوله **وانما يقاسم الجد** لانه لا فرض له هنا فتعينت  
 العصبية وفي النسب باخذ بها وبالفرض فاخذت بما هو  
 خبره وقوله **فقط وفرضه المعهود** في باب الجد والاحوة  
**ههنا** سقط ايضا لما قبله والطريق الثاني فيه وجهان  
 واليه اشار بقوله **وقيل وجهان الاصح** منهما ما ضر وهو ان  
 الذي له اي للجد **قسام قدما** به هنا على الفرض فقوله  
 قسام خبر ان وقدم صفة له **والوجه الاخر له** **الاحظ**  
**من مقاسمه وتلت ما** كالنسب وعلى الاصح تقريرا على  
 القول بالمشاركة تكون هذه صورة ثالثة مستتاة والى  
 الرابعة تقريرا عليه ايضا اشار بقوله **ثم حيث راحه**  
**من اخوة المولى كلا الصنفين فحكمهم في ارجح الوجهين**  
**ان لا عدد** لان المعادة قد يحصل بها الولد الاب شي  
 في النسب بخلافها في الولد فيبعد ان يدخل القسمة من  
 لا يرث بحال والثاني ياتي المعادة كالنسب والى الخامسة  
 بقوله **ثم ان فرعنا عليه** اي على القول بالمشاركة ايضا  
 جده اي المولى قد منا **على بني اخيه** مثل النسب **وقيل**  
**يسننون** معه في وجهه كبايهم لكنه **اي** اي منع لبعده

بخلاف

١٠٣  
 لا  
 لا

بخلاف ابايهم وهذا الوجه محل الاستثنا والى السادسة  
 بقوله **وفي الاخ الشقيق والاح الذي للاب** **من**  
**قاطع يستبق** اي بتقديم الشقيق كالنسب **ومن**  
**ناقل قولين قول وافق** النهج القاطع **وقول اخر** **فه**  
 للوزن وهو محل الاستثنا **فيه التساوي** صلة **أطلقا**  
 ووجهه انه لا دخل لقربة الام هنا والى السابعة بقوله  
**وان يكن للمعتق ابنا عم** **ثانيهما** يبغي اي ينسب **اخا من**  
**ام يقدم** ابن العم الذي يوجهين **انتم** اي انتسب **بكم**  
 الاب والام **فالنصر فيه ثقله** **تقدم** ما مع تقريره **وحكا**  
 القول بالمشاركة في فصل **ان** يجتمع في الشخص تعصبا  
 ومثل السادسة العم الشقيق والعم للاب او ابناهما او ابنا  
 الاخ الشقيق والاخ للاب قال البلقيني ويقدم العم الشقيق  
 اولاب على اي الجد نص عليه وهي مذكورة في الروضة وينبغي  
 ان يقدم عليه ايضا ابن العم المذكور انتهى فهذه سبع صور  
 اذا ضمت لما في النظم كان المجموع اربع عشرة **والاحق بعد**  
 اي بعد عصبه المعتق المذكورين **من اعتق** **الذي بالسكو**  
 لغة في الذي **اعتقا** **فعصباته** **على ما سبقا** من انهم العصبية  
 بالنسب المتعصبون بانفسهم ان كانوا عصبية **له** على  
 التقدير المتقدم **فمعتق المعتق للمحرر** اي للمعتق ثم  
 عصبته على ما سبق **وفس** **على هذا** **الينا** **للاخر** **يكسر** **الحاء**  
 واعلم ان الولد ضربان ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من يسه



الرق لم وقع عنه العتق وهو الذي مرتفصيه او ايل الباب  
 وولا سرايه وهو الذي يثبت علي عتيق عتيقه او فرع وقد  
 اخذ في بيانه فقال **وحيث يثبت الولا للمعتق على**  
**عتيقه سري لمعتق اي الي عتيق عتيقه والي فرع معتق**  
**اي فرع عتيقه وان تعدد النزول فيهما اي في عتيق**  
**عتيقه وفرع عتيقه ركن** تكلمة وهو حال من النزول  
**واستثنى** من سرايه الولا علي فرع العتيق **فرع عتيقه**  
**بالرق قصر** اي حبس فانه لا سرايه فيه بل ولاوه لمعتقه  
 ثم لعصبة معتقه علي ما مر ثم لبيت المال ولا ولاية علي  
 لمعتق اصوله لانه عتيق مباشرة ولاوها اقوي **واستثنى**  
**فرع يثبت معتق اي عتيق ابوه حر** اصلي ولم يحس الرق  
 احد ابائه **فما عليه من ولا** اي فليس عليه ولا اصلا  
 من جهة الاب قطعا اذ لا ولا عليه ولا من جهة الام **في الام**  
 من ثلاثة اوجه لان الانتساب الي الاب ولا ولا عليه فكذا  
 الفرع فان ابتدا حرية الاب يتطلدوام الولا لموالي الام كما  
 ياتي فدوامها اولي بان يمنع ثبوته لهم والثاني عليه الولا  
 لموالي الام تبعاتها **والثالث التفصيل بين من اي الاب**  
 الذي **وضع نسبه** باطنا وظاهرا بان يكون عربيا معلوما  
 النسب **فلا ولا علي الفرع وبني من جهل** نسبه باطنا بل  
 حكم بحريته بناء علي ظاهر الدار وان الاصل في الناس  
 الحرية **فيثبت** غلي الفرع **الولا** لضعف حرية الاب

ولا يتقيد الفرع بكونه بنت المعتق بل الشرط كونه فرعاً لمن  
 ثبت عليها الولا كما عبر به في الفصول **وعكسها اي هذه**  
 المسئلة بان يكون ابوه عتيقا وامه حرة اصلية **تقل الوجها**  
**الاولان في تلك المسئلة فيه اي في عكسها والذي رجع منها**  
 فيه **ثبوتها لمن يعتق الاب** **سبح** يسكون بالوزن لا ينشأ  
 اليه والثاني لا ولا عليه تغليب الحرية كعكسه ومن امه حرة  
 اصلية وابوه رقيق لا ولا عليه لاحد فلو عتق الاب فهل يثبت  
 عليه لموالي الاب فيه جوابان في اصل الروضة بلا ترجيح احدهما  
 لا ورجحه ابن كج لانه لم يثبت ابتدا فكذا بعده كما لو كان ابواه  
 حريين والثاني نعم تبعاً لابييه وانما لم يثبت اولا لرفقه ورجحه  
 البلقيني وهو ظاهر قول الناطم **والرق ان مسرا احد ابائه**  
 يسكون الدال للوزن **ولم يحسبه** هو فذو ولايه **من كان**  
**معتقاً لداك الاصل** الذي مسيه الرق لما مر ان النعمة  
 علي الاصل نعمة علي الفرع **وليتقتني اي وليهم بم يعلم هذا**  
**الفصل** فانه عظيم الشأن **والشرط في ثبوته اي الولا**  
 علي الفرع لموالي الام **رق علا اباه اي كلمته** اذ لو رق بعضهم  
 فقط لم يثبت الولا لموالي الام لان البعض الآخر لو كان عبداً وعتيق  
 حر ولا مولي الام فبالاولي ان يمنع ثبوته له كما مر وعلا في كلامه  
 فعل من علا زيداً ثوبه يعقلوه **ولو اجتمع معتقان واتخذ احدهما**  
**قدم الاقرب** منها **خوما سبق** في المعتق ومعتق المعتق  
 فيقدم معتق الاب علي معتق الجد ومعتق الجد علي معتق



ابي الجد ومعتق الام على معتق ام الام ومعتق ابي الام على معتق  
ابي ابي الام **وقدم معتق الذكر على معتق الانثى** ان تساويا  
قربا **اذها** اي الاقرب ومعتق الذكر **احق** بالولا الاول  
لقربه والثاني لقوة جهة الابوة فيقدم معتق ابي الاب على معتق  
ام الام ومعتق ابي الاب على معتق ام الاب ومعتق ابي الام على  
معتق ام الام ومعتق ابي ابي الام على معتق ام ابي الام وان تساويا  
قربا اما اذا اختلف معتقا اضله جهة فيقدم جهة معتق  
ابيه على جهة معتق امه لان جهته احق اذ الولاء بالنسب  
والنسب الى الابدان الامهات وهذا القسم يفهم من قوله الشرط  
في ثبوته الى اخره ولو خلق حريين حريين واجداده ارقا اذا  
تحتقت ام امه فولاه كولا امه لمولي امها فان عتق ابو  
امه اجر لمولاه فان عتق ام ابيه اجر لمولاه فان عتق  
ابو ابيه اجر لمولاه واستقر فان فرضنا الاب رقيقا تصور  
اجراره لمولي الاب ايضا **وانف الولاء عن معتق الامر**  
**ان يوشتر اعتناق الفرع فهو له** اي الذي يوشتر  
عتقه **القهر** اي الحقيقي بالولا لان ولا المباشرة اقوي  
**وان يجتر وال** يدفع الرا وقد ثبت لمعتق الام **الولا**  
**فليت** اي فليقطع **جرة لمعتق الاب** لان ثبوته لمولي  
الام كان لضرورة عدم الولا على الاب وقد ثبت بعنقه فاجر  
لمولاه **مقرر** له لا يعود لمولي الام ابدا **وبطل** ذلك اي  
بطلان ولا مولي الام **اوجب** من حين عتق الاب حتي

يجوز الارث **ثبت المال ان لم يبق الميث وارثاله** بارثه اي  
الميت صلة **قن** بالرفع على القطع او بالنصب والوقف بلغة  
ربيعه **وان يجتر جده** ابوالاب وان علا قبل تحرير **الاب**  
**فاوجه ثلاثة في المذهب** في اجرار ولا مولي الام اصحها **الخرا**  
**لمعتقه** اي الجد لانه كالاب وعلى هذا فان **اب يعتي** بعد عتق  
الجد **بصر لمطلقه** اي الاب من الرق الى الحرية **ولا فرعه**  
**بالاجرار** اليه من مولي الجد لولا المانع وهو رق الاب **وصا**  
الولا **عند ذلك** **الاستقرار** لموالي الاب حتي لو لم يبق من مولي  
احد لم يعد لمولي الجد لانقطاع ولايته بل يكن لبيت المال  
**وقيل ليس** يجز ولا مولي الام لمولي الجد لانه لاحكم له مع  
بقا الاب **وعلى اعتبار** اي هذا القول **فان يمت** **اب في الخرا**  
**عنهم** اي عن موالي الام لمولي الجد **وجهمان الاصح** نعم لزوا  
المانع وهو بقا الاب رقيقا والثاني لانه لما امتنع اجراره  
عند العتق امتنع بعده **وثالث الخلاف المفتاح** بالاوجه  
الثلاثة **يجتر** ولا مولي الام لمولي الجد ان يكن **ابوه** اي الفرع  
ميتا لزوال المانع **وان يكن حيا فلا** يجز لبقا المانع **فاستثبت**  
بابد الفهم من نون التوكيد اي فتثبت في هذا المقام لاحقا  
الي تأمل وفرع على ما ذكر قوله **فان شرني الاب** الرقيق  
**انته** اي فرعه المذكور ولو عبر به كان اولي **جر** بلا خلاف  
**ولا اولاده** اي الاب وهم اخوة الابن من ابيه سوا كانوا  
من امه ام من معتقه اخري **في الصورتين** اي صورتين ولا



مولي الام والجدة كما لو كان معتق الاب غير الفرع **ما خلا ولا**  
**نفسه** فانه لا يجزه **علي الاصح** لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه  
 ولا لهذا الواشري العبد نفسه كان ولاوه لبايعه كما مر اذا  
 تغذ جره بقي موضعه والثاني يجزه لنفسه كغيره ثم يسقط  
 كحرا ولا عليه واليه اشار بقوله **لان الولاي يجر اليه عنه**  
 صلة **مما لا يتضمنه** ساقطا كما حكوه **عن ابي العباس احمد**  
**ابن عمرو بن سريج** **قد** القول الذي قاله **خلاق مقتضى القياس**  
 الجاري على القواعد قال ابن الصباغ وغيره لانه يودي الي  
 ان يكون النول ثابتا على ابويه دونه ولا نظيره في الأصول  
 اي غالبا والافله نظير بان يملك حرا صلي ابويه فيعتقان عليه  
 ويتصور كونه حرا صليا وابواه رقيقان في المسي في يستر  
 الابوان والاولاد احرار وفي الغرور بان يغرق رقيق بحرية امة  
 وفي وطى الشبهة وفي القبطية بان تزوج رقيقا ثم تقر بالرق  
 فالولدها قبل الاقرار احرار **والجرائم يكون في ولا سراية اما**  
**مباشري** ولاوه **فلا سراية** فيه لقوته لان النعمة بالمباشرة  
 اقوي منها بالواسطة وهذا علم من قوله وانف الولد **ومن**  
**يجر امة حاملا من زوج معتق** اي عتيق يثبت له **ولا اصح**  
 اي ولد موضوع **مطلق** عن تقييده بذكر او انثى او خنثى وغير  
 تؤم لاننا نتيقنا وجوده وقت الاعتاق فمعتقه باشر اعاقه  
 باعتاقها ولا المباشرة مقدم فكان لمولي الام **الا اذا انت به**  
**لاكثر من اربع سنين** من الاعتاق بتوئين اربع **او قد اظهر** اي

اخرج

في سنين اربع  
 من الاعتاق  
 او لا

اخرج بان انت به **لدون** اي لدون اربع سنين وفوق ستة  
 اشهر ولحظتين **ونكحها لم يسلب** في الصورة الثانية بان تكون  
 فراسا للزوج **ففيها اي** في صورتين **الولا لمعتق الاب** لان الام  
 وجوده وقت الاعتاق والاصل عدمه والافتراض سبب ظاهر  
 في الحدوث اما اذا الم تكن فرسالة في الثانية فالولا لمولي الام على  
 الاظهر في الروضة كاصلها لان ثبوت النسب يدل على تقدير  
 وجوده والاستثنائي كلام الناظم منقطع ولو غير كغيره بمرو  
 بدلا حاملا كان متصلا **او يجر امة حاملا صوابه** مروجة كما  
 عبر به غيره **من زوج رقيق فالولاله** على الفرع بالسراية **فان**  
**يعتق ابوه** **اخر** **الولا** المذكور لمولي الاب كما مر **الا ان زن**  
 اي علم **وجود حمل عند عتيق الام** بان انت به لدون ستة اشهر  
 من الاعتاق **او زن عنده** اي الحمل بان انت به لاكثر من اربع  
 سنين من وقت فراق الزوج لهما الملوح به قوله **ونكحها ذو**  
**عدم** اي وفارقها الزوج كما عبر به الشيخان فانه لا يجر الا  
 فيهما لمولي الاب لانه ثبت لمعتق الام مباشرة والولد في الثا  
 منفي عن الزوج اما اذا لم يعلم وجوده ولا عدمه فحكمه ما بينه  
 بقوله **فان انت به لدون الاربع** من السنين وفوق ستة  
 اشهر ولحظتين فان فارقها الزوج **فالخلف في جر الولد لم يرفع**  
 بل فيه قولان لم يرفع منها شيئا تبع الشيخان احدهما وبه  
 جزم ابن الصباغ والرويان انه لا يجر لانه ولا مباشرة لانا  
 جعلنا الولد موجودا وقت الاعتاق لثبوت نسبه من الزوج

نية



والثاني يجر ويجعله حاد تابعد عتق الام ويخالف النسب  
فانه يثبت بمجرد الامكان وان لم يفارقها الجرمولي الاب لان  
لم نتحقق وجوده يوم الاعتاق والافتراض سبب ظاهر في  
الحديث **فروغ** لو نفى الزوج العتيق ولد زوجته العتيقة  
بلعان فالولا ظاهرا لمولي الام فان كذب الملاعن نفسه لحقه  
الولا وحكمنا بان الولا لمولاه فان كان تكذيبه بعدم موت الولد  
ودفع الميراث لمولي الام استرد دناؤه منه لان تبين انه لم يكن  
له ولا ولو غرر رقيق بحرية امة فنكحها واولدها على ظنها  
حرة ثم علمها امة فاولدها وولد اخر فالولد الاول حر والثاني  
رقيق فلو اعتق السيد امة والولد الثاني ثم عتق الاب الجرم  
لمولاه ولا الاول دون الثاني لانه عتق مباشرة ولو نكحها  
عتيق علما بانها امة واولدها ثم عتقت فاولدها اخر فالثاني  
حر وولاه لمعتق الاب والاول مملوك وولاه لمعتقه **وان**  
**يجرم مسلم حربيا** او غيره من الكفار فالتحق بدار الحرب  
**ومصار بعد عتقه مسيبا لا يسترق** كحرره وللزوم  
ابطال حق المسلم من الولا او يكت من اعتقا الحربي او غيره  
من الكفار **ذاذمة بالعكس** اي يجوز استرقاقه كحرره  
بل اولي وهذا هو المشتق اي المختار وقيل لا يجوز كالاولي  
ولان مال الرمي مصون عن الاغتنام فان نقل رقيق  
**وكان معتقا** اي عتيقا بعتق المسترق له ولأواه اي  
العتيق مبتدأ هذا اي المسترق المعتق مبتدأ ثان خبره

الذي

الذي استحققه وهما خبر الاول اي فولاه استحققه المعتق  
الثاني وقيل الاول وقيل بينهما والراجح ما في النظم ففي  
الاجاز لابن اللبان انه قول الشافعي ومالك لبطلان  
ولا الاول بالارقاق لكن في الاشراق لابن المنذر اذا عتق الحربي  
عبد له بدار الحرب ثم اسر عتيقه فاشتراه مسلم واعتقه فقد ذكر بعض  
اصحابنا انه يحتمل اجوبة ثلثها ان الولا بينهما وهو ارحمها وبه  
اقول انتهى وحزم ابن سراقه بانه للثاني وبه اقول **والمعتق**  
**الذي يسكن اليالوزن ان** التحق بدار الحرب ثم استرقه  
**عتيقه المذكور ومن** اي انعم بالاعتاق عليه فليقل على  
الاطلاق **ولا كل منهما للاخر مباشرة كذلك** اي ولا كل منهما  
للاخر **ان من ذواتنا صراي عتيق على اي معتقه بالعتق**  
**ولا معتقه عليه مباشرة** وولاه على معتقه سراية **ومن**  
**على ذي ولا ذلك** اي المعتق بعد الرق اي بعد ان استرقه  
الاخر وهذه تتضمن ثلاث صور ثبوتة لكل من اتى على الاخر  
من الثلاثة المان ومعتيقه وعتيقه وتقدمت صورة اخرى  
في اسباب الارث وذكر صور اخرى على الاثر في قوله **ولنحتم البنا**  
**بايراد صور مفرعة على ولا المباشرة والسراية يرتاض**  
**فيها اهل صحة النظر** لو اشترى ابن وابنة اباهما وما ت  
بعد موت الابن **مشتراهما** وهو الاب عن البنت فقط  
فارثه لها سوي ثمن النصف بالفرض ونصف الباقي وهو  
الرابع بولاها على ايها مباشرة لانها معتقة بنصفه ونصف



الباقى وهو الثمن بولايها على اخيهما سراية من ايها واخوها  
مولي الاب في النصف فهي مولاة مولى الاب في النصف  
والثمن الباقي لمولى الام ان كانت عتيقة والاقلية المال  
**فان يكن له اي للاب في الصورة المذكورة عتق وعتقه**  
**زكى اي علم اي وقد اعتقه الاب فمات عنها اي عن البنت**  
**فدرة اي فردة ذالحر الذي زكى عتقه او من له اي عليه**  
**ولا وهما اي البنت يجران يكون عتيقا لهذا الحر او عتيق**  
**عتيق له فارتقا نصف وربع فيهما اي في صورتى الحر**  
**والمجر عليه الولا نصف لانها معتقة نصف المعتق**  
**ونصف الباقي وهو الربع لتبوت ولا السراية على نصف لا ح**  
**باعثا فها نصف ابيه فهي معتقة نصف الى معتق معتقة**  
**والربع الباقي لمولى الام ان كانت عتيقة والاقلية المال**  
**وعطف من له ولا وهما يجر على ما قبله من عطف العام**  
**على الخاص وان يموت عتيق الاب بالدرج والتشديد عنهما**  
**اي عن الابن والبنت وكان معتق الاب البنت فقط يرثه**  
**الابن دونها لانه عصبة المعتق بالنسب وهي معتقة**  
**المعتق فتوخر عنه وهذه بيحى الغلط فيها الى ت**  
**بالمشاة من فوق اي اربعماية من القضاة غير المتفقة**  
**حيث جعلوا الميراث للبنت لانهم راوها اقوى مما شرها**  
**الاعتاق وغفلوا عن تقديم عصبة المعتق على معتق**  
**المعتق وهذا في الزمن المتقدم واما الان فاغزه اي الغلط**

الى ثالث من القضاة وغيرهم لقللة العلم وكثرة الغلط وصو  
في الوسيط باين وبنت اشترى اباهما وعليه جماعة وجه  
الغلط جعلهم الميراث للابن والبنت وانما هو للابن كما امر  
**او ابنتاه اي الاب ابتاعته فملك عن تين البنتين حارتا**  
**جميع ما ملك ثلثاه فرض والمبقى بعدهما بالولا حظهما**  
**من جهة عتقه اي الاب ثلثا كما ان ثلثا من جهة النسب**  
**وان يموت احدهما بعد موت الاب يكن للآخرى بالولا**  
**والنسب نصف مالها بالاخوة وربع مالها بولايها على**  
**نصف الاخت باعثا فها نصف ابيها وحكم الربع الباقي ياتي**  
**او عكسه اي حل بعدهما اي بعد احدهما ابوهارمسه**  
**اي قبره اي مات بعد موتها فالمال اي ماله الاثمنة**  
**للباقيه من الاختين النصف بالبنوة والربع لانها معتقة**  
**نصفه والثلث لان لها نصف ولا الاخت باعثا فها نصف**  
**ايهما وفاضل المسئلة الاولى وهو الربع وباقي الثانية**  
**وهو الثلث اما لبنت المال ان كانت امرها حرة اصلية**  
**او لمولى الام ان كانت عتيقة بحسب تفصيل عندهم**  
**كونها حرة اصلية وكونها عتيقة كما بينه وحسب خلف**  
**عندهم فيما اذا كانت عتيقة وهو ان كلام الاختين لما**  
**جرت نصف ولا اختها النفسها هل تجر ولا نفسها ويسقط**  
**او يبقى لمولى الام والاصح انه يبقى كما مر فيكون الفاضل**  
**لمولى الام وعلى مقابله يكون لبنت المال وان يكن من**



**شرناه** اي البنتان **الاما** والحالة انه لا ولا عليهما **وملكها**  
 اي الام **والاجني** **تعالى** **الي البنتي** بالسوية ثم  
**حرر** اي الاب **فمات** بعد ما **الابان** **قري** اي ماتا  
**بنت** فاعلم مات **فماتت** **الاخت** **الباقية** **والاجني**  
**حاز** **ثلث** **القانية** لان الباقي بعد فرض **الاخت** وهو  
 النصف مستحق **بالولايين** **الام** **والاجني** **وما للام**  
**يصير للاختين** ثم **ما الاحدي** **بما بين** **الام** **والاجني** **وما للام**  
**للاختين** **فتبين** ان **للاجني** من النصف **مثل** **ما للاخت**  
 لانه مثل **ما للام** **وما للام** **يتنصف** بين **الاختين** **فالمال بين**  
**الاخت** **والاجني** **اثلثا** فيحتاج في **التاصيل** **الي نصف** **وثلث**  
**الباقي** **واقله ستة** فلها نصفها **بالنسب** **يبقى ثلاثة** لها  
**سهم** وله **سهمان** **فجملة** **الحاصل** **لها** **اربعة** **من ستة** وهي  
**ثلثاها** **والثلث** **للاجني** **وترجع** **بالاختصار** **لثلاثة** وهذا  
**ما عليه** **الامام** **والمحققون** **وقيل** **سهم** **الدور** **اعني ثلثا**  
**وهو** **الحاصل** **من** **النظر** **في** **الباقي** **حيث** **فلنا** **نصفه** **للاخت**  
**ونصفه** **للأم** **وما للام** **للاختين** **فللاخت** **الباقية** **نصفه**  
**وهو** **الثلث** **ويرجع** **ثم** **الميتة** **من** **له** **ولاوها** **وهو** **الاجني**  
**والام** **وما للام** **للاختين** **وما للميتة** **للاجني** **والام** **وهكذا**  
**يدور** **وتدق** **الكسور** **يوضع** **خبر** **سهم** **الدور** **في** **بيت** **مالنا**  
**لتعذر** **صرفه** **بالنسب** **والولا** **وهذا** **قول** **بن** **الحداد**  
**ونقل** **عن** **الاكثرين** **وقيل** **يقطع** **بان** **هذا** **السهم** **راسا**

يسقط

**يسقط** **قطعا** **للدور** **وارثها** **اي** **الميتة** **بينهما** **اي** **الباقية**  
**والاجني** **يقسط** **على** **الذي** **يبقى** **من** **السهمان** **وهو**  
**سبعة** **من** **ثمانية** **مخرج** **الثلث** **الداير** **للبنت** **خمس**  
**وذا** **اي** **وللاجني** **سهمان** **وزيف** **الامام** **الثاني** **بان** **الولا**  
**ثابت** **ونسبة** **الدور** **معلومة** **فيجب** **توزيع** **السهم** **الداير**  
**وقسمته** **على** **تلك** **النسبة** **والثالث** **بان** **ضم** **ما للاخت** **بالنسب**  
**الي** **حساب** **الولا** **وقض** **ما** **يؤخذ** **بالولا** **على** **ما** **يؤخذ** **بالنسب**  
**لا** **معني** **له** **ثم** **قال** **والوجه** **ان** **يفرد** **النصف** **ولا يدخله**  
**في** **حساب** **الولا** **وينظر** **في** **النصف** **الباقي** **وذكر** **ما** **مرأ** **ولا**  
**قالوا** **ولا** **يتحقق** **الدور** **الا** **بثلاثة** **شروط** **تعدد** **المعتق** **وتعد**  
**من** **مات** **في** **المسئلة** **وان** **لا** **يجوز** **الباقي** **منهم** **ارث** **الميت**  
**قبله** **واعلم** **ان** **للمسئلة** **احوالا** **اخرى** **ناشئة** **من** **موت**  
**الابوين** **واحدي** **الاختين** **بترتيب** **او** **معية** **او** **اختلاف**  
**منهما** **وعلى** **التقادير** **اما** **ان** **يكون** **الزوجية** **باقية** **اولا**  
**فعليك** **بتفصيل** **ذلك** **ولو** **اشترت** **البنتان** **اباهما** **ثم**  
**احدا** **هما** **امهما** **فلكل** **منهما** **نصف** **الولا** **على** **الاب** **والاخرى**  
**ولمعتقة** **الام** **الولا** **كاملا** **عليهما** **وعلى** **الاخرى** **فلومات**  
**احدا** **هما** **عن** **الاخرى** **بعد** **موت** **الابوين** **فان** **كانت** **مسترة**  
**الام** **فللميتة** **ثلاثة** **ارباعها** **النصف** **بالاخوة** **والربع** **بالولا**  
**على** **نصف** **ابيهما** **وان** **كانت** **الاخرى** **فللميتة** **الكل** **النصف**  
**بالاخوة** **والربع** **بالولا** **على** **نصف** **ابيهما** **والربع** **الاخر** **بالولا**

ما

ما



عليها **فهذه** المسائل **عقود هذا الباب منظومة** فيه  
**تغني** **اولي الابواب** اي العقول عن مسائل كثير من الكتب  
**الحمل** اي هذا بحثه والمراد به كل جنين لو انفصل  
لورث اما مطلقا كالحمل من الميت او بتقدير الذكورة  
كحامل زوجة الجد والاخت لغير الام او الانوثة كحامل من الاب  
مع زوج واخت لابوين والاصل في ارثه قوله تعالى  
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وخبر  
ابي داود اذا استعمل المولود ورث صحبه ابن حبان  
وله حالتان حالة قبل انفصاله وحالة بعده وقديين  
الثانية بقوله **والحمل ان يعلم وجوده لدي موت**  
**وقد بان** اي انفصل كله **حيث ارث** انت بدرج الهرم اي  
لحكم **ابد** ابانه ورث عند الموت بهذين الشرطين اما  
اشراط الاول فكما في غير الحمل واما الثاني فلانه لما تعدد  
الاطلاع على نفخ الروح فيه عند الموت اعتبرنا حالة الانفصال  
فعطفناها على ما قبلها وجعلنا النظر اليها ولهذا لما  
تعددت تقويمه حالة اجتنابه عند تقويته على ما لك  
امه بوطي الشبهة نظرنا الى حالة الوضع فان كان حيا  
قومناه واوجبنا القيمة او ميتا فلا والمراد بالعلم ما يع  
الظن فلو اتت به لدون ستة اشهر ولحظتين من موت  
مورثه تيقنا وجوده اذ ذاك فيرث او لاكثر من اربع  
سنين فلا ولما بينهما ظنا وجوده فيرث تبعاً

للسب

للسب قال الامام ولا يناقض هذا ما تمهد من طلب  
اليقين في الارث اذ ذاك حيث خلا عن مستند شرعي كما في  
ميراث الجنين لم يعين ذكورة ولا انوثة وكيف ينكر البسب  
على الشرع مع ظهور الظن والاصل في النسب الامكان والاحتمال  
انتهي وهذا في الحمل **منه** وكذا من غيره ان لم يكن لامه زوج  
او سيد يطاؤها والا فان لم يمض من الموت اقل مدة الحمل  
فموجود فيرث والا فلا لاحتمال حدوثه الا ان يسلم الورثة  
وجوده عند الموت ويتبع ترك الوطي حتي يظهر الحال قال  
الامام ولا نقول بحرمه ذكر ذلك في الروضة كاصلها  
والمراد بالحياة المستقرة واستقرارها بصراح واستقرار  
او عطاس او تناوب او مص الثدي او فتح العينين او نحوها  
بخلاف ما يقع مثله لانتشار من المضيق واستواء الملتوي  
بحركة المذبوح فانه لو مات ابوه معها لم يرث **وان جنين**  
**شخص عليها** اي على الحامل **فانفصل** الحمل **ميتا** بالتخفيف  
**فغرة** عبدا او امة **تؤدي من عقل** اي يعطيها عاقلة  
الجاني لقضايه صلى الله عليه وسلم بهما عليهم رواه مسلم  
**مصرفها** اي الغرة **وراث ذاك** الجنين **المنفصل** ومع هذا  
لا يرث لان ايجابها لا يتعين له بتقدير الحياة لانها انما  
وجبت لما ذكره بقوله **بدفعه** **الحياة** **لا بها** **نعل** اي نعل  
ايجاب الغرة بدفع الجاني للحياة مع تقيي الجنين لها لا بتقدير  
والا لوجبت دية كاملة ولو سلم فهي مقدرة في حق الجاني

يرها



فقط تغليظا عليه فيقدر في توريث الغرة فقط ثم ذكر  
فروعاً من فروع ابن الحداد بقوله **فان يمت بمحمد**  
**عن زوجة حبل واحد لغيرام مع عبد ذي شئ** اي  
تكبر من شئ الرجل بانفه تكبر جني على الحبل **قالفت ميتا**  
**وقيمة الغرة** اي غرة الحمل المجني عليه **ستين** اي ستون  
دينارا **البتا وقيمة الغرة** العبد **الحاتي بدت كافا**  
اي عشرين دينارا تعلقت الغرة بالعبد وللزوجة  
ثلثها عشرون وللأخ ثلثاها اربعون اذا لاورث غيرها  
ولها من العبد ربعه وله ثلاثة ارباعه والمالك لا ينصو  
ان يتعلق بملكه لنفسه شئ فيصير على الاخ ماله من  
الغرة ثلاثة ارباعه ويتعلق العشرة الباقية بما للزوجة  
من العبد وهو يساوي خمسة فيصير عليه ايضا  
الخمس الفاضلة اذا يلزمها الفدا الا باقل الامر من  
الارش وقيمة نصيبها ويضيق على الزوجة مما لها  
من الغرة ربعه وتتعلق الخمسة عشر الباقية بما للأخ  
من العبد وهو يساوي خمسة عشر **فان يسلمها** اي  
العبد الحاتي بان يسلم كل منهما ما يخصه منه ولم يختر  
الفدا **ينعكس حق زكن** لهما فيصير ثلاثة ارباعه لها  
وربعه له لان لها من الغرة عشرين وله من العبد ما يساوي  
خمس عشرة فيتعلق به خمسة عشر من العشرين وتسقط  
الخمس الزائدة فيصير له من العبد ما قلناه والرافعي اورد

الجواب بغير هذا الايراد ولا يختلف المقصود كما اشار  
هو اليه واما اذا لم يسلمها بان اختار الفدا فلا ينعكس  
حقها بل يفدي كل منهما نصيبه بما يتعلق به اذا لا يجب  
الفدا الا باقل الامر من قيمة العبد وارث الحنانية  
فان اختار الفدا احدهما فقط فلا يخفى حكمه ثم بين الحالة  
الاخرى للحمل وهي كونه قبل الانفصال بقوله **وقبل**  
**الانفصال فالحمل كل الترات عند فقد الكل** اي كل  
وارث سوى الحمل كزوجة كتابية حامل من زوجها المسلم  
**وحيت كان غيره** اي غير الحمل من الورثة **فالمذهب دفع**  
**الذي بالفصل حيا يجب** بالبنا للمفعول اي منع الذي  
يجب بالحمل المفصول حيا ولو بتقدير عملاً بالاحوط  
كزوجة اخ لغيرام حامل وعم لا يدفع للعم شئ لاحتمال ذكوره  
الحمل **ومن له من الورثة غير الحمل مقدرا لا يختلف** بتقدير  
**يعطاه كاملا** في الحال اذا لمعني للوقف كزوجة ابيه  
الحامل واخ لام **واما المختلف نصيبه** فانه يعطى النصيب  
**الذي هو الاقل** لانه المحقق كام حامل من ابيه يدفع  
لها السدس لاحتمال تعدد الحمل **وان تاتي عول حظه**  
**يعل** لانه الاحوط كزوجة حامل وابوين فالاحوط كون  
الحمل عددا من الاناث فيدفع لكل سهمه عايل لا يوقف  
الباقى فاصلها اربعة وعشرون وتقول لسبعة وعشرين  
للزوجة ثلاثة ولكل من الابوين اربعة ويوقف ستة



عشرين الجميع **وحيث لم يكن له مقدر** كاولاد **قف**  
**ارته للوضع** لانه لا ضبط لا قضي عدد الحمل **في الاظهر**  
 اذ قد حكى عن الشافعي رضي الله عنه انه قال جالست  
 شيخنا الاستفيد منه واذا خمسة كرهول قبلوا راسه  
 ثم خمسة دوهم ذلك ثم خمسة ثم خمسة كذلك فسالته  
 عنهم فقال كلهم اولادي وكل خمسة في بطن وخمسة اخري  
 في المهمل ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحد  
 فرفع امرها للسلطان فطلبها واولادها ثم ردهم عليها الا  
 واحدا ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فعملت به قصا  
 صيحة اخرج منها حيطان القصر فقيل لها اليس يكفيك  
 هؤلاء الاحد عشر فقالت الذي صاح انما هو الاحشا التي  
 ربوا فيها وقال الماوردي اخبرني رجل يمانى من اهل الفضل  
 والدين ان امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش فظن ان لا  
 ولد فيه فالتقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حمي  
 وخر كد فشق فخرج منه سبعة اولاد ذكورا عاشوا جميعا  
 وكانوا خلقا سويا الا انه قال في اعضائهم قصر وصار عني  
 منهم قصر عني فكنيت اعير باليمن بانه صرعت سبع رجل حكى  
 القاضي ان سلطانا ببغداد كان له امرأة تلد الاناث فحملت  
 مرة فقال لها ان ولدت انثى لاقتلك ففرغت وتضرعت الى  
 الله سبحانه وتعالى فولدت اربعين ذكرا كل مثل اصبع فكبروا  
 وركبوا فرسانا مع ابائهم في سوق بغداد **وقيل اقصى عدد حمل**

**اربعة** قال الاطباء ان في الرحم اربعة مواضع كالنقر يسيل  
 منها الحيض الى الرحم وجعله الفرضيون قياس قول الشافعي  
 في تتبعه في مثل ذلك الوجود واكثر ما وجد اربعة وبردها  
 نقله الاولون **ومن يكن على هذا الضعيف فرعه** بها السكت  
**اعطى اليقين** ففي زوجة حامل وابن لم يلد فعلى الاول شي  
 ودفع له على الثاني الخمس بعد ثمن الزوجة وقيل اقصاد  
 ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد لانه الغالب ولا يخفى التفرع  
 عليها ومنهج تصحيح مسایل الحمل بنا على ان اقصاد اربعة  
 ان تقام المسيلة بتقدير ولد واحد وله خالان وبتقدير  
 ولدين ولهما ثلاثة احوال ذكورة وانوثة واختلاف وبتقدير  
 ثلاثة ولهم اربعة احوال ذكورة وانوثة واختلاف وهو  
 فثمان وبتقدير اربعة ولهم خمسة احوال ثم يحصل اقل  
 عدد يتقسم على كل من الاعداد فما حصل تصع منه القسمة  
 كابين وامه حامل منه ان كان الحمل ولدا فالمسيلة من اثني  
 او ثلاثة او ولدين فمن ثلاثة او اربعة او خمسة او ثلاثة  
 فمن اربعة او خمسة او ستة او سبعة او اربعة فمن خمسة  
 او ستة او سبعة او ثمانية او تسعة فيكتفي من المماثلة  
 بواحد يحصل اثنان وثلاثة واربعة وخمسة وستة  
 وسبعة وثمانية وتسعة فيعد الرد الى الوقف والاكتفا  
 باكثر المتداخلى يبقى خمسة وسبعة وثمانية وتسعة  
 يضرب بعضها في بعض فيبلغ الفين وخمسمائة وعشرين

بما السكت او بها الضعيف  
 في الحمل

المخرج



للابن منها الخمس وهو خمسمائة واربعة لاحتمال انه اربعة  
 بنين وقال الامام للولدين اربعة احوال ذكرتهما وانتهما  
 وذكرتهما الخارج اولاً وبالعكس وللثلاثة ثمانية احوال وللاربعة  
 ستة عشر ولا اختلاف في المعنى لكن الاول اسهل **والذي**  
**يبقى** بعد اعطاء اليقين **وقف الى انفصال حكمة قد انكشف**  
**اي انتضع والوقف مطلقا** اي سوا اختلاف المقدرام **لاري**  
**القفال** لانه قد يملك الموقوف للحمل ويحتاج للاسترداد  
 والحاكم لا يلي امر الاجنة **والاكثر من ماضي قد قالوا** اي  
 قالوا الذي مضى وهو التفصيل المذكور وما استند اليه  
 القفال منقوض بما قاله المتولي بورثة فيهم خنثي فان كلا  
 يعطي اليقين وان احتمل هلاك الموقوف قبل ظهور الحال  
 واحتيج للاسترداد ومقتضى كلام الناظم بل صريحه ان الخلافة  
 في الدفع وعدمه وهو صريح كلام القاضي والامام والذي  
 في الروضة كاصلها يتبع الغزالي انها في التصرف فيه بعد  
 الدفع الا انهم لم ينقلوا القول بالتصرف بل قالوا والظاهر  
 التمكين من ذلك والامام اعطوا لكن صوب القوي على  
 وجري على كلام القاضي واخذ بعضهم من كلام الغزالي  
 ان لهم التصرف على الاشاعة لانه انما منع من التسلط  
 على ما يسلم له لا على الجزء الشايع **ومنهم الحساب** الذي  
 يغلبه في مثل ما ذكر **ما تمهد** امن حساب التاصيل  
 والتصحيح وسوابقهما ولو احقهما فاعمل به في كل ما تجردا

لك من الفصول الاتية وغيرها ففي زوجه حامل وابوين قد  
 عرفت ان الموقوف فيها ستة عشر فان بان الحمل عدد امن  
 الاناث فالموقوف له او اثني فلها منه نصف المخلف كاملاً  
 ويكمل للباقي ما بقي لهم او ذكر افاكثر ولو مع اثنا فيكمل  
 للباقي فروضهم كاملة والباقي للاولاد ومنهم **حسابها**  
 مفصلاً ان تقول تصح بالعول من سبعة وعشرين وبدون  
 من اربعة وعشرين وبينهما موافقة بالثلث فيصحبان من  
 ما بيني وستة عشر يقسم على كل من المسيلتين والخارج  
 على كل هو جزؤ سهمها فجزؤ سهم اربعة وعشرين تسعة  
 وسبعة وعشرين ثمانية يضرب مال كل من كل من المسيلتين  
 في جزؤ سهمها فلكل حظان يعطى اقلهما فلكل من الابوين اثنان  
 وثلاثون وللزوجة اربعة وعشرون فحصة المعطي ثمانية  
 وثمانون ويوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون فان  
 بان الحمل عدد امن الاناث فهو له او اثني فلها منه مائة  
 وثمانية ولكل من الابوين اربعة ادهي القدر الذي حصل به  
 التفاوت بين حظيه وللزوجة ثلاثة كذلك يبقى تسعة ترد  
 الى الاب ايضا بالتعصيب وان بان ذكر افاكثر فيرد لكل  
 من الابوين اربعة وللزوجة ثلاثة والباقي وهو مائة  
 وسبعة عشر للاولاد **فرع** على ما قبله ويعرف  
 بحساب الاستهلال **لو حلف ابنته** بالاضافة للضمير  
**وزوجها جلي** فوضعت بنتا مع ابن حملا واحدا **والفيا** اي



وجد الابن والبنت **ميتين** بالتحقيق بعد ما استهل  
 اي صاح عند الولادة من **دين واحد** والمراد بعد العلم  
 بحياة واحد منهما **بابها** اي مع ابها **حصل فان ترم**  
**بالحسب** اي للحساب **عرفان الاقل** من الخطي ليعطي كل  
 اليقين وتوقف الباقيون الى الاصطلاح او قيام البينة  
**فلا** منها **افرض انه الذي استهل** **واعمل لكل مستهل**  
**مسئلة** كنظيره في المناسبة **فان جعلت ما للابن الاول**  
 لغة ضعيفة في **الاولي** **تضع الاول من مربع** يسكون  
 العين للوزن **اربعه** اي من ستة عشر لان فيها على هذا  
 التقدير زوجة وابنين **للمستهل سبعة** كابن معه اي  
 كما ان للابن الذي معه سبعة وللزوجة سهمان وقد  
**باينت** سبعة **المستهل ثلاثة مسئلتها** وهي الثانية  
 على طريق المناسبة **فاضرب في الاولي كلها ثلاثة** **تضع**  
**من خمسين** **الاثنين** اي من ثمانية واربعين **فاقسم ذلك**  
**على المرأة والاثنين** **عشرون** **بعد واحد** اي احد وعشرون  
**للمستهل** ومثلها للابن الاخر وستة للمرأة **الى اخ**  
**له وام صلة** **تنتقل** اي الاحد والعشرون التي للمستهل  
 للام سبعة والباقي للاخ فيجتمع لها ثلاثة عشر وله  
 خمسة وثلاثون **وان جعلت البنت مستهله فاعمل**  
**لها كالابن** **المستهل مسئلة** **مستقله** **فاؤلا باليسر**  
 حالة كونك **حقا** **الحسب** يضم السنين من الحساب **يضع مربع**

الاصطلاح او قيام البينة  
 وتوقف الباقيون الى

اي اثنين وسبعين وهذا **عدد المركب** من **الاولي** **والثانية**  
 على تقدير استهلال البنت اذ **الاولي** **تضع** من اربعة  
 وعشرين لان فيها زوجة وابنا وبنت للزوجة ثلاثة ولا  
 اربعة عشر وللبنت سبعة يباين مسئلتها وهي ثلاثة  
 فتصحان من اثنين وسبعين للمرأة ثمانية وتسعة  
 وللابن اثنان واربعون وللبنت احد وعشرون للام  
 منها سبعة وللأخ اربعة عشر فيجتمع لها ستة عشر  
 وله ستة وخمسون **وبعد هذا العمل تضع باخر ال**  
**من تسعة** ثمن اثنين وسبعين من غير ما اختلال  
 بزيادة ما اذ **حظام واخ** **توافقا** **فارد** **دها** **لما به** **نظا**  
 اي توافقا وذاك ثمن والذي يخص الام من التسعة  
 سهمان والباقي وهو سبعة الى اخ **فضم فاطلب اقل**  
**عدد ينقسم على** **مسئلتها** **استهلال الابن والبنت** اي  
 الثمانية والاربعين **والثسعة** **التي** **منها** **يتقوم**  
 المسئلة الجامعة لهما **فالمبتغى** اي المطلوب **مربع** **لاني**  
**عشر** اي مائة واربعة واربعون لتوافقهما بالثالث  
**فليتنقسم** ذلك **بينهما** **كما** **اغبر** اي مضي وياي فاقسم  
 على مسئلة استهلال يخرج ثلاثة وهو جزء سهمها  
 وعلى مسئلة استهلالها يخرج ستة عشر وهو جزء  
 سهمها **فاضرب** **حظ كل من الام والاخ** **من كل من المسئلتين**  
 في جزء سهمها **وكل واحد من الحين** **وهما الام والاخ** **يعطي**

بقا





له الاقل من حظين اي حظيه **للام بل** اي اثنان وثلاثون  
 بتقدير استهلال البنت اذ هو اقل من تسعة وثلاثين  
 بالتقدير الاخر **والاخ هو** اي خمسة ومائة بتقدير استهلال  
 الابن اذ هو اقل من مائة واثنى عشر بالتقدير الاخر  
**ووفقا بينهما راي** اي سبعة **علي ما عرفنا** من ان المبقى  
 بعد اعطاء اليقين يتوقف فان اصلها فذاك والافان قامت  
 البينة على استهلاله فالسبعة للام واستهلالها فالاخ  
 فان استهلالها معافان قدر موت الابن او اصبحت من الف  
 وثمانين لان مسئلة الاب من اربعين والابن من ثمانية عشر  
 ونصحان من ثمانية وستين ومسئلة البنت من ثلاثة  
 فتصح الثلاثة من الف وثمانين وترجع بالاختصار الى مائة  
 وخمسة وثلاثين لاتفاق نصيب الام والاخ بالتقاسم للام  
 سبعة وثلاثون وللخ ثمانية وتسعون وان قدر موتها  
 او اصبحت من الف واربعماية واربعين لان مسئلة الاب  
 من اربعين والبنت من اثني عشر ونصحان من اربع وثمانين  
 ومسئلة الابن من ثلاثة فتصح الثلاث من الف واربعماية  
 واربعين وترجع الى مائتين وثمانية وثمانين للاتفاق  
 بالخمسة للام خمسة وثمانون وللخ مائتان وثلاثة والجا  
 لمسئلة التقديرين تصح من اربعة الاف وثلثمائة وعشرين  
 للاتفاق بالنسبة قال الامام وهذه المسئلة وضعتها  
 الاستاذ ابو منصور وفيها اشكال لعدم علم موت المتقد

منها

منها فاعلمه فرض تعين موت احدهما ثم التيسر وفرغ على انه  
 حينئذ لم يكن من ميراث الغرقى فتنبه لذلك ولو خلف  
 اما واخا لابي وام ولد حاملا منه فولدت ذكرا وانثى واستهل  
 احدهما فان فرض انه الابن فالمسئلة من ستة منها خمسة  
 للابن ومسئلة من ثلاثة لأمه الثلث والباقي للام نصيب  
 ثلاثة في ستة يكون ثمانية عشر للام ثلاثة ولام الولد خمسة وعشرون  
 عشر او البنت فالاولى من ستة للبنت منها ثلاثة ومسئلة لها  
 من ثلاثة ينقسم عليها نصيبه والستة والثمانية عشر متداخلة  
 فيكتفي بالاكبر وتصح منها المسئلة في الحالين للام ثلاثة مطلقا  
 وللم بقدر استهلال الاب عشرة ولام الولد خمسة وبالعكس  
 للم اثنا عشر ولام الولد ثلاثة فيوقف بينهما اثنان **المفقود**  
 اي هذا محتمل وهو من انقطع خبره وجهل حاله فلا يدري  
 احي ام ميت والكلام في ارثه من غيره وبالعكس وقدين  
 العكس بقوله **ومن يطل غيابه وانقطع خبره**  
**فما له قف اجمعا الى ثبوت موته ببينه او حكم**  
**قاضي بلجته اذا تقننه عند مضي مدة لا يبقى**  
**في مثلها حيا** تزيلا لهذه المدة منزلة البينة ومنعه  
 جماعة لاختلاف الاعمار والاطار الاول وعليه فقيل  
 بقدر المدة سبعين سنة والمشهور لا يقدر بل المعتمد  
 غلبة الظن بدليل البينة ثم ان قسم الحاكم من غير حكمه  
 بالموت فقسمة تتضمن الحكم به وان اقتسموا بانفسهم فالظاهر

المفقود



اعتبار حكمه لانه في محل الاجتهاد قاله الرافي ومقتضاه  
ان تصرف الحاكم بالحكم حتى لا ينقض وفيه اضطراب  
وقال السبكي في احياء الموات الصحيح عندي وفاق للقاضي  
ابي الطيب انه ليس بحكم واذا ثبت موته بما ذكر **فارت** انت  
**حقا من كان وارثا الذي الحكم بالموت فقط** ووضحه بقوله  
**ومن مات قبل** اي قبل الحكم ولو متصلا به كما اقتضاه كلام  
السيوطي **فارت سقط** لاحتمال عدم تاخر موته عن موت  
المفقود وقول غيره ولا يرثه من مات قبل الحكم ولو بالحظة  
لجواز موت المفقود بين موته والحكم لا ينافي ذلك لان تقديره  
لا يرثه من مات قبل الحكم لو كان بلا لحظة ولو كان بالحظة وقصر  
التعليق المذكور على المعطوف لكونه مذكورا ولو قالوا ولو بلا  
لحظة لجواز تقارن موتهما والجواز عدم تاخر موته عن موت المفقود  
كان اولى قال السبكي وهذا كله اذا اطلق الحكم فان اسنده  
الى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن انه لا يعيش  
فوقه فينبغي ان يصح ويعطى لمن كان وارثه ذلك الوقت  
وان كان سابقا على الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب ومراد  
بوقت الحكم الوقت الذي حكم بالموت فيه واما ارث المفقود  
من غيره فبينه بقوله **ومن مات عن وارث مفقود قبل**  
**الحكم بموته وليس غير ذلك** المفقود من الورثة بالوجود  
**واله قف للبيان** اي بيان حالة من موت او حياة لترتب  
عليه كل مقتضاه او وجد من **وارثيه** اي الميت من سوي

الذي

الذي **فقد** فانظر تجد احوالهم اي احوال من سوي المفقود  
**ثلاثة** لان ارثه اما ان يتفق في حال الحياة والموت او يختلف  
فيما او يثبت في احدهما دون الآخر **من مع الختي ذوي وارثه**  
فان لكل منهم ثلاثة احوال ياتي ببيانها وبين تلك الاحوال  
بقوله **فمن يورث بكل حال** من حال الحياة والموت **واخذ**  
**ميراثه قدر ايجور** ذلك القدر في الحال اذا لمعنى للوقف  
ودفع الجواب المسبوق بمضارع غير متفي بلم كما هنا ضعيف  
حسن ارتكابه ضرورة النظم **والذي ضر او وجد** اي والذي  
وجد منهم الضر بموته او الحياة **تعتبر في حقه الحكم**  
**الذي هو الاضر** وهو عدم الاعطاء واعطاء الاقل **ويوقف**  
**الكل او الباقي** ففي ابن مفقود واخ لا يدفع للاخ شيء  
وفي عم مفقود واخ لا يدفع للاخ السدس وفي اخوين لا  
مفقود وحاضر يدفع للمحاضر النصف **وذا عليه جل صعبا**  
**فيحتدي** اي فيقتدي بهم فيه **وقيل تقدير الحياة هو**  
**الحكم في حق الكل للاصل** **وقيل تقدير المرات هو الحكم في**  
**حق الكل لتحقيق استحقاقهم** **ومن يقل بذلك** اي القول  
الثاني **او داي القول الثالث غير ما قال** ان بداسوي  
ما قرر المظهر للحال **ومنهم الحساب** لبيان الاضر  
ان تصحيا **لكل ما قدرته** من الحياة او الموت **مصححا**  
وتبني اي تطلب اقل مفسوم على مثل المصححات مثل  
ما تجلي اي انكشف في معرفة اقل عدد ينقسم على عدد



او اعداد **والقسمة** ايها على **ذاك العدد** الحاصل من  
تلك المصحات فاقسمه على كل مسألة يخرج جزء سهما  
فاضرب فيه حظ كل منها **واسو الاحوال فيهم يعتمد**  
ففي اخ لاب مفقود وزوج واختين لاب مسئلة الحياة من  
ثمانية والموت من سبعة واول عدد ينقسم على كل منهما ستة  
وخمسون فاقسمه على مسئلة الحياة يخرج جزء سهما سبعة  
فاضربه فيما الكل منها يحصل للزوج ثمانية وعشرون ولكل  
أخت سبعة وعلى مسئلة الموت يخرج جزء سهما ثمانية  
فاضربه فيما الكل منها يحصل للزوج اربعة وعشرون ولكل  
أخت ستة عشر فيدفع له اربعة وعشرون لانه اقل الحظين  
ولكل أخت سبعة لذلك ويوقف ثمانية عشر فان ظهر  
حيادف للزوج اربعة والباقي للاخ وتزجج بالاختصار  
لثمانية للاتفاق بالسبع وان ظهر ميتادف للاختين لكل  
منهن تسعة فيصير معهن ستة عشر ولاشي للزوج وتزجج  
لسبعة للاتفاق بالثمن **والحساب انما محله اقوي**  
**الرجوه** الثلاثة المتقدمة اذا تعدد الاحوال **الافه فائيه**  
**انت له فرع** من موانع الدفع في الحال الشك في النسب  
كان ادعى اثنتان مجهولا او وطيا امرأة بشبهة فانت بولد  
لزم من الامكان منهما ومات قبل البيان وقف ميراث الاب  
او مات احدهما فميراث المولود واخذ في حق من يرث معه  
بالأرض **الخنثي** اي هذا مبحث الخنثي بالمثلثة ماخوذ

الخنثي

من

من الاخنثات وهو التثني والتكسر والمراد به المشكل وهو  
ادعي له التا الذكر والانثى او ثقة لاثنيها التام منها  
يخرج منها البول وشرط البول الاول ان يبول منهما دفعة  
وينقطع منها البول دفعة ويميل الى الرجال والنساء ميلا  
واحد او الكلام على ايضا حمله ككتب الفقه مع اني تكلمت  
عليه في منهج الوصول تبرعا ولكل من الخنثي ومن معه ثلاثة  
احوال لان ارثه اما ان يتفق في حالتي الذكورة والانوثة  
او يختلف فيهما او يرث في احدهما دون الآخر وقد بينا  
بقوله **وكل خنثي مشكل لم يختلف ميراثه يعطاه مثل**  
**من كشف حاله وان يتقدير يرث اقل** من ارثه يتقدير  
اخرا ويجرم اصلا فتقدير الاضرب فيهما **قدرا** او اي الحق  
ومن يصاحبه اي المشكل من الوراثة **فحكمه كذاك في**  
**الحالات الثلاث** فلو كان المشكل ولدا او معتقا ولم يكن غيره  
دفع له السدس او الجميع ولو كان ولدا او معه اخ لغيره  
او ابن اخ كذلك لم يدفع لغيره شي ودفع له النصف ولو كان  
معه ابن دفع له الثلث وللابن النصف **وبعد اعطى اليقين**  
**يوقف ما فيه شك** لبيان يعرف او اصطلاح منهم على  
الموقوف بتساو او تفاوت قال الامام بشرط التواهب ولا  
يقدر الجهالة للضرورة كما في هبة احدهم حقه منهم قال الاسدي  
ومحله ذلك اذا لم يكن فيهم مخجور عليه والافقد ذكر الرافي فيما  
اذا اسلم على ثمانى نسوة واسلمن معه ومات قبل الاختيار



انه لا يجوز لولي المحجورة ان يصلح على اقل من ثمن الموقوف  
 فليراع ذلك هنا قال ابن الرفعة وقياس ما قيل في المفقود انه  
 يقدر حيا في حق الكل او ميتا كذلك انه يقدر ذكرا في حق من  
 معه او انثى كذلك قال ولم ار من قال به فان مات الخني  
 على اشكاله ولم يصطلمحو فان كان ورثته ورثة الاول ولم  
 يختلف ارثهم فيهما دفع الموقوف اليهم والا فالمشهور انه يوقف  
 الى الاصطلاح **ثانيها ان** احدهما لو وقع التواهب للضرورة  
 كما مر ثم تبين الحال هل يحضي ذلك او يبطل لتبين الخطا قال  
 الاذرع في نظري ويتايد الثاني بانه بان لا ينكشف ان  
 لا ضرورة ولو صبر لا ينكشف الحال انتهى ثانيها لو قال الخني  
 انا ذكرا وانثى فعن النص ما قطع به الامام بقوله يمينه ولا  
 نظر للتممة اذ لا يعرف الامنه وعنه فيما لو نازعه الجاني عليه خلا  
 في بعضهم نقل وخرج وبعضهم فرق بان الاصل براءة الذمة ذكره  
 في الروضة كاصلها **والطريق المجلي** لبيان الاضرار **خصر**  
**احتمال كل مشكل** حالة كونك مصححا **الكل حال** من احواله  
**مسيلاه** واطلب لها اي للمسايل جميعها مفصلا  
 لا جملة اقل مقسوم فمن ذا الحاصل **تضع** المسايل واقسمه  
 اي الحاصل على تلك **المسايل** والخارج بالقسمة على كل منها جزء  
 سهمها فانه المعتمد في ضرب الانصبا كما بينه بقوله **وجزء**  
**سهم كل عد** اي كل مسئلة من المسايل **فاعتمد** واضربه في  
**تصيب كل** من الورثة **قد عهد** اي عرف فمن يكن له نصيب **واحد**

علي

علي تقدير **لم يعطه حينئذ** احتياطا **اوله** نصيب **زايد**  
 على الواحد اي له بكل تقدير نصيب **وكان** احد النصيبين  
 او الانصبا **انفاضل يعطى** الاقل منهما او منها كذلك  
 او كان ذا **الاستواء** على تقدير **فخطه** **استقل** وفاضل  
 العدد **الحاوي** **لهن** اي للمسايل **يوقف** الى التراضي  
 اي الاصطلاح **او الي بيان** يكشف الحال ثم بين احوال  
 المشكل فقال **فمشكلا** بالنصب بما يفسره اعتبر من قوله  
**له احتمالي** ذكورة وانوثة **اعتبر** انت **لاثنين** اي ومشكلي  
**قل على ثلاثة** **قصر** احتمالاتهما ولثلاثة اربعة احتمالات  
 ولاربعة خمسة وهكذا **ازداد** **ايما** على عدد **من اشكلا**  
**قل واحد** بزيادة قل **تلف** **المرد** اي تجده امثلة ذلك  
 ام وزوج وجد وولد اب مشكل فهو اما ذكر او انثى ومسئلة  
 ذكورة من ستة وانوثة من سبعة وعشرين **لاثنين**  
 الاكبرية واقل عدد ينقسم عليها اربعة وخمسون **فانقسم**  
 على الستة يكن جزو سهمها تسعة وعلى السبعة والعشرين  
 يكن جزو سهمها اثنين **ولاشي** للمشكل في مسئلة الذكورة  
 فلا يدفع له شي ويدفع للام اثنا عشر لانها اقل من ثمانية  
 عشر وللزوج ثمانية عشر لانها اقل من سبعة وعشرين  
 وللمجد تسعة لانها اقل من ستة عشر والموقوف بينهما خمسة  
 عشر فان بان ذكرا فلا شي له ولا للمجد في الموقوف وللأم منه  
 ستة وللزوج تسعة وترجع بالاختصار لتسعهما ستة



لاتفاق الانصبا به وان بان انني دفع له من الموقوف ثمانية  
وللمجد الباقي وتزج لسبعة وعشرين لاتفاقها بالنصف  
وولدان مشكلان ان كانا ذكرا فمن ثلاثة وانثيين فمن  
اربعة او مختلفين فمن خمسة واصل عدد ينقسم عليها ستون  
لواضع عشرون لاحتمال ذكورتها ولكل منهما اثنا عشر لاحتمال  
الاختلاف ويوقف ستة عشر وتزج لخمسة عشر للتوافق بالربع  
ثلاثة اولاد خنائي ان كانوا ذكورا فمن ثلاثة وانثيا فمن تسعة  
او ذكرا وانثيين فمن اربعة او عكسه فمن خمسة واصل عدد ينقسم  
عليها مائة وثمانون لكل منهم سهم من خمسة في اربعة  
ثم في تسعة بسطة وثلاثين فان بانت انوثة واحد لم يزد  
للاحتمال بل يزداد صاحباه كل تمام الاربعين فان بانت انوثة  
احد الاخرين لم تزد هاتين والاول اربعين فان بان الثالث  
انني فلا زيادة او ذكر اتم له تسعون ولكل من الاولتين خمسة  
واربعون وما ذكر من ضبط الاحتمالات هو ما عليه الجمهور  
وقال الامام للمشككين اربعة احتمالات ذكر ان انثيان  
الاكبر ذكر والاصغر انثي العكس وللثلاثة ثمانية وللاربعة  
سنة عشر احتمالا وللخمسة اثنان وثلاثون وهكذا ولا خلاف  
في المعنى وان تمحضوا الخناثا في المسئلة او كان معهم  
ذو فرض واختلف مقدار ارثهم من الذي سلف اي مات  
فالاختصار ان تسمى واحدا يسكون اليها من ضعف عدد  
اي المشككين الا واحدا فما يكون من التسمية فهو حظ

الواحد

الواحد في حالة الاشكال دون زيادة عليه مثاله تمحضوا  
ثلاثة خنائي من ولده لم يصحبوا وراثا فاذا سميت الواحد  
من ضعف عددهم الا واحدا كان خمسا فاعط كل حالة  
الاشكال خمسا من التركة فذاك اسو الاحوال ولو كانوا  
اربعة اعطى كل سبعا ومثاله اذا كان معهم ذو فرض ام وثلا  
ثة اولاد مشككين فافعل ما مر بين لكل منهم خمس الباقي بعد  
سدس الام اما اذا لم يختلف مقدار ارثهم كحقيقين واولاد  
مشككين فلا يحتاج فيه لشي من ذلك فائدة المشكل  
مختصر في سبعة انواع من الورثة الولد وولده والاخ وولده  
والعم وولده والمولى اذ لو كان غير هؤلاء لم يكن مشكلا  
كيفية الرد على ذوي الفروض النسبية واما بيان كيفية  
ودليله فتقدم في العصبات السببية واعلم اول بيان الرد  
لغة يقال لمعان منها الرجوع والصرف يقال رد الي منزل  
اي رجوع ورده عن وجهه اي صرفه واصطلاحا مثل العول  
في انه تخاصص بالعدل بحسب ارثهم وصدده من حيث  
ان الرداء زيادة في الحظ مما ردا وتقص من عدد سهام المسئلة  
والعول نقصان من السهام اي الحظوظ من المال وزيادة  
في عدد سهام المسئلة الذي تضابق بالازدحام فان  
ثم لحسب ذلك اي الرد اي كيفية نهجا فان فقونا  
من الورثة زوجة وزوجا فاما ان يكون ذو الرد شخصا  
واحدا او صنفوا واحدا او صنفين او ثلاثة فان يكن ذو

ثمة



الرد شخصاً واحداً حاز الجميع فرضه والزايدي كما  
أوجده أوبنت أوبنت ابن وان يكن جماعة من حيث كجرات  
أوبنت أوبنت ابن فالمال بينهم بحسب رؤسهم **بلا تميز** لتسا  
وان يكن صنفين أو ثلاثة ولم يجاوزوا هذا الثلاثة لانهم  
لوجاوزوها لم يكن رد للاستغراق او حجب المجاوز فاجمع **م**  
من اصل المسئلة والحاصل اعقبه وكن هو صله اي جعله  
اصلها وانقسم على كل من الاصناف نصيبه فان لم يتكسر  
نصف المسئلة من اصل ركن اي من ذلك الاصل الذي علم  
وان يوافق اوبيانين فالعمل كما معنى في التصحيح **وههنا**  
فالموتصل اي فالاصول هنا اربعة اثنان او ثلاثة او اربعة  
او خمسة لان الفرض ان كان سدسين فالاصل اثنان او ثلثا  
وسدسا او ثلاثة او نصف او سدسا او اربعة او نصف او سدس  
او ثلثين وسدسا او نصف او ثلثا او خمسة **وكلها مقتطعة**  
من ستة لان ما فوقها من الاصول لا يكون الا وفيه احد  
الزوجين والفرض خلافه وما تحتها ان كان اصل اربعة  
فذلك او اصل ثلاثة فخارج عن المبحث لانه ان كان ثم صنف  
واحد فليس الكلام فيه او صنفين فلا رد او اصل اثنين فكذا  
وهو ظاهر وانما انحصرت الاصول المقتطعة في الاربعة  
المذكورة لانه لو زاد عليها اصل لكان اما ستة وهو غير  
صحيح لانه لا رد حينئذ او واحد فكذا ذلك لان كلامنا فيما  
اذا تعددت الاصناف امثلة ذلك جدة واخ لام لهما من

الستة

الستة اثنان فهما الاصل ام وولد ام منها سهمان من الستة  
ثلاثة فهي الاصل ام وبنت سهمان اربعة فهي الاصل ام وبنت  
وبنت ابن سهمان خمسة فهي الاصل ام وثلاثة من ولدها  
اصلها المقتطع ثلاثة ويتكسر فيها سهمان الاخوة عليهم فتقع  
من تسعة للمباينة ولو كان الاخوة ستة صحت من تسعة  
ايضا المرافقة اربع جدات وعشرة اخوة لام اصلها المقتطع  
ثلاثة وجزء سهمان عشرون وتقع من ستين وان لم تقعد  
الزوجين بان وجدنا احدهما فنجه ما بينه بقوله وان  
يكن في المسئلة التي فيها رد من لم يجز في الشرع ان يرده  
فانفع اليه فرضه من مخرجه والباقي اقسمه بمخرجه  
علي ذوي رد والاصل للمسئلة حينئذ هو ذلك المخرج  
ان كان اي وجد شخص واحد من المردود عليهم او يبالغ  
بالبنو للمفعول من فمحت الشي بينهم افجه بالكسر اذا قسمته  
اي او يقسم الباقي بين فريق بحسب رؤسهم سواصم قسمه  
ام لا او يقع قسمه على اصل فريقين ولا يتاتي على اصل ثلاثة  
فهذه ثلاث حالات تأتي امثلتها اصل المسئلة فيها هو  
مخرج الزوجية وفي سوي الحالات الثلاثة وهو ما لا يقع  
فيه القسمة على الاصل المقتطع غير اسمه اي الاصل بان  
يقول ما بينه بقوله فاضريه اي المخرج في الاصل الذي قد  
انكسر عليه ما يبقى بعد فرض الزوجية يكن الاصل  
المقراي المقرر عندهم وحينئذ فعدة اصول المسائل



التي فيها من لا يرد عليه ستة لاسبعة كما وقع في الفصول  
 اثنان واربعة وثمانية وستة عشر واثنان وثلاثون  
 واربعون ووجه الحصر فيها ان اصل الزوجية اثنان او اربعة  
 او ثمانية فان كان من يرد عليه شخصا او صنفوا واحدا  
 فالاصول الثلاثة على حالها او صنفين او ثلاثة والباقي  
 منها بعد فرض الزوجية مقسوم على الاصول الاربعة  
 التي لدى الرد حيث لا زوجية وكان مقتضاه ان يكون  
 ذلك اثني عشر اصلا لكن معلوم ان اصل اثني من الاصول  
 الثلاثة انما يجمعه من الاصول الاربعة اصل اثني لتأتي  
 الرد فيه دون غيره فيكون الاصل اربعة وان اصل اربعة  
 انما يجمعه اصل اثني وثلاثة واربعة لذلك والباقي  
 بعد اخراج الربع يصح على اصل ثلاثة فيبقى اصل اربعة  
 بحاله ولا يصح على اصل اثني واربعة فيكون الاصل ثمانية  
 وستة عشرون اصل ثمانية انما يجمعها اصل اربعون خمسة  
 فيكون الاصل اثني وثلاثين واربعين فاحصرت في  
 الستة وانما لم يجعل الحاصل من ضرب عدد الصنف  
 الواحد ووقفه في اصل مسئلة الزوجية اصلا بل جعل  
 تصحيحا تشبيها انما اذا كان في المسئلة ذوا فرض وفريق  
 من العصبه **وعند الانكسار** على عدد الزوجات او اصل  
 من يرد عليه **منهاج تصحيح وقسم يوصل الى المطرقة**  
 امثلة ذلك زوج وام اصلها اثنان زوج وثلاث بنات

اوست

في  
 تصحيح  
 العصبه  
 عند  
 الانكسار  
 على  
 عدد  
 الزوجات  
 او  
 اصل  
 من  
 يرد  
 عليه  
 منهاج  
 تصحيح  
 وقسم  
 يوصل  
 الى  
 المطرقة

اوست او خمس اصلها اربعة وتضع منها الاولى تضع  
 الثانية من ثمانية والثالثة من عشرين زوجة وام  
 للزوجة الربع والباقي للام فاصلها اربعة وكذا لو كان  
 مع الام ولد منها لان اصل ذي الرد ثلاثة والباقي  
 للام من الاربعة منقسم عليها زوجة وبنت اصلها ثمانية  
 زوجة وشقيقة واخت لاب للزوجة الربع والباقي يباين  
 الاربعة اصل الاختين فاصلها ستة عشر زوجة وبنت  
 وبنت ابن للزوجة الثمن والباقي يباين الاربعة اصل البنت  
 وبنت الابن فاصلها اثنان وثلاثون زوجة وام وثلاث  
 بنات للزوجة الثمن والباقي يباين الخمسة اصل الام  
 والبنات فاصلها اربعون زوجتان وثلاث جدات وسبعة  
 اخوة لام للزوجتين الربع والباقي منقسم على الثلاثة ال  
 الحديثين والاخوة فاصلها اربعة وتضع من مائة وثمانية  
 وستين لانكسار السهام فاضرب السهام في جزء السهم  
 وهو اثنان واربعون الحاصلة من ضرب عدد الاصناف  
 بعضها في بعض يكن للزوجتين اثنان واربعون لكل احد  
 وعشرون والمجدات كذلك لكل اربعة عشر والاخوة اربعة  
 وثمانون لكل اثناعشر **كيفية توزيع ذوي الارحام**  
 واما بيان رتبتهن ودليل ارثهن فتقدم في العصبات  
 السببية وهم باصل الوضع الاقارب لان الرحم القوية  
 ثم اختصوا في الاصطلاح بمن بينهم بقوله **وان ترم**



ضبط ذوي الارحام فقل اجمالا هم ذوي السهام  
 وذو عصوبة من الاقارب المجمع على توريثهم كما علم  
 كما مر وان نرد ضبطهم فضلا اي تفضيلا فقل للطلاب  
 هم خال وخالة وعم مطلقا وعم للام وبنت العم وبنت  
 الاخ تضم اليهم وفايد الاجداد وهو من يدخل في  
 نسبه الميت ام وفاسد الجدات وهي من يدخل في  
 نسبه الميت اب وام واولاد اخت مطلقا ولد البنات  
 وابن اخ للام والمدي بهم اي بالمذكورين **اولا** اي هؤلاء  
 المذكورون لا يورثون بالرحم عند انتظام بيت المال  
 على خلاف فيه اسلفناه في العصبات السببية وفي  
 توريثهم عند فسادها ايضا خلاف مر بيانه مع بيان  
 الصحيح **ثمة** ومن به اي بارثتم من صحبنا فتوا  
 تفرقوا حزبين في كفيته **وكل حزب منهما لاجل**  
**بجته** اي فاطن لها من الحسن من التحريك وهو  
 الفطنة وفي قوله من صحبنا اشارة الى ان ثم حزبا اخر  
 وهو من يورث من غير ترتيب ولا ترتيب ويعتبرون  
 بالسوية مطلقا وهذا نقله الامام عن نوح بن دراج  
 وغيره ويعرف بمذهب اهل التوريث بالرحم **قوم** من الذين  
 يترليون كل فرع **كاصله** الذي يدلي به للميت على ما  
 ياتي بيانه في ماله بالشرع وهذا يعرف بمذهب اهل  
 الترتيب **وقوم** وهم الحزب الاخر **ثوهم بالقرب** الميت

كالعصبة

كالعصبة ذكورا واناثا ثم بالادلابوارث كبت بنت الابن  
 مع بنت بنت الميت الارث عندهم للاولي فان استنوا  
 فيه ورثوا جميعا بتفضيل الذكر على الاصح وهذا يعرف  
 بمذهب اهل القرابة **والاول** من المذهبيين هو المشهور  
**عند الصحب** وصحبه في الروضة **والفرد** اي المنفرد  
 ومن ذوي الارحام قد خاز النزات اجمعا على كلا  
 هذين القولين فاجزم بذاك واقطعا وانما  
 يظهر امر الخلاف حالة الاجتماع كما بينه بقوله **عند**  
**الاجتماع يظهر الاثر** كبت بنت وبنت بنت ابن  
 فعلي الاول المال بينهما ارباعا فرضا ورثا كما هو  
 بين البنت وبنت الابن وعلى الثاني هو لبنت البنت  
 لقربها وعلى المنقول عن نوح يقسم بينهما نصفين  
**ولنقتصر هنا** في التفريع على الذي اشتهر من  
 القولين فنقول يرجع المذكورون الى اربعة اصناف  
 من ينتمي للميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن  
 ومن ينتمي لابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات  
 الاخوة وبنو الاخوة للام ومن ينتمي اليهم الميت وهم  
 الاجداد والجدات الساقطون ومن ينتمي لجدى  
 الميت وجد ثيه وهم العمات والعم للام والاخوان والخال  
 وكل من يدلي بشي من الاصناف الاربعة وقد شرع  
 في بيانها فاشار الى الاول بقوله **فكالبناات ولد البنات**



**وكينات الابن في الحالات المتقدمة في فصل الابن**  
 فذا حاز كل المال **اولادهم** ويقدم استبقهم للوارث  
 فان استووا فيه قدر ان الميت خلف من يدلون به  
 ثم يجعل حظ كل منهم للمدلين به بحسب ميراثهم لو  
 كان هو الميت وكذا في بقية الاصناف الاربعة كما ياتي  
 في النظم الامثلة بنت بنت وابن وبنت من بنت اخري  
 المال من بنتي الصلب فرضا ورثا ثم نصف الاولي  
 لبنتها ونصف اخري لولديها اثلاثا ابن بنت  
 او بنت بنت اخري وثلاث بنات بنت بنت اخري لكل من الابن  
 والبنت الفردة الثلث وللثلاث الثلث اثلاثا بنت  
 بنت بنت وبنت ابن بنت المال بينهما بالسوية بنتا  
 بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت اخري للبنتين النصف  
 بالسوية وللثلاث النصف الاخر اثلاثا والى الثاني  
 بقوله **وبنات الاخوة** بالنصب يثبت من قوله **مثل**  
**اباءهن اثبت** بزيادة الكاف **وابن اخ الام** رتبته  
**كابن الام** وبناتها **اولاد ولد الام** هم في الحكم **كولد**  
**ام** عند الاجتماع **وتساوي القسم** بين الذكر والاثير  
**على الصحيح** كما صلهم **كن به** اي بالصحيح **ذا جزم** اي  
 اعتقاد وكلامه هنا مفيد لقوله الاتي وحظه اقسام  
 مطلقا الى اخره ومقابل الصحيح قول الامام قياس  
 قول المنزلي تفضيل الذكر على الانثى لتقديرهم اولاد

الوارث

الوارث كأنهم يرثون منه **اولاد اخت مطلقا** اي لابن  
 اولاد اولاد **كامهم** الامثلة بنت اخت وابنا اخري  
 وهما لابوين اولاد النصف للبنت والنصف الاخر  
 للابن ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت ولد الام  
 السدرس والباقي لبنت الشقيق ثلاثة بنات اخوات متفرقات  
 المال بينهم اخماسا كامها ثم فرضا ورثا او حكم بنات  
 الاخوات المتفرقات كذلك ولو اجتمع الستة المذكورون  
 فحظ الشقيقة لولديها اثلاثا وكذا التي لاب وحظ  
 الثالثة لولديها بالسوية والى الثالث بقوله **كفرع**  
**جد او جدة** اي اقم كلام من الاجداد والجدات السا  
 مقام فرع الامثلة ام ابى ام وابوام ام له الكل ابواي  
 ام وابوام اب المال للثاني ابوام ام وابوام اب المال  
 بينهما ابواي ام وام ابى ام وابوام ام المال للثالث  
 والى الرابع بقوله **خاله وظالة كام مولا والخلف في**  
**عم لام** نقلوا في عمه مطلقا وهو ما بينه بقوله  
 هما **فقبل كالاعمام** لموافقة الاسم وعليه **فالخلف**  
 يجري في كيفية **اقتسام** العمة للمال فقبل كل  
 عمة كالع لابيوين وقيل كالع الذي هو اخوها وفي  
 عبارته قصور عن ذلك ومقاييد فقيد كالاعمام قوله  
**وقيل كالا بوة العمومة** الشاملة للعم والعمة  
 وهذا هو الاصح **فاعتبر عمومهم** في العمات والعم

قات

قطين



للام وعلى هذا الوانفردن قسم المال بينهم بحسب  
 ارثن من الاب وكذا ان نزلناهم منزلة العم لابوين  
 والا قدمت العمة لابوين ثم لاب ثم لام وللعمات  
 مع الاخوال والخالات الثلثان ولهولا الثلث ويعتبر  
 في كل من الحظين ما يعتبر في كل المال لو انفرد احد  
 التصنيفين الامثلة ثلاث حالات متفرقات المال  
 بينهم على خمسة كارتين من الام ثلاثة احوال متفرقة  
 للمخال للام السدس والباقي للمخال لابوين ولو اجتمع  
 هو لا ثلثا المال للمخال وللخال لابوين للذكر مثلاما  
 لانثي وثلثه للمخال وللخاله لام كذلك قال الامام وتفضيل  
 الخال من الام مشكل بقاعدة ولد الام ثلاثة احوال  
 متفرقين وثلاث عمات متفرقات ثلث المال بين الخال  
 لابوين والخال لام على ستة للثاني سدس والباقي للاول  
 والثلثان من العمات على خمسة كارتين من الاب ثلاث  
 عمات متفرقات وثلاث حالات متفرقات لابيه وثلثان  
 لأمه فنصف السدس بين حالات الاب ومثله بين  
 حالات الام لانثي كالجديين والباقي لعمات الاب لانثي  
 كالأب دون عمات الام لانثي كابي الام اذا انفرد ذلك  
 فيقدم من كل صنف من الاصناف الاربعة الاسبق للوارث  
 كما بينه بقوله **بالسبق للوارث قدم مطلقا عن التقييد**  
 بصنف فان لم يكونوا قاضين **الاسبقا فمن به ادلوا**

لميت

لميت بالتخفيف قد دل كانه الوارث من قبرا وحظ  
 اي الذي به ادلوا اقسام مطلقا على الاول اي الذين  
 ادلوا به بحسب ارث افضلا كان من ادلوا به  
**هو الذي حظهم فاقنع بذاك واحتجني بالقوم**  
 فيه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك واولاد الاخوال  
 والخالات والعمات والاعمام للام كابيهم وامهاتهم اجتمعا  
 وانفردا واهوال الام وخالاتها كام الام واعمامها واعما  
 كابي الام واهوال الاب وخالاته كام الاب وعماته كابي  
 الاب على الاصم وكعم الاب على الاخر كما علم ذلك مما مر  
 وبعد الترتيل على ما ذكر يعطون حكم المشبه به  
 من ارث وحجب بتقدير الاجتماع فرعان احدهما قد  
 يجتمع في شخص قرابتا رحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت  
 بنته الاخرى فتلد بنتا فهي بنت بنت زيد بنت  
 ابن بنته او ينكح اخو زيد لأمه اخته لابيها فتلد بنتا  
 فهي بنت اخت زيد لابيها وبنت اخيه لأمه او ينكح خاله  
 زيد عمته فتلد بنتا فهي بنت خال زيد وبنت عمته  
 فيترك وجوه القرابة فان سبق بعضها الى وارث  
 قدم به والا قدرت اشخاصا صار ورثوا بها على ما  
 يقتضيه الحال فلو خلف بنت عمته وهي بنت خاله  
 فالثلث لها بالخولة والثلثان بالعمومة ولو كان  
 معها بنت خال فقط فلذات الجهتين الثلثان بالعمومة

عائتها



والثلاث بينها وبين بنت الخال نصفين فيكون لها  
خمس أسداس المال أو كان معها بنت عمه فقط  
كان لذات الجهتين ثلث بالخولة وتشاركها بنت العمه  
في الثلثين نصفين فيحصل لهما هي الثلثان ولو كان  
معهما من كل جهة واحدة فلها بالتقاربين النصف  
ولبنت الخال السدس ولبنت العمه الثلث تانيهما  
لو كان مع ذوى الارحام احد الزوجين اخرج حظه  
وقسم الباقي كالكل لو انفرا وفي زوجة وبنت  
بنت وبنت اخت لابوين للزوجه الربع والباقي بين  
الاخريتين سوا وفي زوج وبنت بنت وخالة وبنت  
عم للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي والخالة  
سدسه ولبنت العم الباقي **الملقبات** المشهوره  
للمتقدمين من الصحابة والتابعين بلقب فاكثر الى عشرة  
كما استعمله ان تعرف بالمسائل الملقبه في عرفهم **فها**  
**كها مذهب** اي فخذها من نقاه ذكرت منها في باب  
الجد والاخت **الاكدرية التي قد لقيت** ايضا **غرا**  
**عند فرقة** وهي ام زوج وجد واخت لغرام وذكرت  
ثم توجيه تلقيها بذلك **كذلك الخرقا** وهي جد  
واخت لغرام مضت في ذلك الباب مبينه مع  
توجيه تلقيها بذلك **ولقيت** ايضا **مثلثه** **ثمة**  
**لام اقتضي** ذلك وهو في المثلثه جعل عثمان لهما من

الملقبات

ثلاثة

ثلاثة عدد الروس ومن هنا لقيت بالعثمانية ايضا وفي المثلثه  
ما مر في ذلك الباب ولم ار من لقبها به غيره **كذلك لقيت** **مربعه**  
لجعل ابن مسعود لهما من اربعة للاخت النصف والباقي  
بين الجد والام نصفين وله مربعان اخر ذكرها الناظم في  
الفصول وبينها في شرحه مع زياده مربعان اخر **مخمسه**  
لان الشعبي سألته الحاج عنها فقال اختلف فيها خمسة  
عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى  
عنهم وكانهم يثبت الروايه عنده عن غيرهم ومن هنا لقيت  
ايضا بالحاجيه وبالشعبية **مسدسه مسبعة** لما مر  
في ذلك الباب فهذه عشرة القاب للخرقا **كذلك الصاوي** وهي  
تخو جدي وثلاثة اخوة لام وخمس اعمام مضت وفي فضل  
والكران يقع على صنفين **والمباهلة** مضت في معرفة  
قدر ما نقصه القول **وليسر ذاي** اي التلقيب بالمباهلة  
**تلقب كل عايله بلخصها بصورة واحدة جمهورهم**  
وهي **زوج وام مع اخت لالام** وقال الشيخان كالام انه  
لقب لكل عايله ولا مشاحجه في مثل ورد الناظم له بان  
المفهوم من كلام الفراض انه لقب بصورة مخصوصة غير  
قادح **ام الفروع** بالخالمعجة وقيل بالجيم **اسم لكل عايله**  
**لمنتهي** عول **بدا الاصول العايله** كزوج وام وشقيقتين  
واختين لام لكنه ضعف هذا في الفصول هنا وصح انها اسم  
لصورة خاصة وهي زوج وام وشقيقة واخوان لام واخت

الحاج



لاب ووجه تلقينها بذلك كثرة السهام العائلة فيهما تشبهها  
 لها بالافراخ وللشبه بالام وكثرة الفروج فيها **وذي القاض**  
**شرح تنسب** لما روي ان شريحا قضى فيها واعطى الزوج  
 ثلاثة اعشار المال فكان يلقي الفقيه فيقول كم ميراث الزوج  
 فيقال النصف او الربع فيقول والله ما اعطاني شرح ذلك  
 ولا هذا فيلقي الفقيه فيلقي الفقيه شرحا فيسأله عن ذلك  
 فيجبره الخبر فكان شرح اذ لقي الزوج قال اذا رايتني ذكرت  
 بي حكما جازا واذا رايتك ذكرت بك رجلا فاجرا تبين لي  
 فجورك انك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى وتلقب ايضا  
 بالبلج الوضوح لانهما عالت بتلثيها وهو اكثر مما تقول به  
 الفرائض **فهذه الالقاب لا تستغرب لشهرتها وذات**  
**تشرية هي الحارثية** وهي زوج وام وجدة وولد ام وعصبة  
 شقيق وقد مرت في فصل اولاد الاعيان اما تلقينها بالمشرك  
 فمرثمة واما بالحارثية فلما روي الحاكم ان زيدا قال لعمر  
 ان اباهم كان حمارا ما زادهم الاب الا قريبا وقيل قايلا ذلك احد  
 الورثة بلفظ هب ان اباها كان حمارا ما زادنا الاب الا قريبا  
 وقيل قايلاهم احدهم لعلي لا عمر وتلقب ايضا بالحربية  
 وبالجمية لما قيل انهم قالوا هب ان اباها كان حمارا ملقي في النيم  
 وبالمندرية لان عمر سبل عنها وهو على المنبر **والناقضه**  
 وهي زوج وام وولداها في باب **عول خاليه** اي ماضية  
 وتخصصوا بالامتحان مسيله ليست بصعبة على

الطلبة

١٥١  
 ولقيت بذلك لانها تقول عند ابن مسعود لاحد وثلاثين  
 لانه ينقص بالمحجوب لمعني قام به وهذا من جملة المذا  
 التي يذكرها بقوله **فيها مذهب** بصرفه للوزن **ثان**  
**تفترق** اي مفترقة **مذكورة في كتبهم مبينه** وهي مع  
 ما مر قول الجمهور انها من اثني عشر وتقول لسبعة عشر  
 وقول ابن عباس الباقي عن الزوجة والام وولد بها للشقيقتين  
 فتصع من اربعة وعشرين وقول اخر له الباقي عن الزوجة  
 والام بين الاخوات اثلاثا فتصع من اثني وربعين وقول  
 معاذ للام الثلث لانه لا يجبرها بالاخوات فتقول لتسعة  
 عشر وقول لابن مسعود يسقط ولد الام وقول اخر له  
 تسقط الشقيقتان وقول اخر له يسقط الصنفان معا  
 والباقي للابن **لذاك ايضا سميت مثمنه والنسب لزيد**  
**الرضي** اي سعيد بن ثابت بن الضحاك الارضاري فختنهم  
**بالجد مع شقيقة** اي **مصوره** بجد مع شقيقة **واخت**  
**من اب وجده** وقوله **الي دن** اي اربعة وخمسين صلة  
 رد من قوله **بالاختصاص زده** انت بها السكت او بالضمير  
 لمعلوم اي مضحها باليسط وقد مرت في الجد والاختوة  
**وعايل لتسعة قد لقبه قوم بغرا** لشهرتها بينهم  
 او ان الزوج كان اسمه اغرا وان الميثة اسمها اغرا **وفيه**  
**مقربه** اي قرب وفيه ميل الى ترجحه لكنه ضعفه في  
 الفصول ورجح ما حكاه بقوله **وقيل ذا** اي لفظ الغرا



اسم لشقيقتين مع زوج باختين لام يتبع وهذا هو  
الظاهر والرافعي لم يرجح شيئا بل قال ومنها الغرا وقد يفسر  
بمطلق العول للتسعة وقد يفسر بصورة خاصة منه وذكر  
الصورة المتقدمة وهذه الصورة **تعزي الى مروان** فيقال  
لها المروانية لوقوعها في زمن مروان ونصويرها بذلك هو  
المعروف وصورها الامام بزواج وست اخوات متفرقات  
**وانسب له** اي لمروان صورة **اخرى على ايقان** اي يقين وهي  
**شخص له عشر ون دينار اهلاك عنها وعن عشرين**  
**درهما** وقد ترك جماعة فخصم من تركته دينار قل  
**ودرهم لزوجه** ترك تنوين دينار وهو فاعل خض وقوله  
لزوجه بزيادة اللام وقل حشو **في شقيقتان مع اختين**  
**لام ومع الزوجات** حال كونهن **ضعف اثنين** اي اربعا  
للزوجات الخمس للعول وهو اربعة دنانير واربعة دراهم  
لكل واحدة دينار ودرهم ولقيت بذلك لما يقال ان عبد الملك  
سيل عن زوجة ورثت ذلك فذكر هذه الصورة **ومرني**  
**المناسبات ما نسب الى الرضي المامون** وهي ابوان  
وابنتان ماتت احدهما عن من فيها قبل القسمة فتلك  
عشرون من الملقبات المشهورة **فان ما يجب** رعايته  
وقد تقدمت الكلالة والمعادة والعالية والثلاثه  
من المشهورة ومنها تسعينه زيد وان كانت من المعادة  
وهي جد وام وشقيقة واخوان واخت لاب وفيها اربعة



اقوال

ت

اقوال للصحابه اصحاب اللام السدرس والمجد ثلث الباقي  
وللشقيقة النصف ولولد الاب الباقي فاصلها ستة  
او ثمانية عشر وتصح من تسعين ومن هنا سميت تسعينه  
ويقال بها فيقال **شخص ترك ثلاثه ذكور وثلاث اناث**  
وتسعين دينار فاخذت **احدي** الاناث بارثبادينارا  
وليس ثم دين ولا وصية وهي الاخت للاب في هذه وجد  
المتاخرون ملقيات اخذت نبتة منها في منجم الصور  
قال الامام وقد اكثر وامن التلقيبات ولا نهاية لها وذكر  
هنا في منجم الوصول ايضا نبتة من انواع المعايه  
ولما فرغ من ذكر الفن اخذ في ذكر الختم بقوله **وفي الذي**  
**ذكرته** في هذه المنظومه **كفاية لطالب الفن** اي  
فن الفرائض حاله كونه **داعية** واهتمام **فها كها**  
اي خذها **الفية** اي الف بيت تقريبا والاف هي الف  
ومائة الاربعة **قدسية** نسبة الى القدس محل  
تصنيفها مع انها قد **اغضت حيا** كالمرأة الحسناء  
تغض عينيها اي تدني جفونها حيا من عيب فيها  
فتشبهها بالحسنة استعارة بالكناية واثبتت الاعضا  
والحيالها استعارة تخيلية **كونها** اي لكونها **مطوية**  
اي محتوية **على عيوب النظر** كالتيديل والسناد  
وغيرهما كما مر **تقريبها مع ركاكها** اي ضعف وان كان  
سببه عيبا يرجو **وليها** اي ناظرها وكل من ولي



امر شي فهو وليه اي يوم من منظومته اي نظمه لها فكاكه  
اي خلاصه من العذاب الجزاي لاجله اولوقته بما  
كسب صلاة الجزا بدعوة اي مع دعوة خالصه من ذي  
طلب لهذا الفن بها يدخل الجنة ويرى وجه ربه الكريم  
بعد الفكاك من العذاب والحمد لله على النقام لهذا  
النظم حمد مع الصلاة والسلام على الرسول سيد  
الانام اي افضلهم واله وصحبه الكرام وتقدم بيان  
هذه الالفاظ الالفاظ سيد في الخطبة وختم رحمه الله  
منظومته بالحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
صلي الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه رضي الله عنهم كما  
ابتدأها بذلك رجا قبول ما بينهما ثم الشرح المبارك  
بفضل الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله والمنة  
على ذلك والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
وسلم ورضي الله تعالى عن مؤلفه وناظره والعلم العالين  
وسائر عباد الله الصالحين من اهل السموات واهل  
الارضين وكان الفراغ من تغليفه في يوم الاحد  
سادس عشر ربيع الثاني من شهر سنة الف ومائة  
واربعة وعشرين على يد كاتبها النفس الفقير الى الله تعالى  
المعترف بالعجز والتقصير احمد بن يوسف التتواني  
محمد المعتوف في السوفى غفر الله له ولوالديه ومطالعه  
ومن نظرفيه ودعا لهم بالمعزة والنظر الى وجه الله  
الكريم وسائر عباد الله الصالحين وصلي الله على

سيدنا محمد وعلى اله  
وصحبه وسلم  
تسليما  
كثيرا

